الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 8 ماي 1945 قالمة

جامعة 8 ماي 1945 قالمة
UNIVERSITE 8 MAI 1945 GUELMA

كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية
مخبر الدراسات القانونية والبيئية

أطروحة

لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث

الميدان:الحقوق والعلوم السياسية الشعبة: العلوم السياسية

الاختصاص: سياسات دولية

من إعداد:

دلال عثامنية

بعنوان

المعضلة الأمنية السعودية-الإيرانية وحدود الاستقرار والتعاون الإقليمي في منطقة الخليج العربي

بتاريخ:16 جوان 2025 أمام لجنة المناقشة المكونة من:

الاسم واللقب الرتبة			
السيدة وداد غزلاني	أستاذ تعليم عالي	بجامعة 8ماي 1945 قالمة	رئيسا
السيد رابح زغوني	أستاذ تعليم عالي	بجامعة الحاج لخضر باتنة 01	مشرفا ومقررا
السيد رضا دمدوم	أستاذ تعليم عالي	بجامعة قسنطينة 3 صالح بوبنيدر	ممتحنا
السيد عبد القادر دندن	أستاذ تعليم عالي	بجامعة باجي مختار عنابة	ممتحنا
السيد سليم حميداني	أستاذ تعليم عالي	بجامعة 8 ماي 1945 قالمة	ممتحنا

السنة الجامعية:2025/2024.

بسم الله الرحمن الرحيم

«**إهداء**»

إلى والديَّ

من غرسوا فيّ حب العلم وسنوا لي طريق المعرفة ...العزيزين على قلبي
اللذين ضحيا بكل غالٍ ونفيس من أجلي، فكانا خير معلمٍ وخير داعم،
هذه الأطروحة ثمرةٌ لصبركم ودعواتكم التي لم تنقطع

إلى إخوتي،

أعزّ الناس على قلبي، ورفاق دربي، وسندي في كل خطوة... إليكم يا من: **ضحّيتم** بوقتكم من أجلي دون تذمر، **شجعتموني** عندما كاد اليأس يتسلل إلى روحي،**آمنتم** بي حين شككتُ في نفسي،
أُهدي هذا الجهد المتواضع، عسى أن أكون قد جعلتكم **تفخرون** بي كما أفخر دائمًا بكم.
لكم منّي كل **الحب والعرفان**.

إلى **زوجي** وإبني حبيبي،
الذين تحملا غيابي الطويل خلال هذه الرحلة،
وكانوا سندي في لحظات اليأس والتعب،
أقدم لكم هذا الجهد كرمز للحب والعرفان.

وأخيراً...

إلى وطني الحبيب، الذي أعطاني فرصة التعلم والنمو،
أقدم هذا العمل المتواضع، عسى أن يكون لبنةً في صرح المعرفة،
ونوراً يضيء لطلاب العلم من بعدي.

شكر وعرفان

الأستاذ الدكتور زغوني رابح

يطيب لي أن أعبر عن أعمق إمتناني وتقديري لجهودكم القيّمة في الإشراف على هذه الأطروحة، والتي لم تكن لترى النور لولا توجيهاتكم الحكيمة ودعمكم المستمر، طوال رحلتي البحثية، كنتم الموجه الذي سهل لي الطريق، سواءً من خلال ملاحظاتكم الحكيمة، أو صبركم على تساؤلاتي، أو تشجيعكم المتواصل طوال فترة العمل.

لقد تعلمت منكم ليس فقط منهجية البحث الأكاديمي، بل أيضًا الانضباط العلمي والنزاهة الفكرية. حرصكم على الدقة والإبداع في العمل كان مصدر إلهام لي، وسأحمل هذه الدروس معي في مسيرتي المستقبلية.

كما أتوجه بالشكر الجزيل لـ الأستاذة غزلاني وداد، الأستاذ دندن عبد القادر، الأستاذ

دمدوم رضا والأستاذ حميداني سليم على ملاحظاتهم القيمة التي أثرت هذا العمل

.

خطة البحث

مقدمة

الفصل الأول : البناء النظري للدراسة: التحليل الواقعي البنيوي للمعضلة الأمنية

المبحث الأول: الأساس المعرفي للنظرية الواقعية البنيوية: التحول في مفهوم الأمن

المطلب الأول: الافتراضات، عناصر التحليل الأساسية في الفكر الواقعي البنيوي

المطلب الثاني: كيف يتحقق الأمن؟ النماذج الأمنية ضمن الواقعية البنيوية

المطلب الثالث: النقاش الدفاعي–الهجومي حول الأمن: لماذا تحتاج الدول القوة وبأي مقدار؟

المبحث الثاني: المعضلة الأمنية: جوهر التحليل الواقعي البنيوي

المطلب الأول:الجذور الفكرية للمعضلة الأمنية

المطلب الثاني: المعضلة الأمنية في التحليل الواقعي: ما هي وكيف تتأسس؟

المطلب الثالث: الفوضى كمتغير سببي في للمعضلة الأمنية

المبحث الثالث: التعاون الدولي في ظل المعضلة الأمنية

المطلب الأول: فرص التعاون في ظل المعضلة الأمنية

المطلب الثاني:العوامل المعيقة للتعاون في المعضلة الأمنية

المطلب الثالث: نموذج معضلة السجين في قراءة التعاون في ظل المعضلة الأمنية

الفصل الثاني: الخليج العربي: بيئة أمنية متغيرة بعد2003

المبحث الأول: هيكل أمني متغير:التحولات في البيئة الأمنية الخليجية

المطلب الأول: الأهمية الإستراتيجية للخليج العربي

المطلب الثاني: تحولات ميزان القوى في الخليج بعد الغزو الأمريكي للعراق في 2003

المطلب الثالث: الثورات العربية ومعالم بيئة أمنية خليجية جديدة

المبحث الثاني: التنافس الدولي والإقليمي في الخليج العربي: من يهيمن على المنطقة؟

المطلب الأول: الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الخليج

المطلب الثاني: المطلب الثاني: الإستراتيجية الصينية والروسية في منطقة الخليج

المطلب الثالث: الفواعل الإقليمية العودة التركية، والدور إسرائيل

الفصل الثالث: المعضلة الأمنية في التفاعل الإستراتيجي السعودي ـ الإيراني

المبحث الأول: الإدراك المتبادل في السياستين الخارجية السعودية ـ الإيرانية

المطلب الأول: مبادئ ومحددات السياسة الخارجية السعودية

المطلب الثاني السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية

المطلب الثالث: علاقات متأرجحة: التباعد والتقارب السعودي– الإيراني منذ 1979

المبحث الثاني: البحث عن التوازن في إستراتيجيتي الدفاع والأمن المتبادلة للسعودية وإيران

المطلب الأول: إستراتيجية الدفاع والأمن السعودي

المطلب الثاني: إستراتيجية الدفاع والأمن للجمهورية الإسلامية لإيران

المطلب الثالث: تراكم القدرات السعودية ـ الإيرانية: خوف متبادل أو موازنة للقوة

المبحث الثالث: رؤية تحليلية للمعضلة الأمنية السعودية– الإيرانية: فرص و حدود التعاون

المطلب الأول: الانشقاق السعودي ـ الإيراني في قضايا الإقليم (العراق، سوريا، اليمن)

المطلب الثاني: دوافع التعاون السعودي– الإيراني ضمن المنظمات الدولية

المطلب الثالث: معضلة السجين: تحليل التعاون والانشقاق في اللعبة السعودية الإيرانية

خاتمة

الملخص

الملخص:

تحلل الأطروحة إمكانية التعاون الدولي السعودي ـ الإيراني في ظل المعضلة الأمنية، استنادا إلى إطار نظري واقعي بنيوي، المعضلة الأمنية ظاهرة أو حالة تؤدي فيها محاولة دولة زيادة أمنها ، بدافع الخوف والشك المتبادلين، إلى تقليل من أمن لآخرين. تشير النظرية الواقعية البنيوية إلى الفوضى الدولية كمتغير تفسيري رئيسي للمعضلة الأمنية، في ذات الوقت تقر الواقعية البنيوية بفرعيها الدفاعي عن إمكانية التعاون في ظل المعضلة الأمنية بعيدا عن اعتبارات الغش والهجومي الذي يقر باستحالة التعاون في ظل المعضلة الأمنية لأن هذه الأخيرة ظاهرة معقدة تشجع على بناء بيئة تنافسية بين الدول.

شهدت ملامح منطقة الخليج العربي على مدى العقدين الماضيين تحولات جوهرية أثرت على ميزان القوى في المنطقة، بعد سقوط العراق بقي ميزان القوى محصور في السعودية وإيران إضافة إلى الولايات المتحدة كموازن للقوة بينهما في المنطقة. تبحث الدراسة في التفاعل السعودي الإيراني في سياق المعضلة الأمنية، عرفت العلاقات السعودية ـ الإيرانية مجموعة من المتغيرات البنيوية التي أثرت على نمط العلاقات التي تأرجحت بين التعاون والتنافس.

من أجل فهم المعضلة الأمنية السعودية الإيرانية وإمكانية التعاون، من الضروري التطرق للسياستين الخارجية السعودية ـ الإيرانية، وتحليل إستراتيجيات الدفاع والأمن السعودية ـ الإيرانية المتبادلة والتحقق في تصورات التهديد الإقليمية. ساهم الوضع الأمني في المنطقة (صراعات مختلفة مثل الأزمة في سوريا واليمن والوضع في العراق بما في ذلك الحروب بالوكالة وبرنامج إيران النووي) في زيادة حدة التنافس الاستراتيجي السعودي الإيراني على النفوذ في المنطقة. على الرغم من التحديات الأمنية التي تواجه العلاقات السعودية الإيرانية لكن تبقى إمكانية التعاون الدولي بين الدولتين ممكنة لكن في إطار المنظمات الدولية.

من خلال استخدام نظرية اللعب " معضلة السجين" وجدنا أن أمام المسار التعاوني السعودي ـ الإيراني احتمالين: أولا التعاون ممكن بشرط الابتعاد عن اعتبارات الغش والخوف عدم الثقة. ثانيا الانشقاق، الدول دائما تنشق عن التعاون لعدم توافق مصالحهم الوطنية واعتماد الخيار التنافسي.

تخلص الأطروحة إلى أن مفتاح التخفيف من المعضلة الأمنية السعودية لإيرانية هو تعميق التفاعلات التعاونية بين الدولتين عبر تحسين السلوكيات الدبلوماسية.

الكلمات المفتاحية:

المعضلة الأمنية، الخليج العربي، المملكة العربية السعودية، إيران، التعاون الدولي، التنافس الاستراتيجي، معضلة السجين.

Abstract

This thesis analyses the possibility of Saudi-Iranian international cooperation under the security dilemma, based on a structural theoretical framework, the security dilemma is a phenomenon or situation in which a State's attempt to increase its security, out of fear and mutual suspicion, reduces the security of others. Structural realism refers to international anarchy as a major interpretative variable of the security dilemma, while structural realism recognizes its defense branches on the possibility of cooperation under the security dilemma away from fraud and offensive considerations that recognize the impossibility of cooperation under the security dilemma because the latter is a complex phenomenon that encourages the building of a competitive environment among States.

The features of the Persian Gulf region over the past two decades have undergone substantial shifts affecting the balance of power in the region. After the fall of Iraq, the balance of power remained limited in Saudi Arabia and Iran, as well as in the United States, as a balance of power between them in the region. The study examines the Saudi-Iranian interaction in the context of the security dilemma. Saudi-Iranian relations have identified a range of structural variables that have influenced the pattern of relations that have swung between cooperation and competition.

In order to understand the Saudi-Iranian security dilemma and the possibility of cooperation, it is necessary to address Saudi-Iranian foreign policies, analyze Saudi-Iranian mutual defense and security strategies and verify regional threat perceptions. The security situation in the region (various conflicts such as the crisis in Syria and Yemen and the situation in Iraq, including proxy wars and Iran's nuclear programme) has increased Saudi-Iranian strategic competition for influence in the region. Despite the security challenges facing Saudi-Iranian relations, the possibility of international cooperation between the two countries remains possible but within the framework of international organizations.

Through the use of games theory "Prisoner dilemma", we found that the Saudi-Iranian cooperative path has two possibilities: first, cooperation is possible provided that the considerations of fraud and fear are kept out of mistrust. Secondly, States always defect from cooperation because of their national interests and the adoption of the competitive option.

The thesis concludes that the key to alleviating the Saudi-Iranian security dilemma is to deepen cooperative interactions between the two countries by improving diplomatic behavior.

Keywords:

Security dilemma, Persian Gulf, Saudi Arabia, Iran, international cooperation, strategic competition, prisoner's dilemma.

مقدمة

مقدمة

استخدم مفهوم المعضلة الأمنية، من طرف الباحثين في العلاقات الدولية لتقديم تفسيرات حول النزاعات الدولية والإقليمية، توصف المعضلة الأمنية على أنها الوضع الذي تنخرط فيه دولتان في التسلح بسبب عدم الثقة والشك السائد حول النوايا الحالية والمستقبلية لبعضهما البعض، تطبيقيا يُوجه موضوعنا نحو المعضلة الأمنية السعودية ـ الإيرانية وحدود الاستقرار والتعاون الإقليمي في منطقة الخليج العربي وحول إذا ما كانت المعضلة الأمنية تؤثر على الجانب التعاوني في العلاقات السعودية الإيرانية من جهة، ومن جهة أخرى إذا ما كانت تؤثر على تصورات الجهات الفاعلة في الدولتين أم لا.

تتفاعل المملكة العربية السعودية وجمهورية إيران الإسلامية كفواعل أمنية مؤثرة ومركزية ضمن نظام إقليمي أمني مشترك فرع ـ الخليج العربي ـ ونظام إقليمي أكبر ـ الشرق الأوسط ـ يتأثر بمجموعة من الديناميكيات المرتبطة بالعناصر المادية(القرب الجغرافي، التاريخ، الاقتصاد، القدرات العسكرية) والهوية وكذلك المتغيرات البنيوية التي شكلت التفاعل المعقد(المنافسة، التعاون) بين الفاعلين في المنطقة، وتحول العلاقات إلى بحثٍ عن النفوذ وحماية للمصالح الوطنية الإستراتيجية. المعضلة الأمنية السعودية ـ الإيرانية من التحديات الأمنية التي تميز منطقة الخليج، المتغير الأساسي للمعضلة الأمنية هو المنافسة وانعدام الثقة بين الجمهورية الإيرانية الإسلامية والمملكة العربية السعودية، فمنذ الاجتياح الأمريكي للعراق 2003 سنة اختلت موازين القوى في الخليج العربي، وأصبح ميزان القوة محصور بين إيران والمملكة العربية السعودية، ما أثر على ديناميكيات الصراع الجاري في المنطقة. أظهر السعي لتوازن القوة في المنطقة، بعض من السياسات التي تبنتها الجهات الفاعلة في الدولتين نظرا إلى الخصائص الداخلية المتعلقة بهما والتي شجعت بيئة يسودها إنعدام للثقة والخطابات المعادية المتبادلة والمنافسة الجيو– إستراتيجية، ، يحاول كلا الطرفين إثبات وجوده من خلال هَويته أو نفوذه الجيو– إستراتيجي شرق أوسطيا وداخل الخليج العربي، انعكس السباق نحو المزيد من التوسع والهيمنة في المنطقة، حالة التوتر والفوضى الواضحة في العلاقات الإقليمية في منطقة الخليج، تنظر إليها القوى الأجنبية كأداة لخدمة مصالحها بشكل كبير، بالتحديد الولايات المتحدة الأمريكية التي تضطلع بدور كبير في تقرير السياسات الشرق أوسطية، أضحى للولايات المتحدة الأمريكية منافسين آخرين في المنطقة على غرار الصين وروسيا. إضافة إلى وجود منافسة إقليمية من طرف تركيا وإسرائيل، أين يسعى كل لاعب لتأكيد دوره ووجوده في المنطقة الشرق أوسطية من خلال إقامة علاقات تعاون وشراكة مع القوى الإقليمية الخليجية المناسبة لمصالحه الخارجية المسطرة.

شهدت السياسة الخارجية الإيرانية ـ السعودية تغيرا ملحوظا بعد سقوط النظام في العراق وما تبعهُ من زعزعة للاستقرار في المنطقة، كان من الأهمية لصناع القرار في السعودية وإيران السعي نحو

نهج وسياسات تعزز من أمنها وتحقق قدرا مناسبا من المكاسب إقليميا، تُظهر هذه السياسات قدرة تأثيرها على الهيكل الأمني للخليج العربي والشرق أوسطي أيضا، من المهم التعرف على التوجهات الخارجية للدولتين حول مجموعة من المسائل الأمنية لاعتبارهما إيران والسعودية مزودين للأمن في المنطقة من هذا المنطلق يرى كل طرف نفسه على أنه الطرف المهيمن في المعادلة الإقليمية، تتباين العلاقات الثنائية السعودية الإيرانية بين التقارب، الإنفراج وبناء الثقة ونفور وتدهور للعلاقات في سياقات زمنية مختلفة. تعرف العلاقات السعودية الإيرانية العديد من القضايا التي تقف عائق أمام هذا التقارب بين الطرفين على رأسها القضايا الإقليمية، البرنامج النووي الإيراني والتواجد الأجنبي في المنطقة يعتبران من أهم القضايا التي تثير جدالا حادا على الصعيد السعودي الإيراني والصعيد الإقليمي، وتبرز شرخا واضحا في تضارب المصالح المتباينة للدولتين.

1.أهمية الدراسة:

توضيح أهمية موضوع الدراسة المعنون بـ: المعضلة الأمنية السعودية ـ الإيرانية وحدود الاستقرار والتعاون الإقليمي في منطقة الخليج العربي، من خلال:

- إن دراسة موضوع المعضلة الأمنية السعودية الإيرانية، من بين أحد المواضيع الأكثر تعقيدا في السياسات الدولية وأهم المحاور الجيوسياسية في منطقة الخليج، والتي تقف حجرة عثرة أمام التعاون والإستقرار الإقليمي، ويُعطي الموضوع أهمية من حيث: المساهمة في إثراء الحقل المعرفي للعلاقات الدولية عبر تقديم نموذج للصراع البنيوي في السياسات الدولية (المعضلة الأمنية السعودية الإيرانية)، كما يُمكننا من اختبار فرضية إمكانية التعاون في ظل وجود منافسة أمنية محتدمة في المنطقة، إضافة إلى أن معظم الدراسات والأبحاث تبحث في البعد الديني الإيديولوجي وتهمل مستويات أخرى على غرار المستوى الإقليمي والدولي، نجد أيضا ندرة للأبحاث التي تركز على نظرية الألعاب في تحليل المعضلة الأمنية السعودية الإيرانية والبحث عن إمكانيات التعاون حتى ولو كان تعاونا جزئيا.

الأهمية العملية: دراسة موضوع المعضلة الأمنية السعودية الإيرانية يمكننا من تقديم بعض الاقتراحات التي تذهب بعملية التعاون نحو المساهمة في تثبيت الأمن والإستقرار الإقليمي. هذه الدراسة لا تقتصر على التحليل النظري فقط، بل تضع أمام السعودية وإيران خيارات قابلة للتطبيق لبناء علاقة ثقة بعيدة عن الغش هذا من جهة، من جهة أخرى هذا العمل يكون ذا قيمة أمام المختصين في السياسة الدولية والدراسات الأمنية ويمكن توظيفه في مراكز الدراسات الإستراتيجية، المؤسسات الجامعية، ومراكز صنع القرار، وتقديم إطار مرجعي للباحثين المستقبليين.

2.مبررات اختيار الموضوع.

تتلخص مبررات اختيار الموضوع في ذاتية والموضوعية كالتالي:

- **مبررات ذاتية:** المبرر الذاتي لاختيار الموضوع، بتعلق الرغبة الشخصية في دراسة الموضوع يتعلق بالعلاقات السعودية ـ الإيرانية خاصة بعد التطورات الأخيرة التي شهدتها العلاقات السعودية الإيرانية كما يتميز هذا الموضوع بخاصية الهوية الدينية (سعودية سنية ـ إيرانية شيعية) تنبع من دين واحد. من المعروف أن هذا الموضوع ليس بجديد على الساحة العلمية وما يزال حديث النقاشات والدراسات بين الباحثين في العلاقات الدولية إلا أن الرغبة الذاتية في استكشاف العلاقات المتميزة بين السعودية وإيران تجعل لدينا حافزا قويا لدراسة الموضوع.
- **مبررات موضوعية:** من ناحية المبررات الموضوعية، إن فهم موضوع المعضلة الأمنية السعودية ـ الإيرانية وحدود الاستقرار والتعاون الإقليمي في الخليج العربي، يساهم في فهم ديناميكية تفاعل الدول في ظل وجود معضلة أمنية، بمعنى هل تفضل الدول التعاون من عدمه في خضم المعضلة الأمنية القائمة، إضافة إلى تشخيص انعكاسات هذه الظاهرة في السياسة الدولية، التي من شأنها أن تؤدي إلى تفاقم التوترات وزعزعة العلاقات الثنائية أو الإقليمية، مما يجعلنا نبحث عن صيغة ممكنة للتقارب للتخفيف من هذه المعضلة الأمنية استنادا إلى إطار نظري واقعي بنيوي.

3.أهداف الدراسة:

يمكننا تحديد مجموعة من الأهداف:

الأهداف الموضوعية: تحليل السياق التاريخي للصراع السعودي الإيراني ورصد مختلف المراحل للعلاقات السعودية الإيرانية ودراسة الدوافع الهيكلية للصراع، وتحليل فرص وحدود التعاون والاستقرار الثنائي في المنطقة عبر نموذج معضلة السجين والخيارات المحتملة أمام الطرفين.

الأهداف المعرفية: سد الفجوة البحثية في الدراسات السابقة التي أهملت عوامل ومتغيرات غير المتغير الدين والإيديولوجي في التفاعل السعودي الإيراني، مع تعميق البحث في الأدوار الدولية وتأثيرها على السياسة الخارجية الخليجية وأثرها على المعادلة الأمنية الإقليمية في المنطقة، وتحليل الصراع السعودي الإيراني انطلاقا من المنظور الواقعي البنيوي ونظرية الألعاب.

4.مجال الدراسة:

يتضح إطار مجال دراستنا كالآتي:

المجال المعرفي والموضوعي: ينتمي البحث المنجز إلى حقل العلاقات الدولية، تخصص السياسة الدولية الموضوع المعضلة الأمنية كإطار نظري قدم في مناقشات الواقعية البنيوية وتم توظيفه في دراسة أطر العلاقات السعودية ـ الإيرانية.

المجال المكاني: الامتداد المكاني أو الجغرافي لموضوع البحث، محصور في منطقة الخليج العربي باعتبارها إقليم أمني مشترك لدولتي البحث (السعودية، إيران)، منطقة الخليج كموقع جغرافي استراتيجي تربطه علاقة تأثير وتأثر بمختلف الفواعل الإقليمية والدولية، خاصة السعودية وإيران وسياستها الخارجية التي شكلت البيئة الأمنية الحاضرة في منطقة الخليج.

المجال الزمني: المجال الزمني للدراسة يركز البحث على الفترة التالية لعام 2003 ، خاصة أن هذه الفترة عرفت الاجتياح الأمريكي للعراق وسقوط نظام السياسي لصدام حسين، رافق سقوط النظام العراقي تحول راديكالي في موازين القوى وبروز قوى إقليمية جديدة على الساحة الأمنية الخليجية، أين أصبحت السعودية وإيران في مركز النظام الأمني الإقليمي الأكثر تنافسية.

5. إشكالية الدراسة:

تتمحور إشكالية الدراسة حول المعضلة الأمنية السعودية الإيرانية، وأثرها على الاستقرار والتعاون في منطقة الخليج العربي ، في ظل التهديدات والتوترات الإقليمية التي تمثل عائقا أمام التعاون والحفاظ على الاستقرار، في هذا السياق وجوب النظر إلى العلاقات السعودية الإيرانية كصراع إقليمي معقد تتفاعل ضمنه عوامل متباينة ومتشابكة، الدراسة تسعى لكشف هذه العلاقة عبر منظور "المعضلة الأمنية"، مع التركيز على احتمالية التحول من المنافسة إلى التعاون في ظل نظام إقليمي هش حفاظا على الاستقرار الإقليمي، ومن هذه المنطلقات يمكن وضع الإشكالية التالية:

"كيف يمكن تفسير وفهم العلاقات السعودية–الإيرانية باستخدام المعضلة الأمنية ؟".

تتفرع ضمن الإشكالية المطروحة أعلاه مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ماهو مفهوم المعضلة الأمنية؟ وكيف يفسرها الواقعيون؟

- ماهي أهم التغيرات التي شهدتها المنطقة الخليجية بعد سقوط العراق؟ وكيف أثرت القوى الأجنبية على ميزان القوى الإقليمي في المنطقة؟
- هل يكفي أن تكون عناصر القوة المادية المتعلقة بطهران والرياض المتغير الوحيد لتفسير توجهات الخارجية الدولتين؟.
- ماهي الظروف التي أدت إلى تأجيج المعضلة الأمنية بين الدولتين وكيف يمكن الحد منها؟.

6.الفروض: بناءا على الإشكالية المطروحة نضع الفروض التالية:

- مجالات وحالات التعارض في اللعبة السعودية–الإيرانية تزيد فرص الابتعاد عن التعاون والتوتر.
- توجد محددات عقلانية تمنح فرصا للتعاون في اللعبة السعودية–الإيرانية.

7. مناهج الدراسة:

إن اختيار المنهجية المناسبة للدراسة تعتمد أساسا على طبيعة البحث المقدم و الأبعاد التي يتمحور حولها، هنا نقدم الأطر المنهجية التي اعتمدنا عليها:

المنهج الوصفي التحليلي : استخدم المنهج في وصف طبيعة العلاقات السعودية الإيرانية وتحليل أهم عوامل التوتر والتعاون من خلال تحليل السياسة الخارجية للدولتين وتحليل بعض الخطابات الرسمية

المنهج التاريخي: ركزنا على تتبع جذور المعضلة الأمنية منذ الثورة الإسلامية الإيرانية (1979) و كيف شكلت الهويات والتحالفات الإقليمية الحالية، ودراسة أحداث غيرت من المشهد الأمني في المنطقة أهمها سقوط النظام السياسي في العراق .

المنهج المقارن: تم الاعتماد على المنهج المقارن في ملفات وقضايا مثل اليمن، سوريا، العراق عبر مقارنة أدوارهما، أو التفاعل مع القوى الأجنبية المتغلغلة داخل المنطقة سواء عسكريا أو دبلوماسيا واقتصاديا.

تحليل النظم الإقليمية :يُقدم منهج **نظرية النظم الأمنية الإقليمية** (RSCT) الذي بناه **باري بوزان** و**أوليفر ويفر** إطاراً تحليلياً قوياً لفهم الديناميكيات الأمنية بين السعودية وإيران وتأثيرها على استقرار الخليج العربي. يعتمد هذا المنهج على فكرة أن" **الأمن ظاهرة إقليمية في المقام الأول**"، حيث تتشكل التهديدات والتحالفات ضمن نطاق جغرافي ونظام أمني مترابط ، وتتفاعل فيه الدول بشكل أكثر كثافة مع جيرانها مقارنة بالقوى الخارجية مع التأثير على متغيرات الاستقرار والتعاون الإقليمي.

8.مقاربات الدراسة

بغية رصد المعضلة الأمنية وتأثيرها على التعاون والاستقرار السعودي ـ الإيراني، مع تحديد مظاهر تأثير الأولى على الثانية، وكيف يمكن إيجاد صيغة للتعاون ، تم توظيف توليفة من المقاربات النظرية تؤطر الدراسة هي:

· الإطار النظري الواقعية البنيوية: النظرية الواقعية البنيوية من أهم النظريات في الدراسات الأمنية، تؤكد النظرية على فوضوية النظام الدولي أين تسعى الدول إلى النفوذ والحفاظ على بقائها عبر إبقاء ميزان القوى في صالحها باتخاذ إجراءات وتدابير أمنية تتصورها الدول الأخرى على أنها تهديد أمني لها، يؤثر هذا السلوك الدولي المدفوع بالمنافسة على البيئة الأمنية للدول،

مما يؤدي إلى معضلة أمنية حقيقية. كما تؤكد الواقعية البنيوية بشطريها الدفاعي والهجومي على كيفية تأثير المعضلة الأمنية على السياسات الأمنية للدول، انطلاقا من بيئة فوضوية يسودها الكثير من الظن والشك، وعدم اليقين، يؤكد الهجوميون على استحالة التعاون في مثل هذه الظروف المحيطة بالدول، وأن ظاهرة المعضلة الأمنية تشجع على علاقات تنافسية متوترة بدل علاقات سلمية تعاونية، على النقيض من الهجوميين، تقر الواقعية الدفاعية بإمكانية التعاون الدولي في ظل المعضلة الأمنية وفق شروط و ظروف معينة.

· نظرية اللعب: تعد نظرية اللعب من أهم النظريات في حقل العلاقات الدولية، التي تبحث في كيفية تفسير تفاعلات الدول ضمن النظام الدولي خاصة في حالتي الصراع والتعاون؛ نموذج معضلة السجين لعبة ثنائية اللاعبين ويعتبر أحد النماذج المهمة في نظرية اللعب، تستند في تحليلاتها إلى معادلات رياضية لتفسير الظواهر الدولية (الحرب، الصراع، الانشقاق، السلم، التعاون) كما يقدم النموذج مجموعة من الخيارات أمام اللاعبين ليختار كل لاعب أفضل خيار له انطلاقا مما يراه مناسب لمصالحه وسياسته الأمنية.

المقاربة البنائية أساسها النظري التركيز على دور الهوية و المعتقدات و الخطاب في تشكيل السياسية الخارجية، فموضوع المعضلة الأمنية السعودية الإيرانية ليست فقط منافسة على النفوذ وتعظيم المكاسب وحماية المصالح، بل أيضا صراع ديني هوياتي (سني،شيعي) و(عربي، فارسي)، يمكننا التساؤل من خلال المقاربة البنائية عن دور الهوية في تعميق المعضلة الأمنية السعودية الإيرانية؟.فتصوير إيران على أنها الحامية للمذهب الشيعي والشيعة في العالم، والسعودية قائدة للعالم السني يعمق من المنافسة في المنطقة وتقلل من فرص التعاون وتزيد من عدم الاستقرار

المقاربة الليبرالية : تركز على دور المؤسسات في تقريب وجهات النظر وتحقيق الاستقرار بفرض أن المؤسسات الدولية تلطف وتقلل من التوتر والصراع السعودي الإيراني، فالتواجد الإيراني السعودي ضمن الأوبك يعزز من التعاون ويقلل من حدة الصراع وكذلك فتح قنوات حوار ضمن منظمات أخرى على غرار منظمة التعاون الإسلامي

9.أدبيات الدراسة:

تتطلب دراسة المعضلة الأمنية بين السعودية وإيران في الخليج العربي الرجوع إلى مجموعة واسعة من الأدبيات الأكاديمية التي درست هذا الصراع من زوايا متعددة وجوانب متنوعة، سواءً من الناحية النظرية أو التطبيقية، فيما يلي تصنيف لأهم الأدبيات التي يمكن أن تشكل أساساً لدراستنا:

- **The Security Dilemma in Saudi–Iranian Relations, by Mohamed bin Huwaidin in 2015**

المعضلة الأمنية في العلاقات السعودية الإيرانية

يوضح الباحث مفهوم المعضلة الأمنية ابتداء من أبحاث جون هيرز وهربرت باترفيلد وروبرت جيرفيس، وهي أحد المفاهيم التي تلقى أهمية في حقل العلاقات الدولية، لأنها تساهم في تفسير حالة الصراع والحرب. مقالة هيرتس «الأممية المثالية والمعضلة الأمنية» هي أول عمل رئيسي في مفهوم المعضلة الأمنية؛ تقدم الورقة البحثية للباحث محمد بن هويدين تصور شامل لمفهوم المعضلة الأمنية حيث خلص أن الشك في نوايا الطرف الآخر هي سبب رئيسي لتأجيج الصراع.

اعتمد الباحث في دراسته للمعضلة الأمنية السعودية ـ الإيرانية على افتراضات النظرية البنائية، والتي تقر بأن الهوية هي التي تساهم في ظهور معضلات الأمنية ، وأن التباين في الهويات يؤدي إلى توتر و صراع، و هو ما يظهر في الإطار العام للتنافس السعودي ـ الإيراني، والانقسام السني ـ الشيعي على التوالي. كما تشير الورقة البحثية إلى أن كلا الدولتين تنظران إلى تفاعلهم الإقليمي لعبة صفرية ما يعكس الاستراتيجيات الغير متماثلة في التنافس.

- **Iran and Saudi Arabia’s strategic rivalry and the middle eastern security: an assessment, Azeem Gul ,Rizwana Karim Abbasi and Syed Arslan Haider, 2021.**

التنافس الاستراتيجي بين إيران والمملكة العربية السعودية وأمن الشرق الأوسط: تقييم مقال صدر سنة 2021:

درس ظاهرة التنافس الاستراتيجي بين طهران والرياض و الذي زادت حدته، بعد سقوط النظام العراقي، وانعكاساته على الصراع على النفوذ بين السعودية وإيران وخاصة تلك المتعلقة بالطائفية. كما يبرز المقال مختلف الأزمات المحيطة بالدولتين على غرار الأزمة السورية، و اليمنية و الوضع في العراق. يعدد الباحثين مساوئ التدخلات الأجنبية التي ساهمت في تفاقم الوضع الأمني في الشرق الأوسط. تطرقت الباحثين لأهمية التعاون المتبادل بين السعودية وإيران، في تعزيز الاستقرار في الشرق الأوسط.

· **Iran's, Saudi Arabia's defense and security strategy, by Alaa Al-din Arafat 2020.**

إستراتيجية الدفاع والأمن الإيرانية والسعودية علاء الدين عرفات

يقدم الباحث تحليلاً شاملا لكل من إستراتيجية الدفاع والأمن لكل من إيران والسعودية. يقدم الباحث مجموعة من الاستراتيجيات الأمنية المتبعة من طرف الدولتين ، إيران اتبعت سياسية أمنية مبنية على الردع النووي ومشاريع الصواريخ الباليستية، كما ناقش الباحث في فصل آخر دوافع السياسة الخارجية السعودية استراتيجيتها الدفاعية لمواجهة تهديدات الآتية من الإقليم. يستخلص الباحث أن إيران نجحت إلى مدى بعيد في استراتيجياتها الأمنية بينما السعودية لم تجد إستراتيجية مناسبة لحماية أمنها وأمن دول مجلس التعاون الخليج.

· **Saudi-Iran rivalry: a sectarian divide or security dilemma? By Ali Mustafa in 2023.**

التنافس السعودي الإيراني: انقسام طائفي أم معضلة أمنية ؟ علي مصطفى

يبحث هذا المقال، اثنين من المتغيرات الرئيسية المؤثرة في العلاقات السعودية وإيران الطائفية وسياسات تعظيم القوة. في ضوء هذين الدافعين ينشأ التوتر في ضوء المعضلة الأمنية، تم التطرق أيضا لتدهور العلاقات الثنائية بعد سقوط العراق وأحدث الربيع العربي وتأثيرات إدارة ترامب على العلاقات بين طهران والرياض. تدافع هذه الورقة البحثية أن المعضلة الأمنية والشك السائد بشأن نوايا الحالية والمستقبلية بعضهما البعض هي المحرك الدافع والسبب الرئيسي للمنافسة السعودية الإيرانية وليس الانقسام الطائفي.

يتميز البحث المنجز عن الدراسات السابقة المطروحة، في النقاط التالية:

· الأول يتعلق بالإطار النظري للدراسة والاعتماد على المنظور الواقعي البنيوي وفرضية أن المعضلة الأمنية تخلقها الفوضى؛

· التركيز على جميع جوانب المعضلة الأمنية السعودية ـ الإيرانية، لأن معظم الدراسات السابقة تضع الطائفية في الدافع الأول للتنافس السعودي . الإيراني، بالرغم من وجود دوافع أخرى أساسية على غرار التوسع والنفوذ وحماية المصالح الإستراتيجية؛

· توظيف نظرية اللعب التي تعتمد مجموعة من النماذج متنوعة لتفسير الظواهر الدولية استنادا إلى أسس نظرية، كما يتضح من خلال البحث اعتمدنا نموذج معضلة السجين لأهميته و قدرته التفسيرية لأحد أهم القضايا الدولية الراهنة المعضلة الأمنية السعودية ـ الإيرانية.

10.صعوبات الدراسة:

واجهتنا مجموعة من التحديات والصعوبات المنهجية والعملية في دراسة موضوع المعضلة الأمنية السعودية–الإيرانية وحدود الاستقرار والتعاون في الخليج العربي، أهمها:

صعوبات متعلقة بطبيعة الموضوع

- صعوبة الحصول على معلومات دقيقة حول:القدرات العسكرية الحقيقية (مثل البرنامج النووي الإيراني)، وصعوبة الحصول على بيانات وتفاصيل الحروب بالوكالة.
- تغير التحالفات والتحولات المفاجئة في المواقف على غرار التقارب الصيني– الإيراني 2021، الصيني السعودي وتطبيع العلاقات السعودية–الإيرانية 2023.
- صعوبة متابعة التطورات اليومية في بيئة متقلبة وغير مستقرة.

صعوبات منهجية: تشابك المتغيرات الدينية السياسية الأمنية والاقتصادية وصعوبة فصلها عن بعضها البعض، من جانب تداخل مستويات التحليل محلي، إقليمي ودولي.

صعوبات حول المصادر والمراجع

- نقص المصادر الأولية ومحدودية الوصول إلى وثائق الرسمية
- تحيز الباحثين في دراساتهم، معظم الأدبيات باللغات الغربية تنطلق من منظور غربي موجه، بالإضافة إلى ندرة الدراسات المحايدة العرب

أما الصعوبة الأخلاقية التي واجهتنا هي صعوبة البقاء على جانب محايد في ظل دراسات علمية متضاربة وصعوبة تجنب مصطلحات قد تعتبر انحياز مثل(ميليشات بدل فصائل مسلحة) و(الخليج العربي بدل الخليج الفارسي).

هذه الصعوبات العلمية لا تقلل من قيمة البحث أو الدراسة، بل تجعله أكثر أهمية، كلما كانت الصعوبات أكبر كانت فرصة إنتاج بحث علمي ذو قيمة أوفر.

11.تفاصيل الدراسة

للبحث في موضوع الدراسة، اعتمدنا بناء البحث كالتالي:

لا يخلو أي بحث علمي من مقدمة علمية بكافة عناصرها، تشكل مدخل تمهيدي للدراسة، مع تقسيم داخلي في ثلاث فصول:

الفصل الأول:تطرقنا في الفصل الأول وفيه نعالج مستويين:

المستوى النظري والمفاهيمي، لمفهوم الأمن، باعتباره المتغير الأول في الدراسة، بدأ بالأساس المعرفي للإطار النظري للدراسة و المتمثل في الواقعية البنيوية من افتراضات و مستويات لتحليل. المستوى الثاني من البحث في هذا الفصل، يتعلق بمفهوم الدراسة "المعضلة الأمنية" من تعريف للمفهوم والظروف التي تتبلور فيها ظاهرة المعضلة الأمنية، ضمن التصور الواقعي البنيوي.

الفصل الثاني أوضحنا الإطار الجغرافي و السياق الاستراتيجي لطرفي المعضلة الأمنية السعودية وإيران: الخليج العربي كفرع من إقليم اكبر الشرق الأوسط، تم التعريف بالمنطقة جغرافيا، بالإضافة إلى دراسة الأهمية الإستراتيجية، ومع التطورات التي شهدتها المنطقة ابتداء من تاريخ 2003 ارتأينا دراسة التغيرات الأمنية الطارئة على الأمن في المنطقة. في إطار آخر درسنا مجموع الاستراتيجيات التي تعتمدها القوى الأجنبية المتواجدة في المنطقة

الفصل الثالث، سلطنا الضوء على المعضلة الأمنية السعودية ــ الإيرانية: وضحنا العلاقات السعودية ــ الإيرانية وتطورها عبر فترات تاريخية تعرضنا فيها إلى السياستين الخارجية المتبادلتين للدولتين بالتحليل. إضافة إلى العوامل التي تأزم من الوضع الأمني السعودي والإيراني، تعتبر هذه العوامل أهم الظروف التي تؤكد وجود معضلة أمنية حقيقة في المنطقة بين قوى إقليمية رئيسية، كما قدمنا بعض الاقتراحات التي يراها الباحثين أنها تخفف من شدة المعضلة الأمنية، في الختام عالجنا التعاون في ظل المعضلة الأمنية الحالية عبر نظرية اللعب نموذج معضلة السجين.

الفصل الأول : البناء النظري للدراسة: التحليل الواقعي البنيوي للمعضلة الأمنية

من العسير فهم ظواهر السياسة الدولية دون منطلق نظري، على هذا الأساس نعتبر هذا الفصل الآتي مرحلة جد مهمة من مراحل البحث حول موضوع الدراسة، أين يتم تسليط الضوء على مفهوم المعضلة الأمنية بإحاطة المفهوم بحيز مفاهيمي ونظري، للتعرف على ميزات وخصوصيات التي تميز الظاهرة عن بقية الظواهر الأخرى الدولية، هذا يعطينا قدرة أكبر لتحكم في موضوع الدراسة، وبالتالي تقديم موضوع بحثي ذو بعد تفسيري أكثر علمية.

نعالج في هذا الفصل الأساس المعرفي والنظري للنظرية الواقعية البنيوية، من افتراضات وعناصر تحليل، وتفسير المنظور الواقعي البنيوي لمفهوم الأمن، باعتبار دراستنا تتمحور حول مفهوم واقعي محض هو المعضلة الأمنية، كما نتطرق من خلاله إلى مفهوم المعضلة الأمنية ضمن التصور الواقعي البنيوي، وذلك بدراسة الجذور الفكرية للمفهوم، ثم تقديم تعريف مفهوم المعضلة الأمنية والظروف الوجودية التي تؤسس لظهور الظاهرة على مستوى العلاقات الدولية. إذا التساؤل الذي يمكننا طرحه هو: ماهي أشكال المعضلة الأمنية؟، ثم كيف يمكن نمذجة المعضلة الأمنية من خلال نظرية اللعب؟.

المبحث الأول: الأساس المعرفي للنظرية الواقعية البنيوية: التحول في مفهوم الأمن.

سيطرت المدرسة الواقعية، كبناء فكري على دراسة العلاقات الدولية منذ البداية: من السفسطائيين مرورا "بثيوسيديديس" Thucydides"، "نيكولا ميكيافيلي" Niccolò Machiavelli" ، "توماس هوبز"Thomas Hobbes"، "ادوارد كار" E.H. Carr"، ثم "هانز مورغانتو"Hans Morgenthau "، "جون هيرز John H. Herz" ، وصولا إلى "كينيث والتز" Kenneth Waltz .

قدم الواقعيون تحليلات واضحة لسياسات الدول، كما تؤكد المدرسة الواقعية مع فروعها المختلفة على الجانب الصراعي والتنافسي في العلاقات الدولية، تعرف الواقعية اليوم تعايش العديد من النظريات الفرعية، أهمها الواقعية البنيوية وفرعيها الدفاعية والهجومية نتاجا المناقشات بين المنظرين الواقعيين، تم الوقوع على اختيار الواقعية البنيوية كمنظور عقلاني يقربنا من فهم وتحليل ظاهرة المعضلة الأمنية في العلاقات السعودية ــ الإيرانية.

المطلب الأول: الافتراضات، عناصر التحليل الأساسية في الفكر الواقعي البنيوي.

مند نشر **كينيث والتز** كتابه نظرية السياسية الدولية عام1979، أضحت الواقعية البنيوية ـ الواقعية الجديدة ــ النظرية المهيمنة في حقل العلاقات الدولية، أين شكلت نظرية السياسة الدولية الجزء الأكبر من النقاش النظري خلال الثمانينات القرن الماضي، ومع تطوير أفكار **كينيث والتز** حول هيكلة النظام الدولي والتفسير الهيكلي لمنطلق سياسة القوة،[1] قدم **كينيث والتز** أساس نظري قوي للواقعية مبني على أساس علمي آمن، يتبنى **كينيث والتز** مصطلح "NEOREALISM" الواقعية الجديدة، كمفهوم يشير إلى استمراره وتميزه عن الواقعية الكلاسيكية **لادوارد كار** و**هانز مورغانتو**، في حين يفضل **روبرت كيوهان** مصطلح الواقعية البنيوية لكنه يستخدمها كمرادف الواقعية الجديدة.[2]

في نظرية السياسة الدولية قام **كينيث والتز** بتحديث نظرية العلاقات الدولية من خلال إبعاد الواقعية عن الافتراضات المتعلقة بالطبيعة البشرية؛ مع التركيز والتشديد على فكرة "**البنية**"

[1] Barry Buzan, Charles Jones, Richard Little, **The Logic of Anarchy: Neorealism to Structural Realism**, (, New York : Columbia University Press, 1993), p08.
[2] Ibid.

STRUCTUR، بدلا من قرارات وإجراءات الدولة كونها تستند إلى الطبيعة البشرية، انطلق **كينيث والتز** من صيغتين أساسيتين في التحليل الواقعي:[1]

- الأولى مفادها أن جميع الدول مقيدة بالتواجد داخل نظام فوضوي.
- الثانية يعتبر أن أي مسار عمل يتبعونه يستند إلى القوة النسبية.

قدم **كينيث والتز** نسخة من الواقعية التي حثت المنظرين على فحص خصائص النظام الدولي للحصول على إجابات تتعلق بطبيعة التفاعلات داخله، مع دراسة الظاهر الدولية بعيدا عن ربطها بالطبيعة البشرية.

أولا: افتراضات الواقعية البنيوية.

تشترك النظريات الواقعية الفرعية، بصفة عامة في مجموعة من الافتراضات أساسية وتلتزم إلى حد ما بها: [2]

1. **مركزية الدول:** هي أهم الجهات الرئيسية الفاعلة في المشهد الدولي، وأن المنظمات الدولية فواعل ذات، أهمية اقل تعكس فقط مصالح دولها الأعضاء، الواقع أن هناك العديد من الاتفاقيات والمعاهدات وغيرها من الترتيبات لتسهيل عمليات التعاون، التبادل والتفاعلات بين الدول، بل توفر هته الأخيرة قاعدة معلومات حول قدرات الدول الأخرى، فهي لا تعزز وعيا جديدا ولا تغير أساس الحالة الفوضوية للعلاقات الدولية، أما النقطة الأهم هي أن الدول لن تضحي بمصالحها من أجل خدمة مجتمع أكبر.
2. **فوضوية النظام الدولي:** هي السمة المركزية للعلاقات الدولية، أعاد **كينيث والتز** صياغة مفهوم الفوضى؛ حسبه لا يحق لأي دولة القيادة ولا توجد أي دولة ملزمة بالطاعة، فحالة الفوضى ليست حربا للجميع، فالحروب مكلفة ونتائجها لا يمكن التنبؤ بها، لذلك تتولد الدول لدى حوافز أخرى لمتابعة مصالحها بوسائل أخرى.
3. **تعظيم القوة والأمن:** السعي نحو تعظيم الأمن والقدرات العسكرية، كما يفترض الواقعيون أن النظام الدولي وتوزيع القدرات واتجاهات القوة، المسئولة في معظمها عن سلوك الدول داخل الساحة الدولية.

[1] Sandrina Antunes, Isabel Camisão, **"REALISM": International Relations Theory"**, ed. Stephan Mcglinchey, ROSIE WALTERS, Christain Scheinpflug, (Bristol, England: E-International Relations) publishing, 2017),p17.
[2] Benjamin Frankel, **"Restating the realist case: An introduction"**, Security Studies 03vol.(1996),p03.

4. **البقاء:** تسعى الدول إلى الحفاظ على سلامتها الإقليمية واستقلال نظامها السياسي الداخلي، كما يمكنهم السعي وراء أهداف أخرى مثل الازدهار وحماية حقوق الإنسان، لكن هذه الأهداف يجب أن تأخذ دائما مقعدًا ثانويا، لأنه إذا لم تنجو الدولة، فلن تتمكن من السعي وراء تلك الأهداف الأخرى.
5. **العقلانية:** الافتراض الخامس هو أن الدول هي جهات فاعلة عقلانية، وهذا يعني أنها قادرة على التوصل إلى استراتيجيات سليمة تزيد من احتمالات بقائها على قيد الحياة؛ لكن هذا لا يعني إنكار أن الدول قد تقع في فخ التقدير من وقت لآخر.[1]

في نفس السياق، تولي النظرية الواقعية البنيوية الهجومية أهمية أكبر لبعض الافتراضات على غيرها وتقدم قراءات مختلفة لها يعددها **جون ميريشايمر** كالتالي:[2]

1. تركز الواقعية البنيوية على دور القوى العظمى في النظام الدولي، وتعتبرها الجهات الفاعلة الرئيسية في الساحة الدولية، بالإضافة أنها تعمل ضمن نظام فوضوي؛ حسب **جون ميرشايمر** هذا لا يعني أن النظام يتميز بالفوضى أو الاضطراب، فالفوضى مبدأ ترتيب. إنه يعني ببساطة أنه لا توجد سلطة مركزية أو حكم نهائي يقف فوق الدول، عكس الفوضى هي تسلسل هرمي ومبدأ ترتيب السياسة الداخلية.
2. يفترض رواد النظرية الواقعية البنيوية أن جميع الدول تمتلك بعض القدرات العسكرية الهجومية؛ بمعنى أن كل دولة لديها القدرة على إلحاق بعض الضرر بالطرف آخر، لكن تختلف هذه القدرات بين الدول ويمكن أن تتغير بمرور الوقت.
3. أما القراءة التالية والتي تميز التفسير البنيوي للسياسات الدولية، أن الدول لا يمكنها أبدا التأكد من نوايا الدول الأخرى، دائما ما تريد الدول معرفة ما إذا كانت الدول الأخرى لديها نية باستخدام القوة لتغيير ميزان القوى هي "الدول التنقيحية revisionist states"، أو ما إذا كانت راضية بما يكفي بحيث لا تهتم باستخدام القوة لتغييرها هي "دول الوضع الراهنstatus states "؛ في هذه القراءة يؤكد جون ميرشايمر أن المشكلة تكمن في أنه يكاد يكون من المستحيل تمييز نوايا دولة أخرى بدرجة عالية من اليقين، خلافا للقدرات العسكرية التي يمكن ملاحظتها وعلى العكس من النوايا التي لا يمكن التحقق منها تجريبيا، فالنوايا في أذهان صانعي القرار ويصعب تحديدها.

[11] thanh phan, "**REALISM AND INTERNATIONAL COOPERATION IN COMPETITION LAW "**, thesis, University of Victoria, the Law Faculty, (2017), pp302-305.
[2] JOHN J. MEARSHEIMER**," Structural Realism", p 73, (Browsed on: 13/12/2021),**available on: https://www.commackschools.org/Downloads/8_mearsheimer-_structural_realism.pdf

تباعا لما سبق، تنطلق الواقعية الدفاعية من أربعة افتراضات مساعدة تحدد كيف تترجم المتغيرات البنيوية إلى نتائج دولية من خلال السياسات الخارجية:[1]

- المعضلة الأمنية، هي سمة مستعصية للفوضى.
- تؤثر المعدلات البنيوية – مثل توازن الدفاع الهجومي، والقرب الجغرافي، والوصول إلى المواد الخام على شدة المعضلة الأمنية بين دول معينة.
- تدفع السياسات الخارجية من خلال حسابات وتصورات القادة.
- يمكن للسياسة الداخلية أن تحد من كفاءة استجابة الدولة للبيئة الخارجية.

تتعامل الواقعية البنيوية مع معطيات النظام الدولي، انطلاقا من الافتراضات المطروحة إلا أنها تولي أهمية بالغة لفوضوية النظام الدولي، باعتبارها مسلمة مركزية في النظرية، اعتمادا عليه تقدم تحليلات وقراءات لمخرجات النظام الدولي، وتكتسب الدول حوافز قوية لتعظيم القوة والحفاظ على ميزان القوى في صالحها، إلا أن هناك دولا تنقيحية تعمل على تعديل ميزان القوى للحفاظ على بقائها ضمن النظام الدولي.

ثانيا: الهيكل (البنية): عنصر التحليل الواقعي البنيوي.

نطرح في هذه الجزئية من البحث، مختلف المفاهيم المركزية في النظرية الواقعية البنيوية. وهي كالتالي: بنية النظام الدولي، الفوضى، البقاء، المساعدة الذاتية، وتوازن القوى استخلص **كينيث والتز** هذه المفاهيم من خلال قراءته لجميع تفاصيل السياسة الدولية.

1. هيكل (البنية) النظام الدولي (Structur of international system):

يعرف **كينيث والتز** النظام الدولي بأنه هو "**الهيكل و الوحدات المتفاعلة ضمنه** "، يستند مفهوم الهيكل "البنية" إلى حقيقة أن الوحدات المترابطة والمجمعة بشكل مختلف، تتصرف بشكل مختلف في تفاعلاتها تنتج نتائج مختلفة، درس **كينيث والتز** في كتابة "**نظرية السياسة الدولية**" أنه يجب دراسة

[1] Jeffrey W. Taliaferro ,"**Security Seeking under Anarchy Defensive Realism Revisited"**, International Security, Vol. 25, No. 3 (Winter 2000/01),p131.

الهيكل السياسي المحلي من أجل التمييز بين التوقعات حول السلوك والنتائج في المجالين الداخلي والخارجي.[1]

يتشكل هيكل النظام السياسي الدولي ضمن التحليل الولتزي، مثل الأسواق الاقتصادية من خلال تفاعل الوحدات الذاتية **Self – Regarding** فالأنظمة السياسة الدولية فردية في الأصل، ومولودة تلقائيا وغير مقصودة، وينشأ هيكل النظام السياسي الدولي من تعايش الدول إلا أن هذه الأخيرة لا تشارك في بناء هيكل يتم من خلاله تقييدها هي أو غيرها؛ يتم تشكيل كلا النظامين السياسي والاقتصادي على أساس المساعدة الذاتية الذي ينطبق على الوحدات سواء كانت هده الأخيرة في حالة قوة أو ضعف فبقائها يعتمد على جهودها الخاصة.[2]

يعدد **كينيث والتز** مجموعة من البُنَى أو الهياكل: الإقتصادية، الإجتماعية، المجتمعية، الإستراتيجية، لكنه ركز على بنية القطاع السياسي للنظام الدولي. يعرف **والتز** البنية بـ:

« تُعنى بمبدأ الترتيب الكامن وراء الطريقة التي ترتبط بها الوحدات بعضها بعض، تختلف وظيفيا عنها. يشير مصطلح البنية إلى الكيفية ترتيب الأجزاء أو وضعها فيما يتعلق ببعضها البعض، وليس إلى كيفية تفاعلها ».[3]

يشرح **كينيث والتز** التعريف أعلاه، في تصوره لبنية النظام السياسي الدولي والتي حددها في ثلاث مبادئ المبدأ التنظيمي للنظام الدولي ويعنى بكيفية ترابط الوحدات داخل المنظومة، الوحدات المكونة له والتمايز الوظيفي للوحدات، وتوزيع القدرات عبر الوحدات:

أ. **المبدأ التنظيمي للنظام الدولي:** يميز **كينيث والتز** بين الأنظمة المحلية بعلاقات التفوق والتبعية. بمعنى أنها نظم محلية مركزية وهرمية، أما نظام السياسي الدولي يعتمد أولا على التنسيق (علاقات تنسيق)، أما النظم الدولية لا مركزية وفوضوية، تختلف مبادئ ترتيب الهيكلية اختلافا واضحا ومتناقضا مع بعضها البعض، هذا مما جعله يطلق على السياسة الدولية اسم **Politics In The Absence Of Goverment** "السياسة في غياب حكومة" .[4]

ب. **التمايز الوظيفي للوحدات:** ترتبط أجزاء النظام الهرمي بعضها بعض بطرق يتم تحديدها من خلال التمايز الوظيفي ومدى قدراتها. وحدات النظام الفوضوي غير متمايزة وظيفيًا، لكن يتم تمييزها في المقام الأول من خلال قدراتها الأكبر أو الأقل لأداء مهام مماثلة، يتصور **كينيث والتز** أن كل دولة "وحدة" مثل

[1] Kenneth Waltz," **Theory Of International Politics",** Addison-Wesley Publishing Company,(1979). p81
[2] Kenneth Waltz," **Theory Of International Politics",** Ibid ,p90
[3] Ibid ,p80-81.
[4] Ibid ,p88.

أي دولة أخرى هي كيان سياسي ذي سيادة، ومع ذلك فإن الاختلافات بين الدول هائلة فالدول متشابهة، ولكنها مختلفة أيضًا، هذه الاختلافات تظهر في الحجم، القوة، الثروة و الجغرافيا وكما تم ذكره سابقا فهده الاختلافات تتعلق بالقدرة وليس بالوظيفة، تؤدي الدول مهام معظمها مشترك، فالغايات التي يطمحون إليها متشابهة على رأسها ضمان البقاء وتعزيز الأمن.[1]

ج.**توزيع القدرات عبر الوحدات:** يتغير هيكل النظام الدولي مع التغييرات في توزيع القدرات، على وحدات المنظومة والتغيرات تغير التوقعات حول كيفية تصرف وحدات النظام والنتائج التي ستنتجها.[2]

يقدم **كينيث والتز** وغيره من الواقعيين البنيويين عناصر أخرى للتحليل على غرار: [3]

- البقاء: يجب على الدول الاهتمام ببقائها الداخلي و الخارجي، داخليا يجب على الدول أن تكون لديها القدرة على تجنب الثورة و التفكك والانهيار، أما الخارجي يتعلق بقدرة الدول على تجنب الغزو والإتحاد، وبالتالي يجب على الدول تطوير مجموعة واسعة من القدرات.
- المساعدة الذاتية: يقر **كينيث والتز**، أنه يجب على كل دولة الاعتماد على ذاتها في توفير أمنها، اعتمادا على قدراتها الخاصة والاستعداد لمواجهة أي صراعات حتمية.
- الفوضى: هي أن الدول يمكن أن تتصرف كما تشاء نظرا لعدم وجود قيود على ما يمكن أن تفعله.
- توازن القوى: تسعى القوى العظمى إلى خلق أو تقليل هوامش التفوق العسكري مقابل منافسيها، هذا المنطق مهم بشكل خاص بين الدول في نفس الجوار، لأن لديها أكبر فرصة لإلحاق الضرر ببعضها البعض. [4]

المطلب الثاني: كيف يتحقق الأمن؟ النماذج الأمنية ضمن الواقعية البنيوية.

النموذج الأمني الواقعي البنيوي، له جذور في الواقعية الكلاسيكية، ينظر إلى أمن الدولة بالمفهوم التقليدي الكلاسيكي المتعلق بالأمن العسكري بشكل أساسي. يقدم كل من **كينيث والتز** و**جون ميرشايمر** تصورا جديدا للأمن، أين يمثل النظام الدولي ساحة من المنافسة الدائمة بين الفواعل الدولية؛ ويرجعون

[1] Ibid p96- 98.
[2] Kenneth Waltz," **Theory Of International Politics",** Ibid ,98.
[3] Karan ruth Adams, "**Structral Realism: The Imperialism O Great Power"**, , 2 nd ed, CO: Lynne Rienner Publishers.
[4] Joseph M. Parent and Sebastian, "**Rosato ,Balancing in Neorealism"**, International Security, Vol. 40, No. 2 (Fall 2015), p61.

سبب التنافس فيما بينها على القوة، تناقش الواقعية البنيوية موضوع الأمن ضمن اتجاهين تنظرين: الأول: الواقعية الهجومية والسعي نحو القوة، والنفوذ لتحقيق الأمن من خلال الهيمنة. أما الثاني الواقعية الدفاعية: تقدم مسلمة مركزية تم تقديمها مسبقا، بأن الهيكل الفوضوي للنظام الدولي، يشجع الدول على الحفاظ على سياسات معتدلة و محفوظة لتحقيق الأمن.

أولا: النماذج الأمنية داخل الواقعية البنيوية.

1.**النموذج الأمن الهجومي:** أسس **جون ميرشايمر** نظريته على مبدأ الفوضى والقوة الدفاعية الهجومية للقوى العظمى، وعدم اليقين بشأن نوايا الدولة والخصم والبقاء كهدف أساسي وعقلانية الفواعل الدولية، كما يطالب **جون ميرشايمر** بمفهوم الهيمنة في النظام الدولي، ويناقش الهيمنة والتوسع ضمن النطاقين الدولي و الإقليمي. يعتبر الواقعيون الهجوميين العالم تنافسيا ومليء بالحرب والصراعات، كما يؤكد الاتجاه البنيوي هذا، على أن القوة المتسارعة للدول هي لمواجهة تهديدات مستقبلية من منافسيها، يجادل جون ميرشايمر بأن:

«النظام الدولي لا يمكن التنبؤ به، في مثل هذه البيئة المتناقضة، قد تتصدى الدولة لخطر الضرر من جانب أي دولة أخرى، ليس أمام الدولة خيار آخر، سوى زيادة قدراتها و اكتساب الكثير من القوة مقارنة بالدول المنافسة لها، لضمان أمنها بقائها.»[1]

2.**النموذج الأمني الدفاعي:** على العكس من ما سبق، يتبنى دعاة النموذج الدفاعي، موقفا مختلفا عن الهجوميين، حيث يحثون على أكبر قدر ممكن من القوة المطلوبة للدفاع عن أمن الدول؛ أين تنفي الدفاعية مفهوم التوسع والهيمنة في النظام الدولي، بالنسبة للواقعيين الدفاعيين، لا توفر حوافز النظام الدولي للدول طلب زيادات إضافية في القوة، بدلاً من ذلك؛ يدفعهم إلى الحفاظ على توازن القوى الحالي،بمعنى الحفاظ على القوة، بدلاً من زيادتها، هو الهدف الرئيسي للدول[2]. تذهب الواقعية الدفاعية إلى أبعد من ذلك بتتفاؤل بشأن التعاون الدولي، والحفاظ على الوضع الراهن، لأن مثل هذه الدول ليس لديها نية للسيطرة على بعضها البعض، ومع ذلك؛ فإن التعاون غير ممكن بين الدول التنقيحية لأن لديها الجاذبية و النية للسيطرة على البيئة الإستراتيجية لنفسها.[3]

[1] Khan, Amir Ullah, and Zafar Nawaz Jaspal. **"The Philosophical Foundation of the Realist Security Paradigm."** Dialogue Pakistan,vol.8, no. 4 (2013) , p 404.

[2]Glenn H. Snyder**, "Mearsheimer's World— Offensive Realism and the Struggle for Security** ", International Security, Vol. 27, No. 1 (Summer 2002), p152

[3]Khan, Amir Ullah, and Zafar Nawaz Jaspal. **"The Philosophical Foundation of the Realist Security Paradigm."** IBID , p405.

3.**التوازن بين الهجوم/ الدفاع:** تطرح مجموعة من التساؤلات، عن إمكانية التوازن بين السياسات الهجومية و الدفاعية: هل هناك توازن بين الهجوم والدفاع في السياسة الدولية ؟، هل يعتمد قياس توازن الهجوم على القدرة تمييز بين الأسلحة الهجومية والدفاعية ؟؛ إذا كان هناك توازن بين الهجوم والدفاع، فهل تؤثر الاختلافات فيه على احتمال الحرب والمنافسات الأمنية الشديدة؟. [1]نستكشف الإجابة على هذه الأسئلة التي طرحتها "ليان جون" "Lynn-Jone" من خلال مقال لها بعنوان" نظرية الدفاع الهجومي ومنتقدوها"**Offense-Defense Theory and Its Critics"**، تجادل نظرية الدفاع الهجومي بأن هناك توازنا بين الهجوم والدفاع، ما يحدد الفعالية النسبية لاستراتيجيات الأمن الهجومية والدفاعية.

تقترح النظرية أن الاختلافات في التوازن بين الهجوم والدفاع، تؤثر على أنماط السياسة الدولية والسياسة الخارجية، الأهم من ذلك تؤكد النظرية أن الصراع الدولي والحرب يكونان أكثر احتمالا عندما يكون للهجوم ميزة، في حين أن السلام والتعاون يكونان أكثر احتمالا عندما يكون للدفاع ميزة.[2]

يوفر النظام الدولي مجموعة من الحوافز، التي تحدد الإستراتيجية المناسبة للدولة، فالجغرافيا والموارد الطبيعية، والقدرات العسكرية والاقتصادية تلعب دورا هاما في تحديد نوع الإستراتيجية الأكثر نجاعة وفعالية. فالدولة المحاطة بالحواجز الجغرافية التي تجعل من الصعب التغلب عليها من غير المرجح أن تتبنى إستراتيجية هجومية، لأنها يمكن أن تتمتع بمستوى عالٍ من الأمن دون الاستثمار في قوات عسكرية كبيرة؛ من ناحية أخرى، قد تتبنى الدولة التي لها حدود لا يمكن الدفاع عنها إستراتيجية هجومية، إما لحماية أمنها أو للتوسع.[3]

أمام الدول خيارين استراتيجيين أساسيين لتعظيم أمنها: دفاعي وهجومي:

1. **الإستراتيجية الهجومية:** تفترض نظرية التوازن بين الهجوم والدفاع بأن السياسة الدولية ستصبح أكثر تنافسية، وأقل سلمية عندما يتحول التوازن بين الهجوم والدفاع نحو الهجوم.

تقر النظرية أنه في عالم توجد فيه ميزة هجومية، ستكون الاستراتيجيات الكبرى التوسعية أكثر شيوعا، ستتبنى الدول عقائد عسكرية هجومية، وستظهر سباقات تسلح، ستكون السياسات الخارجية أكثر تصادمية، وستكون الأزمات متكررة، ستكون الدول أكثر حساسية لمخاوف المكاسب النسبية، وسيكون

[1] SEAN M. LYNN-JONES, **OFFENSE-DEFENSE THEORY AND ITS CRITICS** , SECURITY STUDIES vol 4, no. Publ ished by Frank Cass, London (summer1995).p660.
[2]Ibid ,p660-661.
[3] Ibid, p669.

التوازن أكثر سرعة وقوة؛ سواء كان ذلك بوسائل داخلية أو خارجية، وسوف تحجب الدول قدراتها في سرية لإخفاء نقاط الضعف العسكرية والاقتصادية. بشكل عام، ستصبح الحرب أكثر احتمالا. ستصبح الضربات الوقائية والإستباقية مسارات أكثر احتمالا للحرب. كلما زادت الميزة الهجومية، زادت حدة هذه العواقب. [1]

2. **الإستراتيجية الدفاعية:** عندما تكون هناك ميزة دفاعية، تتجه بوصلة الدول نحو السلام والتعاون الدوليين. ستقل المنافسة الأمنية، وتتحول لصالح الدفاع، لما له تأثيرات حميدة على الدول والنظام الدولي.[2]

المطلب الثالث: النقاش الدفاعي–الهجومي حول الأمن: لماذا تحتاج الدول القوة وبأي مقدار؟

تسمح لنا المعطيات السابق تقديمها، بفحص نقاش رئيسي بين النموذج الأمني الواقعي البنيوي الهجومي والدفاعي. تمحور هذا النقاش حسب **جون ميرشايمر** في:

أولا: **لمادا تريد الدول أن تزيد قوتها؟** .

أجاب **جون ميرشايمر** الواقعيون الهجوميون الآخرين، أن القوى العظمى تخشى بعضها بعض وهناك القليل من الثقة بينهم، ويسود الكثير من الشك بشأن نوايا بعضهم البعض، والخوف من أن يكون لدى دولة أخرى، القدرة والدافع للقيام بفعل هجومي. يختلف مستوى الخوف بين الدول باختلاف قدراتها العسكرية، السياسة الدولية هي عمل يحتمل التهديدات والمخاطر، حيث توجد إمكانية دائمة، تفتح احتمال تدمير الدولة.

تعي الدول، أنها تعمل في نظام ذاتي المساعدة لضمان بقائهم، لأن الدول الأخرى تشكل تهديدا محتملا. إلا أن جون ميرشايمر لا يلغي تشكيل التحالفات، لكن ليس أمام الدول سوى خيار عقلاني واحد، هو وضع مصالحها الخاصة قبل مصالح الدول الأخرى أو المجتمع الدولي.[3] المنطق الذي يفترضه النموذج الهجومي للتصرف داخل هذا النظام الفوضوي، هو أن تكون الدولة قوية بشكل خاص، وأنه كلما زادت

[1] SEAN M. LYNN-JONES, **OFFENSE-DEFENSE THEORY AND ITS CRITICS** ,Ibid, p670
[2], Ibid,p670
[3] Jhon.J.MEasheimer, stractrual realism p74.

قوة الدولة بالنسبة لمنافسيها قل احتمال تعرضها للهجوم. وافتراض آخر هو التأكد من عدم حصول أي دولة أخرى على القوة على حسابها.[1]

يضيف روبرت جيلبين، أن مع زيادة قوة الدولة، فإنها تسعى إلى توسيع سيطرتها الإقليمية ونفوذها السياسي، أو هيمنتها على الاقتصاد الدولي، بالنسبة للواقعيين الهجوميين فإن دول الوضع الراهن سيجبرها النظام الدولي على التفكير والتصرف عند التعرض للتهديد، مثل أي دولة تنقيحية تحاول العمل على تعديل ميزان القوى، بالنسبة للواقعيين البنيويين الهجوميين فإن الدول المتنافسة تسعى لبسط سيطرتها وتوسيع نفوذها والهيمنة.[2]

على عكس الواقعية البنيوية الهجومية، تؤكد الواقعية البنيوية الدفاعية أن هيكل النظام الدولي نادرا ما يشجع الدول على التوسع من أجل زيادة أمنها، وأن الحرب دائما ما تكون مكلفة، وأن هناك تداعيات وانعكاسات للتوسع والعدوان، فمحاولات تحقيق الهيمنة هي هزيمة ذاتية حسب كينيث والتز ويمكن أن تترك الدولة أضعف وأقل أمانا بالنسبة للواقعيين الدفاعيين يجدون أن الدول غالبا ما تكون أكثر أمانا من خلال الحفاظ على الوضع الراهن.[3] ومع هذا قدم كينيث والتز نصائح للدول المهددة للبقاء ضمن فلك النظام الدولي عبر بناء ائتلاف متوازن؛ في حالة ما إذا ظهر تهديد على الصعيد الدولي أو الإقليمي، ويضيف كينيث والتز في هذا السياق، بأن الحلفاء المحتملين وجودهم غير مضمون، لكن محتمل لاحتواء التهديد أو القضاء عليه.[4]

مع ذلك، من الواضح أن استخدام كينيث والتز مفهوم الأمن لا يعني السيطرة على العالم بل تحقيق الحد الأدنى من القوة اللازمة لضمان بقاء الدولة، ورأيه في هذا المفهوم مشابه لرأي "باري بوزان"، الذي يعرف الأمن بأنه :

«قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على هويتها المستقلة وسلامتها الوظيفية».[5]

[1] Ibid 75.

[2] Steven E. Lobell, ibid.

[3] M. LYNN-JONES, **OFFENSE-DEFENSE THEORY AND ITS CRITICS** ,ibid ,p152.

[4] Jhon.j.Mearsheimer **, "Reckless States and Realism"**, International Relation, vol.23,(2009), p251.

[5] Schweller, R. L." **Neorealism's status-quo bias: What security dilemma?"** Security Studie , vol.5, no3, (1996). p102

ثانيا: ما مقدار القوة التي تريدها الدول؟.

أثارت نقطة الخلاف هذه نقاش بين الواقعيين البنيويين الهجوميين والدفاعيين، بشأن السؤال «ما مقدار القوة التي تريدها الدول».

في هذا الشأن يوضح جون ميرشايمر، أن على الدول البحث دائما عن فرص لكسب المزيد من القوة، ويجب أن تفعل ذلك كلما كان متاحا؛ كما يجب على الدول تعظيم القوة وأن يكون هدفها النهائي الهيمنة لأنه أفضل طريقة للحفاظ على أمنها وضمان بقائها كما تم الإشارة إليه سابقا.[1]

الدول المهيمنة حسب جون ميرشايمر، هي أقوى الدول في نظامها الإقليمي، لكنها أكثر من ذلك، إنها قوية لدرجة أنها يمكنها السيطرة على منطقتها من خلال التغلب على جيرانها من القوى العظمى، إن لم يكن جميعهم معا، على الأقل بالتسلسل. هناك فجوة ملحوظة بين حجم اقتصادها وجيشها وثاني أقوى دولة في النظام، تتطلع الإمكانات دائمًا إلى أن تكون مهيمنة، ولن تتوقف عن الزيادة قوتها حتى تحقق تفوقها.[2]

يوصي **كينيث والتز**، الدول بالحفاظ على القوة بدلا من زيادتها، كما يؤكد أن الدول إذا حققت الغاية العليا وهي ضمان البقاء، يمكنها أن تسعى بأمان إلى أهداف أخرى، فالشاغل الأول للدول ليس تعظيم القوة ولكن الحفاظ على موقعها في النظام الدولي؛ يعتقد كينيث والتز أن البقاء يمكن ضمانه بقدر أقل بكثير من القدر الذي افترضه **جون ميرشايمر**[3].

يقول والتز:

«القوة أكثر فائدة من أي وقت مضى لدعم الوضع الراهن، ولكن ليس لتغييره»، يعتمد والتز مفهوم القوة النسبية أو مفهوم القدر المناسب من القوة Appropriate Amount of power، من الواضح أن والتز يعتقد أن البقاء (أي الأمن الكافي) يمكن ضمانه بقوة أقل بكثير من الكمية التي افترضها ميرشايمر.[4]

[1] Jhon.j.Mearsheimer , strctural realism,p75

[2] Glenn H. Snyder**, "Mearsheimer's World— Offensive Realism and the Struggle for Security** ibid,p 152–153

[3] Muhammad Ijaz Latif, Muhammad Jahanzeb Akmal, "**Structural Realism: A Constitutive Analysis",** Pakistan Journal of Social Sciences (PJSS) Vol. 39, No. 4 (2019), p1736

[4] Glenn H. Snyder,ibid, **"Mearsheimer's World— Offensive Realism and the Struggle for Security**;p152.

البحث عن الأمن الذي يفرضه الهيكل أو البنية الفوضوية للنظام الدولي، يدفع كل دولة إلى تكديس أكبر قدر ممكن من القوة لتجنب أسوأ سيناريوهات، هذا يجعل جون ميرشايمر أقرب إلى كينيث والتز في طرحه، إلا أن نقطة الاختلاف هي تأكيدهم على البحث عن القوة والأمن، يفترض جون ميرشايمر أنه لا حدود للبحث وكسب القوة، بينما يفترض كينيث والتز أن هنالك حدود للبحث عن القوة واكتسابها.

المبحث الثاني: المعضلة الأمنية: جوهر التحليل الواقعي البنيوي.

نعالج في المبحث الثاني مفهوم المعضلة الأمنية في التفسير الواقعي للظواهر الدولية. المعضلة الأمنية مفهوم انبثق من الدراسات الواقعية الكلاسيكية، يجد جذوره في كتابات الواقعيون الأوائل، إلا أن الصياغة والتنظير كانت من طرف "جون هيرز"John Hears ، "باترفيلد"Butterfield ، و"روبرت جيرفس" Robert Gerves .

المطلب الأول:الجذور الفكرية للمعضلة الأمنية:

مفهوم "المعضلة الأمنية" هو مفهوم جوهري في نظرية العلاقات الدولية "الواقعية" التي صاغها جون هيرز لشرح سلوك الدول في نظام دولي فوضوي، يعتمد على المساعدة الذاتية في تحقيق الأمن. وأصبح منذ ذلك الحين مفهوما معياريا في أي خطاب حول الأمن الدولي.[1]

أولا: ثيوسيديديس Thucydides

يجد مفهوم المعضلة الأمنية جذوره في أفكار "ثيوسيديديس"، التي تمثل تجسيدا للواقعية؛ فأفكاره حول الطبيعة السياسة، أصبحت مركزية في التنظير الواقعي، على الرغم من أن التركيز ينصب في الغالب على مستوى تحليل واحد هو الدولة. قدم كتابه "الحرب البيلوبونيزيه" هو أن هته الحرب أصبحت حتمية، لتصاعد قوة أثينا التي بثت الخوف لدى اللاسيديمونيين، وأصبحوا أمام حتمية خوض الحرب. يرى ثيوسيديديس، أن الأفراد دائما ما يسعون وراء الثروة والأمن، كما يحدد ثلاث قوى دافعة للسلوك السياسي وهي: الخوف، الشرف، والمصلحة.[2]

تتضح المعضلة الأمنية في عمل ثيوسيديديس، من خلال دراسته للحرب الأهلية الكورسيرية. رأى أن الجهات الفاعلة المحاصرة في الفوضى، يجب عليها أن توفر الأمن لنفسها بعيدا عن أي جهة أخرى، من خلال الهجمات الإستباقية ضد العدو، هده الأعمال العدوانية تزيد من حجم الخوف وبالتالي عدم الثقة

[1] Christoph Bluth , "**The security dilemma revisited: a paradigm for international security in the twenty-first century?"**, The International Journal of Human Rights Vol. 15, No. 8, December 2011, p1362

[2] Erik Melander, "**Anarchy Within The Security Dilemma: Between Ethnic Groups In Emerging Anarchy"**, Dissertation for The degree Of Doctor Of Philosophy In Peace and Conflict research, Department Of Peace and conflict research, Uppsala University Sweden, (1999),P26.

بين الفواعل الدولية؛ فالخوف والسعي نحو تحقيق مصالحها، هما قوتان دافعتان متكاملتان تدفعان إلى حمل السلاح و نشر الفوضى سواء بين الدول و داخل الدولة نفسها.[1]

ثانيا: ميكيافيلي Machiavelli: أدرك ميكيافيلي عمل المعضلة الأمنية من خلال البحث في أسباب الحرب، والدوافع التي تتعلق بالغزو والحروب، يعزو ميكيافيلي هذا إلى الطبيعة البشرية، التي تتسم بالطموح والخوف، كما أكد أنه لا يجوز تجنب الحرب ولكن يتم تأجيلها، فالتهديدات دائما قائمة ولا مفر منها ما يجعل الهجوم الإستباقي عقلانيا ومبررا، لذلك فإن الدولة الحكيمة تهاجم بشكل استباقي في الوقت الذي تختاره بدلاً من انتظار العدو، وهو ما يتفق مع ثيوسيديديس بشأنه، يؤكد ميكيافيلي ضرورة الدفاع عن النفس[2] أو التعاون مع الخصم من خلال تجنب تهديده.[3]

ثالثا: توماس هوبزHOBES :لا تختلف نظرة توماس هوبز كثيرا عن سلفه، ثيوسيديس و ميكيافيلي، يرجع توماس هوبز الدافع نحو الحرب إلى: ثلاثة عوامل رئيسية: المنافسة، عدم الثقة، والبحث عن المجد.

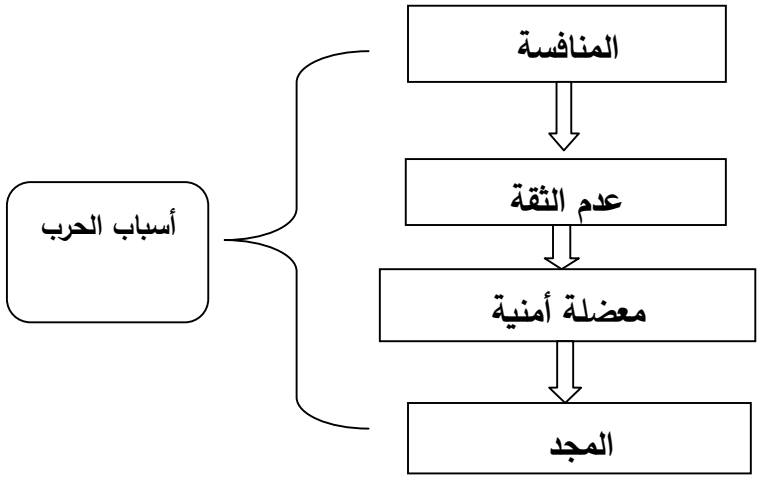

مخطط من انجاز الباحث حول أسباب المعضلة الأمنية حسب توماس هوبز.

تتوافق هذه الدوافع الثلاث للحرب حسب توماس هوبز مع نظرة الواقعيين الأوائل، فحسب المخطط المنجز، تسعى الدول للمنافسة للبحث عن مكاسب جديدة وتعظيم قوتها. أكد هوبز على عدم الثقة في الجهات الفاعلة الأخرى، بهدف الحفاظ على سلامة الدولة، ومجدها، وللحفاظ على السمعة والتي يعتبرها

[1] ibid p26.
[2] Steven Forde, **Varieties of Realism: Thucydides and Machiavelli**, The Journal of Politics, Vol. 54, No. 2, Cambridge University Press o (May, 1992), p377.
[3]Erik Melander, "**Anarchy Within The Security Dilemma: Between Ethnic Groups In Emerging Anarchy"**, , ibid,p34.

توماس هوبز جانب من جوانب القوة والسعي نحو تحقيقها[1]. يذهب توماس هوبز، إلى التأكيد على أن بعض الجهات الفاعلة تكون أكثر طموحا من غيرها، وبالتالي فهي مستعدة لاستخدام القوة مدفوعة بأسباب أمنية، في حين ترضى أخرى بما لديها من القدرات العسكرية.[2]

رابعا: جون هيرز، باترفيلد، روبرت جيرفس: يعتبر تحليل الواقعيون الأوائل، للمعضلة الأمنية هو نقطة الإنطلاق لـ**BHJ (Butterfield, Herz, Jervis).**

جون هيرز Jhone Herz أول من صاغ مفهوم المعضلة الأمنية في أوائل الخمسينيات من القرن الماضي، وقد استخدمه جون هيرز لأول مرة في كتابه عام 1951 "الواقعية السياسية والمثالية السياسية". صاحب هذا تطور في المفهوم، أبحاث هربرت باترفيلد حول مفهوم مماثل في الوقت نفسه حيث جادل بقوة في كتابه "التاريخ و العلاقات الإنسانية" عام 1951 بأنه لا يوجد احتمال أن يتغلب قادة الدولة والدبلوماسيين على الشك المتبادل وانعدام الثقة التي خلفت ما يطلق عليه الخوف الهوبزي.[3]

السؤال الأساسي الذي قسم هيرز وباترفيلد، حول مفهوم المعضلة الأمنية هو: هل الفهم الأفضل للمعضلة الأمنية هو مفتاح التخفيف منها ؟ أم أن انعدام الثقة أمر لا مفر منه ؟ اختلف جون هيرز وهربرت باترفيلد حول إمكانية التخفيف من المعضلة الأمنية، لكنهم شاركوا نفس الظروف الوجودية التي تخلقها.[4] أهم الأعمال العلمية في هذا السياق، مقال روبرت جيرفيس "التعاون في ظل المعضلة الأمنية". طور جيرفس حالتين أساسيتين في فهم المعضلة الأمنية: [5]

- الحالة الأولى يوضح من خلالها أن المعضلة الأمنية هي مفتاح فهم كيف أن الدول في نظام دولي فوضوي ذات أهداف متوافقة بشكل غير ضار تنتهي بالمنافسة بينها أو في حالة حرب.
- الحالة الثانية يظهر جيرفيس أن حجم وطبيعة المعضلة الأمنية تعتمد على متغيرين أساسيين: التوازن بين الهجوم والدفاع.

[1] ibid.
[2] ibid, p35.
[3] Paul Roe, **"The Intrastate Security Dilemma: Ethnic Conflict as a `Tragedy'?"** , Journal of Peace Research,v 36(n2) (1999). P183.
[4] Wheeler, N.. To" **put oneself into the other fellow's place"**, Journal of International Relations, 22(4), (2008),p1.
[5] CHARLES L. GLASER," **Security Dilemma Revisited"**, World Politics, v50, (1997), p171.

يتضح من خلال الحالة الأولى أن جيرفس يضع المعضلة الأمنية والفوضى في علاقة تأثير وتأثر. الفوضى هي سمة مستعصية وصعبة الحل، فهي نتاج لبيئة فوضوية. شجعت حسب كينيث والتز على بروز دول تتبني سياسات عدوانية تجعل من التعاون أمرا صعب الحدوث حتى لو كان يخدم مصالحها، من جهة أخرى تؤكد الواقعية الدفاعية بأن الإستراتيجية الأذكى للتعامل مع هذا النوع من الدول هي التوازن بين حالتي الدفاع والهجوم. يتصور كينيث والتز أن الدول العقلانية لديها حوافز قوية ليس فقط لتحقيق التوازن ضد معتدين محتملين، ولكن أيضا لاتخاذ خطوات ملموسة لزيادة نصيبها من القوة لغرض الحماية الذاتية.[1]

المطلب الثاني: المعضلة الأمنية في التحليل الواقعي: ما هي وكيف تتأسس؟.

تتصور الواقعية البنيوية، أن المعضلة الأمنية تؤثر على الدول ذات الدوافع الدفاعية، سعيا منها لتوفير الأمن. بالرغم من أنها سياسات أمنية دفاعية، إلا أنها تعتبر مؤشرا لدى الدول الأخرى على الطموح في التوسع و الهيمنة، بالتالي وجوب الدخول في الحرب وجودية؛ لهذا يميز منظري العلاقات الدولية بين المعضلة الأمنية والحروب الطموح، فالأولى يكون الخوف هو المحرك، أما الثانية هي أداة سياسية تُختار عمدا لتحقيق مكاسب ربحية وتكون بدافع الاستحواذ على القوة، والموارد الطبيعية.

أولا: تعريف المعضلة الأمنية.

هناك الكثير من التعريفات المقدمة لمفهوم المعضلة الأمنية، نريد أن نسلط الضوء على أهمها، كما هو معلوم، نجد أدبياتها في كتابات وإسهامات **جون هيرز** و**هربرت باترفيلد** وكذلك **روبرت جيرفس** حول نظرية المعضلة.

مفهوم "المعضلة الأمنية، عامة يستخدم المفهوم للدلالة عن البحث الأمن في نظام فوضوي. حتى عندما لا تكون لدى أي دولة أي رغبة في مهاجمة الآخرين، لا يمكن لأي دولة أن تكون متأكدة من أن نوايا الدول الأخرى سلمية، أو ستبقى كذلك في المستقبل، وبالتالي يجب على كل دولة أن تُكون قوة دفاعية هنا يظهر إشكال المعضلة الأمنية، حيث لا يمكن لأي دولة أن تعرف أن تراكم القوة للآخر له

[1] Jhon.j.Mearsheimer," **Reckless States and Realism",** ibid,p251.

دوافع دفاعية فقط، بل يجب أن تستقبله كل دولة على أنه إشارة للهجوم. تراكم الدول للقوة يظهر في أساليب عديدة أبرزها هي التسليح، والتوسع الإقليمي، وتشكيل التحالف.[1]

بالنسبة لجون هيرز، يبدأ كل شيء بهيكل النظام الفوضوي نتاجه معضلة أمنية للجماعات أو قادتهم. يجب أن تكون الجماعات أو الأفراد الذين يعيشون في مثل هذا النظام، قلقين بشأن أمنهم من التعرض للهجوم أو السيطرة أو الإبادة من قبل الجماعات والأفراد الآخرين؛ سعيهم لتحقيق اكبر قدر من الأمن من مثل هذا الهجوم، هو ما يدفعهم إلى اكتساب المزيد من القوة من أجل الهروب من تأثير قوة نفوذ الآخرين، هذا بدوره يجعل الآخرين أكثر انعداما للأمن ويجبرهم على الاستعداد للأسوأ؛ نظرا لأنه لا يمكن لأي شخص أن يشعر بالأمن التام في عالم المنافسة، وما يترتب على ذلك من منافسة في السلطة والحلقة المفرغة للأمن وتراكم السلطة المستمر.[2]

يركز جون هيرز على النظام الدولي وخاصية الفوضى، العامل الأساسي لوجود المعضلة الأمنية، هو أن الدول في بحث دائم عن الأمن والبقاء، وتسعى للحفاظ على وضعها أو إلى تحسين موقعها ضمن النظام لدولي، عبر تراكم المزيد من القوة لتجنب أسوء السيناريوهات، مما يقودها لفخ المعضلة الأمنية .

يظهر إسهام **هربرت باترفيلد** في توضيح الديناميكيات النفسية التي تشكل المعضلة غير القابلة للاختزال، كانت الأصالة في مقاله هي إظهار كيف تتآمر الدول ذات النوايا السلمية ذات التوجه الدفاعي، لاستفزاز الدول الأخرى للتصرف بطرق ترفع مستوى انعدام الأمن المتبادل؛ كما يكشف **هربرت باترفيلد** كيف أن دوامة عدم الثقة يمكن أن تتطور بين فاعلين حتى عندما لم يكن لدى أي منهما نوايا خبيثة تجاه الآخر.[3]

مفهوم المعضلة الأمنية يصف حالة يمكن أن تحدث فيها حرب بين دولتين أو أكثر، حيث لا يرغب أي منها في مثل هذه النتيجة، وبالتالي يمكن أن تحدث الحرب دون مشاركة دولة تنقيحية أو ثورية تسعى إلى تغيير الوضع الراهن. ومن هنا يؤكد **هربرت باترفيلد:** يمكن أن تنتج أعظم حرب في التاريخ دون تدخل

[1] Glenn H. Snyder," **The Security Dilemma in Alliance Politics"**, World Politics, Vol. 36, No. 4 Published Cambridge University Press,(1984). p462.

[2] John H. Herz, **"Idealist Internationalism and the Security Dilemma",** World Politics 2 (January 1950), p. 157

[3] Wheeler.N ,**To put oneself into the other fellow's place'**, International Relations, 22(4), . (2008).

أي دول هجومية عظيمة قد يخرجون لإلحاق ضرر متعمد في العالم. ويمكن إنتاجه بين دولتين تحرص كلاهما بشدة على تجنب أي صراع من أي نوع.[1]

لا يختلف **روبرت جيرفيس** عن أطروحات **باترفيلد وجون هيرز** كثيرا حول تصوره للمعضلة الأمنية، جوهر حجة تفسير المعضلة الأمنية حسب روبرت جيرفس ليس بسبب المفاهيم الخاطئة أو العداء، ولكن بسبب السياق الفوضوي للعلاقات الدولية.

حدد **روبرت جيرفيس** المعضلة الأمنية على النحو التالي: هي النتائج غير المقصودة وغير المرغوب فيها للأفعال وسياسات تهدف إلى أن تكون دفاعية: "العديد من الوسائل التي تحاول بها الدولة زيادة أمنها تقلل من أمن الآخرين"، و"غالبًا ما تهدد مكاسب دولة ما في الأمن عن غير قصد الآخرين " [2].

نجد **لروبرت جيرفس** تعريف آخر في مقال لـ **شارلز غلاسر** مفاده أن : يعرّف **روبرت جيرفيس** "المعضلة الأمنية بأنها حالة تؤدي فيها الوسائل التي تحاول بها الدولة زيادة أمنها إلى تقليل من أمن الآخرين". ومع ذلك يتسأل **شارلز غلاسر** حول أن التعريف في حد ذاته لا يوضح سبب كون المعضلة الأمنية مشكلة: إذا كانت الدول تقدر أمنها ولكن ليس أمن الآخرين، فلماذا يكون الفعل الذي يجعل الطرف الآخر أقل أمنا بالضرورة سيئا ؟. يجيب في ذات السياق **شارلز غلاسر** عن تسأله: السبب الأكثر وضوحا هو أن الخصم من المرجح أن يتفاعل مع خفض أمنه و بنفس المنطق فإن رد فعل الخصم سيقلل بدوره من أمن الآخر.[3]

بعيدا عن المؤسسين روبرت جيرفس وهربرت باترفيلد، يعرّف **تانغ Tang**المعضلة الأمنية على النحو التالي:

> **" في ظل شرط الفوضى، هناك دولتان واقعيتان دفاعيتان – أي أنهما لا تعتزمان تهديد أمن بعضهما البعض. ومع ذلك، لا يمكن للدولتين التأكد من نوايا بعضهما البعض الحالية أو المستقبلية. نتيجة لذلك، يميل كل منهما إلى الخوف من أن يكون الآخر أو قد يصبح هجوميا. نظرًا لأن كلاهما يعتقد أن القوة وسيلة نحو الأمن، ويسعى كلاهما إلى تراكم المزيد والمزيد من القوة."[4]**

[1] Collins, A." **State-Induced Security Dilemma. Cooperation and Conflict"**, Journal of the Nordic International Studies Association Vol. 39.No,1, (2004).p28
[2] SHIPING TANG Security Studies,vol 18,(2009), p591-592.
[3] CHARLES L. GLASER, ibid ,p175
[4]SHIPING TANG, **"The Security Dilemma: A Conceptual Analysis"**,،Ibid, p594.

الواضح من تعريف **تانغ** أن المعضلة الأمنية، حالة خاصة تقع فيها دولتان ذات دوافع دفاعية، تُراكم المزيد من القوة للحفاظ على بقائها ضمن نظام ذي بنية فوضوية، حيث لا يوجد قوة يمكن لها أن تحفظ أمنها، لهذا تتجه الدول نحو هذا النوع من التسلح الذاتي، بالرغم من الخوف المتبادل بشأن نوايا المستقبلية.

تعريف اخر لكل من **كين بوث و نيكولاس ويلر Ken Booth and Nicholas J. Wheeler** :

المعضلة الأمنية هي مأزق استراتيجي على مستويين في العلاقات بين الدول والفواعل، حيث يتكون كل مستوى من معضلتين مترابطتين تجبر صانعي القرار على الاختيار بينهما؛ ويتألف المستوى الأول والأساسي من المعضلة تفسير دوافع الآخرين ونواياهم وقدراتهم، ويتألف المستوى الثاني من معضلة الاستجابة بشأن الطريقة الأكثر عقلانية للاستجابة.[1]

يعني أن صانع القرار يجد نفسه في دوامة المعضلة الأمنية، ضمن مأزقين: الاختيار بين تفسير نوايا الخصم، هل هي نوايا سليمة حميدة، أم نوايا تحمل في طياتها تهديد لأمن الدولة وبقائها، بناءا على التفسير الذي يراه صانع القرار الأنسب، تتم استجابة بطريقة عقلانية تحفظ أمنها، إما بالحفاظ على الوضع الراهن، أو تغيير الوضع الراهن.

ذهب سنايدر"Snyder "إلى أبعد من التعريفات السابقة، من خلال افتراض أن البيئة الدولية الفوضوية خلقت حوافز للدول تتطلب انعدام الأمن من الآخرين. ويعكس هذا التعريف وغيرها من التعريف القائمة الاتجاه السائد في مجال العلاقات الدولية نحو وضع نموذج للمعضلة الأمنية كنتيجة سلوكية، أو كنتيجة متبادلة لاكتساب القوة، أو كديناميكية تفاعلية، أو كسلسلة من الأعمال الانتقامية التي ترتكز عليها سباقات التسلح أو التعبئة العرقية[2].

توضح التعريفات السابقة، أن المعضلة الأمنية غير مقصودة وغير مرغوب فيها أيضا، فالفوضى وعدم الثقة في نوايا الدول، وبالتالي الخوف من ردود الفعل، هي عوامل تساعد على تغذية المعضلة الأمنية فكلما زادت حدت هذه العوامل، زادت حدة المعضلة الأمنية مما يؤدي إلى مزيد من

[1] Bluth, Christoph. **"The security dilemma revisited: a paradigm for international security in the twenty-first century? Ken Booth and Nicholas J. Wheeler, The Security Dilemma: Fear, Cooperation, and Trust in World Politics** (**Palgrave Macmillan 2007)."** The International Journal of Human Rights,vol. 15, no. 8 (2011): p-p1362-1377.

[2] Alexseev, M. A. (n.d.). :"**The Immigration Security Dilemma: Anarchy, Offensiveness, and "Groupness." Immigration Phobia and the Security Dilemma**," Published online by Cambridge University Press: (22 August 2009), p34

تراكم للقوة وسباقات التسلح، وكلما اتخذت الدول سياسات من شأنها التخفيف من بيئة الشك وعدم اليقين، هناك إمكانية للتخفيف من حدة المعضلة الأمنية.

ثانيا المعضلة الأمنية: تغير في المضمون بعد الحرب الباردة.

على الرغم من أن أساس المفهوم واقعي بحت، يتمحور حول الدولة باعتبارها معضلة أمنية تقليدية ذات مضمون عسكري تنطبق على النظام الدولي، لكن بعد الحرب الباردة عرف المفهوم تغير جذري في مضمونه، وفي مستوى التحليل.

1. **المعضلة الأمنية الثقافية والصراعات الإثنية:** تم تصور مفهوم المعضلة الأمنية على مستوى النظام الدولي، إلا أنه منذ نهاية الحرب الباردة، كان هناك اتجاه متزايد بين العديد من المنظرين نحو استخدام المعضلة الأمنية على مستوى التحليل داخل الدول.[1]يمكن أن تكون المعضلة الأمنية إطارا توضيحيا فعالا عند تطبيقها على الصراع الإثنية، عندما ينهار نظام استبدادي قديم، تجد الجماعات الإثنية، التي كانت تتطلع سابقا إلى السلطات المركزية لحمايتها في بيئة تشبه الطبيعة الفوضوية للسياسة الدولية. نتيجة لذلك، تصبح المجموعات الإثنية مسئولة على حماية أمنها، ويمكن في كثير من الأحيان تفسر الجهود الرامية إلى حماية نفسها على أنها تهديد للجماعات الأخرى في الدول المتعددة الإثنيات التي تعاني من نقص المؤسسات الرسمية.[2]

"باري بوزن" barry buzan أول من استخدم المعضلة الأمنية كإطار تفسيري للصراع الإثني؛في مقاله المعضلة الأمنية والصراع الإثني، درس باري بوزان في مقاله حالتين عبر من خلالهما عن معضلة أمنية إثنية: الصراع العرقي في يوغسلافيا سابقا، ودول الإتحاد السوفياتي سابقا روسيا حاليا والدول المستقلة عنه أوكرانيا[3]. أسس باري بوزان حجة على أن المعضلات الأمنية داخل الدول يمكن أن تحدث عندما تكون الظروف مماثلة لتلك الموجودة بين الدول في النظام الدولي.

---

[1] PAUL ROE, "**The Intrastate Security Dilemma: Ethnic Conflict as a 'Tragedy'"**, Journal of Peace Research, vol 36, no.2, (1999), p188

[2] John M. Cotter," **Cultural Security Dilemmas and Ethnic Conflict in Georgia",** Vol. XIX No. 1, Spring (1999),(Browsed on: 2/03/2022) ,available on :
https://journals.lib.unb.ca/index.php/jcs/article/view/4381/5061

[3] Barry R. Posen ,"**The security dilemma and ethnic conflict",** Survival: Global Politics and Strategy, , vol. 35, no. 1, (Spring 1993).

بهذه الطريقة، يتصور أن انهيار الدول متعددة الإثنيات يصاحبه عدم وجود حكومة مركزية فعالة، يعني أن الجماعات المختلفة داخل الدولة (العرق، القومية والدينية) مجبرة على توفير أمنها الخاص. وبالتالي تصبح حالة المساعدة الذاتية تشبه إلى حد كبير تلك في النظام الدولي.[1]

من ناحية أخرى، عدد كوفمان ثلاثة عوامل ضرورية لحدوث الحرب الإثنية: الجماهير المعادية، النخب المتحاربة والمعضلات الأمنية بين الإثنية. يتصاعد الخوف لدى الجماعات المعارضة من الانقراض الجماعي فتتجه نحو اتخاذ تدابير أكثر تطرفا، بما في ذلك إنشاء قوات مسلحة دفاعية.[2] النتيجة حسب تصور كوفمان هي معضلة أمنية بين الإثنيات أين تؤدي الجهود التي تبذلها إحدى المجموعات لجعل نفسها أكثر أمنا إلى جعل الجماعات الأخرى أقل أمنا، جميع العوامل الثلاث المذكورة تعزز بعضها البعض في حالة من التوترات التي تؤدي إلى حرب عرقية.

تحدد العلاقة بين الهوية وأمن المجموعات العرقية في عمل "أولي ويفر"OLE Weaver وباري بوزان barry buzzanحول مفهوم الأمن المجتمعي، يُنظر إليه على أنه بعد من أبعاد أمن الدولة.[3] المجتمع مجرد بعد آخر أين يمكن أن تتعرض فيه الدولة للتهديد، ولكنه يُعتبر أيضا هدفا مرجعيا للأمن في حد ذاته. في حين أن بقاء الدولة يعتمد على الحفاظ على سيادتها، فإن بقاء المجتمع يعتمد على الحفاظ على هويته. واستنادا إلى ما سبق يعرّف أولي ويفر المجتمعات بأنها ذات أهمية سياسية إثنية وقومية، يمكن أن تكون أهداف مرجعية متميزة للأمن في النظام الدولي.[4]

تعمل الثقافة بما تمثله من لغة، دين، تاريخ وهوية، دور المحرك للمعضلة الأمنية بين الجماعات الإثنية داخل الدول، حيث تعمل كل جماعة إثنية على الحفاظ على أمنها الثقافي في مقابل جماعات إثنية أخرى، تم نقل المفهوم إلى داخل الدولة، لفهم دور وأهمية حماية الأمن المجتمعي في ضمان بقائها، فقوة أي الدولة من قوة ترابط وتماسك مجتمعها الداخلي.

[1] PAUL ROE, The **Intrastate Security Dilemma: Ethnic Conflict as a 'Tragedy'**, ibid,pp188-189.
[2] John M. Cotter, ," Cultural Security Dilemmas and Ethnic Conflict in Georgia", ibid.
[3] PAUL ROE, The **Intrastate Security Dilemma: Ethnic Conflict as a 'Tragedy',**p192.
[4]ibid,,p 193.

المطلب الثالث: الفوضى كمتغير سببي في للمعضلة الأمنية.

استند مفهوم جون هيرز المعضلة الأمنية، إلى فكرة أن الدول في نظام فوضوي يجب أن تتخذ تدابير لحماية نفسها من التهديد الذي تشكله الدول الأخرى، مما يقودها إلى اكتساب القدرات العسكرية التي بدورها تعتبر تهديدا من قبل الدول الأخرى. حتى الدول ذات الدوافع السليمة ستقع في شرك حلقة مفرغة من المنافسة على القوة، التي تؤدي إلى سباق التسلح وإمكانية الحرب في نهاية المطاف.[1]في الجزء الموالي نركز على مفهوم المعضلة الأمنية في سياق الفوضوي الذي وضعها جون هيرز وسياسات الخوف والطموح، بالرغم من أن الفوضى مفهوم واقعي محض، إلا أن تفسره يختلف بين فروع النظرية الواقعية:

تعرف الواقعية الهجومية الفوضى بأنها"غياب حكومة عالمية، توفر حوافز قوية للدول للتوسع". أين تسعى جميع الدول إلى تعظيم قوتها مقارنة بالدول الأخرى لأن الدول الأقوى هي فقط التي يمكنها ضمان بقائها؛ تواجه الدول الخاضعة للفوضى التهديد الدائم بأن الدول الأخرى ستستخدم القوة لتهديد وجودها، هذا يجبر الدول على تحسين مواقع قوتها النسبية في النظام الدولي من خلال تراكم الأسلحة والدبلوماسية الأحادية الجانب والسياسات الاقتصادية الخارجية التجارية والتوسع الانتهازي.[2]

مقابل تصور الواقعي الهجومي، ترى الواقعية الدفاعية أن النظام الدولي يوفر حوافز للتوسع فقط في ظل ظروف معينة في ظل الفوضى، فإن العديد من الوسائل التي تستخدمها الدولة لزيادة أمنها تقلل من أمن الدول الأخرى؛ هذه المعضلة الأمنية تدفع الدول إلى القلق بشأن نوايا بعضها البعض في المستقبل. [3] الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي تجبر الدول على إتباع سياسات إستراتيجية أمنية دفاعية، كزيادة نفقات التسلح، التحالفات، اتفاقيات أمنية ضد خصم مشترك، هذه السلوكيات تعزز تصورات واعتقادات خاطئة حول دوافعها؛[4] تولد عن غير قصد دوامة من العداء المتبادل أو التقارب، غالبًا ما تنتهج الدول ، سياسات توسعية لأن صناع القرار يعتقدون خطأً أن العدوان هو السبيل الوحيد لجعل

[1] Christoph Bluth," **The security dilemma revisited: a paradigm for international security in the twenty-first century?" ,** The International Journal of Human Rights Vol. 15, No. 8,(December 2011), p
[2] Jeffrey W. Taliaferro, "**Security Seeking under Anarchy: Defensive Realism Revisited"**, International Security, Vol. 25, No. 3 (Winter 2000/01), p. 128
[3] Jeffrey W. Taliaferro, ibidp,129.
[4] Nicholas J. Wheeler, "**To put oneself into the other fellow's place"**, . International Relations, vol.22,No4, p494-495

دولهم آمنة. تتنبأ الواقعية الدفاعية بتباين أكبر في التوسع المدفوع دوليا وتشير إلى أنه يجب على الدول عموما إتباع استراتيجيات معتدلة كأفضل طريق للأمن؛ في معظم الظروف يجب على الدول الأقوى في النظام الدولي إتباع سياسات اقتصادية عسكرية ودبلوماسية وخارجية تعبر عن ضبط النفس.[1]

1. **عدم اليقين:** في السياسة الدولية عدم اليقين، يحتل الحيز الأكبر في استراتيجيات الدول، حيث لا يمكن لصانعي القرار في الدولة، بما في ذلك المخططون العسكريون ومحللو السياسة الخارجية، أن يكونوا متأكدين تمام من النوايا الحالية والمستقبلية لأولئك الذين لديهم القدرة على الإضرار بهم عسكريا؛ يسمي بوث ويلر هذا الوضع حالة عدم اليقين التي لا يمكن حلها. إنه المأزق الأساسي الذي يخلق المعضلة الأمنية.[2]

يقر كين بوث و نيكولاس ويلر أن عدم اليقين يتجلى بشكل واضح في المعضلة الأمنية، من خلال وصف عدم اليقين بأنه وضع وجودي في العلاقات الدولية و ليس حالة عابرة، يمكن أن يكون عدم اليقين متفاوتا بشكل جذري في كيفية فهمه وكيفية ظهوره في الممارسة.في بعض الحالات تفضل الدول من الأفضل التعايش مع الشكوك المقبولة فيما أسماه كينيث بولدينج السلام المستقر، بدلاً من المخاطر العالية التي ينطوي عليها عدم اليقين، وهوما أسماه ستانلي هوفمان حالة الحرب[3].

طرح **Evan Braden Montgomery ايفان .ب. مونتري** في مقال له يناقش فيه هو الآخر إشكالية عدم اليقين والمعضلة الأمنية عبر مجموعة من الأسئلة: في نظام دولي فوضوي، هل بإمكان الدول التغلب على عدم اليقين؟، وإرساء جو من الثقة؟ أم أن احتمال أن يكون لدى الآخر دوافع عدوانية أو نوايا خبيثة، يؤدي حتما إلى الخوف والمنافسة والتوتر؟ هل قوى الوضع الراهن قادرة على الكشف عن اختياراتها وإثبات للآخرين أن هدفها الأول هو الأمن؟ هل يمكن لدول الوضع الراهن معرفة ما إذا كانت خصومها ذات نوايا حميدة أم أنها دول طموحة مدفوعة بأهداف غير أمنية مثل الرغبة في تعزيز موقعها أو نشر أيديولوجية معينة ؟؛ إذا كان الهجوم والدفاع ميزتان، فهل ستتمكن الجهات الفاعلة سواء دول

[1] Ibid,p129.
[2] Ken Booth and Nicholas J. Wheeler ,"**Uncertainty", Security Studies: An Introduction**, Ed by Paul D. Williams and Matt McDonald 3rd editionç,(2018),p132
[3] Ken Booth and Nicholas J. Wheeler ,ibid,p132.

الوضع الراهن والدول التنقيحية من تمييز نفسها وتحديد بعضها البعض من خلال القوات العسكرية التي يختارونها ؟.[1]

تفترض الواقعية البنيوية الهجومية أن عدم اليقين كامل وثابت، بالإضافة إلى قيود حاسمة على سلوك الدولة، نظرا لأن القوى العظمى غير قادرة على معرفة النوايا الحالية أو المستقبلية للجهات الفاعلة الأخرى، فهي مشروطة بالبقاء خائفة وتعظيم قوتها النسبية كلما أمكن ذلك.

تتبنى الواقعية الهيكلية الدفاعية المنطق المألوف للمعضلة الأمنية، والحالة التي تبدو فيها محاولات دولة ما لزيادة أمنها مهددة للآخرين وتثير صراعًا لا داعي له، ونتيجة لذلك، فإنه لا يركز على العوامل التي تدفع إلى شدة المعضلة الأمنية بين الدول، مثل التكنولوجيا العسكرية والجغرافيا وتقديرات نوايا الخصوم ودوافعهم.[2]

تقدم الواقعية البنيوية نوعان من إجابات مختلفة لهذه الأسئلة. تتوقف الإجابة عن هذه الأسئلة على النقاش الحاصل حول الدرجة التي يمكن للدول أن تصل إليها من عدم اليقين بشأن نوايا بعضها البعض؛ اقترحت الواقعية الدفاعية العديد من آليات التي من شأنها أن تسمح للدول ذات النوايا الحميدة بتحديد بعضها البعض وبناء ثقة عالية نسبيا. إلا أن هذه الاقتراحات قبلت بالرفض من طرف الواقعية الهجومية، وتؤكد أن الدول لا يمكنها أبدا تكوين ثقة وحسن اليقين بشأن نوايا الآخرين، ويجب عليها دائما الاستعداد لأسوأ الافتراضات لتأمين نفسها ضد الاستغلال المحتمل من طرف الدول الجشعة.[3]

تقدم الواقعية الدفاعية إجابات لمعضلة عدم اليقين، ببناء الثقة بينها وبين خصومها، وحجة الواقعيين الدفاعيين هي أن الدول تعرف ضمنيا تفضيلات الآخرين قبل الكشف عن اختياراتها، ويبدو أن منطقها ووصفها للطمأنينة يعيدان النظر في حالات عدم اليقين من جانب واحد. يجادل تشارلز جلاسر بأن على الدول التي تسعى إلى الأمن أن الشعور بالقلق بشأن ما إذا كان خصمها يفهم أن دوافعها حميدة.[4]

[1] Evan Braden Montgomery," **Breaking out of the security dilemma Realism, reassurance, and the problem of uncertainty"** , International Security 31, no. 2 (Fall 2006)p85

[2] ibid, p85.

[3] Brandon K. Yoder1 and Kyle Haynes ,"**Signaling under the Security Dilemma: An Experimental Analysis",** Journal of Conflict Resolution,p2.

[4] Evan Braden Montgomery," **Breaking out of the security dilemma Realism, reassurance, and the problem of uncertainty"**, ibid, pp 51-52

يتصور كين بوث و نيكولاس ويلر أن عدم اليقين في القرن الحادي والعشرين من المقرر أن يكون شديدا متعدد المستويات ومتعدد الاتجاهات، وأن كثيرا من مجالات القضايا الرئيسية من المرجح أن تخضع لديناميكيات المعضلة أمنية[1].

عدم اليقين والشك، متغير رئيسي في توتر الأوضاع الأمنية بين الدول، خاصة تلك التي تبحث عن تنقيح الوضع القائم، لتحقيق مجموعة من الأرباح والمكاسب عبر تحقيق أكبر قدر من القوة العسكرية، هو ما تؤكد عليه الواقعية الهجومية على أن هذه الحالة بين الدول لا يمكن القضاء أو الحد منها، في حين قدمت الواقعية الدفاعية تفسيرا آخر بشأن الشك وعدم اليقين بأنه حالة مؤقتة يمكن القضاء عليها عبر معرفة اختيارات الآخرين التي تبين أن نواياها حسنة ولا تسعى إلى المساس بأمن الآخرين.

2. **الخوف:** الخوف كمفهوم محوري في الدراسات الأمنية، قد تم التركيز عليه في كتابات الواقعيين الأوائل، ثوسيديديس ، ميكيافيلي، وكذلك توماس هوبز، ركز هؤلاء على ثلاثية: المجد، السلطة، الخوف. يقدم شيبينغ تانغ في مقال له **بعنوان:" Fear in International Politics: Two Position الخوف في السياسة الدولية: موقفان"** و الذي ناقش فيه كيفية التعامل مع الخوف الناتج عن عدم اليقين بشأن نوايا الآخرين في أدبيات العلاقات الدولية.

يجادل "**رينهولد نيبوهر" Reinhold Niebuhr** ، أن الإرادة لكسب القوة، هي تعبير عن الإرادة في البقاء، بالنسبة رينهولد نيبوهر فإن البحث عن القوة يعكس الخوف السائد بين الجماعات من نوايا المحتملة بينهم، اتفق هربرت باترفيلد وجون هيرز مع رؤية لـ رينهولد نيبوهر حول الخوف، وجادلا بأن الطموح والجشع لكسب أكبر قدر من القوة، مدفوع جزئيا برغبة الدول في التغلب على الخوف، هذا لان الدول تخشى بعضها البعض.[2]

يرى هربرت باترفليد وجون هيرز نتائج عالية المخاطر في سعي الدول إلى تكديس القوة، والتي تتضمن حسبهما نوايا خبيثة حتما لإيذاء الأطراف الأخرى، بالتالي خلق بيئة يسودها الخوف وعدم اليقين،

[1] Ken Booth and Nicholas J. Wheeler ,**Uncertainty,** ibid 145.
[2] Shiping Tang, "**Fear in International Politics: Two Positions"**, International Studies Review (2008) 10,p 452.

هذا المأزق حسب هربرت باترفيلد وجون هيرز يخلق حتما معضلة أمنية تنهي بمزيد من انعدام للأمن في سعي الدول في البحث عن الأمن.[1]

من جانب آخر، يعزو روبرت جيرفس الخوف، كنتيجة حتمية لعدم اليقين بشأن نوايا الآخرين. يمكنه أن يأخذ حيز خاص به ويصبح محرك أساسي وقويا للمعضلة الأمنية، الذي غالبا ما تغذيه متغيرات نفسية، كالقومية، الإيديولوجية وغيرها..؛ يقود الدولة إلى استبعاد أي إشارات للتعاون مع دول أخرى، عبر اعتماد سياسات غير ضرورية ومتشددة. النتيجة التي توصل لها روبرت جيرفس أن الخوف دوامة مدفوعة بمعضلة أمنية يمكن أن تدفع دولتين ليس لهما نية الضرر بالآخر، إلى صراع فعلي.[2] فيما يخصص تصور كينيث والتز للخوف، فهو لا يبتعد عن بنية النظام الدولي، ووفقا لمنطلق الواقعية البنيوية، فنظرا لعدم وجود سلطة مركزية لفرض سلوكيات حميدة كالتعاون، فالنوايا قابلة للتغير، وعليه يجب على الدول الخوف من احتمال أن تكون نوايا الآخرون هي إلحاق الضرر بهم.[3]

[1] Shiping Tang, Fear **in International Politics: Two Positions ,ibid, p452**
[2] Shiping Tang, Fear **in International Politics: Two Positions,ibid, p452.**
[3] ibid**, p452**

المبحث الثالث: التعاون الدولي في ظل المعضلة الأمنية

حسب التفسير الواقعي، يفترض "كينيث أوي" kenneth Oye أن الدول تعيش في فوضى دائمة أين تتسم العلاقات في معظم الأحيان بالنزاعات، وسباقات التسلح والحروب تتنوع بين العسكرية والاقتصادية والتجارية[1]. يطرح كينيث والتز والواقعيون إمكانية التعاون والاستقرار في ظل الآثار الفوضى الدولية، وقبل التفصيل في العوامل التي تعزز أو تقلل من التعاون في ظل هذه البيئة الفوضوية، دعونا نقدم تعريف هذه المفهوم الرئيسي في الدراسة.

استخدم مفهوم التعاون الدولي بصفة خاصة في المؤلفات المتعلقة بالعلاقات الدولية التي ناقشت كيفية ظهور التعاون واستمراره في نظام دولي فوضوي. التعريف المتفق عليه هو أن التعاون يحدث عندما يضبط الفاعلون سلوكهم مع الاختيارات الفعلية أو المتوقعة للآخرين.[2] يشير إطار التعاون الدولي هنا إلى عمليات صنع السياسات خارج الدولة القومية.

التعاون لا يعادل الانسجام، يتطلب الانسجام هوية كاملة للمصالح، ولكن التعاون لا يمكن أن يحدث إلا في الحالات التي تتضمن مزيجا من المصالح المتضاربة والتكميلية. في مثل هذه الحالات، يحدث التعاون عندما تقوم الجهات الفاعلة بتعديل سلوكها وفقًا للإختيارات الفعلية في ظل الفوضى.[3]

ينقسم الواقعيون البنيويون إلى شقين، الشق الأول الهجومي الذي يؤمن باستحالة تحقيق التعاون، ولكن استبعاد السلوك التعاوني بين وحدات النظام الدول، نظرا لطبيعة النظام الدولي الذي يتصف بحالة من عدم اليقين والشك. إلا أن الشق الدفاعي يذهب إلى أن هناك إمكانية للتعاون الدولي إذا استطاعت وحدات النظام الدولي أن تبني استراتيجيات متبادلة لتخطي تعقيدات آثار الفوضى الدولية.

---

[1] Kenneth oye, "**Explaining Cooperation under Anarchy: Hypotheses and Strategies",** World Politics, Vol. 38, No. 1 (Oct., 1985), p

[2] Paulo, Sebastian. **"International cooperation and development: A conceptual overview."** German Development Institute/Deutsches Institut für Entwicklungspolitik Discussion Paper 13 (2014).p03.

[3] Robert Axelrod and Robert O. Keohane ,"**Achieving Cooperation under Anarchy: Strategies and Institutions"** ,World Politics, Vol. 38, No. 1 Published by: Cambridge University Press , (Oct., 1985), pp. 226-254.

المطلب الأول: فرص التعاون في ظل المعضلة الأمنية.

يشير مفهوم التعاون إلى سياسات منسقة تهدف إلى تجنب سباقات التسلح والتخفيف من حدة المعضلة الأمنية، بينما يشير التنافس إلى التعزيزات العسكرية الأحادية الجانب التي تعتمد على الاعتماد على الذاتية في توفير الأمن، والتي من المرجح أن تولد سباقات تسلح، أو إلى تشكيل تحالفات. إن التعاون مرغوب في وقت السلم، لانه يمكن من اعتدال أسباب الحرب الموجودة أو تجنب المنافسة التي من شأنها أن تزيد من حدة المعضلة الأمنية و بالتالي حرب محتملة.[1]

يجادل روبرت كيوهان في مقاله **Realists as optimists Cooperation as self-help" الواقعيون كمتفائلين التعاون كمساعدة ذاتية"**؛ بأن التشاؤم الواقعي حول التعاون لا مبرر له؛ فعلى العكس من ذلك، فإن الميل العام القوي للخصوم للمنافسة ليس نتيجة منطقية حتمية للافتراضات الأساسية للواقعية البنيوية، حسب روبرت كيوهان يفترض أن الخصوم في ظل مجموعة واسعة من الظروف يمكنهم تحقيق أهدافهم الأمنية على أفضل وجه من خلال السياسات التعاونية، وليس السياسات التنافسية، وبالتالي، ينبغي لهم اختيار التعاون عندما تسود هذه الظروف.[2]

يعتبر روبرت كيوهان من أكثر المتفائلين بالتعاون، عبر تقديم تحليل بديل للواقعية البنيوية، وعلى الواقعيون تجنب المنافسة الغير مبررة، خاصة في القطاع العسكري[3]، كما يجب على الدول التي تسعى للأمن أن ترى فوائد في السياسات التعاونية التي يمكن أن تنقل دوافع حميدة في العلاقات الدولية.[4]

من جهة أخرى لا ينكر روبرت كيوهان، أن التعاون لا يعني ضمنا عدم وجود صراع. بل على العكس من ذلك، فإنه يختلط عادة بالصراع ويعكس الجهود المبذولة للتغلب على الصراع الواقع أو المحتمل، لا يتم التعاون إلا في الحالات التي ترى فيها الجهات الفاعلة أن سياساتها في صراع فعلي أو محتمل، وليس في الحالات التي يوجد فيها انسجام؛ ينبغي ألا ينظر إلى التعاون على أنه عدم وجود صراع، بل على أنه رد فعل على صراع أو صراع محتمل. بدون شبح الصراع، لا داعي للتعاون.[5]

---

[1] John J. Mearsheimer , "**The False Promise of International Institutions" ,**Ibid, p50.
[2] Charles L. Glaser ,"**Realists as optimists Cooperation as self-help"**, From: International Security 19 (Winter 1994/95):p 50.
[3]Ibid,p 50.
[4]Ibid,p 51.
[5] ROBERT O. KEOHANE , "**AFTER HEGEMONY Cooperation and Discord in the World Political Economy" ,**Princeton University Press1998) .

يقدم روربت كيوهان مجموعة من الاستنتاجات بشأن العوامل التي تعزز التعاون في ظل الفوضى:[1]

- التركيز على التقليل من مخاطر المنافسة والتغاضي عنها، على الرغم من أن حجة الواقعيين تساوي بين المساعدة الذاتية وإتباع سياسات تنافسية، إلا أن السياسات التعاونية هي في الواقع نوع هام من المساعدة الذاتية أيضا.
- إدراك الخصم الآثار الخطيرة لسباق التسلح، هذا التصور يمكن أن يكون حافزا للدول للتوجه نحو التعاون.
- تعزيز حجته، بأن الدول عادة لا تكون متأكدة من نتيجة سباق التسلح، الذي ترغب أن تفوز به، إلا أن الدول يمكن أن تتجنب المخاطرة و تفضل الوضع العسكري الراهن عبر اتفاقية الحد من التسلح.

يعتبر روبرت كيوهان سباق التسلح أهم مظاهر المنافسة الأمنية الغير المبررة، ونتائجها الغير أكيدة، فالدول التي ترغب في اكتساب تفوق عسكري، يمكنها اكتساب مزايا نسبية مقارنة بالدول الأخرى. يقترح روبرت كيوهان، أن الأمن يتحقق عبر: [2]

- التعاون عن طريق تحديد الأسلحة: يكون تحديد الأسلحة مفيدا بشكل خاص عندما يمكن التمييز بين الأسلحة الإستراتيجية الهجومية عن الأسلحة الدفاعية، سيكون لدى كلا الدولتين قدرات دفاعية أفضل ويبدو أنهما أقل تهديدا مما لو كان كلاهما قد نشر قوات هجومية، إذا كان من الممكن تمييز الأسلحة، فيمكن أن تقيد الاتفاقيات القدرات الهجومية من خلال الحد من أنواع محددة من الأسلحة.
- الدفاع من جانب واحد: أي نشر قوات دفاعية مستقلة عن القوات الإستراتيجية التي يختارها الطرف الآخر، حتى لو قررت دولة واحدة متابعة التسلح الهجومي، يجب أن تكون المنافسة خفيفة بسبب ميزة الدفاع، من المرجح أن تختار الدولتان اللتان يحفزهما الأمن في المقام الأول الدفاع من جانب واحد، مما يؤدي إلى تخفيف من حدة المنافسة العسكرية.

[1]Charles L. Glaser, **Realists as optimists Cooperation as self help** , ibid, p50–51
[2] Charles L. Glaser, **Realists as optimists Cooperation as self help** ,ibid, pp52-55.

- القيود أحادية الجانب: تكون عبر خفض قدرات الدولة العسكرية إلى ما دون المستوى الذي تعتقد أنه سيكون ضروريا للردع والدفاع، وتتحمل الدولة بعض التهديدات ، بسبب النقص في القدرات العسكرية، والذي يمكن أن يفسره الخصم على أنه مؤشر لتحسين العلاقات.

من جهة أخرى، يقر كيوهان بصحة الحجة التي مفادها أن عدم اليقين بشأن دوافع الخصم يخلق أسبابا للدولة للتنافس، إلا أنها تفشل في الاعتراف بأن عدم اليقين يخلق أيضا أسبابا دوافع قوية للدول للتعاون. تواجه الدول حالة من عدم اليقين بشأن دوافع بعضها البعض مثل هذا عدم اليقين خطير لأنه يمكن أن يزيد من حالة انعدام الأمن، الذي تعتبره الواقعية البنيوية المصدر الرئيسي للصراعات في العلاقات الدولية. فالدول ترى أن عدم اليقين، يسود من الاعتقاد بأن الدول مدفوعة بالجشع والتوسع بدلا من المخاوف الأمنية، وهذا يزيد من تقليل الأمن لدى الأطراف الأخرى، ويدخلها في دوامة المعضلة الأمنية، وبالتالي يجب إثبات النوايا الحميدة. يؤكد روبرت كيوهان على سببين كافيين للدول لإثبات الدوافع الحميدة والتوجه نحو التعاون: يكون التعاون ذا قيمة إذا قلل من التهديد العسكري عبر مجموعة من الخيارات العسكرية، والثاني إمكانية التقليل من حالة عدم اليقين لدى الآخر من خلال سياسات تعاونية.[1]

[1] Charles L. Glaser, ibid,pp51-55.

المطلب الثاني:العوامل المعيقة للتعاون في المعضلة الأمنية.

تتصور واقعية **جون ميرشايمر John J. Mearsheimer** العالم تنافسي بشكل أساسي، لكن هناك إمكانية للتعاون، إلا أنها صعبة الحدوث، فمن جهة من الصعب تحقيقه، ومن جهة أخرى إذا حدث من الصعب الحفاظ عليه، حسب جون ميرشايمر هناك عاملان أساسيان يعيقان السلوك التعاوني الدولي[1]:

أولا: اعتبارات المكاسب النسبية.

تقر الواقعية بأن الدول التي تفكر في التعاون، تنظر إلى كيفية توزيع المكاسب عبر طريقتين:

- المكاسب المطلقة: يركز كل طرف على تعظيم مكاسبه، بغض النظر عن مكاسب الطرف الآخر.[2]
- المكاسب النسبية: الدول تأخذ بعين الاعتبار مكاسب الأطراف الأخرى وتقيم مكاسبها مقارنة بمكاسب الأطرف الأخرى.[3]

هذا لأن حجة الواقعية حول المكاسب النسبية تفترض أن التعاون الدولي محدود، لأن الدول قلقة بشأن مكاسبها، أو مدى جودة هذه المكاسب قياسا بالأطراف الأخرى،[4] فالواقعية ترجع هذا القلق إلى عقلانية الدول، فحسب التصور الواقعي فالدول هي موضعية التقييم؛ فالدول لا تقيم مكاسبها فقط بل تقيم مكاسب الأطراف الأخرى، هذا التوجه الموضعي للدول وفقا للواقعية ينتج عنه السياق الفوضوي للسياسة الدولية،[5] قد تركز الدول على مقارنة مكاسبها مع منافس عسكري، إقليمي، اقتصادي، أو تجاري...، أو قد يتغير مجال المقارنة نحو قوة تحالفها بقوة تحالف آخر، أو تكتل اقتصادي بآخر، وقد تقتصر المخاوف النسبية على تلك الدول الأكثر عدوانية أو الأسرع نموا.[6]

---

[1] John J. Mearsheimer , "**The False Promise of International Institutions"** , International Security , Winter, , Vol. 19, No. 3 Published by: The MIT Press. (Winter, 1994-1995), pp5-49.
[2] Ibid.
[3] Joseph M. Grieco, "**Realist Theory and the Problem of International Cooperation: Analysis with an Amended Prisoner's Dilemma Model"** ,The Journal of Politics, Vol. 50, No. 3 (Aug., 1988),p602.
[4] Duncan Snidal ," **International Cooperation among Relative Gains Maximizers"**, International Studies Quarterly, Vol. 35, No. 4 (Dec., 1991),p 388.
[5] Joseph M. Grieco ,**Realist Theory and the Problem of International Cooperation: Analysis with an Amended Prisoner's Dilemma Model"** ibid, p602.
[6] Duncan Snidal Source, ," **International Cooperation among Relative Gains Maximizers"**,ibid, p390

نتيجة هذا، فالدول تتجه نحو تعظيم أمنها، من خلال تعظيم مكاسبها النسبية، تجد الواقعية أن مهما كانت أهداف الدول مختلفة، إلا أن الهدف الأساسي للدول يبقى منع تقدم القوة النسبية للأطراف الأخرى.

يرجع كينيث والتز هذا التفسير إلى أن الدول تعمل على الحفاظ على موقعها في النظام الدولي. تصبح الدولة قلقة إذ حققت دولة أخرى مكاسب أكثر نسبيا من عملها التعاوني، كما يؤكد كينيث والتز على هذا الافتراض بأن عند توجه الدول نحو التعاون لتحقيق مكاسب متبادلة، يجب على الدولة التي تشعر بعدم الأمان أن تتساءل عن كيفية توزيع المكاسب، فالسؤال هنا ليس هل سيكسب كلانا؟؛ لكن من سيكسب أكثر؟.[1]

تنظر الدول للتعاون بنظرة شك وعدم اليقين: أي منها يمكن أن يحقق أكبر المكاسب، وهل ستؤثر الإنجازات غير المتوازنة للمكاسب على القدرات النسبية ؟ بالنسبة للنظرية الواقعية، تنطوي جهود الدولة للتعاون على هذه المخاطر بالإضافة إلى أن خطر التعاون أكبر بكثير، بالنسبة لبعض الدول، أن التعاون قد يؤدي إلى فقدان الاستقلال أو الأمن.[2]

ثانيا: اعتبارات الغش concerns of cheating: يؤكد جون ميرشايمر، أن الدول تتجنب التعاون خشية تعرضها للغش، وهو تهديد آخر له تداعيات على مصالح الدول التي تتعرض له؛على هذا الأساس كثيرا ما تتردد الدول في إبرام اتفاقيات تعاونية خوفا من أن لا تتقيد الأطراف الأخرى بالاتفاق ما يكسبها ميزة نسبية[3].

ثالثا العوائق النفسية أمام التعاون.:بعيدا عن العوائق التي وضعها جون ميرشايمر، يذهب روبرت جيرفس إلى أبعد من ذلك، يقدم مجموعة من العوائق التي تتعلق بعلم النفس والمعتقدات ودور القيم في تفسير السلوك التعاوني الدولي. يقر روبرت جيرفس أن الواقعية تجاوزت مستوى صنع القرار في تحليل هذا السلوك الدولي، بالإضافة إلى أن روبرت جيرفس اعتمد على نظرية اللعبة في تحليل وفهم السلوك التعاوني، و بحث في طريقة تأثير المعتقدات والقيم المختلفة على تقييم الجهات الفاعلة للنتائج الواردة من

[1] Joseph M. Grieco," **Anarchy and the limits of cooperation: a realist critique of the newest liberal institutionalism",** International Organization, vol. 42,No 3, ,by the World Peace Foundation and the Massachusetts Institute of Technology Summer 1988,p602

[2],ibid, p 502

[3] John J. Mearsheimer **,The False Promise of International Institutions** ibid**,** , pp. 5-49.

التعاون. السؤال ذو الصلة هو ما إذا كانت المصلحة الذاتية محددة بشكل عقلاني أو مدفوعة بمجموعة من التصورات القيم، والمعتقدات.[1]

يقدم روبرت جيرفس افتراض مفاده أن كيفية تفاعل الدول تتأثر باستنتاجات صناع القرار، يرى أهم عامل نفسي يتعارض مع التعاون هو أن صانع القرار يرى في سلوكيات الآخر تهديد له.[2] أما الإشكال الثاني الذي يراه روبرت جيرفس عائقا أمام التعاون، أن الدول تميل نحو المبالغة في تقدير عداء الأخرين، وغالبا ما تفسر على أنها إجراءات عدائية ولاتعاونية، حتى ولو حصل التعاون فتتم قراءته كحل أخير.[3]

يبتعد صانع القرار عن البديهية في تفسير سلوكيات الدول الأخرى، و يتجه نحو تفسير ذلك السلوك انطلاقا من النوايا الأساسية، لان استجابات الأطراف الفاعلة مرتبطة بكيفية قراءتهم لردود أفعال الآخرين على السياسات البديلة، ما يكون عائقا صعبا أمام التعاون.

المطلب الثالث: نموذج معضلة السجين في قراءة التعاون في ظل المعضلة الأمنية.

طور منظري نظرية الألعاب، عددا من النماذج المتميزة لتمثيل مجموعة من الظواهر في العلاقات الدولية، من أهم النماذج التي اعتمدها روبرت جيرفس لدراسة سلوك التعاون الدولي في ظل المعضلة الأمنية، نظرية اللعب.

يؤكد روبرت جيرفس على تقاطع الواقعية مع نظرية اللعب، تلتقي كلا نظريتين في التركيز على الدولة كممثل للاستراتيجيات التي يمكن اعتمادها بشكل عقلاني لتعزيز مصالحها، فكلاهما هيكلي عقلاني واستراتيجي حسب روبرت جيرفس.[4]

[1] Robert Jervis ,"**Realism, Game Theory, and Cooperation"** ,World Politics, Vol. 40, No. 3 Published by: Cambridge University Press ,(Apr., 1988), p336.
[2] ,ibid,p 337.
[3] ,ibid,p338 .
[4] Robert Jervis, Realism," **Game Theory, and Cooperation"**, World Politics, Vol. 40, No. 3 (Apr., 1988), Published by: Cambridge University Press, p317.

أولا: نظرية اللعب.

جميع الألعاب لديها مصفوفة مردود، تقدم المصفوفة كل اختيارا لقرار كل لاعب مع مجموعة من النتائج؛ يمكن العثور على الإستراتيجية المهيمنة وتوازنات في معظم النتائج، الإستراتيجية المهيمنة هي خيار متفوق للاعب بغض النظر عن كيفية تصرف اللاعبين الآخرين. توازنات ناش هي فكرة النقطة أو النتيجة المستقرة حيث لا يكون لكل مشارك خيار مربح. من ناحية أخرى، يكون ذلك عندما يستجيب كل لاعب بشكل أفضل، يمكن أن يظهر أكثر من مرة في بعض الحالات وفي ظروف معينة لا يوجد فيها توازن ناش؛ الغرض من توازن ناش هو إيجاد النقطة التي يكون فيها اللاعب أكثر استقرارًا مما يعني نقطة تكون فيها مكافآت جميع اللاعبين متماثلة، مما يجعل اللعبة أسهل في التحليل.[1]

نظرية اللعبة هي نظرية يمكن تطبيقها على حالات محددة حيث يتخذ العديد من اللاعبين قرارات تؤثر على خسائر وأرباح اللاعبين الآخرين. لذلك، يجب اتخاذ القرارات بشكل استراتيجي و ماهي النتيجة الأفضل لكل لاعب، يجب أن تكون إستراتيجية أو أكثر لكل لاعب في اللعبة، في معظم الحالات سيتأثر كل لاعب بكل قرار يتخذه أي لاعب آخر.

ثانيا: نموذج معضلة السجين.

تعددت نماذج نظرية أشهرها، نموذج معضلة السجين هي لعبة للاعبين اثنين، وهي أحد أكثر النماذج التي تمت دراسته على نطاق واسع في الاقتصاد، علم الاجتماع و علم السياسة.

	C	D
Payoff to C	b−c	−c
Payoff to D	B	0

Figure : Prisoner's Dilemma matrix .

مصفوفة معضلة السجين.

Michael Doebeli, Christoph Hauert**, Models of cooperation based on the Prisoner's Dilemma and the Snowdrift game,** Ecology Letters, (2005) 8,p749.

تمثل هذه المصفوفة استراتيجيات التي تختارها الدول في لعبة معضلة السجين، ، يمكن للاعبين أن يتبنوا إما إحدى إستراتيجيتين: التعاون (cooperation) أو الإنشقاق عن التعاون (defection). ينتج عن

[1] Nok Ella Chen, "**A Description of Game Theory"**, Journal of Education, Humanities and Social Sciences EEIM 2022 Volume 2 (2022),p201.

التعاون فائدة للاعب المنافس، ولكن يتكبد التكلفة المتعاون، حيث انشقاق ليس له تكاليف أو فوائد. هذه النتائج المكافآت التالية حسب الجدول أعلاه:

لدينا:

c(cooprate)
d(defect)
b(benfites)
C(cost)

أين: $b > c > 0$

إذن: في حالة إذا ما كان تعاون من كلا اللاعبين (CC)

تكون الأرباح للاعب المنافس وخسائر للمتعاون: $Pcc = b - c$

في حالة إذا ما كان انشقاق من المنافس و تعاون من المتعاون(DC)

أرباح للمنشق و خسائر للمتعاون: $Pdc=b$

في حالة إذا ما تعاون المتعاون و انشق المتنافس الآخر (CD)

تكون خسائر للمتعاون $Pcd = -c$

في حالة إذا ما كان هناك انشقاق عن التعاون من كلا اللاعبين (DD)

تكون النتيجة 0 لا ارباح و لا خسائر لكلا اللاعبين: $Pdd = 0$

اذن يكون ترتيب الافضليات كالتالي: $Pdc > Pcc > Pdd > Pcd$

اذن: $b > b - c > 0 > -c$

المعطيات التي توصلنا إليها تنطبق مع تحليل روبرت جيرفس للإمكانية التعاون من خلال معضلة السجين. من خلال أخذ فاعلين وافتراض أن لكل منهما خيارين فقط (التعاون مع الآخر أو الانشقاق عنه)، يظهر عالم مثير للاهتمام يمكن فيه تحقيق أربع نتائج. يفضلها الفاعل بالترتيب التالي: [1]

أولا، ينشق الفاعل بينما يتعاون الآخر (DC)، مما يسمح للأول بالحصول على ميزة.

وثانيا، يتعاون كلا الفاعلين (لجنة التنسيق).

ثالثا، قد ينشق كلاهما (DD)، مما يؤدي إلى المنافسة.

النتيجة الرابعة والأسوأ هي أن يتعاون الفاعل في حين أن ينشق الآخر (CD) وبالتالي يستغله.مما يجعل هذه النتيجة أسوء هو أنه حتى لو كان كل جانب يفضل التعاون ـ التعاون CC على DD الانشقاق المتبادل (ويعلم كل منهما أن هذا هو اختيار الآخر)، يمكن أن تكون النتيجة تعاون متبادل DD لأن كل

[1] Robert Jervis, Realism, **Game Theory, and Cooperation, p318.**

منها مدفوع بالأمل في الحصول على أول خيار له هو استغلال الآخر و الغش وخوفها من أن يستغلها الطرف الآخر إذا تعاون.[1] السؤال المركزي حسب روبرت جيرفس هنا: للعمل المتعلق بالفوضى هو كيف يمكن التعاون عندما تكون الجهات الفاعلة في معضلة السجناء لديها ترتيب الأفضلية التالي: استغلال الآخر أو الاستفادة منه، والتعاون المتبادل، والانشقاق المتبادل، والاستغلال.[2]

[1], ibid, p318.

[2], ibid, p322

الاستنتاجات:

مجموع نتائج المتوصل إليها دراسة هذا الفصل:

- المدرسة الواقعية تقليد يتربع على حقل العلاقات الدولية و الدراسات الأمنية عبر نظريات فرعية الواقعية الكلاسيكية، الواقعية البنيوية(الجديدة) والتي بدورها تفرعت إلى واقعيتين: الهجومية الدفاعية.
- تكيفت الواقعية وتطورت مع التغيرات التي مست العلاقات الدولية.
- تعتبر الواقعية البنيوية أو الواقعية الجديدة، امتدادا للواقعية الكلاسيكية عبر الحفاظ على بعض الافتراضات والتخلي عن أخرى، كالطبيعة البشرية كمتغير تفسيري للظواهر الدولية.
- إدخال متغيرات تفسيرية جديدة تتكيف مع التغيرات الحاصلة في حقل العلاقات الدولية والدراسات الأمنية.
- ركزت الواقعية البنيوية على مفهوم البنية كمتغير تفسيري للظواهر الدولية.
- تعتبر الفوضى والخوف وعدم اليقين أهم العوامل الموقدة للمعضلة الأمنية.
- يتباين مفكري الواقعية البنيوية بين مؤيد للتعاون الدولي في ظل المعضلة الأمنية وآخر يقر باستحالته في بيئة دولية فوضوية.
- نظرية اللعبة، من أهم النظريات القادرة على تفسير عملية التعاون في ظل المعضلة الأمنية.

الفصل الثاني: الخليج العربي: بيئة أمنية متغيرة بعد2003

قبل البدء في دراسة البيئة الأمنية لإقليم الخليج، تجدر الإشارة إلى مفهوم الأقاليم الأمنية.ينصرف إلى التفاعل الأمني الحاد والمكثف بين عدد من الدول المتجاورة جغرافيا، بالتالي يتأسس الإقليم الأمني ضمن عاملين أساسين: التخومية الجغرافية، والاعتماد الأمني المتبادل، مما يعني أن الإقليم الأمني يتحدد بوجود تفاعلات أمنية قوية سواء كانت تعاونية، تنافسية أو صراعية.[1]

بمعنى أنه نظام تتوفر فيه عوامل لنشأة نظام أمني إقليمي، توفر نظام إقليمي للأمن يرتكز على مجموعة من الفواعل الإقليمية، التي تلتزم بمجموعة من المعايير التي يتم الاتفاق عليها بحكم العلاقات المتبادلة. بناء هذا النظام الأمني لا يعني تجاوز التوترات الحاصلة بين الوحدات السياسية إنما يضمن بناء بيئة أمنية تأخذ فيها العلاقات نمطين، نمط صراعي ذو صيغة صفرية لا رابح ولا خاسر، ونمط تعاوني تكون فيها العلاقات رابح ـ رابح. إن أي فاعل دولي هو عضو في نظم إقليمية مختلفة عدة وفي وقت واحد، اذ تستطيع دولة ما أن تكون في مركز نظام إقليمي معين وأن تكون على طرف نظام إقليمي آخر، وفي مركز أو على طرف نظام إقليمي ثالث. نلاحظ أن السعودية دول الخليج العربية جزء من نظام كبير الشرق الأوسطي، وكذلك في مركز أنظمة فرعية نظام شبه الجزيرة العربية، نظام الخليج ونظام البحر الأحمر، حتى إيران التي هي مركز في النظام الإقليمي الخليجي، هي عضو مركزي في نظام دول منظمة التعاون الاقتصادي ونظام بحر قزوين أيضا.[2]

تتفاعل دول الخليج الثمانية (إيران، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، الكويت، سلطنة عمان، قطر، والعراق) ضمن نطاق نظام إقليمي مشترك، تجمعها الجغرافيا على طول ساحل الخليج في نظام الإقليمي الخليجي، من هذا المنطلق فإن الخليج مر بالعديد من المراحل والتغيرات الديناميكية التي ساهمت في تشكل البيئة الأمنية الحاضرة، كما شهدت المنطقة تحول جيوسياسي تدريجي خاصة بعد الغزو الأمريكي للعراق عام 2003.

زيادة أهمية المنطقة على جميع المستويات، صاحبه أيضا زيادة في التفاعلات الإقليمية والدولية حول العديد من القضايا، أهمها القضايا العسكرية والأمنية، هو واضح جليا في الملف النووي الإيراني، سباق التسلح بين دول الخليج خاصة بين السعودية وإيران، و كذلك تواجد قوى خارجية في المنطقة، مع

[1] عشور قشي، "**الأمن الإقليمي: إطار نظري**"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية مجلد 11، ع2، جويلية 2022، ص43.

[2] Sazmand, Bahareh, and Mehdi Joukar**. "Regional Security Complex, Dynamics and Relationships Patterns of the Persian Gulf region Countries."** Geopolitics Quarterly vol.12, no. 42 (2016).

تطور مفهوم الأمن في الخليج ظهرت على الساحة قضايا تتعلق بالهيمنة، مما ساهم في عدم الاستقرار وزيادة التوترات.التساؤل المطروح هنا: إلى أي مدى تؤثر بيئة الأمنية للخليج على سياسات الفواعل الدولية في المنطقة؟.

المبحث الأول: هيكل أمني متغير:التحولات في البيئة الأمنية الخليجية.

تربط منطقة الخليج القارات الثلاث في آسيا وأوروبا وأفريقيا، ذراع للمحيط الهندي تعتبر جزءًا من نظام يربط البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر والمحيط الهندي والمحيط الهادئ.[1]جغرافية المنطقة أكسبتها حضور قوي على الساحة الدولية. أصبحت جميع التفاعلات الدولية على مستوى المنطقة، حيث عرفت حضور قوى دولية وإقليمية غيرت من اللعبة داخلها.

المطلب الأول: الأهمية الإستراتيجية للخليج العربي.

من ناحية الأهمية الجيوبولتيكة، يقع الخليج على حدود منطقة مركز العالم، منطقة قلب العالم. كما يتميز بوقوعه على أحد أهم تقاطعات الطرق التجارية، الدينية، الثقافية، والقوة في العالم. إضافة أنه أصبح أهم الممرات المائية في العالم، وموطنا لأهم مجموعة من حيث المكانة الجغرافية وموارد الاقتصاد العالمي والنفوذ الإقليمي.[2] كما أضاف "**هالفورد ماكيندر**" **Halford Mackinder"**صاحب نظرية قلب العالم العديد من المناطق بعد مراجعة عمله، منها إيران والتبت، ومنغوليا، والبحر الأسود، بحر البلطيق، وجاءت مقولته في قلب العالم الاستراتيجي: أن الذي يحكم شرق أوروبا يحكم قلب العالم والذي يحمن قلب العالم يحكم جزيرة العالم، والذي يحكم جزيرة العالم يحكم العالم.[3]

لكن "**نيكولا سبيكمان**" **Nicholas Spykman'** له رأي آخر في ما يخص النظرية التي طرحها هالفورد ماكندر حول قلب العالم، على خلافه أعطي نيكولا سبيكمان الأهمية للحافة، وليس للمحور، وقد وزع فضاء الحافة على أربعة مناطق: أوروبا، الشرق الأوسط، شمال إفريقيا، وكذلك آسيا، كما أشار لعدد

[1] Amir Sajedi, "**GEOPOLITICS OF THE PERSIAN GULF SECURITY: IRANAND THE UNITED STATES",** IPRI Journal IX, no.2 (Summer 2009), p77.

[2]عماد قدورة، "**الأهمية الجيوبولتيكية للخليج في استراتيجية الهند**"، سياسات دولية ، ع 44، 2020، ص20.

[3]كاظم هاشم نعمة، "**المحور الجيوبوليتيكي العربي – الإسلامي وعملية هيكلة النظام الدولي: نحو مقاربة جديدة**"، سياسات عربية، ع43، ص9.

من الدول منها: تركيا دول الشرق الأوسط، ودول الخليج العربي، بالإضافة إلى أنه أهمية للممرات المائية المحيطة بالحافة على غرار بحر العرب، خليج عدن وغيرها.[1]

يعتبر هذا الفضاء الجيوبولتيكي ـ منطقة الخليج ـ من الأقاليم الأكثر تعقيدا في العالم نظرا لعدد من المتغيرات التي تأثر في جذب مزايا جيو- إستراتيجية، وإقتصادية ليس فقط للفواعل الإقليمية بل تتعدى حتى لاعبين دوليين استراتيجيين.

1. **الجغرافيا** : حسب التوصيفات الجغرافية، يمتد الخليج العربي من خليج عمان في الجنوب إلى مستنقعات نهر شط العرب في الشمال. الخليج عبارة عن حوض مغلق مع مضيق هرمز باعتباره الإتصال الوحيد بالبحار المفتوحة ـ بحر عمان ـ الخليج هو بحر داخلي تبلغ مساحته حوالي 251000 كيلومتر مربع، بمحوريه طوله البالغ 816 كيلومترا وعرضه 250–300 كيلومتر، أضيق عرض للخليج هو 56 كم عند مضيق هرمز.[2]

جيو- سياسيا يعتبر الخليج، جسر رابط بين إفريقيا وأوروبا وآسيا، ونقطة تقاطع حيوية في النظام العالمي. ينظر له كجزء فرعي من الشرق الأوسط، تشكل منطقة الخليج العربي نموذجًا جيوسياسيا فريدا، الدول الأعضاء في المنطقة هي إيران والعراق والمملكة العربية السعودية والكويت والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة وعمان. يتشكل هذا الهيكل الجيوسياسي على أساس مزيج ثقافي، ما يقرب من ثلاثة آلاف عام من التاريخ تجعل من المنطقة واحدة من أقدم وأهم المناطق في العالم.[3]

الموقع الجغرافي للخليج العربي ذو أهمية جيو ـ إستراتيجية، نظرا لدوره في تحديد نوع العلاقات والتفاعلات البينية الإقليمية وحتى الدولية في المنطقة، كمثال عن أهمية جغرافية المنطقة في السياسة الدولية، مضيق هرمز وتأثيره على السياسة والطاقة وحتى على الإستراتيجية العسكرية للدول، يعتبر المضيق من أهم المضائق المائية في العالم التي تزود السوق الدولية للطاقة بالمواد الهيدروكربونية من نفط وغاز، فالسياسة والجغرافيا في هذه المنطقة تجمعهما علاقة سببية، علاقة تأثير وتأثر.

---

[1] كاظم هاشم نعمة، "**المحور الجيوبوليتيكي العربي – الإسلامي وعملية هيكلة النظام الدولي: نحو مقاربة جديدة**"، نفس المرجع.

[2] Mohamed E. Hereher , **"Assessment of Climate Change Impacts on Sea Surface Temperatures and Sea Level Rise—The Arabian Gulf"**, Climate journal, vol 8,no 50,(2020), p2.

[3] Bartosz Bojarczyk, **GEOPOLITICS OF THE PERSIAN GULF REGION** ,Teka Kom. Politol. Stos. Międzynar. – OLPAN, (2012), 7,p81.

على رغم من أهمية المنطقة إلا أن دول المجاورة في الخليج، تواجهها مشكلة ترسيم الحدود. قبل اكتشاف النفط في الخليج، كان ترسيم الحدود غائبا عن النقاشات بين شيوخ القبائل في المنطقة، وكان مفهوم الوحدة سياسية غائبا، لكن مع الاكتشافات النفطية الأولى في المنطقة، عملت بريطانيا كقوة مهيمنة في ثلاثينات القرن الماضي على رسم الحدود في المنطقة، إلا أن هذا الترسيم لم يكن على النحو السليم، مما ترك فرصة لزرع نزاعات في أكثر المناطق الغنية بالنفط ، حتى عام 1971 عملت بريطانيا على التحكم في هذه النزاعات، لكن مع الانسحاب البريطاني عادة وظهرت هذه المطالبات الإقليمية إلى الساحة.[1]

خريطة رقم 01: تكوينات الدينية الطائفية في منطقة الخليج العربي

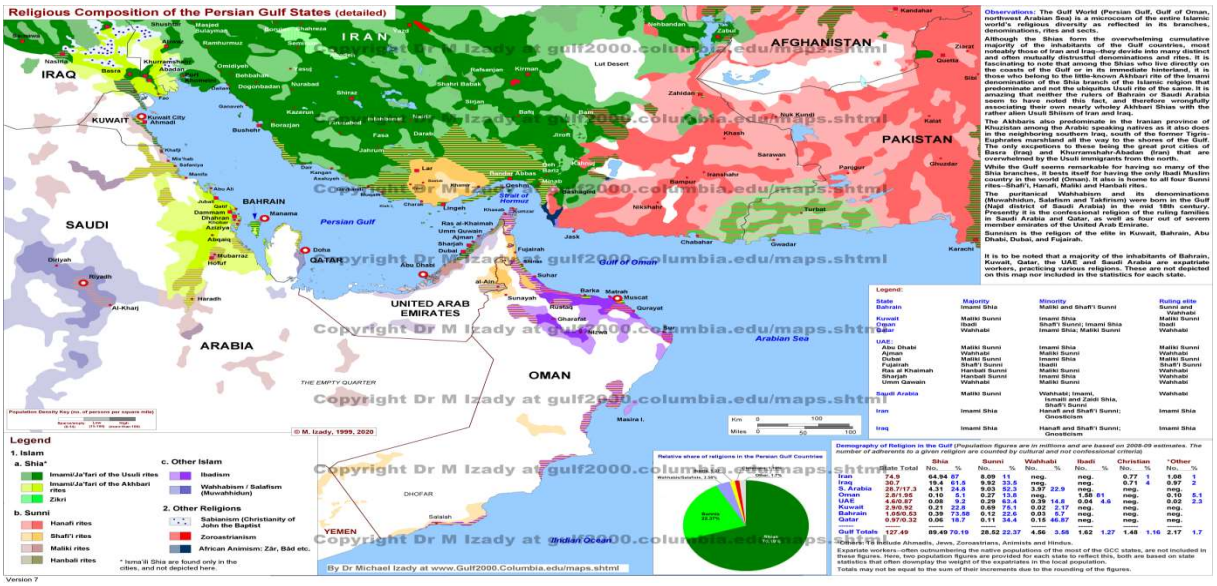

المصدر: https://gulf2000.columbia.edu/images/maps/GulfReligionGeneral_detailed_lg.png

2. **السكان:** يتبين من الخريطتين أعلاه، أن المجتمع العالمي الشيعي لا يشكل سوى حوالي 15% من جميع المسلمين، لكن الشيعة يشكلون الأغلبية في كل من: حوالي 65% من العراقيين و90% من الإيرانيين و 6% من سكان البحرين. من المثير للاهتمام أن حوالي 50% من سكان منطقة الأحساء الشرقية النفطية في المملكة العربية السعودية هم من الشيعة، أصبح الشيعة قوة قوية في ظل الظروف الجديدة، حيث كانوا يمثلون بالفعل غالبية السكان في الخليج.

[1] Ashraf Ashrafpour," **Geostrategic Importance of Persian Gulf",** A Thesis , Degree of Doctor of Philosophy, Department of Defence and Strategic Studies University of Pune-India ,(April 2010), p29.

خريطة رقم 02: المجموعات العرقية في الخليج العربي.

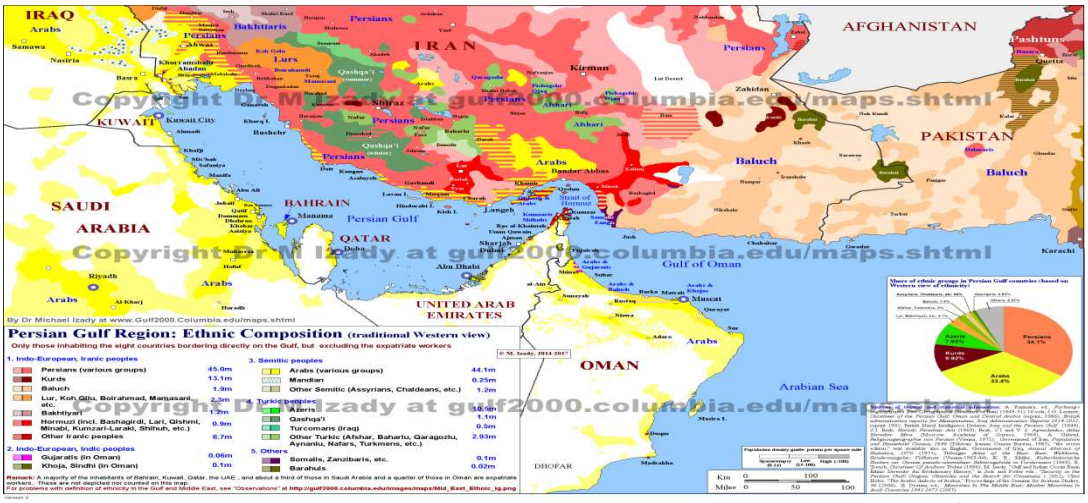

المصدر: https://gulf2000.columbia.edu/images/maps/Gulf_Ethnicity_lg.png

من خلال دراسة الخريطتين أعلاه، أن البنية العرقية والثقافية والدينية للخليج متنوعة، هي عبارة عن مجموعة مختلفة عرقيا ودينيا (عرب 33.4%، فرس34.1%، اكراد9.92% اضافة إلى أعراق اخرى...). الفجوة الأكثر وضوحا حسب الخريطتين أعلاه هي بين إيران الفارسية الشيعية والدول العربية السنية، مع عدم إهمال الأقليات الأخرى التي هي الأخرى تلعب دور هاما في الحفاظ على النسيج المجتمعي لكل دولة من دول الخليج، إلا أن التباين الواضح يكمن بين السنة العرب والشيعة الفرس، وهو أمر يزعزع استقرار أمن المنطقة في كثير من الأحيان.

إن البنية العرقية والثقافية والدينية للخليج العربي منقسمة بشدة، فالتنافس الشيعي السني الرئيسي يكمن في العلاقات السعودية الإيرانية. كما أسفرت الثورة الإيرانية عام 1979 عن إنشاء شيعة ثيوقراطية جلبت إيران ونهجها الثوري للخليج العربي[1]، تعتبر مسألة التنوع الديني والعرقي في المنطقة مقياس مهم في فهم علاقات التعاون والتوتر في المنطقة، كما أنه مفتاح لتمرير سياسات قوى عظمى في الإقليم.

3. **القوة العسكرية:** تعزز دول الخليج من مكانتها الإقليمية عبر تعظيم القوة، من خلال التسلح والتوقيع على معاهدات واتفاقيات أمنية مع أطراف خارجية وإقليمية. خاصة بعد التحول الحاصل في ميزان القوة غداة الغزو الأمريكي للعراق وسقوط احد محاور القوة في الإقليم.

[1] Bartosz Bojarczyk, , **GEOPOLITICS OF THE PERSIAN GULF REGION** , **ibid**,p82.

جدول رقم 01: حجم القوات العسكرية لدول الخليج العربي وقيمة ميزانيات الدفاع

الدول	قوات العسكرية النشطة	ميزانية الدفاع بالدولار الامريكي
البحرين	8200	747 مليون
ايران	523000	10,6 مليار
العراق	2714000	4,19 مليار
الكويت	15500	3,91 مليار
عمان	42600	4,18 مليار
قطر	118000	3,12 مليار
المملكة العربية السعودية	233500	45,2 مليار
الإمارات العربية المتحدة	51000	8,65 مليار

Source: Bartosz Bojarczyk, **GEOPOLITICS OF THE PERSIAN GULF REGION** Teka Kom. Politol. Stos. Międzynar. – OLPAN, 2012, 7,p86

يشير الجدول أعلاه، أن حجم القوات العسكرية ينحصر في ثلاث دول رئيسية، إيران،السعودية والعراق، تتفوق إيران على دول مجلس التعاون الخليجي من حيث عدد الأفراد العسكريين ب523000 فرد عسكري و كذلك من حيث نوعية الأسلحة.

أما من حيث *الإنفاق العسكري تتصدر السعودية اللائحة، الأولى في المنطقة، والثالثة عالميا حسب إحصائيات التي قدمها معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام لسنوات عديدة حتى 2020 تراجعت بمقدار 16% بين عامي 2018 و2019، و احتلت المركز الخامس عالميا لكن حافظت على الصدارة إقليميا، تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية المورد الأول للأسلحة لدول المجلس الخليجي.[1]

كما تتوجه دول مجلس التعاون الخليجي نحو الحماية الخارجية عن طريق اتفاقيات أمنية مع أطراف خارجية بغية موازنة القوة العسكرية الإيرانية، فالتسلح في الخليج ينم عن بيئة أمنية غير مستقر

[1] معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، **التسلح و نزع السلاح و الأمن الدولي** ، الكتاب السنوي 2020،ص267.

***يحدد حجم الإنفاق العسكري، بما تحدده الدول من ناتجها القومي الإجمالي لمجال الدفاع و الأمن، سواء لاستيراد الأسلحة أو تصنيع المحلي أو تطوير التكنولوجيا العسكرية، كما أنه معيار لتحديد مدى إدراك الدول لبيئتها الإقليمية، تتوقف القوة العسكرية على التوازن بين فئات الإنفاق المختلفة ضمن ميزانية الدفاع و التكلفة و مستوى التكنولوجيا و على العقيدة العسكرية، و لذلك فإن ميزانية الدفاع الإجمالية قد تؤدي إلى مستويات مختلفة من الأمن أو التهديد تبعا لكيفية الإنفاق. معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، التسلح و نزع السلاح و الأمن الدولي، 2003 ص 444.**

يسودها الكثير من الشك وعدم الثقة في نوايا من تسلح الأطراف المجاورة، أساسها سباق التسلح بين دول مجلس التعاون الخليجي من جهة و إيران من جهة أخرى.

4. **الاقتصاد:** ينقسم اقتصاد في منطقة الخليج إلى شقين: اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي، في مقابل اقتصاد الإيراني باعتبارهما أهم الاقتصاديات في المنطقة.

الرسم بياني الدائري رقم (01): القطاعات الاقتصادية في الخليج العربي.

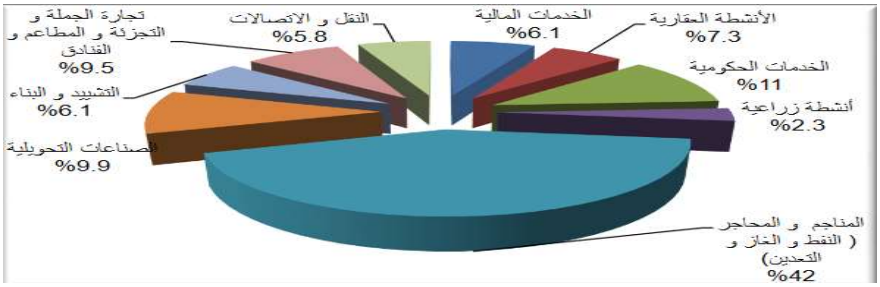

المصدر:المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الكتاب الاحصائي السنوي2014، العدد الأول أبريل2016،ص.109.

نلاحظ من خلال الشكل البياني أعلاه أن قطاع المحروقات يهيمن على اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 42% من الناتج المحلي الإجمالي، بالرغم من ذلك تعمل دول المجلس على تنويع اقتصاديتها، لتفتح المنافسة أمام اقتصاديات الدول الصاعدة.

المملكة العربية السعودية هي أكبر دولة مصدرة للنفط في منطقة الخليج بحوالي 6.5مليون برميل يوميًا من النفط الخام والمنتجات النفطية. يصدر العراق، ثاني أكبر مصدر للنفط، حوالي 3.8 مليار برميل من النفط يوميًا. تنتج قطر، أكبر مصدر عالمي للغاز الطبيعي، حوالي 40 مليار دولار من دخلها السنوي من شحن 77 مليون طن سنويًا وحوالي 2.1 مليون برميل من النفط الخام والمكثفات يوميًا عبر مضيق هرمز. إيران هي رابع أكبر مصدر للنفط من الخليج. تقع جميع موانئ ومحطات النفط الرئيسية في إيران، تصدر إيران حوالي 2.5 مليون برميل يوميًا من النفط الخام والمكثفات. عبر المضيق

من إيران، تصدر الإمارات حوالي 1.7 مليون برميل يوميًا بالإضافة إلى 800 ألف برميل يوميًا تتجاوز مضيق هرمز عبر خط أنابيب أبو ظبي للنفط الخام إلى ميناء الفجيرة على المحيط الهندي[1].

رسم بياني (02) : معدل نمو الناتج المحلي غير النفطي لمجلس التعاون بالأسعار الثابتة % 2013 ـ 2023م.

المصدر:المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربيةGCC-STAT،2022م، التقرير السنوي، ملامح و آفاق الأداء الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لعام2021م، مسقط، ص12.

بالنسبة للقطاع الاقتصادي الغير نفطي، فحسب المركز الإحصائي الخليجي، دول مجلس التعاون الخليجي تسجل نمو قدره 4.5% خلال عام 2021، مع الحفاظ على وتيرة النمو بشكل أفضل نسبيا عام 2022و2023 بمعدل 4.8% و4.9% على التوالي. هذا التعافي في الاقتصاد الغير نفطي كان في قطاع الخاص وقطاع الخدمات وتجارة التجزئة.[2]

خلص المركز الإحصائي الخليجي، إلى أن اقتصاد مجلس التعاون الخليجي حقق نمو قدره 3.4%، وذلك بعد الانكماش في الناتج المحلي بالنسبة إلى الأسعار الثابتة عام 2020 بنحو 5.0% نتيجة عدت متغيرات عالمية أهمها جائحة كوفيد 19، يشير متوسط هذه التوقعات إلى استمرار النمو في عام 2020 و لكن بنسبة أعلى لتبلغ 5.2% على أن تتراجع إلى معدل معتدل ليبلغ 3.6% في عام

[1] هادي فتح الله، **الآثار الاقتصادية لانعدام الأمن في الخليج،(11 سبتمبر 2019)، (تم التصفح يوم 12.02.2023** متوفر على:

https://carnegieendowment.org/sada/79828

[2] المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربيةGCC-STAT،2022م، التقرير السنوي، **ملامح و آفاق الأداء الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لعام2021م**، مسقط، ص11.

2023، نتيجة ارتفاع أسعار النفط و الغاز في السوق الدولي للطاقة بسبب التوترات السياسية العالمية المتصاعدة.[1]

حسب الدراسة التي قدمها البنك الدولي حول الاقتصاد الإيراني ثاني اقتصاديات المنطقة، يتنوع بين القطاعات الهيدروكربونات والزراعة والخدمات، فضلاً عن حضور ملحوظ للدولة في قطاعي الصناعات التحويلية والخدمات المالية .بالرغم من أن إيران دولة نفطية إلا أن قاعدتها الاقتصادية متنوعة نسبياً ، إلا أن النشاط الاقتصادي والإيرادات الحكومية يعتمدان على عائدات النفط، وبالتالي يتسمان بالتقلب. ويجري حاليا إعداد خطة إنمائية جديدة مدتها خمس سنوات. وكانت الخطة السابقة عن الفترة 2017/2016 – 2022/2021 تتألف من ثلاث ركائز: هي تطوير اقتصاد قادر على الصمود، وإحراز التقدم في العلوم والتكنولوجيا، وتعزيز التفوّق الثقافي والحضاري. كما وضعت على رأس أولوياتها إصلاح المؤسسات المملوكة للدولة والقطاعين المالي والمصرفي، وتخصيص عائدات النفط وحُسن إدارتها، على الصعيد الاقتصادي، فإن الخطة توقعت نمواً اقتصادياً سنوياً بنسبة 8.%.[2]

5. الموارد الطبيعية: تتوزع المواد الطبيعية في الخليج كالتالي:

احتياطيات هائلة من النفط والغاز: النفط والغاز من أكثر مصادر الطاقة الحيوية في العالم تعد منطقة الخليج واحدة من أهم مجالات الطاقة العالمية، يزخر الخليج بحوالي 650 مليار برميل من مجموع 991 بليون برميل من الاحتياطيات العالمية؛ هذا حوالي 65%من إجمالي احتياطيات النفط العالمية المعروفة. يحوز أيضًا على حوالي 31 تريليون متر مكعب من الغاز الطبيعي أو 30% من إجمالي احتياطيات الغاز العالمية المعروفة. يوجد أكثر من 700 بئر نفط منتجة في منطقة الخليج، لذلك نظرا لهذا الحجم من احتياطيات النفط، يُطلق عليه اسم عاصمة النفط العالمية[3]

---

[1] المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، **ملامح و آفاق الأداء الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لعام2021م**، ، ص10.

[2] البنك الدولي، **ايران نظرة عامة** ،(تم التصفح يوم 12.02.2023) متوفر على :
https://www.albankaldawli.org/ar/country/iran/overview

[3] Farhad Darvishim, Ameneh Jalilvand,**" Impacts of U.S. Military Presence in the Arabic Countries of Persian Gulf Security Shield or Reduce of Legitimacyn",** Geopolitics Quarterly, Vol: 6, No 4, (Winter 2010.)P170.

خريطة رقم 03: رواسب النفط والغاز الأولية في بحر الخليج الفارسي وبحر قزوين

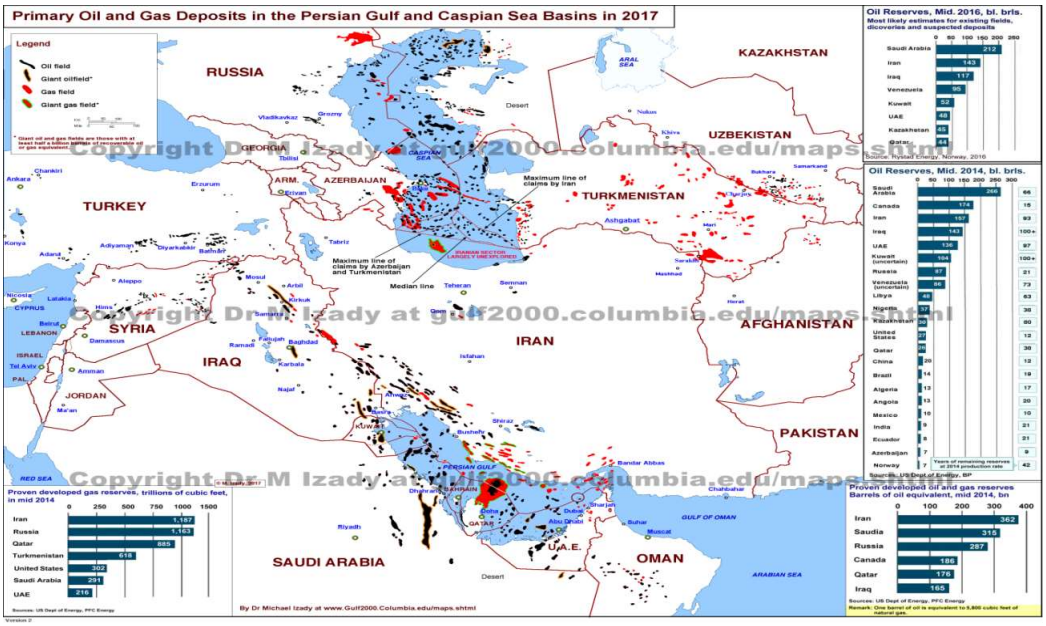

Source: https://gulf2000.columbia.edu/images/maps/Oil_Persian_Gulf_Caspian_Sea_lg.png

تظهر الخريطة أعلاه توزع الموارد الهيدروكربونية (الغاز، النفط) على طول الخليج، نلاحظ ان جميع حقول النفط و الغاز تتوزع على طول الشريط الساحلي لدول الخليج، إيران، العراق، السعودية، عمان، قطر، الكويت، البحرين والإمارات؛ كما تبين الخريطة أن أضخم حقول الغاز تتواجد بالشريط الساحلي القطري، ثم إيران أين تتوزع ضمن نطاق مديني بوشهير وبندر عباس، وكذلك تملك إيران حقل غازي في بحر قزوين شمال البلاد. أما فيما يخص حقول النفط تحوز السعودية على أضخم الحقول نفطية في المنقطة، بالإضافة إلى كل من إيران والعراق بدرجة ثانية ثم دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى.

رسم بياني رقم (03): الدول ذات أكبر احتياطات نفط مثبتة عالميا

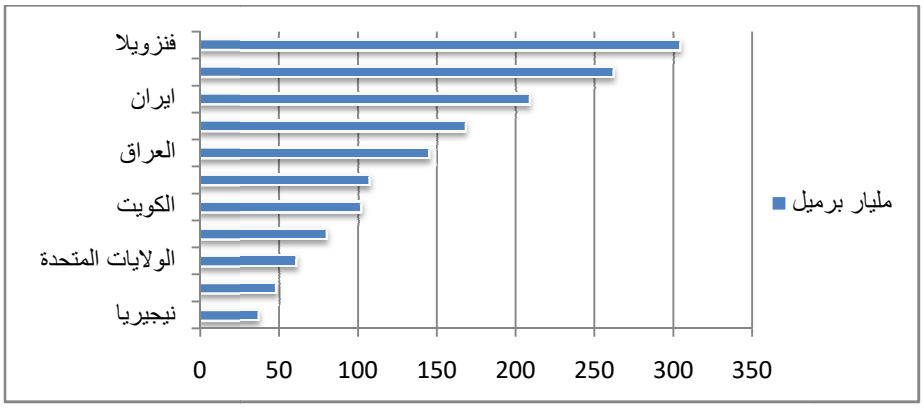

Source : oil and gaz journal , décembre 2021

يوضح الشكل رقم 03، أن أكبر احتياطي مثبت من النفط في العالم لعام 2021، نلاحظ من الرسم البياني أن دول منطقة الخليج تتربع على احتياطي ضخم من النفط، و في ضوء الأرقام التي يوضحها الرسم البياني تملك السعودية 262 مليار برميل، ثم تليها إيران برقم منافس ب209 مليار برميل، ويبلغ الاحتياطي العراقي 145 مليار برميل ثم الإمارات والكويت ب 107 و 102 مليار برميل على التوالي.

رسم بياني رقم (04): الدول ذات اكبر احتياطات غاز مثبتة عالميا

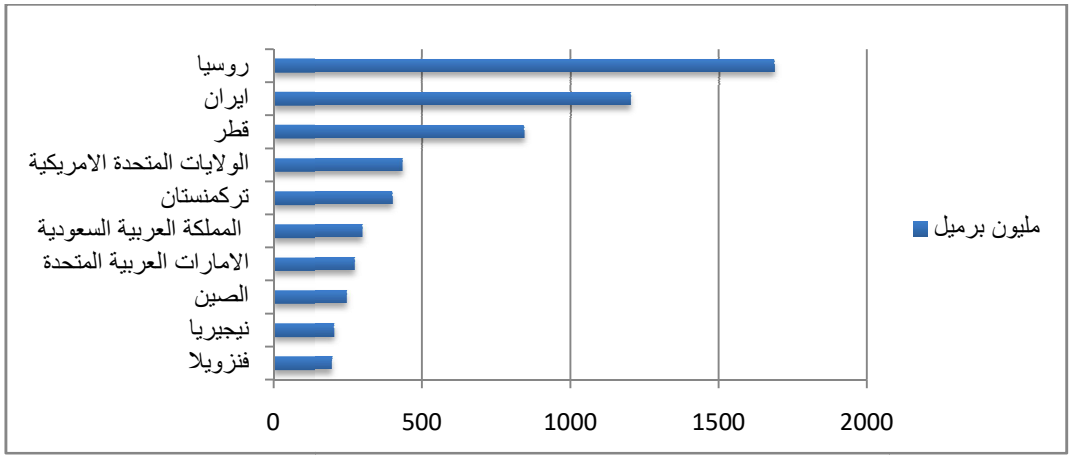

Sourc : oil and gaz journal , décembre 2021

يوضح الشكل رقم04، أكبر احتياطي مثبت من الغاز في العالم لعام 2021، تتقدم إيران على دول مجلس التعاون من حيث احتياطي الغاز و تتبعها قطر على الترتيب بإحتياطي قدر ب 1203

تريليون متر مكعب و 843 تريليون متر مكعب، أما الاحتياطي السعودي المؤكد من الغاز قدر ب 298 تريليون متر مكعب ثم تتبعها الإمارات ب273 تريليون متر مكعب.

في ضوء ما تقدم به من المعلومات، فإن دول الخليج تحوز على إحتياطي ضخم من الموارد الطبيعية تتصف حقول النفط في الخليج عن جميع الحقول النفطية بالعالم بميزات متعددة:[1]

- غزارة إنتاج البئر الواحدة في الخليج عما عليه في مناطق أخرى في العالم.
- قربه من مناطق الاستهلاك، و قرب المنافذ البحرية التي تسهل عملية نقله و تخزينه.
- يقدر عمر تدفقه الزمني لأكثر من مئة عام مقارنة بالدول الأخرى، يعد العراق و الكويت و الإمارات و السعودية هي الأطول ديمومة لإنتاج النفط الخام.
- سهولة التنقيب و العثور على الآبار، مما يؤدي إلى انخفاض تكلفة استخراجه.

تنبع الأهمية جيو استراتيجية للخليج العربي، من القدرات التي تتمتع بها دول الإقليم، إبتداء من الجغرافيا وصولا إلى الموارد الطبيعية، من هذا المنطلق تنطلق كل دولة في الفضاء الخليجي بالتحرك على حسب مقدرتها.

المطلب الثاني: تحولات ميزان القوى في الخليج بعد الغزو الأمريكي للعراق في 2003.

عان الهيكل الأمني في منطقة الخليج من تحولات بنيوية تتعلق بقضايا تتعلق بميزان القوى، وأخرى تتعلق بنوعية الأدوار الإقليمية والدولية، فلا طالما كانت المنطقة محل إهتمام دولي يجعلها ضمن جدول أعمال السياسات الخارجية لقوى دولية وأخرى إقليمية عدة.

ابتداء من الوجود الأجنبي على أراضيها، منذ القرن 16 ارتبط التنافس في الخليج العربي بالجانب التجاري والسياسي للقوى البحرية الأجنبية أهمها البرتغال كأول قوة غربية تدخل الخليج، ثم هولندا، ف فرنسا، وأخيرا بريطانيا، بعد ذلك ارتبط الأمن في الخليج ببريطانيا كقوة مهيمنة في المنطقة، ثم

[1] سليم كاطع علي،" **أثر النفط في التوجه الأمريكي تجاه منطقة الخليج العربي بعد الحرب الباردة**"، دراسات الدولية، ع57، ص149.

برز الدور الأمريكي والسوفيتي. ثم الولايات المتحدة الأمريكية كموجه وقوة خارجية مهيمنة في المنطقة عن طريق إستراتيجية الردع و الاحتواء والضم.[1]

تعتبر بداية فترة الألفية مرحلة فارقة في تكوين الهيكل الأمني المعروف حاليا في الخليج، عرفت هذه المرحلة العديد من التحولات الهيكلية (البنيوية) الجذرية على المستوى الإقليمي للخليج، هذه التحولات أحدثت خلالا في ميزان القوى في الخليج، حيث شهد سقوط قوى إقليمية وبروز أخرى كالتالي:

1. ميزان القوى في منطقة الخليج قبل 2003:

النموذج المتصور حول توازن القوى الإقليمي في الخليج، قبل الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، تشكل من قبل ثلاث لاعبين إقليميين: إيران، العراق والسعودية، على الرغم من أن التوازن داخل هذا الهيكل هش للغاية إلا أن هناك طريقة لدعمه، وهي أن إذا اكتسبت إحدى الدول المذكورة وزنا كبيرا تحاول الدولتان تعويض ذلك الوزن عن طريق التحالف والتعاون ضد الدولة الأكبر وزنا.[2]

ظهر هذا النموذج خلال الأزمتين التي مرت على منطقة الخليج:

- الثورة الإسلامية الإيرانية: كان للثورة الإيرانية الأثر الكبير في طبعيه العلاقات الخارجية مع السعودية و العراق، نتيجة تغير الراديكالي للسياسة الخارجية الإيرانية، ما دفع العراق إلى إعلان الحرب على إيران بدعم سعودي سنة 1980 ، حيث منحت الرياض الإذن بتمركز الطائرات العراقية على القواعد الجوية السعودية ما زاد في قدراتها على مهاجمة الأراضي الإيرانية، وبعد أن تبين أن العراق تتجه لخسارة الحرب حشدت السعودية الدعم العربي لمساعدة العراق.[3] لكن الدعم السعودي للعراق كان ضمن الحدود التي لا تستفز إيران ولا ترغمها على توسيع الحرب بجذب أطراف جديدة.[4]
- الحالة الثانية هي الحرب العراقية على الكويت: عقب الغزو العراقي للكويت، عمدت السعودية إلى تعديل السياسة الخارجية تجاه إيران، عند إدراك السعودية التهديد العراقي لدول الخليج العربية، أدى هذا

[1] Amir Sajedi," **GEOPOLITICS OF THE PERSIAN GULF SECURITY: IRANAND THE UNITED STATES",ibid, p78.**

[2] Renner Fürtig, "**Conflict and Cooperation in the Persian Gulf: The Interregional Order and US Policy"**, MIDDLE EAST JOURNAL, VOLUME 61, NO. 4,(FALL 2007),p627.

[3], **ibid, p628**

[4] خضير ابراهيم سلمان، عبد الغني محمد عبدالعزيز، مجلة السياسة الدولية، المجلة الدولية والسياسية ، المجلد، العدد 35-36، 2017)،ص133.

التحول في الموقف السعودي مقارنة بالحرب العراقية ـ الإيرانية على الفور إلى انفراج في العلاقات الدبلوماسية السعودية الإيرانية عام 1991، عملت إيران على المطالبة بنظام إقليمي جديد مع دول التعاون الخليجي.[1]

شكلت هذه الحروب شكلا من أشكال الصراع حول الهيمنة والسيطرة بين مثلث القوة في المنطقة: القوة الإيرانية، العراقية والسعودية للسيطرة والتفرد بدور الدولة المهيمنة.[2] تتوقف قدرة كل من الدول الثلاث المذكورة، في التأثير على ميزان القوى الخليجي على مجموعة من العوامل والمتغيرات تتعلق بمخرجات النظام الدولي، ومخرجات النظام الإقليمي الخليجي، عليه تبني كل دولة إحتمال التعاون أو التنافس بناءا على توجهات الدور الإقليمي لكل من الوحدات الدولية آنفة الذكر.

2.الغزو الأمريكي للعراق افريل 2003: الغزو الأمريكي للعراق و تداعياته أي حرب الخليج الثالثة، تقف في تناقض حاد مع حربي الخليج السابقتين حسب تصور "رينر فورتيج"**Renner Fürtig** . في حين أن الحروب السابقة غيرت نظام القوة الثلاثي في منطقة الخليج، فإن حرب العراق، ألقت بظلال من الشك على نظام القوة هذا. حقيقة أن الفاعل الخارجي الولايات المتحدة الأمريكية، قادت إلى تفاقم الأزمة من خلال غزو العراق وسحق هيكل الدولة الذي أنشأه النظام البعثي العراقي، حلت الولايات المتحدة فعليًا محل العراق كجهة فاعلة إقليمية[3].

تحول العراق من القوة العسكرية المهيمنة إلى القوة العسكرية الضعيفة والهشة، إلى فقدان العراق معظم القوات التي بناها قبل وخلال 1980-1988 في الحربين التاليتين في 1990-1991 و2003. لغزو الولايات المتحدة الأمريكية للعراق في عام 2003 دمرت العراق كقوة عسكرية كبرى، منذ ذلك الحين، تخلف التطور العسكري العراقي عن معظم جيرانه الرئيسيين في المنطقة.[4] إن ميزان القوى التقليدي في الخليج تضرر بشكل بالغ من الغزو الأمريكي للعراق، كما تأثر أمن الإقليم بصفة عامة

---

[1] Renner Fürtig, , "**Conflict and Cooperation in the Persian Gulf: The Interregional Order and US Policy"**, **ibid, p630**

[2] خضير ابراهيم سلمان، عبد الغني محمد عبدالعزيز،، **تطور منظومة الامن الخليجي للمدة بين2012-1981، مرجع سابق، ص132.**

[3] Renner Fürtig"**Conflict and Cooperation in the Persian Gulf: The Interregional Order and US Policy" ibid p631.**

[4] Anthony H. Cordesman and Grace Hwang, "**Iran and the Changing Military Balance in the Gulf",** Center for Strategic and International Studies (CSIS) (2019)(browsed on 13.03.2023) , available on : : http://www.jstor.com/stable/resrep24240.2

احتلال العراق زاد من حجم القوات الأمريكية في المنطقة، كما أنه أنهى التوازن التقليدي القائم في المنطقة بين العراق وإيران، باعتبار أنهما القوتين الأساسيتين في منطقة الخليج مع وجود المملكة العربية السعودية كقوة اقتصادية فاعلة، المدة التي بدأ بها هذا التوازن بدأت منذ سبعينيات القرن الماضي، ومع الغزو الأمريكي للعراق أصبح هذا الأخير غير قادر على فرض قوته العسكرية والسياسية في الإقليم[1].

إضافة إلى ما سبق لا يزال العراق قوة عسكرية ضعيفة نسبيا منظمة للدفاع عن نفسه ضد التهديدات الداخلية المتطرفة أكثر من القوى الخارجية، حيث تضم القوات العراقية ميليشيات مستقلة وفصائل مسلحة لها علاقات قوية مع إيران. [2] والنتيجة دولة غير مستقرة وفاشلة تعاني من حرب طائفية والمستفيد الأول إيران والسعودية،[3] جعل غياب العراق كفاعل رئيسي في اللعبة الصراع على النفوذ في الخليج ينحصر بين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في المنطقة مقابل إيران.

3. بروز إيران كقوة إقليمية:

عمدت إيران قوتها إلى استغلال الفرص التي وفرها لها النظامين الدولي والإقليمي، فهي ميزة مكنتها من العودة إلى النظام الأمني الخليجي خاصة والشرق الأوسطي عامة مع عدم تكافؤ في القوة بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي، ومع ضعف العراق، أضحت إيران قوة تنافس الولايات المتحدة الأمريكية في الخليج، سيطر قسمين على الجدل الدائر حول صعود إيران:

- **معسكر القوة الصلبة الذي يؤكد القدرات العسكرية والجغرافيا السياسية والاقتصاد** : زادت قوة إيران بشكل كبير بعد عام 2001، هذه الميزة المفاجئة للقوة تم إنشاؤها من خلال مجموعة من المتغيرات البنيوية أهمها، بشكل رئيسي إنهيار جارتين، أفغانستان والعراق، في عامي 2001 و 2003 على التوالي وصعود الحلفاء الرئيسيين في لبنان والأراضي الفلسطينية وعراق ما بعد صدام حسين، الانخفاض السريع في شرعية الولايات المتحدة الإقليمية، وإرتفاع جاذبية إيران الإقليمية، وزيادة أسعار النفط الدولية.[4]

---

[1] خضير ابراهيم سلمان، عبد الغني محمد عبدالعزيز، **تطور منظومة الامن الخليجي للمدة بين2012-1981، ص143.**

[2] Anthony H. Cordesman and Grace Hwang, **Iran and the Changing Military Balance in the Gulf", ibid.**

[3] Raymond Hinnebusch ,"**THE AMERICAN INVASION OF IRAQ: CAUSES AND CONSEQUENCES ",** PERCEPTIONS Spring (2007), p17.

[4] Thomas Juneau and Sam Razavi**," Iranian Foreign Policy since 2001 :Alone in the world"** , published by Routledge, USA and Canada, (2013), p33.

- **معسكر القوة الناعمة الذي يؤكد على العوامل الدينية والأيديولوجية:** في المقابل، يفسر معسكر القوة الناعمة صعود إيران بالإشارة إلى العوامل الدينية والأيديولوجية، إن التغيير في ميزان القوى الأيديولوجي ليس التوازن العسكري، هو المهم، السبب الرئيسي لصعود إيران كقوة إقليمية هو تشكيل حكومة يهيمن عليها الشيعة في بغداد ونفوذ حزب الله المتزايد في لبنان والوجود الشيعي في اليمن، إن صعود ما يسمى بـ الهلال الشيعي هو الذي يمنح إيران دورًا مهيمنا.[1]

نستنتج مما سبق أن الدور الإيراني البارز حاليا، يرجع لمجموعة متكاملة من العوامل سواء ما تعلقت بالقوة الصلبة أو القوة الناعمة، هي كلها متغيرات دفعت إيران للعمل على تعزيز أمنها ونفوذها في الخليج، هذا قدمها بمظهر قوة تنقيحية غيرت الوضع الراهن في المنطقة لصالح مصالحها القومية.

المطلب الثالث: الثورات العربية ومعالم بيئة أمنية خليجية جديدة

تم الإشارة مسبقا، بأن الدول الأعضاء في النظام الإقليمي الخليجي، هي أعضاء في أنظمة إقليمية مركزية الشرق الأوسط وأخرى فرعية، تؤثر مخرجات هذه الأنظمة على الأمن الإقليمي الخليجي والأمن الداخلي لدوله، تعتبر الثورات العربية أهم المتغيرات التي أثرت على منطقة الخليج. سنتي 2010 و 2011 حاسمة في تشكيل سياسية إقليمية جديدة في النظام الإقليمي العربي، تعدى تأثيره هذه الثورات إلى دول الخليج، اختلفت قراءة دول الخليج لهذه الثورات من حيث تأثيرها على أمن المنطقة باختلاف توجهاتها الخارجية، وهو ما سوف نبحثه في هذه الجزئية.

أولا: ردود فعل مجلس التعاون الخليجي

وفقا للواقعية الجديدة، فإنّ دول مجلس التعاون ليست إلا دول صغيرة، ثرية، مكشوفة، يحيط بها عدد من القوى الإقليمية العدائية، وهي تعيش في حالة من التوتر بسبب الاختلال العميق في توازن القوى الإقليمي بينها وبين جيرانها، منذ نشأتها، تتولى إحدى القوى العظمى حماية أمنها واستقرارها مقابل مصالح حيوية، باختصار فإن دول مجلس التعاون بسبب افتقادها لمصادر القوة القومية لمواجهة جيرانها

[1] Ali Rahigh-Aghsan and Peter Viggo Jakobsen**, "The Rise of Iran: How Durable, How Dangerous?"**, MIDDLE EAST JOURNAL M VOLUME 64, NO. 4, (AUTUMN 2010),p561.

الأقوياء، تصبح بمنزلة أدوات في أيدي القوى العظمى.[1] رأت دول مجلس التعاون الخليج في الربيع العربي الفرصة المواتية لتفنيد هذا الطرح من خلال مجموعة من المواقف والسياسات:

عملت دول مجلس التعاون الخليجي على احتواء الربيع العربي، حيث أدركته كتهديد وجودي للأنظمة الملكية في الخليج، كما يرى حكام هذه الدول أن هذه الانتفاضات هي أخطر الأزمات التي مست المنطقة منذ أن دفعت الثورة الإيرانية المنطقة إلى الفوضى في أوائل الثمانينيات. [2]

كانت استجابت دول الخليج العربي ذات شقين: معالجة الأزمة داخليا، من خلال مجموعة من حوافز الاقتصادية أو مواجهة من خلال العنف المقنن، وعلى الصعيد الإقليمي، دعم التحالفات وتمويل الخارجي للأنظمة الموالية:

أ. من الزاوية الداخلية، اعتبرت أنظمة دول الخليج الربيع العربي تهديدا لاستقرارها، إن لم يكن بقاءها، مما استدعى ردا حازما؛ لطالما كان إعطاء الأولوية للوضع الراهن الداخلي على التغيير المفاجئ أو الإصلاح الديمقراطي التدريجي من الأمور المعتادة للأنظمة التي تعد من بين أكثر الأنظمة تحفظا في العالم. وبالتالي، فليس من المستغرب أن تختار الأنظمة الملكية الحاكمة في دول مجلس التعاون الخليجي مواجهة تحديات غير مسبوقة، كان لإستراتيجية مجلس التعاون الخليجي المضادة للثورة شقان؛ فمن ناحية، قامت دول مجلس التعاون الخليجي بنشر إغراءات مالية سخية لقطاعات المجتمع الرئيسية وشاركت في إصلاحات سياسية واقتصادية محدودة.[3]

ب. الناحية الإقليمية يمكننا القول بأن السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي تأثرت بهذه الأحداث، ظهر ذلك من خلال الأدوار التي اضطلعت بها كل دولة من دول المجلس منفردة، عملت بعضها على مراجعة سياستها الخارجية ودفعها نحو تغيير الوضع الراهن والتوجه نحو لعب دور أكبر وأخرى عملت على إعادة تأكيد مكانتها القيادية والحفاظ على الوضع الراهن داخل مجلس التعاون

---

[1] أحمد محمد أبوزيد، "**الواقعية الجديدة ومستقبل دول مجلس التعاون الخليجي بعد ثورات الربيع العربي**"، سياسات عربية، ع17، 2015)، ص16.

***الثورة: كمفهوم تعني تغيير الأنظمة و التغييرات الجذرية في الهياكل المؤسسية للمجتمعات و كذلك التغيير المفاجئ في الظروف السياسية و الاجتماعية من قبل الشعب.**

[2] Mehran Kamrava," **The Arab Spring and the Saudi-Led Counterrevolution" ,** Published by Elsevier Limited on behalf of Foreign Policy Research Institute,(2011)(Browsed on 10.03.2023,)p 97 available on :https://www.fpri.org/docs/media/TheArabSpring.pdf

[3] Silvia Colombo,." **The GCC and the Arab Spring: A Tale of Double Standards"**, The International Spectator, Vol. 47, No. 4, Istituto Affari Internazionali (December 2012, 2012), p114.

الخليجي.[1]بأساليب تراوحت بين استخدام الأدوات العسكرية والدبلوماسية، بهدف الإبقاء على أنظمة حكم أو تغييرها، هنا اتضح التباين بين التوجهات الخارجية لدول الخليج، الأهم هذه التناقضات كانت داخل بيت دول مجلس التعاون الخليجي، كما سبق تنويه إليه فأهم هذه التغيرات وجود دول مراجعة للوضع الراهن أهمها قطر التي تريد هي الأخرى تأكيد دورها الريادي في المنطقة ومنافسة السعودية في قيادة مجلس التعاون الخليجي.

فيما يلي أهم المواقف الخليجية على الثورات العربية:

1. **الموقف السعودي من ثورات الربيع العربي:** عرف الموقف السعودي تجاه الثورات العربية تباين بين الدعم والمعارضة لأنظمة سياسية على حساب أخرى. استمرار التفوق السعودي داخل مجلس التعاون الخليجي، لطالما نسبت المملكة العربية السعودية لنفسها دور المنسق الإقليمي[2]، من هذا المنطلق وضعت المملكة نفسها على أنها المهندس الرئيسي للثورة المضادة لاحتواء الربيع العربي وربما عكسه قدر الإمكان. كانت جميع الإجراءات التي اتخذها السعوديون في عامي 2011 و 2012 تهدف إلى الحفاظ على النظام الإقليمي الحالي داخليا وخارجيا.[3]

تتميز السياسة السعودية تجاه الثورات العربية بأنها سياسة متغيرة وغير متماثلة في ذات الوقت، إذ بينما كانت سياسة السعودية تجاه ما حدث في كل من مصر وتونس واليمن معارضة لسقوط أنظمة الحكم في تلك الدول، فإنها تدخلت بشكل مباشر في الأزمة البحرينية، ثم آثرت عدم الظهور في الصورة بشكل مباشر في كل من الأزمتين الليبية والسورية[4]

فسرت السعودية هذا التباين في المواقف، بما يسمح بجعلها فتنة متى كان ذلك ملائما، وجعلها مدعاة للتدخل لرفع الظلم، حسب ما تقتضيه المصالح السعودية. الاختيار بين الدعم والمعارضة يكون وفقا لـ:[5]

- تأمين الداخل ضد انتقال ثورات الربيع العربي.
- حماية الأنظمة الحليفة.

---

[1] Mohammad Soltaninejad," **The Security of the Persian Gulf after the Arab Revolutions"**, Iranian Review of Foreign Affairs, Vol. 3, No. 2, (Summer 2012),p129

[2] Mehran Kamrava, ," **The Arab Spring and the Saudi-Led Counterrevolution"** ibid, p98.

[3] Mohammad Soltaninejad, ," **The Security of the Persian Gulf after the Arab Revolutions"**, ibid , p130.

[4] فرج العلكوك ، **السياسة السعودية تجاه ثورات الربيع العربي**، (تم التصفح يوم 10.03.2023)،متوفر على الرابط https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/07/201172371850917103.html

[5] منصور المرزوقي البقمي، الموقف السعودي من الربيع العربي، ص121.

- العمل ضد مصالح الأنظمة المنافسة وتحجيم استفادتها من الربيع العربي.

لم تدعم السعودية الثورة في مصر بغية تأمين داخلها ضد الثورة و كذلك حماية نظام الحليف السعودي، و لكنها تدعم الثورة في كل من اليمن و سوريا، لأن سقوط كلا النظامين يعني تقليص للنفوذ الإيراني[1]

ردت السعودية هذا الاختلاف في ردود الفعل إلى قراءة السعودية للمعطيات الإقليمية (خاصة فيما يخص الملف البحريني واليمني)، تنم عن انعدام الثقة والشك في دوافع منافسين إقليميين في الخليج.

2. **الموقف القطري من الربيع العربي:** تصنف قطر ضمن الدول الصغيرة في الخليج و الشرق الأوسط، نظرا لمحدودية قدرات الدولة بالمفهوم التقليدي(جغرافيا، السكان، الاقتصاد و القوة العسكرية)، ما أوجب عليها أن تكون دولة تابعة أو متحالفة مع دولة أكبر، فضلا على أنها تنشط ضمن منطقة محورية في العالم تشهد تواجد فواعل إقليمية و دولية.[2]

مطلع عام 2010، وفرت الثورات العربية لقطر أرضية لتوسيع نفوذها في جميع أنحاء المنطقة، عملت قطر على تقديم نفسها فاعلا إقليميا رئيسيا، فاستطاعت أن تخرج عن سياستها الموجهة للبقاء ومالت أكثر نحو التأكيد وأخذ دور القائد الإقليمي، فعلت قطر سياستها الخارجية على عدد من الجبهات، إذ قدمت الدعم المالي والإعلامي والدعائي، ووفرت المساعدة المالية والعسكرية، وتوسطت في النزاعات، والاستفادة من عائدات النفط والغاز والاستقرار المحلي النسبي كلها قدرات قدمت لقطر الفرصة للعب دور مهم وريادي إقليميا بشكل غير متناسب مع حصتها من القوة الإقليمية.[3]

على العكس من السعودية، قادت قطر معسكر التقدمية لتغير السياسي في العالم العربي، و كما تم الإشارة إليه عمدت قطر على استخدام أدوات القوة الصلبة والناعمة لتعزيز تغيير النظام في بعض الدول خاصة ليبيا وسوريا، تدرج الدعم القطري للفصائل الموالية لها في كل من دولتين بدأ بالأداة الإعلامية الجزيرة القوة الناعمة التي عملت على إثارة الرأي العام العربي ضد الأنظمة الحاكمة، ثم التدخل العسكري المباشر بعد قرار مجلس الأمن 1973 في 19 مارس 2011 ، أين سمحت قطر باستخدام قواعدها

---

[1] نفس الرجع.

***التعريف الذي تستند إليه السعودية في تبرير موقفها الداعم أو الرافض لثورات الربيع العربي: "الثورة فتنة ومدعاة للخراب والدمار، لكن المساهم في رفع الظلم عن الإخوة والأخوات في الدول العربي في حال وقع عليهم هو واجب لا بد من القيام به." منصور المرزوقي البقمي ص120**

[2] فؤاد أبركان،" **السياسة الخارجية القطرية في إقليم مضطرب: الإستثمار في القوة الناعمة**"، المجلة الجزائرية للأمن و التمنية، المجلد 10، ع1 ،جانفي (2021)، ص 516.

[3] Mohammad Soltaninejad, ," **The Security of the Persian Gulf after the Arab Revolutions"**,ibid, p130-131.

الجوية لإرسال طائرات مقاتلة تحت قيادة الناتو لفرض حظر جوي وشحن الأسلحة نحو شرق ليبيا، إلى الدعم المالي ، الدبلوماسي إقليميا ودوليا خاصة عبر جامعة دول العربية و الأمم المتحدة.[1]

التحول في السلوك الخارجي لقطر لم يأتي من فراغ، قدمت قطر مبررات التغير الملحوظ في سياستها الخارجية من الحيادية إلى التدخل هي تعزيز الديمقراطية. أما التفسير المنطقي هو الحصول على إشادة دولية من الولايات المتحدة الأمريكية بريطانيا وفرنسا، وتعزيز سمعتها كحليف ثقيل للغرب في المنطقة، التدخل جزء من عملية إعادة التموقع إقليميا والتوسع كلاعب إقليمي لاسيما في ظل وجود لاعبين إقليميين كبار السعودية و إيران،[2] تريد قطر أن تلغي الرؤية التقليدية للخليج، و الابتعاد عن صفة التابع، والمراقب للتطور الأوضاع الإقليمية.

يظهر التباين في الدور السعودي والقطري من خلال أن الأولى عارضت سقوط أنظمة موالية لها وعملت على دعمها وبقائها في الحكم خدمة للمصالح السعودية، إلا أن قطر كان لديها توجه آخر تماما دعمت قطر هذه الثورات عبر تقديم اللازم لإزاحة الأنظمة غير الديمقراطية حسب الرؤية القطرية.

بالرغم من التعارض السعودي القطري إلا أن قطر تتفق مع السعودية على إنهاء حكم الأسد في سوريا لكن تختلف حول الجهة التي ينبغي دعمها من الجماعات المعارضة هناك. أما فيما يتعلق بالبحرين دعمت جميع دول مجلس التعاون الخليجي بالإجماع القيادة السعودية و قرارها في إجهاض الثورة الشعبية في البحرين لأنها تهديدا للدول العربية الخليجية،[3] عملت قطر والسعودية بقية دول مجلس التعاون الخليجي بشكل جماعي عبر قوات درع الجزيرة للدعم النظام الملكي في البحرين وكبح المظاهرات.ودعم مبادرة انتقال السلطة مقابل حصانة الرئيس اليمني صالح علي.[4]

فضلت بقية دول مجلس التعاون الخليج على إتباع القيادة السعودية في محاربة المد الشيعي الإيراني حسب التصور السعودي، لم تكن تطمع للعب دور إقليمي على العكس من قطر التي عرفت نشاط دبلوماسي دفعها نحو مراجعة دورها السباق للإضطلاع بأدوار إقليمية أكبر لتحصيل مجموعة من المكاسب نسبية أهمها الدخول على خط القوى الإقليمية وكسب وزن على المستوى الدولي.

---

[1] Mohammed Nuruzzaman, "**Qatar and the Arab Spring: Down the Foreign Policy Slope"**, Contemporary Arab Affairs, Vo. 8, No. 2, 2015. (Browsed on 12.02.2023)available on: https://2u.pw/DmpOA9K6.

[2] LINA KHATIB, "**Qatar's foreign policy:the limits of pragmatism"**, nternational Affairs 89: 2 (2013), 419-421.

[3] برنارد هيكل،" **السعودية وقطر في زمن ثورة**"، تر: سميرة ابراهيم عبد الرحمان، مجلة الدراسات الدولية، ع55، ص 185- 188.

[4] فؤاد أبركان، **السياسة الخارجية القطرية في إقليم مضطرب: الإستثمار في القوة الناعمة"**، نفس المرجع، ص523.

3. الموقف الإيراني:

المواقف الإيرانية من الثورات العربية تحددها طبيعة التصنيف الإيراني لتلك الأنظمة، فإن هذا ليس العامل الوحيد الذي يتحكم في المواقف الإيرانية، فهناك دور العامل الخارجي وتقييمات تلك الثورات. ترى إيران أن الموقف الدولي في دعم تلك الاحتجاجات في كل من تونس ومصر وليبيا ليس نفسه في ما يتعلق بالبحرين الدولة الخليجية ذات العلاقة القوية مع الولايات المتحدة.[1]

- استجابت إيران بشكل ايجابي للتغيير الذي مس العالم العربي، خاصة وأن سقوط بعض الأنظمة والإخلال بالوضع الراهن في المنطقة حسب التصور الإيراني كان لصالحها، على سبيل المثال سقوط نظام مبارك في مصر، خاصة وأن إضعاف دولة إقليمية ذات دور محوري مهم[2]، يصب في مصلحتها، لأنه وضع خصومها التقليديين أمام بدائل ضيقة، على غرار إسرائيل التي فقدت أهم حلفائها الاستراتيجيين في المنطقة (نظام مبارك في مصر)، وهو ما يمكن في رؤية إيران أن يكسبها مساحات إقليمية جديدة علي حساب خصومها، وبالتالي تقليص قدراتهم من أجل أن تصبح رقما مهما في معظم الملفات الإقليمية إن لم يكن مجملها[3].
- الانتفاضة في سوريا وضعت إيران في وهو مأزق مماثل للذي واجهته السعودية في البحرين،سوريا ذات أهمية إستراتيجية بالنسبة لإيران فهي الحليف الأكثر جدارة بالثقة في المنطقة، والنافذة التي تسمح لإيران بالإطلالة على البحر المتوسط، نظرا لهذه الأهمية الجيوسياسية، من البديهي أن تنحاز إيران لنظام الأسد ، منذ البداية عملت إيران على تزويد دمشق بالأسلحة والمال والمدربين العسكريين.[4]

فيما يخص الإحتجاجات في البحرين، وجهت إيران من خلال وزير الخارجية "علي أكبر صالحي (2021 ـ 2023)، أن الأسرة السنية في البحرين، تقمع إحتجاجات الشيعة، وطالبت طهران مجلس الأمن بالتحرك الفوري بشأن استخدام القوة العسكرية في البحرين لقمع المظاهرات، رأت طهران أن

---

[1] محجوب الزويري،" **موقف إيران من الثورات العربية.. الطموحات والمخاوف**"، مركز الجزيرة للدراسات، ماي 2011 (تم التصفح يوم 15.03.2023)متوفر على الرابط: https://studies.aljazeera.net/en/node/3221

[2] Shahram Chubin," **Iran and the Arab Spring: Ascendancy Frustrated"**, Gulf Research Center (2012), p18.

[3] محمد عباس ناجي، "**ايران و الربيع العربي: اعتبارات متداخلة و استحقاقات مؤجلة**"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 13 مارس 2012 (تم التصفح يوم 15.03.2023)متوفر على الرابط: https://acpss.ahram.org.eg/News/5284.aspx

[4] Henner Fürtig , "**Iran and the Arab Spring:Between Expectations and Disillusion"**, GIGA Research Programme:Violence and Security,(November2013) , p15,(browsed on 10.03.2023) available on : https://www.econstor.eu/bitstream/10419/87741/1/772038554.pdf

مثل هذه التدخلات من دول مجلس التعاون الخليجي في البحرين ستؤثر في استقرار وأمن منطقة الخليج.[1]

الإطار التفسيري الذي قدمته إيران بخصوص الأحداث التي شهدها العالم العربي، ارتبطت بمدى توافقها مع مصالحها، من جهة ومن جهة أخرى البعد الديني الشيعي، حماية الشيعة في كل من اليمن والبحرين وسوريا عن طريق تقديم الدعم اللازم للعناصر الموالية لها في هذه المناطق التي تعتبرها إيران إستراتيجية لكسب مساحة من النفوذ في المنطقة.

ثانيا: معالم البيئة الأمنية الجديدة

نخلص أن هذه التحولات الأمنية البنيوية رافقها معالم بيئة أمنية جديدة في الخليج، تتلخص في ثلاث عناصر:

1. ظهور فواعل غير دولاتية تهدد الأمن الداخلي والإقليمي: خاصة التنظيمات الإرهابية القاعدة وتنظيم الدول الإسلامية في العراق، أربك صعودها الحسابات السياسية لمختلف القوى المحلية والإقليمية والدولية. ومثّل توسعها تحدّيا لمنطق الدولة الفاعل الأساسي في النظام الدولي. ومع اتضاح فشل القوى المحلية في مواجهة التنظيمات والحد من نفوذها، استنفرت إيران لمواجهته واضطرّت الولايات المتحدة إلى العودة للتدخل العسكري المباشر في الشرق الأوسط[2]

2. تغير في طبيعة أدوار الفواعل الدولية: تغيرت أدوار عدد من الفواعل الإقليمية في دول الداخل الخليجي، وبخاصة السعودية، ثمة بناء عسكري يعتمد أكثر ما يعتمد على القوة الجوية. وفي العراق، ثمة إعادة بناء للقوة العسكرية، تتجه رويدًا إلى الاعتماد على القوة البرية، وتحديدًا سلاح المدرعات. وفي إيران، هناك عملية بناء مضطردة للقوة الصاروخية، تفوق أضعافًا كثيرة القدرات العسكرية كافّة لدى الدولة الإيرانية[3]، نتيجة البيئة سمتها التوتر وعدم الاستقرار، إرتفعت وتيرة التسلح ما زاد من حدة المعضلة الأمنية التي تمثل تهديدا للأمن الجماعي للمنطقة.

---

[1] وزير الخارجية الايراني علي أكبر صالحي يتحدث في جنيف يوم 28 فبراير شباط (2011)،(تم التصفح 14 ,03 .2023) متوفر على الرابط: https://www.reuters.com/article/oegtp-bahrain-iran-mm7-idARACAE73E0HN20110415

[2] مروان قبلان، "**صعود تنظيم الدولة الإسلامية وتحوّلات النظام الإقليمي في المشرق العربي**"، سياسات عربية، ع16،(جانفي 2015)، ص13.

[3] عبد الجليل زيد المرهون،" **اتجاهات الردع في الخليج**"، سياسات عربية،ع22،(2016)، ص36.

3. استمرار التواجد الأجنبي في الخليج، يعيد رسم الميزان الإستراتيجي للقوة: إن إنحصار التواجد الأمريكي في العراق، الذي خلف فراغ إستراتيجي لصالح فواعل دولية أخرى إقليمية ودولية، نتج عنه، تشجيع دخول روسيا والصين وتركيا وإسرائيل ضمن الفواعل الفاعلة في المنطقة، جراء هذه الفرص البنيوية تحولت المنطقة إلى ساحات تجاذب للسياسات الخارجية في إطار لعبة صفرية يسعى كل طرف فيها إلى تعظيم مكاسبه النسبية على حساب الطرف الآخر. [1]

المبحث الثاني: التنافس الدولي والإقليمي في الخليج العربي. من يهيمن على المنطقة؟.

في هذا الإطار، ندرس مجموعة من الفواعل الدولية والإقليمية في الخليج، والتي أثرت بشكل كبير على الهيكل الأمني للمنطقة، أضحت هذه الفواعل أحد أهم سمات الهيكل الأمني الخليجي، تسعى جميع هذه الجهات الخارجية إلى لعب دور رئيسي في المنطقة مع إختلاف إستراتيجية كل فاعل باختلاف الأهداف المرسومة، من المعلوم أن الولايات المتحدة الأمريكية القوة الخارجية الأكثر هيمنة إلا أن التواجد الأمريكي في الخليج أضحى يشهد منافسة من طرف قوى أخرى، تطمح إلى الظهور وترتيب الأولويات في الخليج بما يتناسب ومصالحها الخاصة فيما يتعلق بالوجود العسكري والترتيبات الأمنية ومبيعات الأسلحة إلى المنطقة الروابط الاقتصادية وروابط الطاقة بين دول الخليج والدول الإقليمية والقوى الكبرى الخارجية، لكل منها سياسات متعددة، تتوافق مع إمكاناتها، باختصار كل فاعل خارجي يضع حسابات المصلحة الأمنية على رأس أولوياته في التعامل مع دول الخليج.

المطلب الأول: الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الخليج.

تبحث الولايات المتحدة الأمريكية منذ بداية وجودها في الخليج، على صيغ للحفاظ على مصالحها الحيوية في الخليج، يمتد التأثير الأمريكي على الشؤون الداخلية لدول الخليج إلى سنة 1947.

تتقاطع جميع الإدارات التي مرت على البيت الأبيض، في نقطة مشتركة هي التدخل المباشر في السياسات الداخلية الخليجية، بدءا من ترومان، مرورا بإيزنهاور، حتى السياسة التدخل للرئيس نيكسون بعد إنسحاب الإنتداب البريطاني من المنطقة1971، فضلا عن مبدأ كارتر، حتى سياسية ريغان 1980،

[1] عبد الجليل زيد المرهون،" **اتجاهات الردع في الخليج**"، نفس المرجع.

ثم بيل كلينتون،[1] وصولا إلى إدارة دونالد ترامب للرئاسة الأمريكية (2017-2021)، تسعى جميع هذه الإدارات إلى حماية المصالح الأمريكية في المنطقة، وهذا معروف، لكن التساؤل المطروح هنا، إلى أي مدى نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في الحفاظ على مصالحها في الخليج؟.

أولا: المصالح الأمريكية في الخليج:

الخليج هو أحد المناطق ذات الأهمية الواضحة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، والتي تعد عاملا حاسما في الإقتصاد الأمريكي نظرا لعدة متغيرات وقضايا لها الأثر المباشر على اقتصادها، وفيما يلي أهم المصالح الأمريكية في المنطقة أين تتقاطع مع مصالح دول الخليج العربية في عدة نقاط أهمها[2]:

- التصدي لإيران.
- تأمين التدفق الحر للنفط.

يتضح من خلال الخطاب الذي ألقاه بارك أوباما أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، وحديثه عن إقامة نظام أمني شامل وفعال في منطقة الخليج، يخدم المصالح الأمريكية والخليجية على حد سواء، في ظل هذه الخطاب أشار الرئيس أوباما إلى المصالح الأساسية للولايات المتحدة في المنطقة، هي كالتالي[3]:

- مواجهة العدوان الخارجي ضد حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية و شركائه.
- الحفاظ على حرية تدفق الطاقة.
- منع تطوير أو استخدام أسلحة الدمار الشامل.
- تفكيك و محاربة الشبكات الإرهابية.

ينطلق الخطاب أعلاه معلنا أن الولايات المتحدة، تضع نفسها ضامنا أمنيا لأمن دول الخليج العربية، خاصة وأن كلا الطرفين يواجه مجموعة مشتركة من التهديدات في صدارتها التصدي للنفوذ الإيراني المتزايد في المنطقة، حيث يترجم متغيرا بنيويا لخلخلة الإستقرار والأمن في المنطقة، بالإضافة إلى قضايا أخرى تتعلق بالتدفق الحر للنفط، كل هذه المتغيرات وأخرى كانت حافزا كافيا لتدرك الولايات

---

[1] اشرف كشك، **مراجعات تكتيكية،أبعاد السياسة الأمريكية تجاه أمن الخليج**، متوفر على الرابط:
https://platform.almanhal.com/Reader/2/58356

[2] Anthony.H.Cordesman, "**The New Patterns Of US – Gulf Relations and The Crises In The Middle Meast Under Trump Administrations"**, Syasat Arabya vol,40 , (2019).

[3] فريدريك ويري وريتشارد سوكولسكي، **تصوُّر نظام أمني جديد في الخليج الفارسي** ، مركز كارينغي للشرق الأوسط، 2015)، ص11.

المتحدة وحلفائها الأهمية الحيوية والإستراتيجية لمنطقة الخليج، هذا ما يعطي تفسيرا لإصرار الأمريكي للإضطلاع بدور لاعب أمني خارجي، هدفه الحفاظ على إستقرار المنطقة وإستمرار العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي.

1. **ضمان تدفق النفط:** تعتمد الرؤية الإستراتيجية الأمريكية على تأمين مصادر الطاقة خاصة النفط والغاز الطبيعي، إذ يشكل النفط أحد أهم ركائز السياسة الخارجية الأمريكية،[1] كما أنها لا تطرح تصور معين حول أمن الطاقة، إنما ينبع من مواقع السياسات الأمريكية، سعت الولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية إلى الجمع بين عاملين مهمين في الحفاظ على الأمن الطاقوي الأمريكي الأول يتعلق بإيجاد الثروة والثاني يتعلق بتعظيم القوة.[2]

منذ أن تولت الولايات المتحدة المسؤولية الرئيسية عن حماية المصالح الغربية في الخليج في الخمسينيات من القرن الماضي، كان هدفها الأساسي ضمان التدفق الحر للنفط بأسعار معقولة من هذه المنطقة لتغذية اقتصاديات الولايات المتحدة وحلفائها، ظل هذا الإهتمام الحيوي دون تغير ملحوظ خلال خمسة عقود، ومن المرجح أن يظل كذلك في المستقبل المنظور. هذا ببساطة لأن 25 %من إنتاج العالم وثلثي احتياطيات النفط العالمية تقع في الخليج.[3] مع اعتبار النفط مورد حيوي للاقتصاد والتنمية الأمريكية تنوعت الإستراتيجيات التي اعتمدتها أمريكا في تحصيل هذا المورد بين الناعمة ـ من استثمارات الشركات المتعددة الجنسيات والمساعدات الإقتصادية والإستثمار في خطوط النقل ـ، والصلبة ـ عبر استخدام القوة العسكرية والتدخل العسكري المباشر لحماية المصالح النفطية الأمريكية.[4]

أي انقطاع لهذا التدفق النفطي إما من خلال الحرب أو عدم الإستقرار أو قرارات الإنتاج الحكومية لديه القدرة على توليد أسعار نفط مرتفعة للغاية مع تداعيات عميقة على كل إقتصاد غربي. وما دامت تلك الإقتصاديات تعتمد على النفط، فإنها ستعتمد على التدفق الحر للنفط من الخليج بأسعار

---

[1] سليم كاطع علي،" **أثر النفط في التوجه الأمريكي تجاه منطقة الخليج العربي بعد الحرب الباردة**"، مجلة الدراسات الدولية، ع57، ص143.

[2] رابح زغوني، "**بين الثروة و القوة: الاقتصاد السياسي لسياسة الطاقة الأمريكية في منطقة الخليج العربي**"، سياسات عربية، ع40 ، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، (ايلول 2019)، ص117، 118.

[3] Martin Indyk , US Policy Priorities in the Gulf: Challenges and Choices, (browsed on 12.02.2023) available on: https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/06/20041231.pdf

[4] رابح زغوني،"**بين الثروة و القوة: الاقتصاد السياسي لسياسة الطاقة الأمريكية في منطقة الخليج العربي**"، **نفس المرجع**، ص117.

معقولة، والولايات المتحدة، بوصفها الإقتصاد العالمي الرائد والأكثر وتقع على عاتق الدولة القوية مسؤولية حماية هذه المصلحة الحيوية.[1]

هناك مصالح إستراتيجية أخرى مستمدة من هذا العنصر الحيوي، أهمها ضمان الإستقرار الأساسي للأنظمة المنتجة للنفط في الخليج لضمان التدفق الحر للنفط، هذا ينطبق بشكل خاص على المملكة العربية السعودية طالما أنها تظل المنتج المرجح الوحيد أو الدولة القادرة على زيادة أو خفض إنتاجها بما يكفي ضمان استقرار الأسعار عموما.

يتمتع العراق بإمكانية أن يصبح منتجا مؤهلا وبديلاً بمجرد تعزيز قدرته على إنتاج النفط بشكل كبير، في غضون ذلك، من المرجح أن يكون للولايات المتحدة مصلحة مستمرة في الحفاظ على إستقرار المملكة العربية السعودية لضمان مصالحها الحيوية في التدفق الحر للنفط بأسعار معقولة، إنتظار وضع العراق في حالة أكثر إستقرارا مما هو سائد اليوم، حتى يتمكن في النهاية من توفير بديل للتبعية الغربية بشأن إنتاج النفط السعودي، وبالتالي بشأن الإستقرار السعودي الذي يمكن أن يصبح أكثر غموضًا في العقد المقبل.[2]

تتخوف الولايات المتحدة من أن يتحول النفط إلى أداة ضغط لدى دول الخليج، ما يسمح لها بالتحكم في السوق الدولية للطاقة على مستوى التمديد والأسعار معا، وما يزود الخوف الأمريكي هو تواجد إيران والسعودية تحت مظلة الأوبك، مما يجعل التعاون بينهما محتملا، لإستخدام النفط كأداة لمواجهة الهيمنة الأمريكية في المنطقة؛ في ظل هذه الحالة تبحث الولايات المتحدة الأمريكية عن أفضل البدائل لها، تتجه الولايات المتحدة إلى البحث عن بدائل للنفط الخليجي، والاعتماد على الاحتياطي الداخلي والاستثمار الخارجي في الطاقة، أو البحث عن مصادر طاقة بديلة وغير مكلفة، وهذا للابتعاد عن الوقوع في تبعية نفطية لدول الخليج.[3]

[1] Martin Indyk, US Policy Priorities in the Gulf: Challenges and Choices, ibid.

[2] Chapter 4 in the book entitled "International Interests in the Gulf Region," ISBN: 9948-00- 659-3 (hardback) published in 2004 by the Emirates Center for Strategic Studies and Research (ECSSR), P.O. Box 4567, Abu Dhabi, UAE. It has been published with special permission from ECSSR.

[3] رابح زغوني، **نفس المرجع**،"بين الثروة و القوة: الاقتصاد السياسي لسياسة الطاقة الأمريكية في منطقة الخليج العربي"، ـ ص121.

رسم بياني(05) : ورادات الولايات المتحدة من النفط الإجمالي من ، الخليج العربي، الأوبك، كندا 2021- 1960

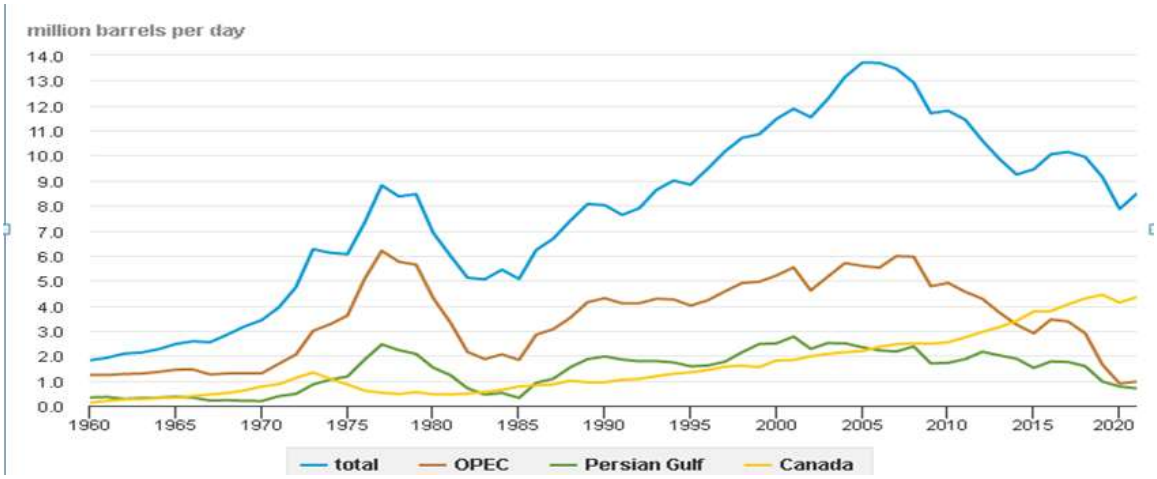

Source: U.S Energy information Administration, Monthly Review, tables 3, October 2022.

نلاحظ من خلال الشكل رقم 05، بأن ورادات النفط الأمريكية من السوق الخليجي انخفضت مقارنة بالسنوات الماضية، ارتفعت واردات البترول الأمريكية بشكل حاد في السبعينيات، خاصة من أعضاء منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)و دول الخليج . في عام 1977، عندما بلغت واردات الولايات المتحدة من النفط من دول أوبك 6.19 مليون برميل لليوم، بينما بلغت حصتها من دول الخليج في لنفس السنة 2.45 مليون برميل لليوم، ثم انخفضت حصص الواردات الأمريكية من إجمالي النفط والنفط الخام من أوبك و دول الخليج بشكل عام. حتى عام 1985، ثم عرفت تذبذب بين الارتفاع والانخفاض نتيجة مجموعة من المتغيرات الدولية والإقليمية التي أثرت على نسبة حصة الولايات المتحدة من النفط.

للولايات المتحدة الأمريكية مصلحة في الحافظ على التدفق المستمر للنفط عبر مضيق هرمز إلى الأسواق الدولية للطاقة، من جهة و من جهة أخرى الحفاظ على مستوى الأسعار مقبول، إن تحقيق هذا الهدف يتطلب تعزيز التواجد الأمريكي في المنطقة والتأثير على السياسات الخارجية للدول الإقليمية الكبرى خاصة السعودية بإعتبارها الشريك الأمريكي الأكثر ثقة في المنطقة، بالإضافة إلى إقامة نظام إقليمي يسمح للولايات المتحدة الأمريكية بفرض هيمنتها على مناطق وطرق نفق النفط الحيوية.

- **حماية أمن إسرائيل:** على مدى العقود العديدة الماضية، وخاصة منذ حرب 1967، أصبح أمن إسرائيل ضمن محاور السياسة الخارجية الأمريكية في علاقاتها مع دول الشرق الأوسط، حضت إسرائيل

بدعم مادي ودبلوماسي أمريكي، بالنظر إلى هذا الأمر فمصدر الدعم الأمريكي لإسرائيل ينبثق من الداخل، وخاصة أنشطة اللوبي الإسرائيلي.[1]

نجاح اللوبي الإسرائيلي في توجيه صناع القرار الأمريكي، لخدمة وحماية المصالح الإسرائيلية والأمريكية على حد سواء، جعل الولايات المتحدة تبني علاقاتها مع شركائها العرب في الشرق الأوسط بالنظر إلى مصالح إسرائيل في المنطقة في مقدمتها تعزيز الأمن الإسرائيلي، بما يمكنها من الحفاظ على بقائها في منطقة تعرف الكثير من التوترات والنزاعات ومختلف التهديدات خاصة وأن الأخيرة تواجه تهديدات مشتركة مع الولايات المتحدة الأمريكية أهمها الإرهاب المتفشي في الإقليم.

التهديد الأخر المشترك ما يسمى بالدول المارقة حسب اعتقاد صناع القرار الأمريكي (العراق، إيران) في الشرق الأوسط أو محور الشر في التفكير الإستراتيجي الأمريكي، فهي لا تشكل تهديدا خطيرا للمصالح الأمريكية الحيوية، بإستثناء أنها تشكل تهديدا لإسرائيل.[2] تنظر إسرائيل إلى كلا دولتين على أنها تهديدا وجوديا مباشرا لأمنها، انطلاقا من هذه الرؤية تعمل إسرائيل على التصدي لهذا التهديد تحت الحماية الأمريكية.

ثانيا:الإستراتيجية الأمريكية في الخليج:

انخرطت الولايات المتحدة في أكثر البيئات تعقيدا وتغييرا في الشرق الأوسط، التحولات البنيوية التي مرت على المنطقة بداية من الثورة الإيرانية إلى غاية سنة 2023، من مخرجاتها نظام أمني غير مستقر، يتصف بمجموعة من التوترات بين دول المنطقة كفاعل رئيسي والصراعات الداخلية نتيجة لها.من هذا المنطق عمدت الولايات المتحدة الأمريكية على استخدام سياسات أمنية تمكنها من الإضطلاع بدورها الأمني في المنطقة على أكمل وجه.

ضمن نظام إقليمي يسوده نوع من الشك وعدم اليقين، تتنافس الدول فيما بينها لأجل تعظيم القوة والبحث عن التفوق الإقليمي، في هذا النظام لعبة محصلتها صفر، أين يكون مكسب طرف على حساب

[1] Mearsheimer and Stephen Walt, "**The Israel LobbyJohn",** London Review of BooksVol. 28 No. 6 · 23 (March 2006)p 3-12

[2] **Ibid.**

طرف آخر،[1] حاولت الولايات المتحدة عبر جميع الإدارات الأمريكية السابقة والحالية الحفاظ على مكانتها في المنطقة عبر مجموعة من السياسات الأمنية التي تقدم مستوى معين من الأمن لتعزيز الإستقرار بما يحفظ لها مصالحها الإستراتيجية في الخليج، والتساؤل هنا واضح كيف استطاعت الولايات المتحدة أن تفرض هيمنتها على المنطقة؟.

1. **إستراتيجية الهيمنة:** إن ضمان التدفق الحر للنفط يعني أيضًا أنه يتعين على الولايات المتحدة تطوير سياسة أمنية من شأنها الحفاظ على المصالح الأمريكية في تلك الفترة، تطلب دور الأمريكي –في الفترة السابقة (قبل 2003) للغزو العراق–تطوير استراتيجيات لتحقيق التوازن أو احتواء التهديدات المحتملة لهذه القوى الإقليمية (العراق ـ ايران).[2]

2. **توازن القوى:** اعتمدت الولايات المتحدة بعد الانسحاب البريطاني من الخليج على القوى الشمالية للخليج (العراق، إيران) كوكيل إقليمي رئيسي لها، ودعمت الشاه للحفاظ على الاستقرار[3]إنهارت هذه السياسة مع سقوط نظام حكم الشاه 1979، وتحول الوضع الراهن من حليف قوي إلى عدو عنيد، خلال ثمانينات سعت الولايات المتحدة للحفاظ على توازن قوي فعلي بين العراق وإيران، حتى لا يتمكن أي منهما من تحقيق هيمنة إقليمية قد تهدد المصالح الأمريكية.[4]

خلال عام 1980، لم تكن تجمع الولايات المتحدة علاقات دبلوماسية مع إيران أو العراق، قطع العراق العلاقات مع الولايات المتحدة بعد الحرب العربية الإسرائيلية عام 1967، وإتخذت إيران موقفًا معاديًا لأمريكا بعد ثورة 1979 التي أوصلت آية الله الخميني إلى السلطة والأزمة اللاحقة التي أحتُجز فيها الأمريكيون كرهائن في طهران لأكثر من عام[5] . وهكذا أعلنت أمريكا حيادها عندما بدأت الحرب كما أوضح مسؤول في وزارة الخارجية في ظل تولي **جورج شولتز** وزارة الخارجية عام 1983: «نحن لا نهتم طالما أن المذبحة الإيرانية العراقية لا تؤثر على حلفائنا في المنطقة أو تغير ميزان القوى». في الواقع،

---

[1] روس هاريسون،" **قصور سياسة الولايات المتحدة الأميركية الخارجية تجاه منطقة الشرق الأوسط**"، سياسات عربية، ع40، سبتمبر 2019.

[2] Martin Indyk US Policy Priorities in the Gulf: Challenges and Choices, ibid.

[3] Brzezinski.S, Scowcroft.B, Murphy.R, "**Differntiated Containment"**, Foreign Affairs, vol 76(n3),(1997).p21.

[4] Brzezinski.S, Scowcroft.B, **ibid**.p22

[5] حسين علي فليح، **اثر السياسة الأمريكية في الحرب العراقية–الايرانية1980–1988 (دراسة تأريخية)**، (تم التصفح يوم 20,03,2023)،متاح على الرابط:

https://www.iasj.net/iasj/download/0ae3c41a54a80db3

لم تكن الولايات المتحدة غير مبالية بالحرب أو نتائجها، لكنها رأت بدلاً من ذلك فرصًا إيجابية في إطالة أمدها[1].

لنا أن نشير لأربعة مراحل لموقف الولايات المتحدة من أزمة الحرب، هي:[2]

- المرحلة المبكرة من الحرب والمتمثلة بالحيادية النسبية الأمريكية.
- مرحلة الدعم التكنولوجي وإقامة علاقات دبلوماسية مع العراق.
- مرحلة دعم العمليات العسكرية العراقية ضد إيران.
- .مرحلة الهجمات العسكرية الأمريكية ضد المنشآت العسكرية وغير العسكرية الإيرانية.

نجحت السياسة الأمريكية إلى حد ما في دعم السلم والاستقرار في المنطقة، لكن بعد الثورة الإيرانية وظهور دولة مراجعة في النظام، حولت الإدارة الأمريكية دعمها إلى العراق في حرب الخليج الثانية. حافظت الولايات المتحدة الأمريكية على نفس النهج، بدعمها بغداد كأفضل بديل لمواجهة التهديد الإيراني. من ناحية أخرى، استهلكت الحرب الإيرانية ـ العراقية طاقة القوتان الإقليميتين في صراع دام قرابة عقد من الزمن 1980ـ 1988. انتهت هذه الحقبة بغزو العراق للكويت 1990.

3. **الاحتواء المزدوج:** بداية مع خروج الولايات المتحدة الأمريكية منتصرة من الحرب الباردة، فرضت هيمنتها على منطقة الخليج بمساندة دول مجلس التعاون الخليجي على رأسهم المملكة العربية السعودية، التحرك الأمريكي كان في الشرق الأوسط ككل، وليس الخليج فقط، وضعت إدارة بيل كلينتون (1993 ـ 2001) في فترة التسعينات مجموعة من الخيارات لردع إيران النووية، لكن هذه الخيارات لم تكن كافية لحماية الأمن والإستقرار في الضفة الشرقية للخليج.

نتيجة السلوك السابق للعراق وإيران، تغيرت العلاقة الأمريكية العراقية من التجارة المفتوحة والحوار خلال سنوات ريغان (1981 ـ 1989) وبوش الأولى (1989ـ 1993) إلى سياسة العزلة الكاملة خلال إدارة كلينتون سنوات (1993ـ 2001) و إدارة بوش الإبن اللاحقة (2001 ـ 2009) ؛ وأبرز أسباب تحول السياسة العامة نحو العراق هو غزوه للكويت في عام 1990. في حالة إيران، اتبعت الولايات المتحدة سياسة متشددة بشكل متزايد متبوع مع حزم من العقوبات. هذه الإستراتيجية ناتجة عن

[1] Rina Plotkin, "**Prolonging the conflict: America in the Iran-Iraq war"**, historian, v 57, (spring 2016) ,p69.

[2] حسين علي فليح، **اثر السياسة الأمريكية في الحرب العراقية–الايرانية1980–1988 (دراسة تأريخية)**، نفس المرجع.

تعاظم التهديد المتوقع من طهران. لم تعد الولايات المتحدة، معنية بالتعدي على النفوذ السوفيتي في الخليج، أصبحت قادرة على عزل إيران دون القلق من فقدان النفوذ لقوة عظمى أخرى.[1]

خلال إدارة بيل كلينتون (1993 ـ 2001)، عملت الولايات المتحدة الأمريكية على الضغط على كل من إيران والعراق عبر سياسة الاحتواء في الخليج، على الرغم من أن نفوذ العراق بات محدودا بسبب عقوبات الأمم المتحدة، ومناطق حظر الطيران التي فرضتها الولايات المتحدة وحلفائها، ساد تصور مفاده أنه لابد من إحتواء النظام العراقي، وموازنة نفوذه عن طريق القوات الأمريكية المتمركزة في المملكة العربية السعودية والبحرين، هذا بالإضافة إلى مضاعفة الدعم العسكري لسعودية وإسرائيل، بهدف إحتواء إيران التي شكلت مع سوريا وحزب الله جبهة مقاومة ضد الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها في المنطقة.[2]

نتيجة السياسة الجديدة للولايات المتحدة، أصبح تحرك العراق وإيران مقيد في المنطقة، بعد أن كانا أهم وأقوى اللاعبين إقليميا، إلا أن مخرجات الإدارة الأمريكية الجديدة آنذاك، أخرجت إيران والعراق من المعادلة الإقليمية بدل سياسة الحفاظ على توازن القوى بينهما وميل كفة ميزان الدولية على أخرى بالتناوب، على هذا الأساس نجحت السياسة الأمريكية في إحتواء أهم مصادر التهديد لأمن المصالح الأمريكية في الخليج من ناحية، حماية الأنظمة الحليفة لها سواء الأنظمة الملكية وإسرائيل معا من ناحية أخرى.

4. الإستراتيجية الأمريكية بعد 2003 :

فرض تاريخ 11 سبتمبر 2001 تغيير كبير على مستوى التفكير الإستراتيجي الأمريكي، أحدث هذا التغيير الملموس تحول في مضمون وأولويات السياسة الأمريكية خاصة في فترة الرئيس بوش الابن (2001ـ 2009)، إلى التركيز على القضايا الأمنية من خلال إقرار إستراتيجية الحرب الإستباقية.[3] برز الاتجاه التدخلي في تحديد الدور الأمريكي في السياسة في الشؤون الدولية، يطالب هذا الاتجاه الولايات المتحدة، بإتخاذ دور أكبر في السياسة الدولية، وإنخراط سياسي وعسكري أوسع، ويعتقدون أن مصلحة

---

[1] Jerry L. Mraz and John P. McCallen, E **DUAL CONTAINMENT IN THE PERSIAN GULF: STRATEGIC CONSIDERATIONS AND POLICY OPTIONS,** Master's Thesis, Naval Postgraduate School Monterey, (June 1996), p 31

[2] روس هاريسون،" **قصور سياسة الولايات المتحدة الأميركية الخارجية تجاه منطقة الشرق الأوسط**"، ، ص76.

[3] .سليم شيخاوي،" **الإستراتيجية الأمريكية تجاه أمن الخليج العربي بعد 1991** "، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، ع01، المجلد 13، (2021)، ص197.

الولايات المتحدة الأمريكية ومثلها تتطلب العمل لصياغة نظام عالمي قادر على مواجهة التحديات الأمنية، والعمل بصورة منفردة كلما تطلب الأمر ذلك[1].يظهر هذا الإتجاه كثيرا، في سياسات بوش الإبن (2001-2009)، إعتمد في جميع استراتيجيات التي عمدتها الولايات المتحدة الأمريكية في تلك الفترة على القوة للتدخل العسكري، لإثبات الهيمنة والزعامة الأمريكية.

نقطة البداية لفهم الإستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة في غزو العراق هي الإستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة في عهد بوش الابن (2001 -2009) للقيام بتأكيد قسري للهيمنة العالمية، إن عقيدة بوش الإبن وإستراتيجية الأمن القومي 2002، اللتين صيغتا ردا على الهجمات 11 سبتمبر 2001، توضحان بوضوح المنحى القسري، ليس فقط من خلال الإحتواء التقليدي، ولكن من خلال الحروب الإستباقية.[2] هذا التحول الراديكالي في الفكر الإستراتيجي الأمريكي، أسس سياسة خارجية أمريكية أسسها العمل الفردي أو الأحادي والبعيد عن التعاون مع المؤسسات الدولية والترتيبات الأمنية المتعددة الأطراف، والتعددية حسب الطلب، هو مفهوم أطلقه **ريتشارد هارد** يعنى ب بناء التحالفات مع الأطراف المؤيدة، في حالة إذ ما كان العمل أحاديا غير ممكنا.[3]

السياسات السابقة كانت مؤقتة وغير قادرة على توفير الحماية الكافية للمصالح الأمريكية، وإعادة التموضع في المنطقة وإعادة ترتيب البنية الأمنية في الخليج، من خلال استخدام القوة الصلبة وعسكرة أدوات تنفيذ السياسة الدولية، أعطى الولايات المتحدة الأسبقية في حرب رأت نفسها فيها أنها الرابح الأكبر و التي من أبرز مخرجاتها:

- نظام إقليمي جديد يسمح للولايات المتحدة أن تكون القوة المهيمنة في المنطقة في غياب قوة أخرى يمكنها موازنة القوة الأمريكية في الخليج.
- التخلص وتقليص من نفوذ الأنظمة المعادية للمصالح الأمريكية.

على عكس إدارة بوش الإبن السابقة(2001- 2009)، فالإتجاه الواقعي البراغماتي، تعتقد أن الإفراط في التدخل العسكري يضر بالمصالح الأمريكية، بسبب تكلفة العالية، وإلى حد ما تيار الرئيس بارك أوباما (2009 - 2017) ومعظم قادة الحزب الديمقراطي وهذا الخيار يؤمن بمحدودية القوة وبعدم

---

[1] حارث حسين،" **السياسة الأميركية تجاه تنظيم داعش**"، سياسات عربية، ع 16، سبتمبر، (2015)، ص29.

[2] Christopher J. Bolan, Jerad I. Harper & Joel R. Hillison, **"Diverging Interests: US Strategy in the Middle East**," Parameters 50, no. 4 (2020), p100.

[3] **لورد حبش، الهيمنة في العلاقات الدولية: مراجعة للمفهوم في ضوء الحالة الأمريكية، ص29**

قدرة الخيار العسكري على حل المشاكل المعقدة.[1] ورغم التراجع الأمريكي الذي انتهجته الإدارة الأمريكية في فترة الرئاسية لأوباما (2009 ـ 2017)، وإمتناعها عن التدخل في عدد من المناطق الإستراتيجية في الشرق الأوسط كسوريا.[2] يرجع التغير الجلي في التوجه الأمريكي إلى التركيز على الشؤون الداخلية في البلاد في ظل بروز بعض القضايا الداخلية التي من شأنها المساس بالأمن القومي الداخلي للولايات المتحدة، أهمها البطالة وقضايا إجتماعية وإقتصادية التي يضعها المواطن الأمريكي على رأس أولوياته والتي تمثل تحدي أمني داخلي للولايات المتحدة، تكبدت الإدارة الأمريكية خلال حربي أفغانستان والعراق خسائر جد معتبرة أنهكت الاقتصاد الأمريكي، وأضحت حملا ثقيلا على جميع الإدارات الأمريكية المتعاقبة ، لتفادي المزيد من الخسائر توجهت نحو إستراتيجية أكثر عقلانية وأقل تكلفة.

من هذا المنطلق توجهت الولايات المتحدة الأمريكية نحو استخدام القوة الذكية التي تجمع بين القوة الصلبة والقوة الناعمة في تسيير الشؤون الدولية، وأن التأثير في السياسة الدولية ليس وظيفة القوة العسكرية وحدها، ولكن وظيفة الدبلوماسية والقوة الاقتصادية أيضا وفق هذا التصور، تغيرت رؤية الولايات المتحدة للشرق الأوسط من مصدر تهديد للأمن الأميركي، إلى حليف وشريك إستراتيجي، وأن عملية الإصلاح والترويج للعلمية الديمقراطية لا يمكن فرضه بصورة قسرية على المنطقة.[3] الإختلاف الأساسي الحقيقي يأتي من التحول من دبلوماسية القوة الصلبة إلى مزيج من دبلوماسية القوة الصلبة والناعمة.

عام 2009، أعلنت هيلاري كلينتون وزيرة الخارجية الأمريكية (2009ـ 2013) عن نية الولايات المتحدة خلال إدارة الرئيس أوباما (2009ـ 2017) في دراسة مشروع إقامة مظلة دفاعية تغطي المنطقة، بهدف منع التمدد الإيراني في المنطقة، في هذا الصدد وضعت الولايات المتحدة؛ ثلاث خيارات أمام دول مجلس التعاون الخليجي لمواجهة التهديد النووي الإيراني:[4]

- الإستسلام للتهديد.

---

[1] حارث حسين، **السياسة الأميركية تجاه تنظيم داعش**، سياسات عربية، ع 16، سبتمبر، 2015، ص29.

[2] عبد الرزاق غراف، "**المذهب البراغماتي في السياسة الخارجية الأمريكية "الجذور، المنطلقات الفلسفية، الأهداف"**، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، مجلد 6، ع1، 2021، ص223.

[3] عبد الخالق شامل محمد، " **السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط: التحولات الجديدة في ظل إدارتي بوش الإبن و باراك أوباما**"، مجلة تركيت للعلوم السياسية، مجلد، 1ع، (2014)، ص ص 205،202.

[4] Rory Miller, "**Security Relation Between The United States and The Gulf States: The Evolution Of Regional Prespectives in an Age of Uncertainty"**, syasat arabya, V40,(2019).p100.

- السعي لبناء قدرات ذاتية.
- التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية و إستعداداها للدفاع عنهم.

أعتبر الخيار الأخير هو الأفضل والأكثر أمنا بالنسبة للدول الخليجية والولايات المتحدة معا، على هذا النحو عززت الولايات المتحدة الأمريكية علاقاتها التعاونية مع حلفائها في الخليج، خاصة الجانب الأمني، مع تشجيعهم على إجراء إصلاحات محلية وتعزيز قدراتهم الدفاعية عبر مساعدات تتضمن معدات العسكرية ونقل التكنولوجيا العسكرية.

تعدى هذا بناء علاقات في الضفة المقابلة للخليج، العراق وإيران، في البداية كانت سياسة الرئيس الأسبق بارك أوباما تجاه الدولتين جد حذرة، مع التفكير الجدي في إعادة تقييم نهج السياسة الخارجية الأمريكية تجاههما، يتناسب الإنسحاب الأمريكي من العراق مع موقف أوباما من حرب العراق منذ البداية ووعود حملته الإنتخابية. شجب بارك أوباما الرئيس الأمريكي السابق حرب العراق، باعتبارها "حرب بوش كانت خطأ استراتيجي، وهو موقف كرره بقوة خلال الحملة الرئاسية 2007–2008 وانتقد بوش الإبن لعدم إنهاء حرب العراق وكان قلقًا بشأن "احتلال الولايات المتحدة غير المحدد طويلة، بتكلفة غير محددة، مع عواقب غير محددة.[1]

مع إعلان، رفع الوصاية الأمريكية عن العراق عام 2010 ، وإعلان الرئيس الامريكي الرئيس السابق بارك أوباما (2009- 2017) إنتهاء العمليات العسكرية في العراق[2]، الإنسحاب الأمريكي من العراق، فتح نافذة جديدة على الإنفتاح على إيران، والتحول الأولي عن سياسة تغيير النظام ،التي قام سلفه جورج بوش الإبن (2001- 2009) ، فضلت إدارة أوباما التوجه نحو الحل الدبلوماسي مع إيران والدخول في مفاوضات، إنتهت بالتوقيع على الإتفاق النووي المؤقت مع إيران.[3] إعتمدت الإستراتيجية الأمريكية العمل الدبلوماسي، حيث أثبت قوة الدبلوماسية الأمريكية وقدرتها على الجمع بين ضفتي الخليج، جيوسياسيا أثبتت الولايات المتحدة قدرتها على إدارة مصالحها الحيوية في المنطقة، إضافة إلى التأثير على سلوك الدول الإقليمية في الخليج دون الحاجة إلى مزيد من القوة.

---

[1] Mohammed Nuruzzaman," **President Obama's Middle East Policy"**, 2009-2013, nsightTurkey ,Vol. 17 / No. 1 (2015), p182.

[2] وائل محمد اسماعيل،" **الانسحاب الأمريكي من العراق: بين المصداقية و استمرار الشركات الأمنية"**، مجلة السياسة الدولية، ص 184، متاح على الرابط:https://www.iasj.net/iasj/download/8a062cec1913a8d7

[3] Mohammed Nuruzzaman, ibid, p187.

5.مرحلة التراجع العسكري الأمريكي:

خلال إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب (2017 ـ 2021) ، لوحظ تغيير جزئي في الإستراتيجية الأمريكية، لكن لم يكن هناك تغيير في العناصر الإستراتيجية الأساسية التي تحدد جوهر الإستراتيجية الأمريكية مع دول الخليج، عملت إدارة ترامب على تعزيز علاقاتها بدول الخليج،[1] خلال فترة وجود رئاسته في البيت الأبيض (2017 ـ 2021)، وصلت العلاقة بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي، وخاصة المملكة العربية السعودية، إلى ذروتها. واصلت إدارة ترامب خلال الفترة المذكورة تنفيذ مبيعات الأسلحة مع المملكة العربية السعودية، وحافظت إدارة ترامب على علاقة وثيقة مع السعودية، يعود ذلك إلى النظرة المشتركة في العديد من الملفات: فيما يخص الملف العراقي تغيرت المهمة الرئيسية للقوات الأمريكية في العراق إلى مراقبة إيران. في مقابلة مع شبكة سي بي إس، أعلن ترامب أن القوة العسكرية الأمريكية يجب أن تبقى في العراق، ليس فقط لمواصلة مهاجمة داعش، ولكن لمراقبة إيران، كما قدم الدعم لسعودية لطرد الحوثيين الموالين لإيران في اليمن هي إحدى سياسات ترامب المهمة لإحتواء إيران.[2]

شهدت العلاقات الأمريكية ـ الخليجية خلال إدارة بادين (2021ـ 2025) فتورا، نتيجة لعدد من السياسات التي تهدد أمن الضفة الغربية للخليج أهمها: [3]

- إعلان بايدن أنه إنهاء دعم الحرب التي تقودها السعودية في اليمن، متابعة ما يتعلق بحقوق الإنسان في اليمن، ورفع الحصار الذي تفرضه المملكة العربية السعودية على اليمن.
- تعليق إدارة بايدن بيع عدة أسلحة هجومية تمت الموافقة عليها من قبل إدارة ترامب إلى المملكة العربية السعودية.

مع التراجع الأمريكي الذي تشهده منطقة الخليج، تعمل فواعل خارجية أخرى (الصين، روسيا) على العودة أو كسب النفوذ في الخليج، خاصة وأن المنطقة حاليا تعتبر محورية في السياسة الخارجية لأي دولة تعتمد على دول الخليج كمورد أول للمحروقات (نفط/ غاز)، النقطة الأخرى إذ توفر النفط

---

[1] أنتوني كوردسمان ، "**الأنماط الجديدة للعلاقات الأميركية الخليجية وأزمات الشرق– الأوسط في ظل إدارة ترامب**"، سياسات عربية،ع 40،(2019سبتمبر)، ص40.

[2] Zhiyu Jiang, "**Biden's Middle East Policy: Inheritance and Changes to Trump's Middle East Policy**", Advances in Social Science, Education and Humanities Research, volume 586,(2021),p88.

[3] Hassan hamdan alakim," **U.S. President Joe Biden's Foreign Policy towards the Gulf"**, Open Journal of Political Science Vol.11 No.3, (July 2021),(browsed on 25.03.2023) available on : https://www.scirp.org/journal/paperinformation.aspx?paperid=109701

يستوجب توفير طرق النقل، مع اضطراب البيئة الأمنية الخليجية تسعى هذه الدول إلى التكيف مع التحولات الراهنة لخدمة مصالحها.

المطلب الثاني: المطلب الثاني: الإستراتيجية الصينية والروسية في منطقة الخليج

أولا: النفوذ الصيني في الخليج.

في إطار إستراتيجية شي جين بينغ منذ عام 2012، تستخدم الصين الدبلوماسية الإقتصادية إستراتيجية لتعزيز الأمن القومي الصيني والدفاع عنه، وهو ما يتمثل في إختلاط المسائل الاقتصادية والأمنية، كما يتضمن الأمن القومي، في المفهوم الصيني، مجموعة معقدة من المشاكل التي تنطوي على الأمن التقليدي (العسكري) وغير التقليدي (مثل الأمن الاقتصادي والطاقة والغذائي)؛ كما أنه إرتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم "القوة الوطنية الشاملة"، التي تعرف بأنها مجموع القوة السياسية والاقتصادية والعسكرية والأيديولوجية للدولة.[1]

من الواضح أن الصين تسعى إلى تعزيز مكانتها في المنطقة، عبر الإضطلاع بأدوار بارزة لحماية مجموعة من مصالحها في مقدمتها تأمين الإمداد الآمن للنفط، وكذلك مصالح أخرى تتعلق بالاقتصاد والتجارة. على العكس من الولايات المتحدة التي تميل كفة السعودية على إيران، تعتمد الصين نهج متوازن. للإضطلاع بدورها في المنطقة والتخفيف من حدة التنافس الإقليمي بين المملكة العربية السعودية وإيران، الهدف الصيني هو الحفاظ على علاقات جيدة مع كلتا القوتين من جهة وترقية التعاون التجاري المتبادل، عبر مجموعة من الإستراتيجيات أهمها:

1.**إستراتيجية القوة الناعمة:** تمثل مرتكزات قوة الصين الناعمة تجاه الدول الشرق أوسطية في التعاون والتنمية، الإستثمارات والتمويل وفاعلية معاهد كونفوشيوس، وكذلك عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والبراغماتية غير المحدودة. يمكن النظر إلى هذا النوع من القوة الناعمة بوصفه نموذجًا خاصًّا بجمهورية الصين الشعبية. ما يميز هذا النموذج هو تركيز إستراتيجية الصين الناعمة على الفصل بين التنمية الاقتصادية والاستثمارات وبين الإصلاحات السياسية، وحرصها على عدم التدخل المباشر في

[1] Jeremy Garlick and Radka Havlova´ **China's "Belt and Road" Economic Diplomacy in the Persian Gulf: Strategic Hedging amidst Saudi– Iranian Regional Rivalry**, Journal of Current Chinese Affairs, Vol. 49(1) (2020),p83.

شؤون الدول الأخرى، مع إظهار عدم الاهتمام بطبيعة الأنظمة السائدة،[1] تعتمد الصين في علاقاتها مع دول الخليج العربي على دعم التعاون وفق استراتيجيه (رابح ـ رابح).

بفضل علاقاتها التجارية القوية مع دول الخليج، انتزعت لقب الشريك الاستراتيجي من الإتحاد الأوروبي وتجاوز حجم الاستثمار التراكمي للصين في دول الخليج بين عامي 2005 و2021، ما قيمته 137 مليار دولار، وفقاً لإحصاءات منصة تعقب استثمار الصين العالمي،[2] الإمارات العربية المتحدة هي محور رئيسي لإعادة تصدير السلع الصينية إلى المنطقة وأفريقيا، وزادت التجارة بين الصين ودبي في النصف الأول من عام 2021 بنسبة 30.7٪ على أساس سنوي. ومع ذلك، تراجعت قيمة إجمالي التدفقات التجارية بين الإمارات والصين إلى حد كبير من 2014 إلى 2020؛ أما فيما يخص إجمالي التجارة الثنائية بين المملكة العربية السعودية والصين من حوالي 42.4 مليار دولار في عام 2010 إلى 76 مليار دولار في عام 2019، مما جعل الصين بسرعة الشريك التجاري الأول للمملكة العربية السعودية. ظلت الصين أكبر شريك للسعودية في الاستيراد والتصدير اعتبارا من الربع الثالث من عام 2021 ، استحوذت المعادن، بما في ذلك النفط الخام والغاز البترولي، على ما يقرب من 80٪ من الصادرات السعودية إلى الصين في عام 2019، مما يدل على أن أسعار الطاقة هي متغير مهم في في العلاقات الصينية ـ الخليجية.[3]

---

[1] حكمات العبد الرحمن، **إستراتيجية الصين الشرق أوسطية:من سور الصين العظيم إلى الانفتاح الاقتصادي، سياسات عربية**، ع 34،(سبتمبر 2018)، ص89.

[2] وداد اوشقر، **لماذا تسعى الصين لإطلاق منطقة تجارة حرة مع دول الخليج؟**، (تم التصفح يوم 20.03.2023) متاح على الرابط: https://shorturl.at/C5ZYy

***التحوط الاستراتيجي: هو مجال نظري ناشئ في العلاقات الدولية الأكاديمية والذي تم تطبيقه سابقا على الدبلوماسية الاقتصادية لجمهورية الصين الشعبية في الشرق الأوسط. تم تطبيق هذا المفهوم أيضا على مجالات أوسع من السياسة الخارجية الصينية، على سبيل المثال فيما يتعلق بالأمن الإقليمي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ، وأمن الطاقة في الصين ، والأمن القومي للصين بشكل عام. في الأدبيات، يرتبط مفهوم التحوط الاستراتيجي، المستخدم أصلاً في تمويل الشركات فيما يتعلق بإدارة المخاطر، ارتباطًا وثيقًا بشكل عام بنظرية توازن القوى الواقعية. يعرّف التحوط على أنه العيش على طيف بين التوازن والمسايرة، المفهوم بمعنى ضيق إلى حد ما «كتفسير هيكلي للسلوك التنافسي من قبل دول الدرجة الثانية في نظام أحادي القطب»، واصفًا إياه بأنه «امتداد هيكلي حقيقي لنظرية توازن القوى التقليدية التي تتضمن أيضًا الكثير من البصيرة القيمة التي ولدها لأول مرة مؤيدو نهج التوازن الناعم»..** Jeremy Garlick and Radka Havlova,ibid,p 84

[3] Robert mogielnicki, **Growing China-Gulf Economic Relations Have Limits,** (2022),(browsed on 20.03.2023) available on: https://agsiw.org/growing-china-gulf-economic-relations-have-limits/

2.التحوط الاستراتيجي*: يرتبط نهج الصين تجاه منطقة ارتباطا مباشرا باستقرارها المحلي ونموها الاقتصادي؛ من هذا المنطلق تتعامل الصين مع فواعل دولية نامية مثل المملكة العربية السعودية وإيران والإمارات العربية المتحدة وقطر، في حين أنها لا تعادي الولايات المتحدة بشكل علني أو تعطل النظام الهش الذي تعمل الو.م.أ على الحفاظ عليه.[1] تسمح المظلة الأمنية الأميركية في الخليج، للصين بالتركيز على تحقيق أهدافها ومصالحها في المنطقة، لا تريد الصين الاضطلاع بالدور الحامي في المنطقة في ظل وجود الأميركي، وبالتالي يمكن لبكين تحقيق أهدافها المسطرة بأقل تكلفة ممكنة مع ترك مسافة من جميع الفواعل الإقليميين واللاعبين الدوليين الخارجيين.

يعد أمن الطاقة ومبيعات الأسلحة والجغرافيا السياسية أهم الأهداف والمصالح الدافعة لسياسة الصين في الشرق الأوسط في ما يمكن تسميته بالدبلوماسية العسكرية، قامت بكين قدمت أسلحة لكبار منتجي النفط في الشرق الأوسط مثل السعودية وإيران من أجل تأمين إمدادات مستقرة من الطاقة، وتم إتباع مثل هذه السياسة لتجنب تعطل إمدادات الطاقة من خلال تحسين العلاقات مع البلدان المنتجة للنفط، عبر الدعم المحلي على مستوى الدولة المقدم لمجموعة النفط الوطنية الصينية.[2]

استخدمت الصين نفوذها الإقتصادي العملاق لتعميق العلاقات مع كل دولة إقليمية، في خضم هذه العملية زادت من مكانتها الدبلوماسية أيضا، لا يمكن أن يؤدي هذا إلا إلى خلق فرص أكبر للصين حيث توسع مبادرة الحزام والطريق مصالحها عبر أوراسيا ومنطقة المحيط الهندي. الأهم من ذلك، أن سياستها غير التحالفية ونهجها التحوطي الإستراتيجي تجاه الخليج قد أدى إلى تصور إقليمي للصين كقوة إيجابية خارج المنطقة.[3]

تتناسب إستراتيجية التحوط الاستراتيجي، مع الأهداف المسطرة في سياسة الخارجية الصينية، وينظر إليه أنه سلوك ناجح، خاصة أن على الصين لا تبحث عن التوازن مع أي دولة، أو حتى تغيير الوضع القائم في المنطقة، بل تبحث عن الإنفتاح الإستراتيجي على دول المنطقة مع رفع مستوى التبادل التجاري وتسهيل طرق نقل السلع وحماية المصالح الاقتصادية لها في المنطقة، إضافة إلى التحرك

[1] Jonathan Fulton, **China in the Persian Gulf hedging under the us umbrella** p493,(browsed on 20.03.2023) available on: https://bit.ly/48PsynO

[2] Mohammad Salman,Moritz Pieper ,Gustaaf Geeraerts, "**Hedging in the Middle East and China-U.S. Competition"** , Asian Politics & Polic, V7, N 4,Policy Studies Organization. Published by Wiley Periodicals (2015),p581.

[3] Jonathan Fulton, **China in the Persian Gulf hedging under the US umbrella**, ibid.

الدبلوماسي الصيني المؤخر في المنطقة يذهب العديد من الباحثين إلى أنها سوف تضطلع بدور أكبر في المنطقة خاصة في جانب الجمع والتقريب بين إيران والسعودية.

ثانيا: العودة الروسية: خلال سنوات ما بعد الحرب الباردة، ركزت السياسة الروسية في الخليج العربي علاقاتها مع إيران والعراق، تأسست العلاقات الدبلوماسية بين روسيا ودول الخليج العربي مع انتهاء الحرب الباردة، إتخذت روسيا العراق وإيران معبرا لتأمين موطئ قدم لها في الخليج العربي. ومع ذلك حتى تلك العلاقات أثبتت أنها معقدة مع دول الضفة الأخرى من الخليج، أصبح سعي روسيا للشراكة مع إيران حجر عثرة كبير أمام علاقات أفضل بين موسكو ودول مجلس التعاون الخليجي بقيادة السعودية في البحرين والكويت وعمان وقطر والإمارات العربية المتحدة.[1]

عموما الشرق الأوسط والخليج العربي ، لم يكن منطقة بعيدة على الطموحات الجيوسياسية الروسية. العودة الروسية للمنطقة، كانت مع بداية القرن الحادي و العشرين و الطموح الاستراتيجي للرئيس الروسي فلاديمير بوتين للعودة للمنطقة والخروج من حلقة الفشل الدبلوماسي والاستراتيجي الذي خلفه تفكك الاتحاد السوفيتي. كثفت موسكو من أنشطتها الدبلوماسية في الخليج وانخرطت في العديد من القضايا المهمة في المنطقة: على رأسها التسوية الفلسطينية ـ الإسرائيلية، الحرب في العراق، والبرنامج النووي الإيراني، كل هذه القضايا تتطلب تفاعلا مباشرا ومستمرا مع دول الخليج، حيث تم الإتفاق على تعميق التعاون الإقتصادي بالخصوص في مجال الطاقة.

مع بداية عام 2010 برزت موجة الثورات العربية، إعتبرتها روسيا نافذة في الشرق الأوسط من خلال طلب الحماية السوري، التواجد الروسي في سوريا باعتباره ضامن للأمن السوري، أتاح لها فرصة لإقامة وتعزيز العلاقات مع الجهات الفاعلة الرئيسية في الشرق الأوسط، مرت علاقات روسيا مع دول الخليج بمرحلتين:[2]

•المرحلة الأولى: 2011–2016، نشأت مواجهة قريبة، حيث اعتقدت موسكو أن بعض دول الخليج تقدم الدعم للعديد من الجماعات الإسلامية المسلحة في سوريا. على الرغم من أن روسيا كانت تبحث حتى

[1] Eugene Rumer," **Russia in the Persian Gulf"**, Carnegie Endowment for International Peace, Report, (2019), p26.
[2] Kozhanov, N. (Ed.)." **Russia's Relations with the GCC and Iran",** (2021**).**.p81

ذلك الحين عن طرق للتعاون مع اللاعبين الإقليميين بشأن القضية السورية، على سبيل المثال، من خلال عملية جنيف. كانت دول الخليج بحاجة إلى الدعم لجلب المعارضة إلى طاولة المفاوضات.

●المرحلة الثانية، 2016–2019، بدأت مصالح روسيا والخليج تتزامن. وكان الطرفان مهتمين باستعادة الاستقرار في الشرق الأوسط بشكل عام وفي سوريا بشكل خاص. أدى تزايد النداء المتبادل إلى اتصالات دبلوماسية مكثفة بين روسيا والنظم العربية الخليجية. كما كانت هناك وعود نيابة عن دول الخليج المختلفة بتوسيع التعاون التجاري والاستثماري، بدأت موسكو تنظر إلى دول الخليج كشركاء رئيسيين في إعادة بناء سوريا بعد الصراع وإعادتها إلى المسرح الإقليمي. روسيا مستعدة أيضا للتأكيد على دورها الإيجابي الجديد في صنع السلام في الشرق الأوسط من خلال إتخاذ موقف أكثر نشاطا تجاه العلاقات بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي

التفاعل الدبلوماسي الروسي ـ الخليجي، حث روسيا على تطوير علاقاتها مع السعودية بشكل خاص بالنظر إلى أنها قوة إقليمية في المنطقة لها تأثير على دول مجلس التعاون الخليجي، تنظر روسيا إلى هذا على أنه فرصة لإقامة علاقات موثقة مع دول الخليج، وبالتالي الدوافع الروسية نحو الخليج هي دوافع جيوسياسية لإستعادة مكانة موسكو في المنطقة كقوة دولية لها نفوذ في الخليج.

ذكر نائب رئيس الوزراء ديميتري مدفيدف (2005 ـ 2008) في افريل 2006 مرارا أن العلاقات الروسية السعودية تكتسب ديناميكيات إيجابية أكثر من أي وقت مضى ، كما أشاد سيرجي لافروف وزير الخارجية الروسي (2004ـ حتى الفترة الحالية 2024) بالحوار المكثف مع السعودية، وأشار إلى اهتمام موسكو بتطوير وتعميق التعاون المفيد للطرفين في مختلف المجالات وخاصة الاقتصاد، وبالمثل توسعت العلاقات الدبلوماسية الروسية مع دول الخليج الأخرى.[1]

دوافع التوجه الروسي نحو الخليج: تسعى روسيا بوتين في الشرق الأوسط إلى ترسيخ مكانة روسيا ودورها كقوة خارجية رئيسية في واحدة من أكثر مناطق العالم اضطرابا وأهمية جيو إستراتيجيه. وتشمل مجموعة من الأهداف:[2]

[1] Katerina Oskarsson , Steve.A. Yetiv," **Russia and The persian gulf trade energy and interdependence",** middle east journal, v63, n3 ,(2013) ,p38-386.

[2] Dmitri. Ternin, Russia in the middle east , **Moscos Objectives, Priorities and policy Diver**, Carnegie endowment for international peace , (browsed on 1.04.202) available on: https://carnegieendowment.org/files/03-25-16_Trenin_Middle_East_Moscow_clean.pdf

- احتواء و تقليص الجماعات المتطرفة.
- دعم الأنظمة الحليفة و الصديقة، وبناء تحالفات جيوسياسية معها.
- تأسيس و إقامة قواعد عسكرية روسية في المنطقة وحولها.
- جذب الاستثمارات إلى روسيا، خاصة من جانب دول الخليج العربية.
- دعم أسعار الطاقة من خلال تنسيق السياسات مع المنتجين الرئيسيين للنفط و الغاز في الخليج من خلال منظمة أوبك+.
- توسيع العلاقات مع إيران والعراق الاستفادة من رفع العقوبات.
- العمل على هندسة السلام في سوريا.

تبحث روسيا في الشرق الأوسط عن إبراز قوتها وإعادة دورها الدولي الموروث عن الإتحاد السوفيتي والمصالح والأهداف الحالية للإتحاد الفيدرالي الروسي، ركزت روسيا في عهد فلاديمير بوتين بشدة على الإضطلاع بدور فاعل دولي مؤثر في منطقة تتنافس فيه قوى الكبرى، على الرغم من المنافسة الأمريكية في المنطقة إلا أن موسكو تبذل جهود دبلوماسية لإظهار النوايا الحسنة للبحث عن شركاء إقليميين لتثبيت قدم لها في الخليج.

المطلب الثالث: الفواعل الإقليمية:العودة التركية والدور الإسرائيلي.

الخليج العربي منطقة فرعية من الشرق الأوسط، تتفاعل فيها مجموعة من القوى الإقليمية في المنطقة، مع التغيرات البنيوية التي شاهدتها المنطقة على مدار العقد الأخير من نهاية القرن العشرين ومع بداية القرن الحادي والعشرين، زادت حدة التنافس الإقليمي حول النفوذ والهيمنة الإقليمية. على غرار السعودية و إيران، تعتبر تركيا وإسرائيل قوى إقليمية تعمل هذه القوى وفق منطق المصلحة الوطنية، على هذا الأساس تبني تحالفاتها الدولية والإقليمية.

حسب المتتبعين للشؤون الشرق أوسطية، تعتبر كل من السعودية إسرائيل وتركيا قوى موازنة للقوة الإيرانية في المنطقة، تتغير هذه المعادلة حسب تغير المتغيرات البنيوية في الإقليم، ومنطلق كل من اللاعبين الأربعة الطموح الجيوسياسي في النفوذ والهيمنة وتغيير الوضع الراهن نحو ما يخدم أهداف السياسة الخارجية لكل فاعل، نتطرق في هذا العنصر من البحث إلى الدور التركي والإسرائيلي في الشرق الأوسط عامة والخليج خاصة، التساؤل المطروح هو: كيف تتصرف كل من إسرائيل وتركيا في ظل وجود معضلة التنافس أمني في المنطقة؟.

أولا:الدور الإسرائيلي في منطقة الخليج:

يتأثر الدور الإسرائيلي في المنطقة بمجموعة من العوامل، أهمها العامل الديني والإيديولوجي، تشكل إسرائيل (الكيان الصهيوني) في قلب المنطقة عامل تجاذب وتنافر. بدأت إسرائيل بإقامة ثلاث أحلاف في المنطقة من أجل تحقيق أهدافها، حلف المعتدلين، حلف الأقليات، حلف المحيط، سعت إسرائيل إلى تكوين حلف المعتدلين بينها وبين نخب ونظم عربية على أرضية المصالح المشتركة والعدو المشترك، والذي يتغير تبعا لتغير الظروف. بعد طرح مشروع القرن، وتوقيع اتفاقية إبراهام مع العديد من الدول العربية، لم تعد تكتفي إسرائيل بالتطبيع، وبدأت بطرح علني، لضرورة إقامة حلف عسكري عربي ــ إسرائيلي برعاية أمريكية موجه ضد إيران.[1]

تم وصف العلاقات الإسرائيلية ـ بشكل عام بأنها نظام أمني ضمني وتعاون ضمني، ومع ذلك لا يزال من غير الواضح كيف يمكن تحويل تحالف فعلي أو حتى عمليات مشتركة إلى إستراتيجية أوسع.

[1] محمود محارب، "**سياسة إسرائيل تجاه المشروع النووي الإيراني في بداية حكم الرئيس إبراهيم رئيسي**"، سياسات عربية، ع 59، المجلد 10، (نوفمبر 2022)، ص 56.

كما ترى إسرائيل في إيران أنها تسعى إلى تبني أدوار لفرض سياستها الإقليمية وتعزز نفوذها في المنطقة.[1] نظرا لمجموعة من المتغيرات البنيوية في الشرق الأوسط، تغيرت قراءات دول الخليج لسلوك إسرائيل في المنطقة، من عدو إلى حليف محتمل، يستدعي التعاون معه تجاوز مجموعة من القضايا محل الخلاف في مقدمتها القضية الفلسطينية، والتركيز على المصالح المشتركة فيما يتعلق بالتصدي لسعي الإيراني للهيمنة في المنطقة.

ترتبط الدوافع الرئيسية للإهتمام بالعلاقات الثنائية إسرائيل ـ الدول الخليج بالأمن والعوامل الجيوسياسية والحسابات السياسية والتوقعات الاقتصادية.على هذا النحو يعتمد النهج الإسرائيلي على ثلاث مستويات في تعامل في منطقة الشرق الأوسط:

- الأول الاستخبارات الأمنية السرية والتعاون العسكري و الاستراتيجيات الدبلوماسية: عملت إسرائيل على التنسيق الإستخباراتي مع دول مجلس التعاون الخليجي ، بما يتعلق بإيران ومكافحة الإرهاب، في نوفمبر 2017 عرض جهاز استخبارات الإسرائيلي تبادل المعلومات حول إيران مع المملكة العربية السعودية لتشارك المصالح لمواجهة النفوذ الإيراني، زادت نسبة التعاون بشكل ملحوظ خلال فترة الريس اوباما، كما ساهمت الإدارة الأمريكي في هذه الفترة في تعميق العلاقات الإماراتية ـ الإسرائيلية وأصبحت مشاريع التعاون الإقليمي أكثر علنية.[2]
- المستوى الثاني التجارة بما في ذلك تكنولوجيا الأسلحة، السياحة، روابط النقل الإقليمية: ترى إسرائيل في الخليج العربي سوقا لتسويق تكنولوجيا و مختلف العتاد العسكري: تتطلع تل أبيب إلى تسويق منتجاتها العسكرية والأمنية مع الدول العربية وبالتالي توسيع خياراتها الاستثمارية بما يخدم اقتصادها الصناعي المتطور.[3]
- المستوى الثالث الرياضي والثقافي.

تهدف إسرائيل إلى تعزيز علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي،عبر تطوير علاقاتها الإقليمية في مختلف القطاعات من خلال حلف المعتدلين من الدول التي تؤيد المصالح والرؤى الإسرائيلية

---

[1] Yoel Guzansky," **tacit-Allies :Isreal and the arab gulf states"**, isreal journal of foreign affairs, V1 ,(2011), p 10.

[2] Ian black, isreal," **the arab gulf states and the limits of cooperation"**, LES Midlle East Centre Report, march(2019).p11

[3] محمود جرابعة، **علاقات إسرائيل مع الدول العربية: نحو معادلة إقليمية جديدة**، مركز الجزيرة للدراسات، نوفمبر (2022، متوفر على الرابط:

https://studies.aljazeera.net/ar/article/5497

في المنطقة، عبر استخدام أدوات القوة الناعمة التي تضمن حماية الأمن الإسرائيلي الخارجي والداخلي وحماية مصالح إسرائيل وهيمنتها الإقليمية.

إسرائيل، وخاصة اليمين، لا ينطلق في علاقاته مع الدول العربية على أساس المصالح المشتركة والمتبادلة، بل يسعى في المقام الأول إلى تحقيق الهيمنة الإسرائيلية الإقليمية وترسيخ إسرائيل قائدة في المنطقة وهو ما قد يخلق مستقبلا تناقضات جيوسياسية ومنافسات إستراتيجية، حتى بين حلفاء تل أبيب، وخاصة فيما يتعلق بالتعاون في مجال الملف الإيراني، فليس جميع دول المنطقة تتشارك جميع الأهداف مع تل أبيب وهناك اختلافات في المصالح السياسية والجيوستراتيجية والتي قد تمنع تشكيل تحالف عسكري صلب ضد إيران.[1]

ثانيا: الصعود التركي:

مع تغير الخارطة السياسية الشرق الأوسطية ، فتحت نافذة لوافدين جدد، بغية الاضطلاع بدور إقليمي و البروز على الساحة الإقليمية، تركيا احد الفاعلين الإقليميين في الشرق الأوسط خاصة بعد تولي حزب التنمية و العدالة الحكم بدأت رحلة البحث عن موقع داخل النظام الإقليمي الجديد.

يذهب احمد داود أوغلو منظر وسياسي تركي «صاحب نظرية العمق الإستراتيجي والعودة التركية كقوة إقليمية»، أن على تركيا إيجاد منافذ نحو حديقتها الخلفية، من خلال تبادل المصالح والتوازنات الإقليمية مع مد الجسور من الثقة وليس عبر لغة الإيديولوجية وإستعراض القوة والهيمنة، أو تسويق لمهذب ديني معين على غرار النمط الإيراني، لذلك تنطلق الرؤية من ضرورة إدخال دول الجوار الجغرافي تركيا، إيران، إسرائيل في إطار نظام إقليمي جديد.[2]

قامت تركيا بدور الموازن الإقليمي في الشرق الأوسط خلال الحرب العراقية الإيرانية، وساهمت في تعزيز عوامل الأمان لدى عدد من الدول المتخوفة من إمتداد النفوذ الإيراني، وتأثيرها داخليا في عدد من الدول، اتضح دور الموازن النسبي في علاقات تركيا مع كل من العراق وإيران فهي لم تدخل كطرف

[1] محمود جرابعة، مرجع سابق.

[2] احمد عارف ارحيل الكفارنة، "**الخيارات الإستراتيجية لتركيا إقليميا و دوليا**"، مجلة دراسات العلوم الإنسانية و الاجتماعية، المجلد 45، ع4، (2018)، ص226.

في النزاع، إلا أنها فتحت قنوات الإتصال لكل من الطرفين، واستطاعت أن تحقق مزيد من الحضور الإقليمي لدى العرب.[1]

بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002، وضع سياسة خارجية تهدف إلى الرفع من مكانة تركيا الإستراتيجية على المستويين الإقليمي والدولي. أدرك صناع القرار التركي أن الدولة تملك من القدرات ما يمكنها من الاضطلاع بأدوار خارجية مؤثرة في الشرق الأوسط والعالم نظرا للموقع الجغرافي الاستراتيجي.

وهو ما يوضحه أحمد داوود أوغلو:

"تركيا دولة مركز وليست دولة طرف، فهي ليست منزوية جغرافيا بل تجمع بين عدة أقاليم سوية، فهي ليست دولة أوربية فحسب، بسبب موقعها المركزي بل دولة آسيوية أيضا، وهي ليست دولة متوسطية وحسب بل هي دولة واقعة على البحر الأسود أيضا، كما يوجد أجزاء من تركيا في البلقان والقوقاز والشرق الأوسط ،وعليه تمتلك تركيا القدرة على التأثير والتأثر بالدول المحيطة به"[2]،

هذا الموقع جعل من تركيا دولة مركز في جيوسياسة الشرق الأوسط، تجمع بين أقاليم قارية ذات عمق استراتيجي في الشؤون الدولية. ومن هذا المنطلق يدفع احمد اوغلو السياسة الخارجية التركية فعالة نحو منطقة البلقان ومنطقة القوقاز وشمال إفريقيا والشرق الأوسط، وعليه عملت تركيا على تحديث وتطوير علاقاتها مع جوارها الجغرافي وخاصة الشرق الأوسطي، ما يتيح لها بناء تحالف إقليمي واسع يفرض قوته وسيطرته على الشرق الأوسط وهو الأمر الذي سيوفر لتركيا المكانة والوزن الدولي المطلوب.[3] تدفع عدة عوامل داخلية وخارجية أنقرة نحو تدوير زوايا خلافها مع عدد من القوى الإقليمية

---

[1] عقيل سعيد محفوض، **السياسة الخارجية التركية: الاستمرارية ـ التغير**، المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات قطر،(2012).

[2] احمد داوود أوغلو، **والاستراتيجية التركية الجديدة**، شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية، بيروت،ع 116،(2004)، ص.145-142

[3] نسرين أرجيلوس،" **الأسس النظرية لتحولات السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية"**، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية ع9،(ديسمبر 2017)، ص231.

وفتح قنوات الحوار معها، أهمها: الأول: انخرطت تركيا في الأعوام القليلة الماضية في عدة قضايا ونزاعات في المنطقة بأشكال مباشرة وغير مباشرة، من سوريا للعراق ومن ليبيا لجنوب القوقاز.[1]

1. **التوجه التركي نحو الخليج** : العلاقات التركية مع دول الخليج ليست حديثة العهد، تتطلع تركيا لدور في منطقة الخليج، عبر بناء علاقات ثقة وتبادل، غيرت تركيا منذ السبعينات، تصورها حول علاقاتها مع دول الخليج العربي، و في خضم أزمة النفط 1973 والتي بدت فيها دول الخليج لاعب إقليمي مؤثر في السياسة الدولية، كما أن رفض السوق الأوربية المشتركة دعم الإقتصاد التركي دفع تركيا للبحث عن تمويل والاستثمارات للنهوض باقتصادها.[2] يعد التقارب التركي الخليجي جزءًا من مسار دعم الاقتصاد التركي، هو ما يدفعها لمراجعة سياساتها الخارجية تجاه دول الخليج، التغلغل التركي في منطقة الخليج عبر بوابة قطر، التي أتاحت لتركيا للاضطلاع بدور أمني أكبر في المنطقة، من خلال إقامة أول قاعدة عسكرية لتركيا خارجية حسب الاتفاقية التحالف الموقعة بين الطرفين عام 2014، ونشر القوات التركية للتمركز في قاعدة طارق بن زياد القطرية.

التوجس السعودي والإماراتي من التواجد التركي في الأراضي القطرية، انعكس على العلاقات الخليجية و الانقسام الذي حدث داخل مجلس التعاون الخليجي، الذي انتهى بأزمة الخليج 2017. والحصار الذي فرض على قطر، من طرف الكتلة السعودية والتي تضم الإمارات العربية المتحدة، البحرين شروط إنهاء الحصار، أحدها إغلاق الفوري للقاعدة التركية العسكرية في قطر ووقف التعاون العسكري مع تركيا، تم رفض هذه الشروط من قبل الدوحة وأنقرة وأشارت إلى حسن نوايا وجودها في المنطقة والهادف إلى ضمان الأمن في الخليج .[3] على الرغم من أن تركيا يجمعها مع دول الخليج الأخرى علاقات تعاون في مجالات عدة، إلا أن التواجد التركي في المنطقة لم يكن مرغوبا فيه، لكن تركيا أشارت أن تواجدها في المنطقة هو خيار استراتيجي غير عشوائي لإعطاء تركيا دورا بارزا في تقديم الحماية الأمنية لمنطقة الخليج.

---

[1] سعيد الحاج، التقارب التركي–الخليجي: الدوافع وفرص النجاح والاستمرار، مركز الجزيرة للدراسات 2022، (تم الصفح يوم 15.04.2023)متوفر على:
https://studies.aljazeera.net/ar/article/5303

[2] سعد حقي توفيق، **السياسة الإقليمية التركية تجاه الخليج العربي 2002-2008**، مجلة العلوم السياسية، العددان 38،39، العراق، ص7.

[3] Ali bakir, **Turkeys security role in the gulf region exploring the case of a newcomer**, Turkish studies , march, (2023), p05-06.

2. **دور تركيا في برنامج إيران النووي.**: يرجع بعض المحللين أن الموقف الخليجي من التواجد التركي، يتراوح بين الارتياح والتخوف من جهة أن القوة التركية في المنطقة موازنة للقوة الإيرانية، من ناحية يتعلق بموقفها من البرنامج النووي الإيراني، الذي يتمحور حول حق إيران في إمتلاك الطاقة النووية السلمية وفق حسب شروط الموقعة مع وكالة الطاقة الذرية ومعاهدة منع الانتشار النووي، على الرغم من الخلاف التركي ـ الإيراني حول الحرب في سوريا.

تجلى الموقف التركي من الملف النووي الإيراني، بشكل واضح من خلال مواقف تركية رسمية أهمها:[1]

- رفض العقوبات المفروضة على إيران منذ عام 2006.
- التوسط بين الغرب وإيران، وإطلاق عملية تفاوضية بالتعاون مع البرازيل، لحل الأزمة النووية الإيرانية عام 2010.
- تحدي العقوبات الغربية ضد إيران في 2010، والتصويت ضد مشروع قانون عقوبات موجه ضد إيران في مجلس الأمن.

جشعت تركيا الخيار الدبلوماسي على الخيار العسكري أو العقوبات الجزائية ضد البرنامج النووي الإيراني، كما قابلتها بقبول طهران الوساطة تركية لحل الأزمة. أحد أهم أسباب عدم معارضة تركيا لحقِ إيران في تخصيب اليورانيوم هو الطموح التركي لتخصيب اليورانيوم محليا، تمتلك أنقرة خطط نووية طموحة كمصدر للطاقة بديل، وهو أهم أهداف الحكومة التركية المستقبلية، تهدف تركيا إلى بناء أربعة مفاعلات تركية في منطقة اكويو، بقدرة 1200 ميغا واط للمفاعل الواحد.[2]بناءا على هذا تعزز تركيا موقفها من تأمين الوقود النووي مستقبلا، عبر تأييد الحق الإيراني في تخصيب اليورانيوم لأغراض سلمية بما يتوافق مع اتفاقية منع الانتشار النووي، يتضح أن لدى تركيا نظرة واقعية في علاقاتها مع جيرانها في الإقليم، أولا لحماية مصالحها الحالية و المستقبلية و ثانيا عبر أداء أدوار إقليمية ودولية اكبر، تتيح لأنقرة مكاسب سياسية وجيو إستراتيجية.

---

[1] إسماعيل زروقة، **الاتفاق النووي الإيراني في الإستراتيجية التركية**، دفاتر السياسة و القانون، ع 19 ،(جوان 2018)، ص 511.

[2] على حسين باكير، **محددات الموقف التركي من الاتفاق النووي الايراني و انعكاساته**، مركز الجزيرة للدراسات، 2015)،(تم الصفح يوم 17.04.2020) متوفر على :
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/04/201542010548115601.html

الدور التركي الاستراتيجي في الخليج، هو من اجل إثبات التوازن في المنطقة، حيث يشكل التعاون التركي الخليجي بمثابة موازن للدور الإيراني المتصاعد في المنطقة، كما أن حالة الاستقرار في المنطقة هي مسألة حيوية للمصالح التركية.[1]

[1] سعد حقي توفيق، **السياسة الإقليمية التركية تجاه الخليج العربي 2002-2008**، نفس المرجع، ص13.

استنتاجات:

نستنتج أن الخليج العربي يعيد ترتيب أوراقه من جديد لمسايرة الأوضاع الإقليمية و الدولية، خاصة وأن المنطقة تمتاز بعمق استراتيجي، جغرافي واقتصادي في الشؤون الدولية، نتيجة مجموعة من القدرات التي يصفها **كينيث والتز** على أنها عناصر قوة، لكن من جهة تعاني المنطقة من إشكالية التعدد العرقي و التشعب الديني، بالإضافة إلى عدم الاستقرار السياسي في مجموعة من الدول في مقدمتها العراق. في دراسة البيئة الإقليمية للهيكل الأمني الخليجي، والذي يعتبر متغيرا بنيويا تفسيريا للسلوك الخارجي لدول المنطقة الثمانية، الهيكل الأمني الخليجي شهد تحولات أثرت في تحول خصائص الهيكل الأمني التقليدي، خاصة مع الغزو الأمريكي للعراق و الحالة الفوضوية التي اتسمت بها المنطقة بعد هذا التحول الحاسم في تغير ميزان القوى لصالح إيران على كل من السعودية والعراق باعتبارهم محاور القوة التقليدية في المنطقة، أما من ناحية ثانية نلاحظ أن النظام الإقليمي الخليج ينقسم إلى قسمين: قسم الدول القوية يضم إيران والسعودية، والآخر يضم الدول الضعيفة نسبيا أين يظهر فرق في توزع القدرات التي ذكرها كينيث والتز.

التغير الآخر في البيئة الدولية المحيطة بالمنطقة هو ثورات الربيع العربي، و التي أثرت على السلوك الخارجي لدول الخليج، يختلف تفسير الأحداث الدولية (فرص ـ تهديدات) في المنطقة العربية بين دول الخليج، الدول التي تريد الخروج من قوقعة المراقب وأداء دور طموح في المنطقة على غرار قطر، على عكس بعض الفواعل الأخرى التي ترى فيها تهديدا لها خاصة مع سقوط الأنظمة الحليفة لها في المنطقة على غرار السعودية، كما يختلف تختلف القراءات كلما تختلف المصالح على غرار القراءة الإيرانية. معالم الهيكل الإقليمي الجديد للخليج العربي يمكن تلخيصه في ثلاث معالم، بروز فواعل غير دولاتية منافسة لدور الدولة التقليدي في المنطقة، سباق التسلح الحاد بين القوى التقليدية في المنطقة، و كذلك الفواعل الخارجية، و تأثيرها على ميزان القوى في المنطقة.

دور الفواعل الخارجية في المنطقة يتناسب مع السياسات التي تتبناها في علاقاتها مع دول الخليج، الولايات المتحدة الأمريكية تختلف سياسات التي تؤيدها باختلاف رؤساء إلا أن المصالح الإستراتيجية الرئيسية لأمريكا تبقى ذاتها، اعتمدت الولايات المتحدة القوة الصلبة للهيمنة، لكن مع تولي اوباما الرئاسة تغيرت الإستراتيجية الأمريكية بالانفتاح على جميع دول الخليج، والاكتفاء بالقوة الذكية واستخدام القوة

الصلبة في حالة الضرورة، إلا أن العلاقات الأميركية ـ الخليجية تشهد فتورا في الوقت الراهن كنتيجة، الفراغ الاستراتيجي الذي تركته بعد الانسحاب من العراق و نتيجة الملفات العالقة بين الطرفين. العملاق الاقتصادي الصيني، استغل هذا الفراغ الاستراتيجي في المنطقة، دخلت على الخط من خلال القوة الناعمة الصينية و التي تبني على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول و تبني علاقاتها معها على أسس شراكة تعاونية، الصين الآن أصبحت قوة فعالة في الخليج خاصة بعد النجاح في الجمع بين السعودية وإيران، وهذه المصالحة لن تعزز النفوذ الصيني في الخليج فقط، لكنها تجعل السعودية أقل احتياجا للولايات المتحدة في حماية أمنها القومي. أما روسيا لا تبحث عن الأمن الطاقوي في الخليج بقدر ما تبحث عن شراكات اقتصادية وتجارية متبادلة مع الأنظمة الملكية خاصة، تعتبر إيران حليف قوي لروسيا في المنطقة لاجتماعهما تحت نظام إقليمي واحد بحر قزوين.

إقليميا، حيث الشرق الأوسط ، تركيا وإسرائيل، فكل قوة إقليمية منهم تريد أن تضمن لنفسها مكانة ونفوذ في نظام إقليمي فوضوي، لديها مدركاتها و سياساتها لإدارة الوضع الإقليمي من خلال تفاعل مع أطراف وفواعل أخرى من خلال إستراتيجية العمل الإقليمي، تتنافس تركيا وإسرائيل والسعودية وإيران في ساحة صراعات وتوترات، وتنافس أمني، إضافة إلى تنافس دولي حاد.

يقدم نظام الأمن الإقليمي الخليجي فرصًا وقيود شكلتها عوامل الجيوسياسية وتفاعلات بين الجهات الفاعلة الإقليمية والخارجية. يظهر تأثير القيود والفرص البنيوية في النظام الإقليمي الخليجي على أدوار وسياسات الفواعل الإقليمية في المنطقة، فالدول تفسر سياساتها الخارجية انطلاقا من الفرص و القيود التي تأتيها من بيئتها الإقليمية والدولية. يخلق التوتر والصراعات في المنطقة و كذلك التدخلات الخارجية القيود الإقليمية، مما يعيق تدابير بناء الثقة وإنشاء نظام أمني مستقر تتخلله مبادرات أمنية تعاونية بين جميع الفواعل الإقليمية. في المقابل تنشأ فرص في النظام الأمني الخليجي عبر الموارد الطبيعية، الموقع الجيوسياسي، وطبيعة التحالفات في المنطقة.

الفصل الثالث: المعضلة الأمنية في التفاعل الإستراتيجي السعودي ـ الإيراني

تمثل المملكة العربية السعودية وجمهورية إيران الإسلامية أهم الفواعل في النظام الإقليمي الخليجي، بالإضافة إلى الدور المركزي في الشرق الأوسط والعالم الإسلامي لاسيما في ظل تمثيلهما لطائفتين دينيتين رئيستين (السنة والشيعة)، هذه الميزة الإقليمية جعلت من العلاقات بين الدولتين تتأرجح بين صراع وتعاون تبعا لتغير الظروف الدولية والإقليمية.

تحرك السعودية وإيران الإقليمي، تحدده مجموعة من الإستراتيجيات والسياسات بغية تحقيق مجموعة متباينة من الأهداف والمصالح، تدخل ضمن حسابات السياسة الخارجية المتبادلة. من الناحية النظرية، يقدم كينيث والتز إطاراً تحليلياً مزدوجاً لفهم السلوك الخارجي يتمثل في بيئة السياسة الدولية وطبيعة النظام الإقليمي السائد التي تفسر السلوكيات الخارجية بناءا على الفرص المتاحة، والإطار الآخر يتمثل في الخصائص الداخلية التي يعتبرها المحرك الأساسي للسلوك الخارجي، مجموعة المتغيرات الداخلية الفعالة في تغذية وتوجيه السلوك الخارجي تظهر في شكل الموقع الجغرافي، الموارد الطبيعية، السكان، الاقتصاد، التطور العسكري، الاستقرار السياسي، بدون إغفال جانب آخر مهم في فهم السلوك السعودي ـ الإيراني المتبادل الجانب الهوياتي والإيديولوجي، يقدم الإطار النظري لكينيث والتز تفسيرات حول السلوك الخارجي السعودي ـ الإيراني.

شكّلت الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979 نقطة تحول كبرى ومنعطفا حاسما في العلاقات الثنائية السعودية ـ الإيرانية، حيث أدى التحول الأيديولوجي في طهران إلى إعادة تشكيل الخريطة الطائفية في المنطقة، ومعادلات القوة الإقليمية وزيادة التنافس الإقليمي على النفوذ وتغير في استراتيجيات المواجهة السعودية الإيرانية، وقد نتج عن هذا التنافس الاستراتيجي سباق تسلح واضح وحروب بالوكالة في عدة مناطق، تمخض عنها أزمة ثقة متبادلة وتعقيدات أمنية متتالية.

شهدت العلاقات السعودية–الإيرانية تحولات نوعية على مدى عقود من الزمن ، تأرجحت بين تعاون متقطع وصراع ممتد، لقد أفرزت هذه التحولات ثلاثة مستويات من التأثير :الهوياتي، الجيوسياسي وعلى المستوى الأمني، هذا المنافسة الجيواستراتيجية برزت دبلوماسيا عبر بناء تحالفات متضاربة المصالح والأهداف، عسكريا من خلال سباق التسلح، أمنيا عبر الحروب بالوكالة والتي ظهرت جليا في اليمن، سوريا، لبنان، العراق.....، أنتجت هذه التحولات بيئة تتسم بانعدام للثقة متبادل، سوء إدراك

استراتيجي بين السعودية وإيران ساهم في زيادة وتصاعد من حدة المخاوف الأمنية، هذه العوامل مجتمعة شكلت معضلة أمنية ، حدت من فرص التعاون الإقليمي وأثّرت على الاستقرار في المنطقة

المبحث الأول: الإدراك المتبادل في السياستين الخارجية السعودية ـ الإيرانية

تتطلب دراسة العوامل المؤثرة على توجهات السياسة الخارجية الإيرانية والسعودية تحليلًا معمقًا للسياسات الخارجية المعلنة لكلا الفاعلين، مع التركيز على المبادئ الأساسية والمصالح الإستراتيجية التي تحكم الإدراك المتبادل للعلاقات القائمة. يُعد فهم هذه العناصر الأساسية مدخلا ضروريا لتحديد أوجه ونقاط التقاطع والتباين في العلاقات الثنائية بين طهران والرياض.

تشكل السياسة الخارجية لدول العالم الثالث، تفاعلات معقدة بين متغيرات داخلية وأخرى الخارجية، حيث تنبثق من المبادئ الإستراتيجية والأهداف الوطنية التي تتبناها الدول، والتي قد تحدد السلوك الخارجي تعاوني أو صراعي وفقًا للأهداف السياسية،[1] يستلزم تحليل سلوكيات الوحدات السياسية في النظام الدولي تفكيكا منهجيا لمتغيرات التي توجه السلوك السياسي الخارجي للدول، مع التركيز على الدوافع الهيكلية والفواعل المؤثرة في التفاعلات الإقليمية والدولية. وفي سياق التنافس السعودي–الإيراني، تتجلى المحددات الرئيسية للسياسة الخارجية في إطار النموذج التحليلي الذي قدمه "كينيث والتز"، والتي جمعها في مقدرات الدولة التي يرى أنها تؤثر على القدرة التنافسية للدول، والتي تتمثل في: متغيرات مادية (الهيكل المؤسساتي للحكومة، الموقع الجيواستراتيجي، القدرات العسكرية والاقتصادية) فضلا عن المتغيرات غير المادية(الايدولوجيا، الهويات الوطنية، الرؤى السياسية المتباينة).

[1] ghaei, D., & Ahmadian, H. "**Relations between the Islamic Republic of Iran and Saudi Arabia; Fundamental Challenges and Facing Facilities"**. Politics Quarterly, 40(3) ,(2010).

المطلب الأول: مبادئ ومحددات السياسة الخارجية السعودية.

أولا: الأهداف الكلية للسياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية

تنطلق اهتمامات السياسة الخارجية السعودية من رؤية متعددة المستويات، ترتكز على ثلاثة دوائر رئيسية:[1]

1. منطقة الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية، حيث تؤكد المملكة العربية السعودية على دورها المهيمن إزاء قضايا المنطقة حيث تمثل النواة الجيواستراتيجية داخل مجلس التعاون الخليجي، وتركز على تفعيل الأمن الجماعي وترقية التعاون الاقتصادي.
2. على مستوى الشرق الأوسط تتبنى المملكة العربية السعودية دور محوري في معادلة توازن القوى في المنطقة، وتعتمد أيضا على مجموعة من السياسات الناعمة والمرنة في توسيع نفوذها وبناء قوتها، مع التركيز على التحالفات الإقليمية متعددة الأطراف
3. المستوى الدولي، يتجلى في التحالف الإستراتيجي الذي يهيمن الحليف التقليدي لها الولايات المتحدة الأمريكية، مع هذا تولي الرياض أهمية لتنويع شركائها الدوليين والمشاركة الفاعلة في المنظمات الدولية مع الحفاظ على الأولويات الإستراتيجية.

في هذا السياق، قال وزير الخارجية الأمريكي الأسبق دين أتشيسون (1949 ـ 1953) إن:

«الغرض الوطني للمملكة العربية السعودية، مثل أي دولة أخرى، هو البقاء على قيد الحياة، والازدهار، ولكن مع الشرط الإضافي في ظل سلالة آل سعود»[2]

يعكس تصريح دين اتشيسون، المنظور الواقعي في العلاقات الدولية والتركيز على فكرة البقاء، الذي يعتبر الغاية الأسمى للدول، السعودية باعتبارها دولة ذات سيادة تسعى لضمان تحقيق هدفين أساسيين: الحفاظ على أمنها وبقائها، وتحقيق الرفاهية الاقتصادية في إطار واحد هو استمرار حكم عائلة آل سعود.

في إطار السعي لتحقيق المصالح الوطنية، تعمل المملكة العربية السعودية على تنفيذ رؤية 2030 الإستراتيجية التي تهدف إلى:

بناء اقتصاد متكامل ومتنوع ،مع تعزيز إمكانيات المملكة العربية السعودية غير النفطية وتطوير البنية التحتية لتشجيع الإستثمار بناء مجتمع متكامل ومتفاعل مع مجتمعات العالم، عبر تعزيز الانفتاح

[1] Neha Kohli**," Saudi Arabia and the Region"**, WEST ASIA IN TRANSITION, V11, (2018), pp5-7.
[2] Eilts, H.F**. "Saudi Arabia's Foreign Policy". In Diplomacy in the Middle East: he International Relations of Regional and Outside Powers**, edited by L.C. Brown: 219–44. London: I.B.Tauris,(2004).p219.

الحضاري والثقافي، تمثل رؤية 2030 نموذجا ايجابيا، حيث تترابط أو تنعكس التنمية في السعودية على منطقة الخليج، عبر خلق تأثير إيجابي على المستوى الإقليمي، والمساهمة في تحقيق تكامل اقتصادي خليجي يهدف لتحقيق تنمية إقليمية مستدامة.[1]

تتفاوت أولويات السياسة الخارجية السعودية بين أهداف معلنة وأخرى تظهر في ممارستها الفعلية، وهو ما يعكس إدراك المملكة العربية السعودية لبيئتها الإقليمية والدولية، مع الأخذ بعين الاعتبار الخصائص الداخلية، ويمكن تلخيص أهدافها الكبرى في الفئات الأربع التالية:[2]

1. تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية، مع الحفاظ على سلامة الإقليم والسيادة الوطنية.

2. تعزيز التضامن العربي الإسلامي والدعم السياسي والاقتصادي للأقليات المسلمة.

3. التعاون مع القوى الدولية والإقليمية للحفاظ على الوضع الراهن ودفع عملية السلام في الشرق الأوسط.

4. الحفاظ على مكانة رائدة في أسواق النفط العالمية ومنع الانخفاض الحاد في الأسعار كقوة نفطية دولية.

فضلا عن الأهداف آنفة الذكر، في ظل المنافسة الإستراتيجية في الخليج العربي، تسعى السياسة الخارجية السعودية إلى تحقيق أهداف إستراتيجية أمنية متعددة المستويات، ترتكز في جوهرها على ضمان استقرار النظام السياسي وترسيخ الريادة الإقليمية في بيئة تنافسية متشابكة، يسعى صانع القرار السعودي إلى من خلالها إلى تحقيق اكبر قدر من المكاسب النسبية المحتملة، وتتمحور حول:[3]

1. تنويع الشراكات الإقتصادية والسياسية مع القوى الكبرى، فعالية هذه السياسة مرهونة بالدرجة الأولى بقدرة السعودية على الموازنة بطريقة دقيقة بين تحالفها مع الولايات المتحدة وشراكاتها الجديدة مع الصين وروسيا.

2. تجنب الإنزلاق في المنافسة الجيوسياسية العالمية.

---

[1] وكالة الانباء السعودية، سمو وزير الخارجية : من أهم أهداف السياسة الخارجية للمملكة المساهمة في الحفاظ على الأمن والاستقرار و الازدهار إقليمياً وعالمياً، كلمة وزير الخارجية السعودي مؤتمر بغداد للتعاون والشراكة، اغسطس 2021. متوفر على الرابط (تم التصفح يوم 12.11.2023):
https://www.spa.gov.sa/2278819

[2] Somayeh Sadat Moosavian, Zohreh Ghadbeigy, Maryam Jafari, **Factors Influencing Iran and Saudi Arabia Foreign Policies towards Each Other**, Research Journal of Humanities and Social Sciences, 1(1),(2022),p24.

[3] محمد علموش، عن ركائز السياسة الخارجية الجديدة للسعودية، متوفر على الرابط(تم التصفح يوم 12.01.2024):
https://www.aljazeera.net/opinions/2023/9/4/

3. إدارة المنافسات مع القوى الإقليمية الفاعلة على غرار إيران، تركيا، إسرائيل في إطار الحفاظ من جهة وتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية من جهة أخرى.

ثانيا: محددات صنع القرار السعودي: مركزية صنع القرار.

تشكل عودة المملكة العربية السعودية إلى المشهد الإقليمي كقوة جيوستراتيجية مؤثرة في النظامين الإقليمي والدولي خلال العقد الحالي تحولا نوعيا في تحركاتها الخارجية، هذا التحول النوعي في السياسة الخارجية يضع تساؤلات حول عملية صنع القرار السياسي الخارجي السعودي ودرجة فاعليته، في مقدمتها، ما درجة استقلالية صنع القرار الخارجي السعودي؟

شهدت المملكة العربية السعودية تحولا مؤسسياً، منذ تولي محمد بن سلمان ولاية العهد عام 2017، برز الدور المتزايد له في ملفات السياسة الخارجية ومسائل الدفاع وقضايا التغيير الإجتماعي،[1] إلى جانب الدور السياسي والأمني، يضطلع ولي العهد الأمير محمد بن سلمان بمسؤوليات اقتصادية، لاسيما في السياسة النفطية للدولة من خلال الإشراف المباشر على سياسات شركة أرامكو السعودية، أضف إلى ذلك قيادة عملية التحوق الإقتصادي السعودي وفق رؤية 2030 وتكشف الدراسات أن ولي العهد السعودي يحوز على صلاحيات حاسمة في صنع القرارات الاقتصادية الكبرى.[2] ومن الحالات البارزة في تطور عملية صنع القرار السعودي صعود عادل الجبير وزيرا للخارجية (2015 ـ 2018) الدبلوماسي باعتباره فردا من خارج العائلة الملكية، يمكن القول إن دور المستشارين هو سمة رئيسية أخرى لعملية صنع القرار الجديدة في المملكة،إلا أن كل هذه التطورات تحدث بموافقة وتحت سلطة ولي العهد السعودي محمد بن سلمان.[3]

من الجلي للعيان أن صنع القرار داخل النظام السياسي السعودي يترجم في شخص ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، وهو ما يظهر سيطرته على ملفات وقضايا السياسة الداخلية والخارجية والإدارة الاقتصادية والتوجه الأمني، على الرغم من تركيز السلطة في صنع القرار بيد ولي العهد السعودي، إلا أن ثمة تطورا

[1] Tisdall, Simon. "**Mohammed bin Salman al-Saud: the hothead who would beking"**. Guardian. (June 25, 2017). Retrieved(browsed on 13.01,2024) available on: https://www.theguardian.com/world/2017/jun/25/mohammed-bin-salman-saudi-heir-young-hothead-with-ambitions.

[2] Mehmet Akif KOÇ, "**NTERPRETATION OF THE RISE OF THE CROWN PRINCE MUHAMMAD BIN SALMAN AND SAUDI FOREIGN POLICY ACCORDING TO THE BARAKAH CIRCLE THEORY",** Journal of Islamicjerusalem Studies, , vol,19. No2, (2019), p168.

[3] Umer Karim," **The Evolution of Saudi Foreign Policy and the Roleof Decision-making Processes and Actors"**, The International Spectator Vol. 52, no. 2,(2017), p77.

هاما في آلية اتخاذ القرارات يتمثل في تعزيز دور المستشارين والخبراء في عملية صياغة السياسات. وتبرز هذه الديناميكية الجديدة بوضوح في القضايا الإقليمية.

تتميز السياسة الخارجية السعودية بنهجها البراغماتي في توجهاتها الخارجية، في سعيها لضمان تحقيق أقصى حد ممكن من المصالح السعودية، وتأتي في مقدمتها:[1]

1. تعزيز الرياض العلاقات مع الدول الحليفة، خاصة الولايات المتحدة.
2. حماية سيادة المملكة السعودية و ضمان بقاء نظام حكم آل سعود.
3. توسيع نطاق التفاعل الإقليمي لمواجهة التهديدات ضد وحدة الأراضي السعودية، فضلاً عن احتواء أيديولوجيات فوق دولاتية يمكن أن تهدد أو تشكك في شرعية النظام السعودي.

جدول رقم 02: أهم السياسات الخارجية السعودية خلال 2015ـ 2023.

الخسائر المحتملة Potential Losses	المكاسب المحتملة Potential Gains	قرارات السياسة الخارجية FP Decision
External الخارجية	External الخارجية	
• التكلفة الاقتصادية للنزاع المسلح، لا سيما إذا طال أمده مع مرور الوقت • زيادة عدم الاستقرار الإقليمي إذا فشلت العملية في الوفاء الأهداف • معارضة دولية إنسانية محتملة إذا طال أمد العملية • فقدان المصداقية الدولية كقائد إذا فشلت العملية	• كسب النفوذ الإقليمي ووضع السعودية كلاعب رئيسي في المنطقة • احتواء النفوذ الإيراني وقدرتها على إبراز قوتها في المنطقة • حماية الحدود الجنوبية السعودية. • تأمين الوصول إلى طرق التجارة في البحر الأحمر والسيطرة على مضيق باب المندب • تعزيز العلاقات مع الحلفاء • سعي محمد بن سلمان إلى تعزيز سمعته على مستوى العالم كقائد قوي وحاسم.	إطلاق عملية عاصفة الحزم (2015)

[1] Umer Karim, Epid, p72.

External الخارجية	External الخارجية	
• تصاعد التوترات الإقليمية، مما قد يؤدي إلى زيادة عدم الاستقرار وديمومة الصراع في المنطقة • التكاليف الاقتصادية المحتملة إذا ردت إيران على السعودية. • توتر العلاقات مع الدول الأخرى التي تجمعها علاقات وثيقة مع إيران	• ساعد الموقف في تعزيز مكانة محمد بن سلمان كقائد حاسم في الجيش السعودي. • كسب نفوذ إقليمي في الصراع بين الجيش السعودي والجيش الإيراني. • زيادة الضغط الاقتصادي على إيران. • إرسال رسالة واضحة مفادها أن الجيش السعودي لن يتسامح مع العدوان الإيراني	قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران (2016)
الخسائر المحتملة Potential Losses	**المكاسب المحتملة Potential Gains**	**قرارات السياسة الخارجية FP Decision**
External الخارجية	External الخارجية	
• توتر العلاقات الإقليمية وآثارها على الاستقرار والتعاون • الآثار الإنسانية والنظرة السلبية من طرف المجتمع الدولي. • زيادة الضغط والتدقيق الدوليين للتشكيك في شرعية القرار. • رد فعل سلبي محتمل إذا رأت إيران في ذلك استفزازًا. • زعزعة استقرار مجلس التعاون الخليجي ومنظمة الأوبك	• توطيد النفوذ الإقليمي وتأكيده • تعزيز التحالفات الإقليمية مع الدول المشاركة في الحصار • احتواء النفوذ القطري. • الضغط على إيران والحد من نفوذها بعزل قطر. • النفوذ الاقتصادي في المفاوضات مع إيران لانتزاع الامتيازات	(2017) حصار قطر
External الخارجية	External الخارجية	

• النظر إلي محمد بن سلمان على انه خطر على قيادة المملكة العربية السعودية وأن محمد بن سلمان على أنه ضعيف على المستوى الدولي.	• تحسين العلاقات مع قطر، مما قد يسهل من عملية التعاون والاستقرار في منطقة الخليج • تعزيز الاستقرار الإقليمي. • تعزيز التحالفات الإقليمية التي يمكن أن تكون إيجابية الآثار الجيوسياسية على المنطقة. • المساعدة في إصلاح السمعة الدولية التي أضرها من خلال قرارات سابقة أهمها قضية خاشقجي. • زيادة عزل إيران في المنطقة.	إعلان العلا (2021)
External الخارجية	External الخارجية	
• رد فعل عنيف محتمل وابتعاد عن الولايات المتحدة بسبب الدور الذي تلعبه الصين • الآثار المحتملة على العلاقة بين المملكة العربية السعودية وإسرائيل	• تحسين الاستقرار الإقليمي • تعزيز النفوذ الدبلوماسي للتقريب وجهات النظر مع إيران حول القضايا المهمة والحساسة في المنطقة. • زيادة التعاون بشأن قضايا الطاقة، مثل تثبيت أسعار النفط وتنسيق مستويات الإنتاج. • تحسين التعاون الأمني. • احتمال أكبر للتوصل إلى حلول للنزاع اليمني.	إعادة العلاقات الدبلوماسية مع إيران (2023)

Mireia Fonseca Claparols, MOHAMMED BIN SALMAN AND HIS FOREIGN POLICY:Shifting Tendencies in his Quest for Legitimacy, F I N A L D E G R E E P R O J E C, A B R I L 2 0 2 3.

يتضح أن السياسة الخارجية السعودية تترتكز في يد ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، حيث تسعى السعودية نحو تحقيق الأهداف والمصالح الإستراتجية، والتأكيد على الهيمنة الإقليمية وبسط نفوذها في الخليج والشرق الأوسط. مع ذلك لم يوضح الجدول أعلاه تداعيات أهم السياسات الخارجية في عهد محمد بن سلمان، والتي قادت إلى وجود حالات واضحة من الخسائر النسبية أهمها العزلة الدولية التي تلقتها بعد حصار قطر وقضية مقتل خشاقجي، وسياسات أخرى أضرت بعلاقاتها مع حلفائها في المنطقة أهمها

إعادة العلاقات الدبلوماسية مع إيران، ينظر بعض المحللين أن مثل هذه القرارات تعتبر سوء تقدير وإدراك من صانع القرار السعودي ما يفتح الباب إلى مجموعة من التهديدات أمام الأمن والاستقرار السعودي.

ثالثا: محددات السياسية الخارجية السعودية.

1. تأثير المحدد الاقتصادي على سلوك السياسة الخارجية السعودية:

يستند الاقتصاد السعودي بشكل أساسي على عائدات النفط والغاز، حيث تمتلك المملكة العربية السعودية احتياطيات هيدروكربونية ضخمة تمنحها نفوذاً وتأثيراً في منظمة أوبك وأسواق الطاقة العالمية. وقد شهدت التجارة الخارجية للمملكة نمواً ملحوظاً خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، حيث قفز إجمالي التبادل التجاري من 991.975 دولار عام 2001 إلى 5.391 تريليون دولار عام 2013، مما يمثل ارتفاعاً في الحصة التجارية العالمية للمملكة من 0.8% إلى 1.5% خلال نفس الفترة. ويتميز الميزان التجاري السعودي بفائض مستمر ، حيث تفوق قيمة الصادرات –المكونة بشكل رئيسي من المنتجات النفطية– قيمة الواردات التي تشمل السلع الاستهلاكية والتجهيزات الصناعية. ويعكس هذا الأداء التجاري القوة النسبية للاقتصاد السعودي في الأسواق العالمية، رغم الاعتماد الكبير على قطاع الهيدروكربونات.[1]

2. الهوية الدينية وأثرها على السياسة الخارجية السعودية.

تنطلق الهوية الدينية السعودية، من المذهب الوهابي كعنصر أساسي للهوية الوطنية وأداة للسيادة، تمتد إلى ما وراء مصدر شرعية الأسرة السعودية. فمن قيام المملكة العربية السعودية الحديثة، سعى آل سعود لإقامة نظام ملكي إسلامي في شبه الجزيرة العربية مع تحالف محمد بن عبد الوهاب.[2] تتجلي الهوية الديني السعودية في جوانب عدة أهمها، الجانب الدستوري، الهوية السعودية قائمة على الرموز الإسلامية:«دستورنا هو القرآن وتطبيق الشريعة»، فالإسلام وتفسيره الوهابي بوجه خاص مكّن النظام من تمييز نفسه عن غيره من الفاعلين الإقليميين.[3] يشكل المذهب الوهابي أطارا مرجعيا، في تشكيل الهوية الوطنية السعودي، وله دور بالغ الأهمية في تحدد هوية وأعراف وقيم المملكة.

[1] Meqbel Aliedan**, "The Geopolitics of International Trade in Saudi Arabia: Saudi Vision 2030"**, Cuadernos de Economía,Volume 45, Issue 127, (2022), P13.
[2] Darwich, May. "**The ontological (in) security of similarity Wahhabism versus Islamism in Saudi foreign policy."** Foreign Policy Analysis vol 12, no. 3 (2016): p12
[3] Ibid.

إن مدرسة محمد بن عبد الوهاب، المعروفة باسم الوهابية، هي الطائفة الوحيدة التي تقبلها الدولة رسميًا وتستمد منها خطابها الديني[1]، الوهابية عامل مؤثر يوجه تكوين الهوية السعودية والسياسة الدولية للمملكة، تعتبر الطائفة الوهابية مهمة في تكوين الهياكل السياسية في المملكة العربية السعودية.[2] تستمد العائلة المالكة شرعيتها من هذا الإطار الديني الذي يقدم الأساس الشرعي لمبدأ الطاعة لولي الأمر.[3] ينظر إلى الدين في إطار التوجه الوهابي السعودي، متغيراً تفسيرياً للسياسة الخارجية السعودية، باعتبارها الحامي للمقدسات الإسلامية.

3. السياسة الخارجية السعودية وعلاقاتها بالتسلح..

الرسم البياني رقم (06): النفقات العسكرية السعودية من 2010 إلى 2021.

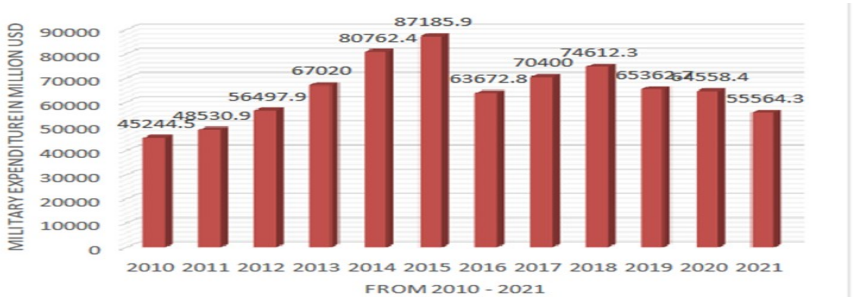

Source: SIPRI Military Database https://milexssipri.org

تشير الأعمدة البيانية، إلى تطور النفقات العسكرية للمملكة العربية السعودية خلال الفترة (2015-2021)، حيث يلاحظ ما يلي:

1. بلغت النفقات العسكرية ذروتها عام 2015 مع تولي الأمير محمد بن سلمان ولاية العهد، حيث سجلت أعلى مستوياتها.
2. شهد عام 2016 انخفاضاً ملحوظاً في النفقات العسكرية بنسبة 63,672.8 مليون دولار أمريكي.
3. عاودت النفقات العسكرية ارتفاعها التدريجي حتى عام 2018 لتصل إلى 74,612.3 مليون دولار أمريكي.

[1] Tawfiq Al-Saif, **"Relationship between state and religion in Saudi Arabia,"** Contemporary Arab Affairs vol 6, no. 3 (July, 2013): p377.
[2] Özoral, Başak. **"The Examination of the Identities Defining Saudi Arabia's Foreign Policy."** Turkish Journal of Middle Eastern Studies/Türkiye Ortadogu Çalismalari Dergisi vol 10, no. 1 (2023).p 29
[3] Ibid , p30.

4. سجل عام 2019 تراجعاً جديداً في الميزانية العسكرية مع تذبذب في الإنفاق بلغ نحو 92 ألف دولار.
5. خلال جائحة كوفيد-19 (2020-2021)، انخفضت النفقات العسكرية انخفاضاً كبيراً، ويعزى ذلك بشكل رئيس إلى انهيار أسعار النفط.

يظهر التحليل أن النفقات العسكرية السعودية عرضة لتأثير العوامل الاقتصادية الخارجية، خاصة تلك المتعلقة بتقلبات أسواق النفط العالمية، كما يبرز دور المتغيرات السياسية الداخلية في توجيه السياسة المالية للدولة. تشير البيانات إلى أن التوجه السعودي نحو تعزيز وزيادة الإنفاق العسكري يستند إلى حسابات جيواستراتيجية متعددة، تدعم وتهدف في مجملها إلى تحقيق أهداف السياسة الخارجية للمملكة. فمن الناحية الجيوسياسية، تسعى السعودية إلى تعزيز وتحسين موقعها النسبي إقليميا، ومواجهة التهديدات الآنية والمستقبلية في مقدمتها حماية حدودها البرية والبحرية ومختلف الهياكل الإستراتيجية أهمها الهياكل والمنشآت النفطية من الهجمات الإرهابية، غير أن هذه الزيادة في النفقات العسكرية التي تخصصها السعودية للتسلح لم تؤثر على ميزان القوى التقليدي في المنطقة أمام القوة العسكرية الإيرانية.

المطلب الثاني السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية.

أولا: الأهداف الكلية للسياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية.

تشكل الروابط الإقليمية عنصراً مهماً في الاستراتيجية الجيوسياسية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، حيث يحدد الدستور الإيراني إطاراً هرمياً للأولويات الدوائر الإقليمية وفقاً لأهميتها الجيوسياسية والإستراتيجية، واستنادا إلى معايير جيوسياسية ودينية واقتصادية، يمكن تصنيف هذه الأولويات وفق المستويات التالية:[1]

- الدائرة الجيو- إستراتيجية الأساسية، وهي الجوار المباشر لإيران، والتي تمثل عمقا استراتيجيا للأمن القومي الإيراني، وتحوز على أولية أمنية في الإستراتيجية الأمنية الإيرانية.
- الدائر الجيو ـ دينية، تشكل الدول الإسلامية نطاقا للنفوذ الإيراني على العالم الإسلامي في مجال الديني والثقافي.

[1] Houman A. Sadri, "**Iran and the Caucasus States in the 21st Century: A Study of Foreign Policy Goals and Means"**, Journal of Balkan and Near Eastern Studies Vol. 14, No. 3, (September 2012), p383.

- الدائرة الجيوـ اقتصادية، تستهدف الدول التي تخدم المصالح الاقتصادية والسياسية، والاحتياجات الاجتماعية والعسكرية لإيران.

نص الفصل العاشر من الدستور الإيراني على أن جوهر السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية، تحدده المادة 152، فإن: "سياسة إيران الخارجية قائمة على إنكار ورفض أي هيمنة إقليمية وهمية وكل إشكال التسلط، مع الحفاظ على الاستقلال الشامل والسلامة الإقليمية للبلاد، والدفاع عن حقوق جميع المسلمين وعدم الإنحياز إلى القوى العظمى الاستبدادية والحفاظ على العلاقات السلمية المتبادلة مع الدول غير المعادية."[1] نصت المادة 152 من الدستور الإيراني، على ركيزتين أساسيتين في السياسة الخارجية الإيرانية: أولا، الرفض القاطع لأي شكل من أشكال الهيمنة. ثانيا، الدفاع والحفاظ على سيادة واستقلال وحدة الأراضي الإيرانية. ثالثا، الدفاع عن حقوق المسلمين، مع بناء علاقات سلمية مع الدول الصديقة.

يحدد الدستور الإيراني إطاراً استراتيجيا ثلاثي الأبعاد للمصالح الوطنية العليا:[2]أولا، تحقيق النمو الإقتصادي والتنمية، مع الحفاظ على السلامة الإقليمية والسيادة الوطنية. ثانيا، المشروع الأيديولوجي التي تركز على الدفاع عن المسلمين والحركات التحريرية، كما تواصل إيران دعم قضايا الشعوب المضطهدة. ثالثا، دائرة الهوية الحضارية التي تسعى لبناء نموذج مجتمعي يجمع بين الخصوصية الشيعية والمكونات الثقافية الإيرانية، عبر إقامة مجتمع إسلامي قائم على المبادئ الشيعية مع أولوية الدفاع عن الحقوق الفردية والجماعية للمواطن الإيراني، إضافة إلى تعزيز الثقافة الإيرانية الإسلامية، والقيم الإسلامية الشيعية واللغة الفارسية.

في إطار سعيها لتعظيم مكاسبها الإستراتيجية، عبر سياسة خارجية متعدد الأبعاد، عملت إيران على :[3]

- توسيع وتعميق شبكة علاقاتها الثنائية والمتعددة الأطراف، مع الحرص على المشاركة الهادفة والفعالة في المنظمات والمحافل الدولية.
- لعب أدوار تعددية في علاقاتها الخارجية.

[1] Constitution of the Islamic Republic of Iran, (2001)
[2] Hani Ahmed Al-Shboul, Mohammad Salim Al-Rawashdeh," **Iran's Foreign Policy and the Balance of Power in the Region"**, Journal of Politics and Law; Vol. 6, No. 4,(2013), p201.
[3] Mohammad Javad Zarif, "**What Iran Really Wants: Iranian Foreign Policy in the Rouhani Era"**, Foreign Affairs, Vol. 93, No. 3 (MAY/JUNE 2014), p57.

- المشاركة في صياغة المعايير الدولية وتعزيز التعاون مع دول الجنوب، مع السعي لبناء تحالفات إقليمية، بهدف تعزيز مصالح إيران الوطنية ودعم الاستقرار الإقليمي عبر آليات الدبلوماسية الوقائية وبناء الثقة

تشكل حماية الحدود الوطنية وتعزيز الأمن القومي الشاغل الأساسي في الإستراتيجية الإيرانية، حيث مثلت الثورة الإسلامية (1979) منعطفاً حاسماً في التحول الجيوسياسي لإيران من حالة الانحياز للغرب إلى مناهضة للسياسة الهيمنة الغربية. يستند هذا التوجه إلى المبادئ الدستورية التي أرساها دستور 1979، والتي تجسدت في سياسة خارجية تسعى لتحقيق الاستقلال الاستراتيجي عبر معادلة إقليمية جديدة. تعتمد طهران ممارسات عملية تهدف لتعزيز النفوذ الإقليمي وخلق توازن قوى في مواجهة الهيمنة الأمريكية في المنطقة

ثانيا: محددات صنع القرار الإيراني: لمن يعود صنع القرار الإيراني؟.

يحدد النظام الدستوري الإيراني إطاراً مؤسسياً معقداً لإدارة السياسة الخارجية، تتوزع فيه الصلاحيات بين أربعة مكاتب رئيسية: المرشد الأعلى، الرئيس، رئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام، ووزير الخارجية. يُظهر التحليل التاريخي تطوراً ديناميكياً في موازين القوى بين هذه المؤسسات، حيث شهدت سلطات الرئاسة تقلصاً تدريجياً منذ التعديل الدستوري لعام 1989. في عهد الرئيس رفسنجاني (1989–1997)، تمتع الرئيس بهيمنة شبه كاملة على صنع القرار الخارجي، بينما شهد عهد خاتمي (1997–2005) تصاعداً في التدخلات الرقابية للمرشد الأعلى. أما في فترة أحمدي نجاد (2005–2013)، فقد ساد نمط من التفويض المشروط، حيث منح المرشد صلاحيات واسعة للرئيس مع الاحتفاظ بحق النقض الاستراتيجي. هذا التباين في أنماط التفاعل المؤسسي يعكس الطبيعة المرنة للنظام السياسي الإيراني، حيث تتحدد درجات الاستقلالية الرئاسية وفقاً لعوامل متعددة تشمل: التوافق الأيديولوجي، التوازنات الداخلية بين التيارات السياسية، وحسابات المصلحة الوطنية العليا في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية.[1]

يُظهر الصراع بين الرئيس الأسبق محمود أحمدي نجاد والمرشد الأعلى علي خامنئي نموذجاً دالاً على التوترات المؤسسية في النظام السياسي الإيراني، حيث تجلت هذه الديناميكية بشكل خاص في

[1] Hussein Bastani, "**Afsaneh va Vaghiyat Dar Mored 'Mard Posht Pardeh' Dowlat Ahmadinejad" (Myth and Reality on the 'Man Behind the Scenes' of Ahmadinejad's Government**), BBC, September 16, 2012,(browsed on 03/02/2024) available on :http://www.bbc.co.uk/persian/iran/2012/09/120916_l39_analysis_khamenei_mashaei_ahmadinejad.shtml

سيطرة الرئيس على مفاصل السياسة الخارجية خلال الفترة (2005–2013)، فقد استغل أحمدي نجاد صلاحياته الدستورية لتعزيز نفوذه، حيث عيين عام 2010 وزير الخارجية، بقرار أحادي الجانب ، دون الرجوع لمؤسسة أعلى في هذا الشأن. ثم تلاه إقالة حيدر مصلحي، وزير المخابرات المقرب من خامنئي عام 2011، وهي الخطوة التي قوبلت برد فعل قوي من قبل المرشد الأعلى، تمثل في إعادة تعيين الوزير في منصبه بأمر من المرشد.[1]

شهدت السياسية الخارجية الإيرانية في عهد الرئيس الأسبق محمود أحمدي نجاد إلى الطبيعة الهرمية للنظام السياسي الإيراني، حيث تكشف المعطيات عن سيطرة كلية المؤسسة الدينية بقيادة المرشد الأعلى على صنع القرار الاستراتيجي. فبعد التصعيد العلني في 2011، خضع أحمدي نجاد لسلطة المرشد بشكل كامل، مما أدى إلى تقليص دوره إلى مجرد دور تنفيذي، وقد تجلى هذا التحول في السيطرة الفعلية على دوائر السياسة الخارجية من قبل شخصيات مقربة من مكتب المرشد، حيث برز وزير الخارجية علي أكبر صالحي والأمين العام للمجلس الأعلى للأمن القومي سعيد جليلي كأبرز صناع القرار الخارجي، مما قلص من دور المؤسسة الرئاسية إلى أدنى مستوياته[2].

برزت آلية التفويض المشروط في عملية صنع القرار، في عهد الرئيس حسن روحاني (2013–2021) كمرجع لتوضيح العلاقة بين المؤسسة الرئاسية ومكتب المرشد الأعلى. في هذا السياق، أصبحت قدرة الرئيس الأسبق حسن روحاني في إدارة الملفات الإستراتيجية – وعلى رأسها المفاوضات النووية – خاضعة لموافقة المرشد الأعلى على مقترحات الرئاسة، اتبع روحاني منهجية الإقناع التدريجي لضمان الحصول على التفويض اللازم من مكتب المرشد الأعلى.[3]

تعكس هذه الخلافات بين الرئاسة كمؤسسة منتخبة ومكتب المرشد الأعلى كمؤسسة دينية، الصراع الخفي حول الصلاحيات الدستورية في آلية صنع القرار داخل النظام السياسي الإيراني، يبرز هذا الصراع في الأجهزة الحساسة في الدولة (وزارة الخارجية، والأمن القومي)، حيث يحوز المرشد الأعلى جميع صلاحيات صنع القرار داخل النظام السياسي، حيث يلعب التوافق الإيديولوجي والرؤية السياسية

[1] Masoud Kazemzadeh Foreign" **policy decision making in Iran and the nuclear program"**, Comparative Strategy, v36:n3,(2017),p201.
[2] Masoud Kazemzadeh, " **policy decision making in Iran and the nuclear program"**ibid; p202.
[3] Masoud Kazemzadeh, **"Hassan Rouhani's Election and its Consequences for American Foreign Policy,"** American Foreign Policy Interests, vol. 36 (2014): 127–137.

للسياقات الجيو- سياسة، بين الرئيس والمرشد الأعلى متغيرا مهما في عملية صنع القرار داخل النظام السياسي الإيراني.

ثالثا: محددات السياسة الخارجية الإيرانية.

1. ضبط علاقة الجغرافيا بسلوك السياسة الخارجية الإيرانية.

تتمتع الجمهورية الإسلامية الإيرانية بموقع جيوستراتيجي مميز، حيث تتشارك حدودها البرية مع سبع دول (أفغانستان، أرمينيا، أذربيجان، العراق، باكستان، تركيا)، والبحرية مع ست دول (البحرين، الكويت، عُمان، قطر، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة)،هذا الموقع الإستراتيجي يضعها في قلب التفاعلات الإقليمية، حيث لا يمكن تصنيف معظم هذه الدول المجاورة كحلفاء لها.[1]

تشكل الجغرافيا محدداً أساسياً في تشكيل السياسة الخارجية الإيرانية، حيث تفرض الخصائص الجيوسياسية الفريدة لإيران إطاراً حاسماً لتفاعلاتها الإقليمية والدولية، تستند الرؤية الإيرانية إلى إدراك عميق للأهمية التاريخية والإستراتيجية لموقعها الجيو- سياسي، مما يدفعها لتبني دور الفاعل الإقليمي الرئيس في الشرق الأوسط.[2] يضع الموقع الجغرافي إيران في قلب الشرق الأوسط، فمن الناحية الجيوسياسية، تتحول الجغرافيا من مجرد معطى طبيعي إلى أداة تفسيرية تتيح لطهران تعظيم نفوذها في محيطها الإقليمي الممتد من آسيا الوسطى إلى الخليج العرب، تتموقع إيران ضمن نطاق جغرافي جيواستراتيجي، يتجلي في:[3]

- آسيا الوسطى وبحر قزوين والقوقاز في الشمال.
- شبه القارة الهندية وأفغانستان في الشرق.
- المحيط الهندي في الجنوب الشرقي.
- الخليج العربي وبحر عمان في الجنوب.
- تركيا والمنطقة العربية في غرب إيران.

[1] Francisco José B. S. Leandro · Carlos Branco,Flavius Caba-Maria ,**The Geopolitics of Iran** ,Shahram Akbarzadeh, Alfred Deakin Institute for Citizenship & Globalisation, Deakin University, Burwood, VIC, Australia ,p5

[2] ANAR ALIYEV , DR.KM ASHIFA," **Internal and External Factors Determining Foreign Policy of Iran: Prospects and Perspective"**, Journal of Contemporary Issues in Business and Government Vol. 27, No. 3,(2021), p1160.

[3] Syrus Ahmadi Nohadan, "T**he Geopolitics of Iran According to the Theory of Geographical Buffer Spaces"**, Austral: Brazilian Journal of Strategy & International Relations v.9, n.17, (Jan./Jun. 2020), p184.

تتضح الأهمية الجيوإستراتيجية لجغرافية إيران، في قربها من المناطق التي تقع في قلب السياسة الدولية، تعتبر إيران الدولة المسيطرة على مضيق هرمز شريان الحيوي للسوق الطاقة الدولي، بالإضافة إلى، حدودها البرية مع دول تعتبر بؤرا للتوتر والصراعات مثل العراق، هذا التفاعل بين الجغرافيا و السياسة الخارجية والذي يظهر في الحالة الإيرانية يجعل من الجغرافيا محددا أساسيا في السياسات الإستراتيجية الإيرانية.

2. تأثير المحدد الاقتصادي على سلوك السياسة الخارجية الإيرانية:

يشكّل العامل الاقتصادي محددا حاسماً في تشكيل السياسة الخارجية الإيرانية، حيث يظهر تأثيره في تفاعل البعد الريعي للاقتصاد الإيراني والمتغيرات الجيوسياسية. فمنذ الثورة الإسلامية عام 1979، وخاصة مع تصاعد العقوبات الدولية منذ 2002 بسبب البرنامج النووي، برزت علاقة جدلية بين الأداء الاقتصادي والخيارات الإستراتيجية المطروحة أمام إيران، لاسيما أن الاقتصاد الإيراني يواجه موجة كبيرة من العقوبات الدولية التي من شأنها أعاقة عملية التنمية الداخلية في الدولة.

تتبوأ إيران مكانة استراتيجية فريدة كقوة طاقوية عالمية بفضل امتلاكها لاحتياطيات هيدروكربونية ضخمة، حيث تؤكد بيانات شركة بريتش بتروليوم (BP) لعام 2017 امتلاك البلاد لـ 158 مليار برميل من احتياطيات النفط المؤكدة (ما يعادل 10% من الإجمالي العالمي) و33.5 تريليون متر مكعب من احتياطيات الغاز الطبيعي (تشكل 17–18% من المخزون العالمي)، مما يجعلها تحتل المرتبة الرابعة عالمياً في احتياطيات النفط والمركز الأول في احتياطيات الغاز.[1]

أدت التوترات والصراعات الجيو ـ سياسة، التي تكون إيران طرفا فيها ولاسيما الخلافات المتعلقة ببرنامجها النووي (الجدل الحاد بين إيران ومجموعة 5 +1)، إلى عقوبات اقتصادية دولية أثرت على الأداء الاقتصادي الإيراني. فخلال فترة الرئيس السابق أحمد نجاد أدت هذه العقوبات إلى انخفاض حاد في صادرات النفط الإيرانية، مما أحدث صدمة في الاقتصاد الوطني، كما ترافقت هذه الإجراءات مع تدهور ملحوظ في المؤشرات الاقتصادية الكلية.[2]

[1] Tamás Dudlák, **After the Sanctions: Policy Challenges in Transition to a New Political Economy of the Iranian Oil and Gas Sectors**,(browsed on 15.02.2024), available on: https://unipub.lib.uni-corvinus.hu/3870/1/REVISEDMANUSCRIPT-Dudlak.pdf

[2] Bijan Aref, Ejazi Ehsan, Lakzi Mehd**, THE IMPACT OF IRAN'S FOREIGN POLICY ON ITS ECONOMIC DEVELOPMENT: A COMPARATIVE STUDY OF KHATAMI, AHMADINEJAD, AND ROUHANI'S ADMINISTRATIONS**, Conference Paper June 2020,(browsed on 15.02.2024), available on:,https://www.researchgate.net/publication/352710863

- **صادرات البترول الإيرانية حسب منظمة أوبك.**

رسم بياني رقم(07): الصادرات الإيرانية من البترول حسب منظمة اوبك

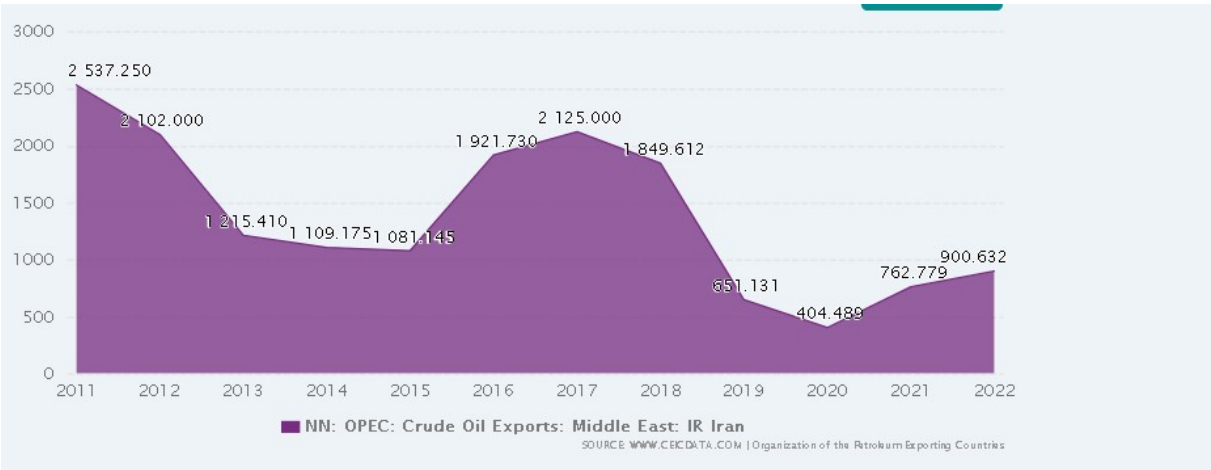

Source :https://www.ceicdata.com/en/indicator/iran/crude-oil-exports

يُظهر الشكل رقم (07) تطوراً ملحوظاً في كميات الصادرات النفطية الإيرانية خلال الفترة (2011-2020)، حيث سجلت انخفاضاً حاداً من 2.5 مليون برميل يومياً عام 2011 إلى حوالي مليون برميل يومياً عام 2015. وقد شهدت الفترة اللاحقة (2016-2018) تحسناً نسبياً في معدلات التصدير، حيث ارتفعت الكميات المصدرة إلى 1.9 مليون برميل يومياً مطلع 2016، ثم استقرت عند 1.8 مليون برميل مع نهاية 2018. إلا أن هذه المؤشرات شهدت تراجعاً كبيراً مجدداً عام 2020، حيث انخفضت الصادرات إلى أقل من نصف مليون برميل يومياً، وهو ما يمثل أدنى مستوى لها خلال عقد من الزمن.

في إطار تحليل الأوضاع الاقتصادية الإيرانية في فترة 2020، تشير البيانات إلى تراجع حاد في صادرات النفط الإيراني إلى أدنى مستوياتها التاريخية، وهو ما يعزى إلى مجموعة من المتغيرات الهيكلية: يأتي في مقدمتها الحزمة العقابية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية. وقد بلغت حدة الأزمة مداها حين أعلنت طهران عن عجزها في تصدير النفط، حيث جاء في تصريحات رسمية: "لا يمكننا بيع النفط ولو قطرة واحدة". ولم تقتصر انعكاسات هذه حزمة العقوبات الأمريكية على القطاع النفطي فحسب، بل امتدت لتُحدث خلالا في الموازنة العامة للدولة، مما أدى إلى عجز مالي غير مسبوق واختلال هيكلي في الميزانية المالية الإيرانية.[1]

[1] محمد رحمن بور، **حينما وصل السكين إلى العظم.. عقوبات أميركية جديدة على إيران**، 24/9/2020: (تم التصفح في 16.02.2024): https://www.aljazeera.net/ebusiness/2020/9/24/

يُعدُّ الاقتصاد الإيراني نموذجا للتداخل بين العوامل الجيوسياسية والسياسات الاقتصادية، حيث ساهم التصور الإيراني المرتكز حول دور إقليمي ودولي متصادم مع الرؤية الغربية— لاسيما حول البرنامج النووي الإيراني— في زيادة الحصار والعقوبات الاقتصادية على إيران. وقد اتخذت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، موقفا ردعيا تمثل في فرض حزمة عقوبات اقتصادية شاملة، هدفت إلى شل المقومات الأساسية للاقتصاد الإيراني. ترتب على هذه العقوبات آثار سلبية على الميزان التجاري الإيراني، بالاضافة إلى عجزها عن تمويل مشاريعها التنموية الجوهرية. امتدت انعكاسات العقوبات الاقتصادية على قطاع التسلح، وحظرت تصدير الأسلحة، وقيدت إمكانية تطوير القدرات العسكرية الإيرانية، حيث حالَت دون حصول طهران على تقنيات عسكرية نوعية تعتبر عاملا حاسما في ضمان أمنها الاستراتيجي في بيئة إقليمية تنافسية.

3. :تأثير النسق الهوياتي على السياسة الخارجية الإيرانية:

يشكل متغير الهوية أحد المداخل التحليلية الأساسية لفهم السِّياسة الخارجية، وفي السياق الإيراني تحديدًا، يبرز النسق الهوياتي كعامل تفسيري حاسم لسلوكيات قد تبدو غير عقلانية من منظور النظيرة الواقعية في السياسة الدولية، فبعض أهداف السياسة الخارجية الإيرانية، مثل الدعم الحركات المقاومة في العالم الإسلامي أو التمسك بخطاب تصدير الثورة، تظل سلوكيات مبهمة ما لم تفحص عبر عدسة الهوية الثورية والمذهبية التي تُشكِّلُ دعامة للشرعية داخل النظام السياسي الإيراني، ودافعا للسعي نحو نفوذها الخارجي.

- **الهوية الشيعية:** نصت المادة الثانية عشرة من الدستور الإيراني على أن الإسلام هو الدين الرسمي للدولة، مع تأكيد خاص على المذهب الشيعي الجعفري الاثني عشري كطائفة رسمية تتمتع بوضع دستوري مميز مقارنة بباقي الطوائف الإسلامية. هذا التمييز الدستوري يعكس الأهمية المركزية للهوية الشيعية في تشكيل السياسات الداخلية والخارجية للجمهورية الإسلامية. حيث تتجلى هذه الأهمية بشكل واضح في الممارسات الإقليمية لإيران بعد الثورة، والتي يمكن وصفها بـ"السياسة الشيعية الحقيقية" التي تميز نهج طهران الخارجي[1]. تجلى التوجه الإيراني في تفاعلاتها مع دول مثل البحرين والعراق وأذربيجان – حيث يشكل الشيعة أغلبية أو أقلية مؤثرة – من خلال اعتبار الهوية الشيعية أحد أهم المبررات التي

[1] Javaid, Umbreen, Uzma Naz, Muhammad Arshad Watoo, and Azhar Rashid. **"Role of Ideology in Foreign Policy: A case study of Iran**." J. Pol. Stud. 23 (2016): 37.

تحدد سياساتها الخارجية تجاه هذه الدول. فإيران تستند في علاقاتها مع هذه الوحدات السياسية إلى البعد المذهبي كأحد المرتكزات الأساسية لسياستها الإقليمية.

- **القومية الفارسية الإيرانية:**

تُعتبر إيران وريثةً تاريخيةً للحضارة الفارسية، سواء في الحقبة ما قبل الإسلامية أو ما بعدها. ويُطرح بين الإيرانيين تصورا يجمع بين الهويتين الفارسية والإسلامية كعناصر مشكلة للهوية الوطنية المعاصرة، رغم عدم تطابقهما الكامل. وقد تجلّى هذا الإشكال بوضوح خلال فترة رئاسة محمود أحمدي نجاد، حيث أثار باحثون إيرانيون جدلاً حول انحراف إيران عن القيم الإسلامية لصالح إحياء النزعة القومية الفارسية.[1]

تتميز السياسة الخارجية الإيرانية في تعاملها مع محيطها الجيوسياسي والثقافي بأسلوب فريد، حيث تعتمد على روابط تاريخية وحضارية تعود إلى عصور الإمبراطوريات الفارسية القديمة كالساسانية والصفوية. وتظهر هذه الرؤية جلياً في طبيعة علاقات إيران مع الدول التي تتقاطع معها في المجال الثقافي والتاريخي، حيث تسعى طهران إلى توظيف هذا الإرث المشترك كأساس لبناء تحالفات استراتيجية وعلاقات دبلوماسية متينة[2].يؤكد الدكتور حسن بهشتبور من معهد الدراسات الإيرانية الأوروبية الآسيوية (IRAS) أن إيران تربطها بدول آسيا الوسطى، بما في ذلك أفغانستان وطاجيكستان وأوزبكستان وكازاخستان وقيرغيزستان وتركمانستان، شبكة معقدة من الروابط الثقافية والتاريخية والدينية التي تشكل مفتاحا للتفاهم المتبادل والتعاون الإقليمي. إضافة إلى التقارب اللغوي مع أفغانستان وطاجيكستان، تمتلك إيران إرثاً تاريخياً مشتركاً مع أوزبكستان يعود إلى العصور الصفوية وما قبلها، وروابط ثقافية وفنية مع كازاخستان وقيرغيزستان، وعلاقات عميقة مع تركمانستان، هذه الروابط الإقليمية، تمنح إيران قنوات اتصال فريدة وتسهل حوارها الاستراتيجي مع هذه الدول، مما يعزز دورها الإقليمي ويوفر أداة ناعمة للدبلوماسية الثقافية التي تنتهجها طهران في المنطقة.[3].

[1] B. Clark, **"iranian foreign Policy towards tajikistan and afghanistan during the ahmadinejad Presidency: the rising salience of Persian national identity"**, Journal of Central Asian and Caucasian Studies, 7(13) (2012), pp. 73–105.
[2] Shahram Akbarzadeh and James Barry," **State Identity in Iranian Foreign Policy"**, BRITISH JOURNAL Of MIDDLE EASTERN STUDIES,43 n4, (2016), p4-5
[3] Ibid , p5.

تجدر الإشارة إلى أن النسق الهوياتي، يعكس سمة مميزة في السياسة الخارجية الإيرانية، بمزجها بين البعدين الحضاري والبعد الديني في سياستها الخارجية، حيث يتم توظيف عناصر الهوية الثقافية المشتركة كجسر لتعزيز التعاون الثنائي.

4. النفقات العسكرية الإيرانية

رسم بياني (08): النفقات العسكرية الإيرانية بالدولار.

Source: SIPRI Military Expenditure data base https://milex.spiri.org

يُظهر الشكل رقم (7) اتجاهًا تصاعديًا في النفقات العسكرية الإيرانية حتى عام 2012، تلاها تراجع ملحوظ خلال الفترة 2013–2016. ويمكن تفسير هذا الانخفاض بعدة عوامل رئيسية:[1]

- في عام 2012، شهدت إيران فرض حزمة عقوبات دولية جديدة، حيث انضم الاتحاد الأوروبي إلى الولايات المتحدة في فرض حظر شامل على الصادرات النفطية الإيرانية.
- تأثرت الأصول الخارجية للمصرف المركزي الإيراني بشكل كبير، كما تعرضت المعاملات المصرفية الدولية للشلل بسبب هذه العقوبات.
- تميزت هذه العقوبات عن سابقاتها بتركيزها المكثف على قطاع النفط الخام الإيراني، وتعزز هذا التوجه بشكل أكبر مع تعاون الاتحاد الأوروبي في تشديد العقوبات عام 2016.
- شهد عام 2018 عودة العقوبات بقوة بعد انتخاب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب (2017–2021) ومعارضته الصريحة للاتفاق النووي الإيراني.

[1] Farzanegan, Mohammad Reza**: Economic sanctions and military expenditure in Iran: A brief survey**, EconPol Forum, Munich, Vol. 24, (2023), p31.

يُبيّن الشكل رقم (7) اتجاهاً تصاعدياً مستمراً في النفقات العسكرية الإيرانية خلال الفترة 2020–2022، حيث ظلت ميزانيات التسلح بعيدة عن الآثار السلبية لجائحة كوفيد–19 وتشديد العقوبات الأمريكية، وذلك بفضل إستراتيجية إيرانية مرنة تمثلت في تحويل مسار الصادرات النفطية نحو أسواق بديلة في الصين وجنوب شرق آسيا، مع اعتماد أسعار تنافسية مكنت من تحقيق أرباح نسبية واستمرار تدفق العملات الأجنبية، مما وفر الموارد اللازمة للحفاظ على البرامج العسكرية رغم الحظر الأمريكي المفروض على صادرات النفط الإيراني إلى الأسواق الأوروبية.

تعمل إيران على تعزيز سياساتها الخارجية من خلال بناء قوة عسكرية متطورة وقدرات دفاعية نوعية، تمكنها من تحقيق أهدافها الجيوسياسية، وهذا يعكس فهما وإدراكا إيرانيا لأهمية القوة العسكرية كأداة للضغط السياسي. وتأتي زيادة النفقات العسكرية في هذا الإطار، كاستجابة طبيعية للتحديات الأمنية المتنامية والتهديدات العابرة للحدود، ولتعزيز دورها كفاعل رئيسي في المنطقة، وسعيا منها لتعزيز نفوذها في المحيط الإقليمي، عبر تبني مبادرات عسكرية وسياسية فاعلة في عدد من الدول المهمة في الإستراتيجية الأمنية الإيرانية، لاسيما العراق ولبنان واليمن وسوريا، بما يخدم أجندتها الخارجية ويُثبّت أركان دورها الإقليمي،.

المطلب الثالث: علاقات متأرجحة: التباعد والتقارب السعودي– الإيراني منذ 1979

أولا مرحلة ما بعد الثورة الإيرانية: شكَّل انتصار الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 وإعلان قيام جمهورية إيران الإسلامية منعطفاً حاسماً في طبيعة العلاقات الثنائية بين الرياض وطهران. حيث مثلت الأيديولوجية الثورية الشيعية التي تبنتها إيران الجديدة نقيضا جوهريا للنموذج السني الوهابي الذي تقوم عليه المملكة العربية السعودية. وقد تفاقمت هذه القطيعة الأيديولوجية بسبب مخاوف الأنظمة الملكية في المنطقة – وعلى رأسها السعودية – من تداعيات تصدير الثورة الإيرانية وما يحمله ذلك من تهديدات للنظم السياسية القائمة.[1] يظهر التخوف السعودي، في التواجد الكثيف للشيعة في المنطقة الشرقية منها حيث يشكل تحديا أمنيا استراتيجيا ، باعتبار أن هذه المنطقة بمثابة مدخل محتمل للنفوذ الإيراني داخل العمق السعودي. وقد تجسد هذا التهديد عملياً خلال أحداث التمرد التي شهدتها مدينة القطيف، والتي مثلت دليلاً حيا على قدرة طهران على استثمار هذه البيئة الديموغرافية لخدمة أجندتها ومصالحها

[1] Borujerdi, A.H. **Development of Arab-Iranian relations. Tehran** , Publishing house of Ministry of Foreign Affairs. (2016). P145.

الإقليمية.[1] تعد التهديد الإيراني للداخل السعودي، عبر التشكيك في شرعية لقب "خادم الحرمين الشريفين" الذي يتخذه العاهل السعودي، حيث لم يقتصر هذا التحدي على الجدال السياسي والدعاية الإعلامية فحسب، بل تجاوزه إلى المواجهة المباشرة خلال موسم الحج عام 1979. فقد شهدت الأحداث حينها أعمال عنف وتظاهرات عنيفة قادها حجاج إيرانيون، أسفرت عن مواجهات دامية مع قوات الأمن السعودية، نتج عنها سقوط أكثر من 400 قتيل من الجانب الإيران.[2]

شكّلت فترة حكم آية الله الخميني كرئيس لإيران (1981–1989) في أعقاب اغتيال الرئيس محمد علي رجائي، المرحلة الأكثر تصعيداً وتدهوراً في العلاقات السعودية–الإيرانية. وقد جاءت هذه الفترة ضمن سلسلة التحولات الجوهرية التي شهدتها بنية الحكم الإيراني بعد انتصار الثورة الإسلامية عام 1979، والتي تمثلت في:[3]

- التحول الجذري في نظام الحكم من النظام الإمبراطوري الملكي إلى النظام الجمهوري الإسلامي الثيوقراطي، مع تأسيس مفهوم "ولاية الفقيه" كأساس للحكم.
- تبني سياسة خارجية معادية للغرب بشكل صريح، مع إعادة صياغة التحالفات الإقليمية والدولية وفقاً للأيديولوجية الثورية الجديدة.
- اعتماد خطاب عدائي تجاه الأنظمة الملكية في المنطقة، مع التشكيك المستمر في شرعيتها السياسية والدينية، وخاصة تلك الموالية للغرب.
- التحول من النموذج العلماني الذي كان سائداً في عهد الشاه محمد رضا بهلوي، إلى دولة دينية شيعية تتبنى المذهب الجعفري الاثني عشري كأساس للهوية الوطنية والسياسية.

هذه التحولات العميقة شكلت الإطار الأيديولوجي العام الذي فسر التراجع الكبير في العلاقات السعودية–الإيرانية، حيث زادت حدة التوترات خلال تلك الفترة، أين وجدت الرياض نفسها أمام نموذج ثوري إيديولوجي معادِ يهدد أسس شرعيتها ومكانتها الإقليمية، هذه التغيرات، ترى فيها السعودية أنها تمثل تحدياً وجودياً للأنظمة الملكية في المنطقة.

---

[1] SUNDYS, D. A., **IRAN AND SAUDI ARABIA: POTENTIAL FOR CONFLICT OR UNEASY PEACE?,** MASTER OF MILITARY ART AND SCIENCE General Studies, Morehead State University, Morehead, Kentucky, (1997) .p2

[2] [2] SUNDYS, D. A**., IRAN AND SAUDI ARABIA: POTENTIAL FOR CONFLICT OR UNEASY PEACE?**,ibid.

[3] Muhammad Rizwan, Muhammad Arshid, Muhammad Waqar and Saira Iram**, "From Rivalry to Nowhere: A Story of Iran-Saudi Ties",** IOSR Journal of Humanities and Social Science Vol. 19, No. 9 (2014):p 96.

اختارت السعودية تجنب المواجهة العسكرية المباشرة مع إيران، واعتمدت بدلاً من ذلك استراتيجيات غير مباشرة لمواجهة التهديدات الإيرانية، فخلال الحرب الإيرانية–العراقية(1980–1988)،اتجهت الرياض إلى تقديم دعم مالي وسياسي غير مباشر للعراق، في محاولة لاحتواء التوسع وموازنة النفوذ الإيراني،[1] وقد خلفت هذه الحرب تداعيات اقتصادية إقليمية حرجة، حيث أصحبت أحد أكبر التهديدات الاقتصادية آنذاك، مما أدى إلى تسميتها بـ"حرب الناقلات"، وركزت هذه الحرب على استهداف قطاع الشحن البحري في الخليج العربي، بهدف شل القدرة الاقتصادية للخصم عبر تعطيل صادرات النفط الحيوية، بالإضافة إلى تحقيق عدة غايات استراتيجية: [2]

- التأثير المباشر على السوق النفطية العالمية عبر تعطيل تدفق الإمدادات
- تقليص القدرات العسكرية العراقية عبر الحد من وارداتها من المعدات الحربية
- ممارسة ضغوط نفسية على دول الخليج الداعمة للعراق عبر تهديد مصالحها الاقتصادية

شكّلت الحرب الإيرانية–العراقية (1980–1988) فرصةً استراتيجية للمملكة العربية السعودية لتعزيز تحالفاتها الإقليمية، حيث بادرت إلى تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ماي 1981 كمنظمة إقليمية ضمت دول الخليج العربية باستثناء إيران والعراق، وقد تمحورت أهداف المجلس حول تعزيز الأمن الجماعي من خلال توثيق التعاون العسكري والأمني بين الأعضاء، وتوفير إطار مؤسسي لطلب الدعم الدولي عند الحاجة.[3]

من وجهة نظر الجانب السعودي، شكل المجلس أداة دفاعية لمواجهة التهديدات الإيرانية المتمثلة في تصدير الثورة والتوسع الإقليمي، بينما رأته إيران آلية سعودية لتعزيز النفوذ الإقليمي. هذا يعكس الإستراتيجية السعودية القائمة على مواجهة التمدد الإيراني عبر التحالفات الجماعية بدلاً من المواجهة المباشرة.

---

[1] SUNDYS, D. A**., IRAN AND SAUDI ARABIA: POTENTIAL FOR CONFLICT OR UNEASY PEACE**?,ibid.p 3

* حرب الناقلات هي حملة استنزاف اقتصادي وترهيب سياسي، أين هاجم العراق السفن التي تخدم الموانئ الإيرانية لخفض صادرات النفط الإيرانية، التي تساعد في تمويل المجهود الحربي الإيراني.نظرا لأن إيران دمرت محطة النفط العراقية في وقت مبكر من الحرب، فلا توجد ناقلات تنطلق من العراق وإليه، وتسافر صادرات النفط العراقية الآن عبر خط أنابيب بري. ,p23.)May1988(Ronald O'Rourke**, The Tanker War**, Us.Navel.Institute, , V114/5/1,

[2] Ronald O'Rourke**, The Tanker War**, Us.Navel.Institute, , V114/5/1, (May1988),p23.

[3] Shahram chubin and charles tripp**, Iran-Saudi Arabia Relations and Regional Order,** by Routledge Published 2014, p11.

اتسمت العلاقات السعودية–الإيرانية في مرحلة ما بعد الثورة الإسلامية (1979) بدرجة عالية من النفور والعداء. تجلت في سلسلة من الإجراءات الحاسمة من الجانب السعودي، ففي أعقاب الثورة الإيرانية، بادرت المملكة إلى قطع علاقاتها الدبلوماسية مع طهران، معززةً في المقابل تحالفاتها مع الأنظمة الملكية في المنطقة، كما اتجهت الرياض إلى طلب الدعم الخارجي من القوى الغربية لمواجهة المد الإيراني المتنامي، في إطار إستراتيجية متكاملة لاحتواء النفوذ الثوري الإيراني. وقد أثبتت هذه الإجراءات المجتمعة، إلى جانب الرفض السعودي القاطع لأيديولوجيا تصدير الثورة الإسلامية الإيرانية، مع استحالة إعادة بناء جسور الثقة بين الدولتين خلال تلك الفترة ، حيث مثل الموقف السعودي رداً واضحاً على ما اعتبرته تهديداً وجودياً لنموذجها السياسي والمذهبي في المنطقة.

من المنظور الإيراني، يُفسر رد الفعل السعودي بعد ثورة 1979 بأنه مبالغ فيه، ويستند إلى مخاوف مذهبية وسياسية واتهامات مجانبة للصواب، ترى طهران أن قطع العلاقات الدبلوماسية السعودية وتحالفاتها مع الأنظمة الملكية والقوى الغربية يمثل محاولة لاحتواء نموذج الثورة الإسلامية، مؤكدةً أن الوجود العسكري الأجنبي هو التهديد الحقيقي لأمن واستقرار المنطقة.

ثانيا: التقارب في العلاقات السعودية الإيرانية. شهدت الفترة الرئاسية لكل من هاشمي رفسنجاني (1989–1997) ومحمد خاتمي (1997–2005) تحولاً في السياسة الخارجية الإيرانية، حيث سعت الحكومات الإيرانية خلال هاتين الرئاستين إلى تخفيف التوترات الإقليمية. اعتمد رفسنجاني نهجاً براغماتياً بينما تبنى خاتمي خطاباً إصلاحياً، وقد عمل كلاهما على تطوير آليات للانفراج وتحسين العلاقات مع دول الجوار. كما أكد الرئيس خاتمي في تصريحاته على أولوية الحوار والدبلوماسية في التعامل مع القضايا الإقليمية، مما يعكس توجه إيران خلال تلك الفترة نحو اعتماد أدوات التفاعل السلمي مع محيطها الإقليمي.

في هذا السياق صرح الرئيس الأسبق خاتمي خلال فترة رئاسته أن:

"صنع الأعداء ليس مهارة ، المهارة الحقيقية تكمن في القدرة على تحييد الأعداء وتحويل العداوات إلى تفاعل بشري وتقليص الأعمال العدائية ". وأضاف: «الجبروت و القوة لا تعني محاربة العالم بأي ثمن، والنقاش لا يعني التخلي عن مبادئ وقيم المجتمع».[1]

[1] Robina Khan . Ahmad Ejaz . Unsa Jamshed, "**Security Dynamics in Saudi-Iran Relations: An Analysis (1997-2013)"**, Pakistan Social Sciences Review, Vol. 3, No.2, ,(December 2019) p104.

يُمثِّل تصريح الرئيس خاتمي رؤية دبلوماسية متقدمة تقوم على ثلاثة مبادئ: أولا، رفض منطق العداء المُسبق في العلاقات الدولية، وثانيا، التمييز بين القوة المشروعة والجبروت العشوائي، وثالثاً، الجمع بين الحوار والمبادئ. فهو يقدم نموذجاً للتفاعل الإقليمي يحوِل الصراع إلى حوار، دون التخلي عن الأسس و الثوابت الوطنية، معتمدا على طرح القوة الناعمة، التي تهدف إلى تحييد الخصوم عبر التفاعل الحضاري بدلاً من المواجهة العسكرية.

في نفس السياق، شهدت فترة رئاسة هاشمي رفسنجاني البراغماتي (1989–1997) تحولاً ملحوظاً في الخطاب السياسي الإيراني من النهج الثوري الراديكالي إلى خطاب تنموي محافظ من خلال الاعتماد على دبلوماسية الاعتدال، تمثل في سلسلة من الإجراءات العملية التي تعكس رغبة طهران في الانفراج الإقليمي، ومن أبرزها: [1]

- الموقف المحايد، خلال حرب الخليج الثانية (1990–1991)
- التراجع عن الدعم المباشر للحركات الشيعية في السعودية والعراق
- عدم التورط في دعم التمرد الشيعي في البحرين (1996)
- تخفيف الحملات الدعائية ضد الأنظمة الملكية الخليجية
- التوصل إلى تفاهمات مع الإمارات حول النزاع على جزر أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى

هذه السياسات مثلت محاولة إيرانية لتوفيق بين الحفاظ على مبادئها الثوية، وعلاقاتها الإقليمية عبر بناء جسور الثقة مع دول الجوار.

اعتبر صعود الأمير عبد الله بن عبد العزيز إلى واجهة السياسة الخارجية السعودية خلال الفترة (1995–1996) بسبب مرض الملك فهد، عاملاً محورياً في تمهيد الطريق للتقارب السعودي–الإيراني. وقد أدركت القيادة السعودية أن النوايا الحسنة الإيرانية تستوجب إعادة تقييم للموقف منها، مما أدى إلى توافق في الرؤى بين صانعي القرار في البلدين حول إمكانية تحويل المصالح المشتركة إلى تعاون فعلي، وقيادة أدوار إقليمية مشتركة، تجسد هذا التحول عملياً من خلال المبادرة السعودية بمنح إيران شرف استضافة القمة الثامنة لمنظمة المؤتمر الإسلامي (9–11 ديسمبر 1997)، كمبادرة ثقة مقابلية للخطوات الإيرانية الإيجابية.[2]

[1] Reza Ekhtiari Amiri, Ku Hasnita Ku Samsu, "**Security Cooperation of Iran and Saudi Arabia"**, International Journal of Business and Social Science Vol. 2 No. 16,(September 2011), p247.
[2] Reza Ekhtiari Amiri, Ku Hasnita Ku Samsu, "**Security Cooperation of Iran and Saudi Arabia"**,ibid.

وفقا للتصورات المشتركة التي تبنتها الرياض وطهران لتعزيز الثقة المتبادلة والتقارب بدلاً من الاستمرار في العداء والمنافسة، الأهمية الحيوية للعلاقات الثنائية بين الدولتين في تحقيق الاستقرار الإقليمي لمنطقة الخليج. كما بيّنت هذه التجربة أن استمرار التعاون الدولي ونجاح الحوار السلمي يتطلبان تجاوز الخطابات الرمزية والعدائية، والتركيز على إظهار النوايا الحسنة المتبادلة، بما يضمن بناء علاقات إيجابية تحقق المصالح المشتركة وتضمن المكاسب للطرفين .

ثالثا: العلاقات السعودية الإيرانية بعد سقوط النظام السياسي في العراق.

اعتبر سقوط النظام البعثي في العراق عام 2003 ، منعطفا حاسما أدى إلى تحوّلات عميقة على المستويين الداخلي العراقي والإقليمي الخليجي. وأسفر هذا التحول عن تغيّر جذري في المشهد الاستراتيجي الإقليمي، حيث برزت منافسة واضحة بين القوى الإقليمية لملء الفراغ الاستراتيجي الناجم عن انهيار النظام السياسي العراقي. كما شهدت المنطقة تدخلا أجنبيا متزايدا بهدف تحقيق توازن القوى داخل المشهد الجوسياسي المتغير من خلال آليات متعددة شملت الوجود العسكري المباشر وإقامة التحالفات الإستراتيجية مع الأطراف الإقليمية.

أسهم انهيار العراق كقوة موازنة في الشرق الأوسط في تعزيز الطموحات الإيرانية لتعزيز نفوذها الإقليمي، مما أثار رد فعل المملكة العربية السعودية التي حظيت بدعم أمريكي غير معلن. وقد دفع هذا الطرفين لإعادة تقييم علاقاتهما، متجاوزين النماذج الأمنية التقليدية القائمة على الحوار والتقارب، لصالح سياسات أكثر تشددا وعداءا، وتتجلى ديناميكيات الصراع بينهما في بؤر التوتر الإقليمية من الخليج العربي إلى العراق ولبنان وفلسطين، مما ينذر بتداعيات طويلة الأمد على الاستقرار الإقليمي، لا سيما في ظل غياب آليات فعّالة لإدارة الصراعات واحتواء التصعيد.[1]

أدى سقوط النظام العراقي عام 2003 إلى تحول جذري في المعادلات الأمنية الإقليمية، حيث برز نموذج أمني قائم على المنافسة بدلاً من التعاون، مما أثر سلباً على العلاقات السعودية–الإيرانية وزعزع الاستقرار الإقليمي. وقد تجلى هذا التحول من خلال تضارب المصالح والرؤى بين الطرفين حول القضايا الإقليمية الرئيسية، حيث أصبح كل منهما يفسر التطورات الجيوسياسية عبر منظور مصالحه الإقليمية وتطلعاته الدولية، ساعياً لتحقيق أقصى مكاسب ممكنة على حساب الطرف الآخر.يمكن تحليل هذا الواقع من خلال عدسة النظرية الواقعية في العلاقات الدولية، التي تفترض أن الدول تسعى في بيئة

[1] Frederic Wehrey, Theodore W. Karasik, Alireza Nader, Jeremy Ghez,Lydia Hansell and Robert A. Guffey, **"Saudi-Iranian Relations Since the Fall of Saddam ",** Published by: RAND Corporation, p1.

تنافسية لتعظيم مكاسبها النسبية. كما يبرز هذا السياق صراع الهيمنة الإقليمية بين القوتين، حيث تحولت المنطقة إلى ساحة للمنافسة على النفوذ عبر أدوات متعددة تشمل القوة الصلبة والناعمة. وقد عمقت هذه النافسة من حالة عدم الاستقرار الإقليمي، وحول العديد من الأزمات إلى صراعات بالوكالة تعكس التنافس السعودي–الإيراني الأوسع.

المبحث الثاني: البحث عن التوازن في إستراتيجيتي الدفاع والأمن المتبادلة للسعودية وإيران.

تقدم نظرية توازن القوى في إطار الواقعية الجديدة إطاراً تحليلياً لفهم استجابات الدول للتهديدات الأمنية في النظام الدولي، وفقاً لهذا التحليل الواقعي، أمام الدول خيارين استراتيجيين عند مواجهة قوة صاعدة تهدد توازن النظام: إما تبني إستراتيجية الموازنة من خلال تشكيل تحالفات وبناء القدرات لمواجهة التهديد المتصور، أو التوجه نحو إستراتيجية المسايرة عبر الانضمام إلى القوة الصاعدة، يعكس هذا التنظير السلوك العقلاني للدول في بيئة دولية تتسم بالفوضوية وغياب سلطة مركزية، حيث تسعى كل دولة إلى تعظيم أمنها القومي ومصالحها الإستراتيجية في ظل توازن للقوى.[1] اعتمادا على الإطار التحليلي الواقعي في فهم الخيارات الإستراتيجية المتاحة للسعودية وإيران في الخليج العربي، تواجه الدولتان خيارين أساسيين: الأول يتمثل في إستراتيجية الموازنة من خلال بناء التحالفات لمواجهة القوى الصاعدة، وهو ما تجسد في التحالف السعودي الأمريكي، أو اعتماد إستراتيجية المسايرة عبر الانضمام إلى القوة المهيمنة كما ظهر في تحالف بعض الفصائل العراقية مع إيران، في هذا السياق، تبرز إشكالية التهديد من خلال التصورات المتبادلة بين الرياض وطهران للتطورات الإقليمية، والسلوكيات التي يتبناها كل طرف، وتقييم مستويات المخاطر الأمنية. تشكل هذه العوامل مجتمعة الإطار الذي تحدد من خلاله كل دولة معادلتها الأمنية المثلى، في سياق سعيها لتحقيق أقصى قدر من المكاسب النسبية ضمن محيطها الإقليمي.

[1] **THREAT PERCEPTION AND ITS IMPACT ON INTERNATIONAL RELATIONS**, 21 NOVEMBER 2021, (browsed on 13.02, 2024) AVIALBAL ON : HTTPS://WWW.NDC.AC.AE/EN/THREAT-PERCEPTION-AND-ITS-IMPACT-ON-INTERNATIONAL-RELATIONS

المطلب الأول: إستراتيجية الدفاع والأمن السعودي.

أولا: تصورات التهديد السعودية.

تواجه المملكة العربية السعودية منظومة أمنية معقدة تتنوع بين التهديدات التقليدية وغير التقليدية، حيث تأتي في المقدمة التحديات الجيوسياسية الناجمة عن التمدد الإيراني الإقليمي، إلى جانب المخاطر الأمنية المتصلة بالإرهاب والتطرف. وتتفاعل هذه التهديدات في سياق إقليمي مضطرب، يؤثر بدوره على الأمن الجماعي لدول مجلس التعاون الخليجي. كما تتعامل المملكة مع نطاق أوسع من التحديات الأمنية متمثلة في:

1. **توسع النفوذ الإيراني في المنطقة:** يمتد التهديد الإيراني ليشمل مستويين مترابطين:

إقليمياً من خلال سياسات التمدد والنفوذ، يبرز ذلك من خلال شبكة معقدة من التحالفات والعلاقات الإستراتيجية مع مجموعة متنوعة من الفاعلين، بما في ذلك حزب الله في لبنان، وعناصر فلسطينية موالية، ونظام الأسد في سوريا، بالإضافة إلى مجموعة واسعة من الفصائل السياسية–العسكرية في العراق، كما يمتد هذا النفوذ ليشمل عناصر متطرفة في البحرين، وحركة الحوثيين في اليمن، وغيرها من الجماعات المعادية للمملكة العربية السعودية[1]، يتجسد التهديد الاستراتيجي الإيراني من خلال قدرتها المتزايدة على التأثير في ديناميكيات الاستقرار الإقليمي ومسار الصراعات في المنطقة، حيث تعمل على توجيه فواعل محلية لاستهداف المصالح السعودية وتعطيل التوازنات الإقليمية. هذا النموذج من النفوذ غير المباشر يمكن طهران من تحقيق أهدافها الجيوسياسية مع تقليل التكاليف المواجهة السياسية والعسكرية المباشرة.[2]

ومحليا عبر استغلال ورقة الانقسامات الطائفية. وتتبع المخاوف السعودية من قدرة طهران على تحويل الاختلافات المذهبية بين الأغلبية السنية والأقلية الشيعية إلى أدوات ضغط سياسي وأمني. هذا النمط من التهديد المركب يعزز مخاطر التأثير الإيراني من خلال آليات متعددة تشمل تعبئة الولاءات المذهبية

[1] Anthny H. Cordesman, **Military Spending: The Other Side of Saudi Security**, center of strategic and international studies, (browsed on 13.02, 2024) available on , http://www.dehai.org/dehai/assets/dehai/2020/246720-Military%20Spending-The%20Other%20Side%20of%20Saudi%20Security.pdf

[2] Saud Mousaed Al Tamamy, **Saudi Arabia and the Arab Spring: Opportunities and Challenges of Security**, Regional Powers in the Middle East New Constellations after the Arab Revolts ,Edited by Henner Fürtig,Dietrich Jung of the Center for Contemporary Middle East Studies, University of Southern Denmark, (2014), p193.

وتأجيج الخطاب الطائفي، مما قد يؤثر سلباً على الاستقرار الاجتماعي والتماسك الوطني السعودي. وبالتالي، فإن التحدي الإيراني يتطلب مقاربة شاملة تتعامل مع أبعاده الإقليمية والداخلية بشكل متكامل[1]

2. **تأثير الانتفاضات السياسية ـ الربيع العربي ـ في عام 2011:** شكلت الثورات العربية عاملاً محفزاً لتصاعد المخاوف السعودية من تأثيرها على الأقلية الشيعية داخلياً، حيث تُعتبر هذه التحولات الإقليمية بيئة خصبة لتعزيز الوعي السياسي والحركات الاحتجاجية، وتتبع التهديدات الأمنية السعودية من إمكانية تحول هذه اليقظة السياسية إلى انتفاضات داخلية، وهو ما يُنظر إليه كخطر وجودي يهدد استقرار النظام السياسي القائم.[2]

1. **السياسات الأمنية الغير مؤكدة للولايات المتحدة:** تمثل الولايات المتحدة الأمريكية، الشريك الأمني التقليدي للمملكة العربية السعودية في مواجهة التهديدات الإقليمية، غير أن هذا التحالف يواجه تحديات جوهرية تحد من فعاليته، فمن ناحية، يظل مستوى الالتزام الأمريكي بأمن الخليج محل شك في ظل سجل من الأخطاء الجسيمة في إدارة الملفات الإقليمية، لاسيما في سوريا والعراق. ومن ناحية أخرى، تعاني الإستراتيجية المشتركة من خلافات عميقة حول كيفية احتواء النفوذ الإيراني، فضلاً عن فشل واشنطن في تقديم حلول عملية لتعزيز التعاون الأمني الإقليمي. هذه العوامل مجتمعة تثير تساؤلات حول مدى قدرة هذا التحالف على الاستجابة الفعالة لمتطلبات الأمن السعودي في بيئة إقليمية متقلبة،[3] أدركت السعودية أن الولايات المتحدة لم تعد ملتزمة بدورها كضامن للأمن في المنطقة، خاصة بعد انسحابها من العراق، كما أن العقوبات الأمريكية لم تعد فعّالة في مواجهة التهديدات الإيرانية. وقد كشفت هذه التغيرات أن السياسة الأمريكية باتت تشكل تهديدا على المصالح السعودية في المنطقة.

في ظلّ المتغيّرات الجيوسياسية المستمرة وتصاعد حالة عدم الثقة بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، برزت لدى الرياض رغبة إستراتيجية في تنويع شراكاتها الدولية وتعزيز علاقاتها مع قوى عالمية وإقليمية فاعلة، سعيا لتحقيق مصالح اقتصادية وعسكرية وسياسية في إطار نظام دولي متعدد الأقطاب.[4] يشكّل الخروج التدريجي للمملكة العربية السعودية عن الاعتماد الأمني

[1] بي بي سي عربي، حراك القطيف والعوامية في السعودية، (15 ماي 2019)، تم التصفح في 2.2.2024، متوفر على الرابط:
https://www.youtube.com/watch?v=Eq-sCgONDFg

[2] Anthony H. Cordesman, **Military Spending: The Other Side of Saudi Security** ,ibid.

[3] Anthony H. Cordesman, ibid.

[4] Nonnemann, Gerd **Determinants and Patterns of Saudi Foreign Policy: "Omnibalancing" and "Relative Autonomy" in Multiple Environments**. In Paul Aarts and Gerd Nonnemann (eds.), Saudi Arabia in the Balance: Political Economy, Society, Foreign Affairs. London: Hurst and Company,(2005)., p334

التقليدي على الولايات المتحدة نقلة نوعية في السياسة الخارجية السعودية، حيث يمثّل هذا التوجّه استجابة إستراتيجية لتحوّلات النظام الدولي وتغيّر موازين القوى الإقليمية.فمن خلال تعزيز استقلاليتها الأمنية، تسعى المملكة إلى تأكيد دورها كفاعل رئيسي في صنع التوازنات الإقليمية، مع الحفاظ على مرونة كافية في إدارة تحالفاتها الدولية .[1]

ثانيا: سياسات الأمن والدفاع السعودية: التحالف كخيار استراتيجي.

شهدت الإستراتيجية الدفاعية السعودية تحولا جوهريا في السنوات الأخيرة، حيث انتقلت من الاعتماد الرئيسي على الأدوات المالية والنفوذ الاقتصادي قبل الربيع العربي، إلى تبني نهج أكثر فاعلية يعتمد على التحالفات العسكرية والأمنية. ويُعزى هذا التحول إلى عاملين رئيسيين: السعي لموازنة النفوذ الإيراني المتصاعد في المنطقة، والاستجابة للتراجع الأمريكي وموجات عدم الاستقرار الإقليمي.[2] وقد تجلّى هذا التوجه بوضوح بعد تولي الأمير محمد بن سلمان ولاية العهد، حيث برزت ملامح سياسة خارجية جديدة تتميز بتعزيز القدرات العسكرية، وزيادة التدخلات الخارجية الفاعلة، وإضفاء طابع عسكري أكثر وضوحاً على أدوات السياسة الخارجية.

1. الولايات المتحدة: الحليف التقليدي.

تشكّل المملكة العربية السعودية شريكا محوريا في تشكيل النسق الأمني الإقليمي الجديد ذي الصبغة الأمريكية، والذي يقوم على ركيزة ثنائية تتقاسم فيها الرياض المسؤولية الأمنية مع قوة إقليمية غير عربية ممثلة في إسرائيل ـ يشكل هذا التحالف مفارقة جيوسياسية لافتة، إذ يجمع بين الدولتين في إطار شراكة إستراتيجية غير تقليدية. غير أن هذا التوجه الاستراتيجي، الذي يتم تحت المظلة الأمريكية، من شأنه أن يعمّق تعقيدات المشهد الأمني الإقليمي.[3] يبرز هذا التحالف كخيار استراتيجي حيوي في عهد ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، حيث يُقدّم كآلية إستراتيجية –وفق التصور الأمريكي– لاستعادة النفوذ

[1] Ibid.
[2] Sunik, A." **Regional Leadership in Authoritarian Contexts - Saudi Arabia's New Military Interventionism as Part of Its Leadership Bid in the Middle East"**. Rising –Powers Quarterly, 3(1), (2018). p65
[3] Anoushiravan Ehteshami, **Saudi Arabia as a Resurgent Regional Power**, **(browsed on 20.02, 2024)** available at: https://durham-repository.worktribe.com/preview/1325802/25573.pdf

الإقليمي المفقود أمام التمدد الإيراني، فمن المنظور الإستراتيجي الأمريكي، تظل الولايات المتحدة وإسرائيل عاجزتين عن تحقيق أهدافهما في منطقة الخليج دون الدعم السعودي الفعال.[1]

تموضع السعودية كفاعل جيوسياسي رئيس في الخليج العربي، تمتلك المقومات الشاملة من أدوات دبلوماسية متطورة وقيادة سياسية محنكة وقدرات عسكرية متطورة، لقيادة عملية إعادة هيكلة الخريطة الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفق الرؤية الإستراتيجية الأمريكية المعاصرة. كما تتمتع المملكة بمكانة فريدة كقوة إقليمية قادرة على استيعاب التوجهات الإستراتيجية وتطلعات القوى الإقليمية المجاورة، مما يؤهلها لتلعب دوراً محورياً في تشكيل المعادلات الإقليمية الجديدة.[2]

2. التنوع في العلاقات الدبلوماسية: تنوع في الخيارات الإستراتيجية.

تسعى المملكة العربية السعودية إلى إعادة هندسة المعادلات الجيوسياسية في منطقة الخليج العربي عبر تبني إستراتيجية تنقيحية تهدف إلى تجاوز النسق الإقليمي التقليدي. ويتمثل جوهر هذه الإستراتيجية في السعي لتحقيق هدفين رئيسيين: تعزيز النفوذ الإقليمي عبر اكتساب أدوار سياسية وأمنية موسعة، وضمان قدر أكبر من الاستقلالية الإستراتيجية تتيح لها هامشاً أوسع للمناورة. في هذا الإطار، تتجه الرياض إلى تنويع خياراتها الإستراتيجية، حيث تبرز الصين كأحد البدائل الجيوسياسية الواعدة ضمن سياسة التوازن متعدد الأقطاب التي تتبناها المملكة..

تتبنى المملكة العربية السعودية في سياق "رؤية 2030" إستراتيجية دبلوماسية مرنة متعددة الأطراف، تسعى من خلالها إلى إعادة تشكيل تحالفاتها الإقليمية عبر مقاربة توازنية غير تقليدية. وتتجلى هذه الإستراتيجية في مسارين متوازيين: الأول يتمثل في السعي لتطبيع العلاقات مع أطراف إقليمية متنافسة (إيران وإسرائيل)، والثاني يتجسد في تبني دور الوسيط النشط عبر محادثات السلام مع الحوثيين، وإعادة إدماج سوريا في النظام العربي، ووساطة وقف إطلاق النار في السودان. تعتمد الرياض على نموذج "الدبلوماسية الشاملة" القائم على مبدأين أساسيين: القدرة على الحفاظ على علاقات متوازنة مع

[1] Dexter Filkins, **'A Saudi Prince's Quest to Remake the Middle East'**, **(browsed on 20.02, 2024)** available on: https://www.newyorker.com/magazine/2018/04/09/a-saudi-princes-quest-to-remake-the-middle-east
[2] Anoushiravan Ehteshami, **Saudi Arabia as a Resurgent Regional Power,** ibid.

قوى متعارضة، وفصل الخلافات السياسية عن المصالح الإستراتيجية العليا.[1] هذه الإستراتيجية تعكس تحولاً جوهريا في السياسة السعودية من ثنائية التحالف/العداء إلى منطق "إدارة الاختلاف" الذي يتعامل مع التباينات السياسية كمعطى يمكن احتواؤه ضمن إطار المصالح المشتركة، دون أن يشكل ذلك عائقاً أمام تطوير العلاقات أو الحفاظ عليها.

- **الصين: حليف إستراتيجي أو شريك تجاري.**

تشهد العلاقات السعودية–الصينية تحولاً نوعياً من شراكة تجارية تقليدية إلى تحالف استراتيجي متعدد الأبعاد، حيث تجاوزت العلاقة الثنائية نطاق التبادل التجاري القائم على الطاقة لتمتد إلى مجالات التنسيق السياسي والأمني. فمن الناحية الاقتصادية، أصبحت الصين الشريك التجاري الأول للسعودية، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين نحو 80 مليار دولار عام 2021، بينما جذبت السعودية استثمارات صينية بقيمة 5.5 مليار دولار في إطار مبادرة الحزام والطريق. وعلى صعيد الطاقة، تستقبل الصين حوالي 40% من وارداتها النفطية من دول الخليج، تأتي نصفها من السعودية وحدها. وقد برز البعد الجيوسياسي للعلاقة بوضوح من خلال الوساطة الصينية الناجحة التي أدت إلى استئناف العلاقات السعودية–الإيرانية في مارس 2023، مما يعكس تطوراً لافتاً في الأدوار الإقليمية وتشابك المصالح الاستراتيجية بين الرياض وبكين.[2]. شكل هذا تحولاً استراتيجياً في طبيعة العلاقات السعودية–الصينية، حيث تجاوزت بكين دورها الاقتصادي التقليدي لتباشر أدواراً سياسية وأمنية متقدمة في المنطقة. ففي الملف الإيراني–السعودي – الذي ظل لسنوات ضمن النفوذ الحصري للوساطة الأمريكية باعتبارها الضامن الأمني للسعودية – نجحت الصين في إثبات قدرتها على لعب دور الوسيط الاستراتيجي الفاعل. يعكس هذا التوجه الصاعد للصين إستراتيجية متعددة الأبعاد تجمع بين تعزيز النفوذ الجيوسياسي وحماية المصالح الاقتصادية وبناء شبكات تحالف إقليمية بديلة، مما يؤشر لبروز نموذج جديد في إدارة الأزمات

[1] Yara Halabi, **Saudi Arabia: A Crossroad Between Alliances,** November 2023, **(browsed on 20.02, 2024)** available on:
https://laur.lau.edu.lb:8443/xmlui/bitstream/handle/10725/15334/POL499_Yara%20_Halabi_Fall2023.pdf?sequence=1

[2] علي جمعة العبيدي، **هل تحقق السعودية التوازن الدولي بين أميركا والصين؟**،20/12/2023 (تم التصفح يوم 20.09.2024) متوفر على الرابط:
https://www.aljazeera.net/blogs/2023/12/20/

الإقليمية يقوم على مراعاة المصالح المشتركة مع الشركاء الإقليميين، في إطار إعادة تشكيل موازين القوى بالمنطقة بعيداً عن الهيمنة الأحادية التقليدية.[1]

تهدف السياسة الخارجية السعودية إلى تنويع التحالفات الدولية والإقليمية، مدفوعة بعوامل متعددة أبرزها تزايد حالة عدم اليقين حول فعالية التحالف التقليدي مع الولايات المتحدة في ظل تغير أولويات واشنطن الإقليمية، بالإضافة إلى الرغبة في تعزيز المكاسب الأمنية والاقتصادية. يأتي هذا التوجه كاستجابة لحالة الفوضى الجيوسياسية السائدة في المنطقة، حيث تسعى الرياض لبناء شبكة تحالفات براغماتية أكثر تنوعاً تتيح لها هامشاً أوسع للتحرك.

وتتجلى هذه الإستراتيجية في سعي السعودية لتعزيز دفاعاتها الأمنية أولاً، ثم تحقيق مصالحها الاقتصادية، من خلال إقامة شراكات متوازنة حتى مع القوى الإقليمية المنافسة مثل إيران وإسرائيل. تهدف هذه الرؤية إلى تحقيق الأمن الوطني عبر أدوات دبلوماسية ذاتية، بعيداً عن سياسة المحاور الأحادية، مما يمكن المملكة من الحفاظ على استقلالية قرارها السياسي في بيئة إقليمية متقلبة.

[1] نفس المرجع.

الجدول رقم03: المزايا النسبية لاختيار التحالف

الخيار	المزايا	الأخطار المحتملة
دبلوماسية متعددة الأطراف	• الصين كحليف استراتيجي وشريك تجاري ووسيط دبلوماسي • روسيا كشريك تجاري و سوق لشراء الأسلحة • –الهند كشريك تجاري • تطبيع و عودة العلاقات الدبلوماسية مع إيران • محادثات السلام مع الحوثيين في اليمن • إعادة سوريا إلى الجامعة العربية • التجارة الثنائية والتدريب الأمني والوساطة مع تركيا • تطبيع العلاقات مع إسرائيل إذا قدمت أمريكا ضمانات أمنية ودعمًا للبرنامج النووي المدني	• أمريكا غير راضية من التقارب السعودي ـ الصيني ،السعودي ـالروسي • أمريكا غير راضية من عودة العلاقات الدبلوماسية مع إيران • أمريكا غير راضية من إعادة إدماج سوريا في جامعة الدول العربية

Yara Halabi, **Saudi Arabia: A Crossroad Between Alliances,** November 2023 https://laur.lau.edu.lb:8443/xmlui/bitstream/handle/10725/15334/POL499_Yara%20_Halabi_Fall2023.pdf?sequence=1

المطلب الثاني: إستراتيجية الدفاع والأمن للجمهورية الإسلامية لإيران

تتبنى إيران استراتيجية أمنية ودفاعية متعددة الأبعاد تعتمد على ثلاثة أركان رئيسية مترابطة: الحرب غير المتماثلة (الهجينة) التي تنفذها عبر فواعل إقليميين وقوات غير نظامية، والبرنامج النووي الذي يشكل ركيزة للردع الاستراتيجي، بالإضافة إلى أدوات القوة الناعمة والحرب الإلكترونية التي تمثل وجهها التكنولوجي والثقافي. وتستند هذه الإستراتيجية إلى مبدأين أساسيين في التنفيذ هما "الإنكار المعقول" الذي يمكنها من الحفاظ على مسافة شكلية عن بعض عمليات حلفائها، و"الغموض المتعمد" الذي يخلق حالة من عدم اليقين. وتستلزم هذه الإستراتيجية إعادة تعريف شاملة لمحركات السياسة الخارجية الإيرانية وتصورات التهديد وأولويات الأمن القومي، مما يمكن طهران من تحقيق نفوذ إقليمي واسع مع تقليل تكاليف المواجهة المباشرة، والحفاظ على خيارات متعددة للردع والاستجابة في بيئة إقليمية سمتها الأساسية الفوضى.

1. المبدأ الأول: مفهوم "الإنكار المعقول" (Plausible Deniability) أحد الركائز الأساسية في استراتيجية الردع الدفاعي الإيرانية، والذي يعتمد على إقناع الخصم بعدم قدرته على تحقيق أهدافه العسكرية أو السياسية. وفقاً لنظرية الردع التي قدمها "جلين سنايدر" Glenn Snyder"، فإن الردع عبر الإنكار (Deterrence by Denial) يعمل على شل تحركات الخصم من خلال إثبات أن أي هجوم أو تحرك عدائي سيفشل في تحقيق مكاسب إقليمية أو جيو إستراتيجية.[1] تطبّق إيران مبدأ الإنكار المعقول عبر قواتها النظامية وفواعل إقليمية، بهدف إرباك الخصم وخلق تصور بعدم جدوى تحركاته. تعمل هذه الإستراتيجية على رفع تكلفة المواجهة وتقليل المكاسب المتوقعة للعدو، مما يزيد من صعوبة التنبؤ بردود الأفعال الإيرانية. يُضعف هذا النهج الحوافز الهجومية للخصوم، مع تجنب المواجهة المباشرة، مما يعزز فعالية الردع الدفاعي.
2. المبدأ الثاني: يُمثل الغموض المتعمد (Deliberate Ambiguity) أداةً إستراتيجية تهدف إلى تعزيز الردع عبر التخلي عن الشفافية والمصداقية في التفاعلات الدولية. يقوم هذا المبدأ على فرضية أن "المصداقية قابلة للتلاعب والغش"، حيث تمتنع الدول عن توضيح نواياها الحقيقية أو الإفصاح عن إجراءاتها – سواء المعلنة أو غير المعلنة – مما يُولد حالةً مُفتعلةً من عدم اليقين والشك

[1] Lockyer, Adam, and Michael D. Cohen. **"Denial strategy in Australian strategic thought."** Australian Journal of International Affairs 71, no. 4 (2017), p4-5 .

الاستراتيجي.[1] يعتمد مبدأ الغموض المتعمد كآلية للردع الاستراتيجي على استخدام خطابات سياسية مبهمة، مع إرسال إشارات دبلوماسية متعارضة، وإبقاء القدرات العسكرية غامضة، تهدف هذه الإستراتيجية إلى خلق حالة من عدم اليقين لدى الخصوم حول نوايا الدولة الدفاعية، وطبيعة وكلفة الرد المحتمل، ومن خلال هذه الإستراتيجية، يتم تحقيق تأثير ردعي فعال دون الحاجة إلى تهديدات مباشرة.

أولا: ماهي التصورات الإيرانية للتهديدات الأمنية المحتملة؟.

يعكس الانتشار العسكري الإيراني طبيعة التهديدات الأمنية التي تدركها الدولة، حيث تتوزع القوات البرية الإيرانية بشكل كثيف على طول الحدود مع العراق، بينما تتركز القواعد الجوية الرئيسية في المناطق المطلة على العراق ومنطقة الخليج. أما القوات البحرية فتكاد تنحصر عملياتها بشكل كامل في مياه الخليج، هذا النمط من الانتشار العسكري يعكس ثلاثة تحديات أمنية رئيسية تواجهها إيران إقليمياً:

1. **الولايات المتحدة الأمريكية كقوة أجنبية معادية:** تعتبر إيران الولايات المتحدة التهديد الرئيسي لأمنها القومي ومصالحها الإقليمية، حيث تجسدت هذه العدائية المتبادلة في الخطاب السياسي عبر وصف الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش (2001–2009) لإيران بـ"محور الشر" عام 2002، بينما ردت طهران بتوصيف واشنطن بـ"الشيطان الأكبر" وإسرائيل بـ"الشيطان الأصغر".[2] وتواجه إيران تهديداً عسكرياً محتملاً من قبل إسرائيل أو الولايات المتحدة أو كليهما، قد يتراوح بين ضربة جراحية تستهدف المنشآت النووية فقط، أو هجوم موسع يشمل البنية التحتية الدفاعية كمنظومات الدفاع الجوي والمواقع الصاروخية، وقد يمثل هذا الهجوم مقدمة لغزو شامل أو يقتصر على ضربة استباقية أو انتقامية محدودة، مما يضع إيران أمام سيناريوهات دفاعية معقدة تتراوح بين المواجهة المباشرة والرد عبر حلفائها الإقليميين.[3]

---

[1] Fung, Derek Raymond. "**Respectful Vagueness: The Continual Utility of Strategic Ambiguity and the Primary Deterrent to Conflict in the Taiwan Strait"**. University of Calgary, Centre for Military and Strategic Studies, 2008.

[2] Alaa Al-Din Arafat , Ibid, 102

[3] Chubin, S. "**Is Iran a Military Threat? Survival"**,. vol. 56 no. 2 (April–May 2014), p73.

* الضربة الجراحية هي: **"**عمل قتالي موجّه عالي الدقة، يُنفذ بقوات محدودة وأسلحة متطورة لتحقيق هدف عسكري أو استراتيجي محدد بدقة، مع الحرص على تقليل الأضرار الجانبية وتجنب التصعيد غير المرغوب إلى مواجهة أوسع.**"** معجم مصطلحات العلوم العسكرية (2018)، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ص 149.

تُمثل عملية انسحاب القوات الأمريكية من المحيط الإقليمي الإيراني أحد أهم الأهداف الإستراتيجية لطهران، التي تنظر إلى الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة كتهديد وجودي متعدد الأبعاد. فمن الناحية الأمنية، يعمل هذا الوجود على تقويض القدرات التوسعية الإيرانية وعرقلة برامجها النووية والصاروخية، بينما يسعى جيوسياسياً لتحجيم نفوذ المحور الشيعي وحرمان طهران من أدوات الضغط الاستراتيجي، وتنبع هذه الرؤية من إدراك إيراني بأن الولايات المتحدة تشكل العائق الرئيس أمام طموحاتها الإقليمية، سواء عبر فرض العقوبات الدولية أو دعم المحاور المعادية أو عرقلة مشاريع الهيمنة الإيرانية. لذلك، يظل إضعاف النفوذ الأمريكي أولوية إستراتيجية عليا لإيران، لا تقل أهمية عن تطوير ترسانتها الصاروخية والنووية، في إطار صراع شامل على الهيمنة الإقليمية والسيطرة على الممرات الإستراتيجية وتشكيل التحالفات الدولية، مما يجعل من واشنطن التحدي الأمني والسياسي الأبرز الذي تواجهه طهران في المنطقة.

2. **إسرائيل المنافس الأمني :** تُعد إسرائيل العدو الأمني الاستراتيجي الأول لإيران، التي تصفها رسمياً بأنها "الورم السرطاني في جسد الأمة الإسلامية". يستند هذا العداء إلى مرتكزات أيديولوجية وعسكرية وسياسية متداخلة، حيث ترفض طهران شرعية الكيان الصهيوني جملةً وتفصيلاً، وتدعو علناً إلى "تحرير فلسطين من النهر إلى البحر".[1] عملياً، تتبنى إيران استراتيجية "الحرب بالوكالة" بتجنب المواجهة المباشرة عبر دعمها المالي والعسكري المكثف لجماعات مثل حزب الله وحماس، من جانب آخر يشكل البرنامج الصاروخي الإيراني تهديدا مباشرا للأمن الإسرائيلي، في حين تعمل إسرائيل بدورها على تقويض النفوذ الإيراني في المنطقة عبر ضربات جوية مستهدفة ضد مواقع إيرانية في سوريا. يُنظر إلى هذا الصراع في إطار التنافس الإقليمي الأوسع، حيث تستغل طهران القضية الفلسطينية كورقة ضغط لتعزيز شرعيتها الداخلية ونفوذها الخارجي، بينما تسعى تل أبيب لعزل إيران دولياً وعرقلة برامجها العسكرية.[2]

تعتبر إيران الكيان الإسرائيلي تهديدا استراتيجيا وجوديا، حيث زادت مخاوف طهران بشكل ملحوظ بعد توقيع اتفاقيات التطبيع بين بعض الدول العربية وإسرائيل، والتي أسست لتحالفات أمنية جديدة في المنطقة. ويُعد التحالف الثلاثي (الولايات المتحدة–إسرائيل–المملكة العربية السعودية) مصدر قلق بالغ

[1] Uskowi, Nader, **"The Evolving Iranian Strategy in Syria: A Looming Conflict with Israel,"** Issue Brief, Atlantic Council, Washington,(September 2018), p. 1.

[2] Berti, Benedetta, and Yoel Guzansky. **"Israel and Iran in Syria: A Limited Conflict."** *Middle East Policy* 22, no. 3 (Fall 2015): pp84-95.

للنظام الإيراني، حيث يعمل على تعزيز القدرات الأمنية والعسكرية للأطراف المعادية لإيران، ويُضعف نفوذها الإقليمي، ويخلق توازن قوى جديداً يُهدد مصالحها الاستراتيجية. وفي مواجهة هذا التحدي، تسارع طهران إلى تعزيز تحالفاتها الإقليمية، وتكثيف دعمها للجماعات المسلحة الموالية، وتسريع برامجها الصاروخية، في محاولة للحفاظ على نفوذها ومصالحها في ظل المتغيرات الجيوسياسية الراهنة.

3. **المملكة العربية السعودية** : تتميز السياسة الخارجية الأمنية الإيرانية بطابعها الديناميكي والقابل للتكيف مع التغيرات في البيئة الإستراتيجية والتهديدات المتغيرة، وهو ما يعكس الطبيعة الشاملة للفكر الاستراتيجي الإيراني. وفي هذا السياق، أشار المرشد الأعلى آية الله علي خامنئي خلال خطابه عام 2022 – الذي جاء في خضم احتجاجات واسعة النطاق – إلى الإجراءات السعودية باعتبارها شكلاً من أشكال "الحرب الهجينة". وقد عرّف الجنرال أحمد رضا بوردستان، رئيس مركز الأبحاث الإستراتيجية التابع للجيش الإيراني، هذا المفهوم بأنه مزيج معقد من الضغوط السياسية والحرب الاقتصادية والثقافية، مصحوباً بتهديدات عسكرية محتملة[1]، على الرغم من وجود خلافات داخلية في إيران حول طبيعة التهديد السعودي ومدى ضرورة الاستعداد لمواجهة مباشرة مع المملكة، إلا أن غالبية المراقبين للسياسات الدفاعية والخارجية الإيرانية يصنفونها ضمن المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية. وفي هذا الصدد، يوضح البروفيسور كيهان برزيغار – المحلل والأكاديمي المتخصص – أن المدرسة الواقعية الدفاعية تقدم الإطار النظري الأمثل لفهم الفكر الاستراتيجي للمرشد خامنئي. حيث يركز هذا النموذج التحليلي على أن الدافع الرئيس للدول هو تحقيق الأمن والبقاء، بدلاً من السعي للهيمنة أو التوسع.[2]

ثانيا: الإستراتيجية الإيرانية في المنطقة الرمادية: توازن دقيق بين القوة الناعمة والصلبة

تتجنب إيران تبني إستراتيجية هجومية مباشرة نظراً لعدم امتلاكها القدرات الهجومية الكافية أو الاستعداد لخوض مواجهات عسكرية شاملة، وبدلاً من ذلك، تعتمد إستراتيجية دفاعية لمواجهة التهديدات الإقليمية والدولية، تهدف إلى تجنب التصعيد والحد من احتمالات نشوب حرب واسعة النطاق.

[1] Ahmadreza Pourdastan, **"Saudis should know Iran's patience has a limit"** [in Farsi], Mashregh News, (November 19, 2022): http://bit.ly/3GC1yME.

[2] Parsi, Rouzbeh. **"Iran's hybrid warfare capabilities." Hybrid Warfare**: **Security and Asymmetric Conflict in International Relations**, Bloomsbury Collections. (Web. 16 Jul. 2021), **(browsed on 1.03.2024)** available on: www.bloomsburycollections.com

ولمواجهة هذه التهديدات، طورت إيران إستراتيجية أمن قومي مختلطة تجمع بين القوة الناعمة والصلبة. تهدف هذه الإستراتيجية إلى ردع الولايات المتحدة وحلفائها الإقليميين – خاصة المملكة العربية السعودية وإسرائيل – مع الحفاظ على الأهداف الإستراتيجية الإيرانية وأمنها القومي، وتوسيع نفوذها الإقليمي، دون اللجوء إلى المواجهات العسكرية المباشرة.

تعتمد الإستراتيجية الإيرانية على أنشطة سرية وغير معلنة، مثل الحروب بالوكالة، للحفاظ على مبدأ الإنكار المعقول وتجنب المواجهة المباشرة مع الخصوم. كما تعتمد على التحرك التدريجي لخلق غموض استراتيجي حول نواياها، مما يجعل الخصم غير متأكد من كيفية الرد، بالإضافة إلى السرعة في التنفيذ لمنع الخصم من المبالغة في رد فعله، تمكن هذه المقاربة إيران من مواجهة خصوم أقوى عسكرياً، وتعزيز أجندتها المناهضة للوضع الراهن، مع إدارة المخاطر وتجنب التصعيد والدخول في حرب شاملة.[1]

خلال العقود الأربعة الماضية، طورت إيران منظومة ردع قتالية ثلاثية الأبعاد تتكون من: [2]

- قوة بحرية غير تقليدية قادرة على تعطيل تدفق النفط عبر مضيق هرمز، مما يشكل تهديداً استراتيجياً لاقتصادات الدول المعتمدة على النفط في المنطقة.
- منظومة صاروخية متطورة تشمل صواريخ باليستية وطائرات مسيرة قادرة على تنفيذ ضربات دقيقة بعيدة المدى، تغطي مساحات واسعة من الشرق الأوسط.
- شبكة من الفواعل الإقليمية، التي تمثل أداة النفوذ الإيراني الممتدة عبر عدة دول عربية، وتعمل كذراع تنفيذي لسياسات طهران الخارجية.

حرب المنطقة الرمادية والحرب غير المتماثلة والحرب الهجينة هي مصطلحات غالبًا ما تستخدم بالتبادل، لكنها لا تشير إلى أشكال منفصلة من الحرب، بدلاً من ذلك، تشير هذه المصطلحات إلى الجانب الذي يتعلق بكيفية استخدام الدول للسبل والوسائل لتحقيق غايات سياسة تتعلق بالأمن القومي. يعني الإشارة إلى الأدوات الدبلوماسية والإعلامية والعسكرية والاقتصادية والإلكترونية ؛ طرق وصف كيفية استخدام هذه الوسائل لتحقيق غايات الاستراتيجية. وعلى الرغم من أن مصطلح الهجين له طابع مزدوج ويشير أيضًا إلى الوسائل ما يعرف باسم «المنطقة الرمادية» هو دولة بين الحرب والسلام. تسعى الجهات الفاعلة (الحكومية وغير الحكومية) التي تقوم بأنشطة المنطقة الرمادية إلى إجبار خصومها دون الحاجة إلى نشاط عسكري واسع النطاق أو مستدام. نزاع المنطقة الرمادية، ليس الهدف هو هزيمة عدو والسيطرة على النفوذ ، ولكن تعزيز المصالح الأمنية على حساب المنافس.

[1] Michael J. Mazarr**," Mastering the Gray Zone: Understanding a Changing Era of Conflict"** (Carlisle, PA: Army War College Strategic Studies Institute, December 2015, **(browsed on 05.03.2024)** available at : https://press.armywarcollege.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1427&context=monographs

[2] Michael Eisenstadt, **"The Role of Missiles in Iran's Military Strategy,"** Policy Analysis, Research Note 39, Washington Institute for Near East Policy, Washington, DC,(November 10, 2016), available at

مكّن الثالوث الاستراتيجي الإيراني (القدرات البحرية، الترسانة الصاروخية، الشبكة الوكلائية) طهران من تعزيز نفوذها الإقليمي عبر آليتين متكاملتين: الأولى عسكرية صرفة تتمثل في الثالوث المذكور، والثانية غير عسكرية تعتمد على أدوات النفوذ الناعمة. فمن ناحية، توفر القوة البحرية والضربات الصاروخية البعيدة المدى وشبكة الوكلاء غطاءً عسكرياً للتحركات الإيرانية، بينما تعمل الأدوات غير العسكرية مثل:[1]

- تقديم الخدمات الأساسية لدول الجوار (كإمداد الكهرباء للمناطق الحدودية العراقية) لتعزيز الشرعية السياسية لهذا النفوذ.
- إنشاء البنى التحتية الخارجية لدعم السياسات الإيرانية بين المجتمعات الشيعية.
- التهديد بالانسحاب من الاتفاقيات الدولية (كالاتفاق النووي 2015 ومعاهدة عدم الانتشار 1968).
- التحذيرات اللفظية من احتمالية تصاعد الصراعات المحلية إلى مواجهات إقليمية شاملة.

تعمل هذه الإستراتيجية الإيرانية على تعزيز الردع من خلال غرس قناعة راسخة لدى الخصوم بأن أي تصعيد ضد طهران قد يُفضي إلى حرب إقليمية شاملة، مع ما يرافق ذلك من اضطراب جيوسياسي حاد يُهدد الاستقرار الإقليمي برمته. وتسعى هذه المقاربة إلى تحقيق توازن دقيق عبر زيادة التكاليف المحتملة للمواجهة وتعظيم مخاطر التصعيد، بما يولد حالة من التردد الاستراتيجي لدى الأطراف المعادية. وبهذه الآلية، تتمكن إيران من الحفاظ على هامش مناورة واسع، مع تفادي الدخول في مواجهات مباشرة مكلفة، مما يمكنها من تحقيق أهدافها السياسية والأمنية بأقل مستوى ممكن من المخاطرة، في إطار سياسة متوازنة تجمع بين الردع المرن وإدارة الأزمات.

يُشكل فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني وأذرعه المسلحة المنتشرة في المنطقة العمود الفقري للإستراتيجية الإيرانية في المنطقة الرمادية، تمارس هذه الفواعل الاقليمية – مثل حزب الله في لبنان والحشد الشعبي في العراق – دورا مزدوجا يتمثل في تعزيز النفوذ الإيراني عسكرياً وسياسياً، بينما تتمتع بدرجة كبيرة من الشرعية المحلية في مجتمعاتها. تمكنها هذه الشرعية من التأثير السياسي

[1] Michael Eisenstadt,"**Iran's Gray Zone Strategy Cornerstone of its Asymmetric Way of War"**, Policy Analysis, PRISM 9, NO. 2 , Washington Institute for Near East Policy, Washington, DC , **(browsed on 05.03.2024)** available on :https://www.washingtoninstitute.org/media/4505

والاجتماعي إلى جانب دورها العسكري، مما يجعلها أدوات فعالة لتنفيذ السياسة الإيرانية في المنطقة بأقل تكاليف سياسية ودولية على طهران.[1] يشكل حزب الله حالياً القوة السياسية والعسكرية المهيمنة في لبنان، حيث تحول من ميليشيا غير رسمية إلى فاعل رئيسي في المشهد السياسي اللبناني، حافظاً على الدولة ضمن دائرة النفوذ الإيراني.[2] يظل الحزب شريكاً استراتيجياً للحرس الثوري الإيراني، ويمتد نشاطه العسكري عبر المنطقة تحت المظلة الإيرانية.[3] تعتمد إيران على شبكة وكلاء تضم ما يزيد عن 250 ألف عنصر لممارسة ضغط استراتيجي غير مباشر على إسرائيل والسعودية ودول الخليج، حيث يعلن هؤلاء ولاءهم المطلق للمرشد الإيراني دينياً وسياسياً. تتيح هذه الإستراتيجية لإيران تحقيق نفوذ إقليمي واسع مع تجنب التكاليف السياسية والعسكرية للمواجهة المباشرة.[4]

تمثل الفواعل الإقليمية امتدادا أيديولوجياً وأمنيا للنظام في طهران، حيث تعبّر مختلف أجهزة الدولة الإيرانية عن دعمها الكامل لهذه الشبكات لضمان تحقيق المصالح والتوسع الإقليمي الإيراني. في هذا الإطار، تتبنى إيران إستراتيجية واضحة لتعزيز دور هذه الفواعل كركيزة أساسية في منظومة الردع الإيرانية، مما يجعل الحفاظ على حلفائهم في المنطقة مسألة وجودية ترتبط بشكل وثيق بأمن وبقاء النظام الإيراني ذاته.

تكمُل الإستراتيجية الإيرانية للأمن القومي، القائمة على الدمج بين الحرب الهجينة وغير المتماثلة، بتوظيف القدرات البحرية والجوية والصاروخية لمواجهة الخصوم في الخليج ومضيق هرمز وخليج عمان وخارج المنطقة. وفي هذا الإطار، تبرز المناقشات الداخلية حول أهمية الأداة السيبرانية كعنصر حاسم في الإستراتيجية الأمنية الشاملة، سواء لمواجهة التهديدات الإلكترونية أو لحماية المصالح الوطنية. وقد طورت إيران أنظمة إلكترونية متقدمة تمكنها من اختراق أنظمة الخصوم وتنفيذ هجمات استباقية، لاسيما

[1] Ilan Goldenberg, Nicholas A. Heras, Kaleigh Thomas, and Jennie Matuschak," **Countering Iran in the Gray Zone: What the United States Should Learn from Israel's Operations in Syria"**, America Competes(2020), **(browsed on 07.03.2024)** available on: https://s3.us-east-1.amazonaws.com/files.cnas.org/backgrounds/documents/CNAS-Report-Gray-Zone-FinalD-web.pdf

[2] Ibid.

[3] Takeyh, Hidden Iran, **"Qassam Suleimani: Iran's Near Invisible Quds Force Commander**," Agence France Presse, July 2, (2014).

[4] J. MATTHEW MCINNIS**, Iranian Deterrence Strategy and Use of Proxies ,**The American Enterprise Institute, ,(November 29, 2016), **(browsed on 07.03.2024)** available on:https://www.foreign.senate.gov/imo/media/doc/112916_McInnis_Testimony.pdf

ضد التهديدات القادمة من إسرائيل أو الدول المعادية في المنطقة.[1] ويتجلى ذلك في الهجوم الإلكتروني الذي شنته مجموعة "سيف القاطع للقاضي" (Cutting Sword of Justice) ضد أرامكو السعودية عام 2012، والذي عطل العمليات التجارية للشركة وشمل إدارة التوريد، ممثلاً أول هجوم إلكتروني مدمر تنفذه طهران ضد خصم أجنبي.[2]

تعتمد الإستراتيجية الدفاعية الإيرانية في المنطقة الرمادية على مزيج من أدوات الحرب غير المتماثلة والحرب الهجينة، بهدف تحقيق عدة غايات إستراتيجية. تسعى هذه الإستراتيجية أولاً إلى ردع التهديدات الأمنية وتجنب الدخول في حروب تقليدية مكلفة. كما تهدف إلى تعزيز النفوذ الإقليمي الإيراني وترسيخ مكانتها كقوة مهيمنة في المنطقة. ومن الأهداف الأساسية لهذه الإستراتيجية العمل على تقويض النفوذ الأمريكي وحلفائه في الشرق الأوسط. تتيح هذه المقاربة لإيران تحقيق أهدافها الإستراتيجية مع الحفاظ على مرونة الحركة وتجنب التكاليف الباهظة للمواجهات المباشرة، وذلك عبر استخدام أدوات غير تقليدية تتراوح بين العمليات بالوكالة والحروب الإلكترونية والحرب الاقتصادية.[3]

المطلب الثالث: تراكم القدرات السعودية ـ الإيرانية: خوف متبادل أو موازنة للقوة.

يفسر المنظور الواقعي للعلاقات الدولية تراكم القدرات العسكرية على أنه مظهر من مظاهر الصراع على القوة والنفوذ في ظل النظام الدولي الفوضوي. في هذا الإطار، تدفع حالة انعدام الثقة بين الدول وضرورة الاعتماد على الذات في توفير الأمن إلى مراقبة متبادلة للسلوكيات العسكرية وردود الأفعال المحتملة. وفقاً لهذا التحليل، فإن أي محاولة من قبل دولة لتعزيز قدراتها العسكرية تثير حتماً رد فعل دفاعياً من الدول المنافسة، مما يجسد ما يعرف بـ"المعضلة الأمنية". وتنشأ هذه المعضلة من صعوبة فهم النوايا الحقيقية للدول واستحالة التمييز بوضوح بين القدرات الدفاعية والهجومية، كما أن هذه

---

[1] نعمة خوارمي، **التعامل مع الأمن السيبراني و المراقبة: استراتيجية إيران المزدوجة للأمن القومي**، مركز واشنطن للدراسات 29 .03. 2024، (تم التصفح في 12.09.2024)، متوفر على :
https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/altaml-m-alamn-alsybrany-walmraqbt-astratyjyt-ayran-almzdwjt-llamn-alqwmy

[2] Matthew Levit, **"Fighters Without Borders"—Forecasting New Trends in Iran Threat Network Foreign Operations Tradecraf ,"**FEBRUARY 2020, VOL 13, 2,(BROWSED ON 12.09.2024) AVAILBAL ON : HTTPS://CTC.WESTPOINT.EDU/WP-CONTENT/UPLOADS/2020/02/CTC-SENTINEL-022020.PDF

[3] Michael Eisenstadt,"**Iran's Gray Zone Strategy Cornerstone of its Asymmetric Way of War", ibid.**

الديناميكية لا تولد استجابة تعاونية بين الأطراف، بل تدفعها إلى البحث الدائم عن سبل لموازنة القوة المتزايدة للخصوم.

1. البرنامج النووي الإيراني ومسألة الثقة: يُمثل البرنامج النووي الإيراني ركيزة أساسية في السياسة الخارجية الإيرانية، حيث تسعى طهران من خلاله إلى ترسيخ مكانتها كقوة إقليمية فاعلة وضمان أمنها القومي في ظل البيئة الإقليمية التنافسية. بينما تنظر المملكة العربية السعودية إلى هذا البرنامج كتهديد وجودي للأمن الإقليمي، مما يدفعها لمعارضة كافة الأنشطة النووية الإيرانية. يعكس هذا التباين في المواقف طبيعة التنافس الاستراتيجي بين الدولتين، حيث تتداخل الاعتبارات الأمنية مع الرهانات الجيوسياسية، في ظل مخاوف سعودية من اختلال موازين القوى الإقليمية وانتشار الأسلحة النووية في المنطقة.

أ. لماذا تسعى إيران للنووي؟: تعود جذور المساعي الإيرانية لاكتساب التكنولوجيا النووية إلى عقد الخمسينيات من القرن العشرين، حيث اتسمت المرحلة الأولى من البرنامج النووي الإيراني في عهد الشاه محمد رضا بهلوي بطابع اقتصادي–تكنولوجي بحت. وبعد قيام الثورة الإسلامية عام 1979، شهد البرنامج النووي تحولاً استراتيجياً نحو مبدأ الاكتفاء الذاتي وتوطين المعرفة النووية، خاصة بعد استئناف الأنشطة النووية بشكل مكثف عام 2002.[1] يمكن تحليل الأبعاد الاستراتيجية للبرنامج النووي الإيراني من خلال ثلاثة محاور أساسية: [2]

- البعد الاقتصادي، يسعى البرنامج النووي الإيراني إلى تحقيق أهداف اقتصادية جوهرية تتمثل في تنويع مصادر الطاقة عبر تطوير بدائل للوقود الأحفوري، وضمان التوازن بين متطلبات الاستهلاك المحلي المتزايد وحاجات التصدير، فضلاً عن تحصين الاقتصاد الوطني من التقلبات الحادة في أسعار النفط والغاز العالمية، وذلك بهدف بناء نظام طاقوي مستدام يحقق الأمن الاقتصادي ويقلل من مخاطر التبعية للعوامل الخارجية.
- يتمثل البعد الأمني–السياسي للبرنامج النووي الإيراني في سعي طهران لتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية، وتحقيق تفوق استراتيجي في محيطها الجيوسياسي عبر بناء أدوات ردع نووي فعالة. وتسعى هذه الإستراتيجية إلى ترسيخ دور إيران كقوة إقليمية فاعلة قادرة على حماية مصالحها الأمنية

[1] Somayeh Sadat Moosavian, Zohreh Ghadbeigy, Maryam Jafari, "**The Impact of the Nuclear Program on Iran-Saudi Arabia Relations"**, Research Journal of Humanities and Social Sciences, V-01,Issue-01(2022), p11.
[2] ibid

وتأمين نفوذها السياسي في ظل بيئة إقليمية تنافسية، مع التركيز على تطوير قدرات ردعية تثني الخصوم المحتملين عن أي تهديدات لأمنها القومي.

- يستند البعد الأيديولوجي للبرنامج النووي الإيراني إلى مبادئ الثورة الإسلامية، حيث تدعو طهران إلى مبدأ المساواة في الحقوق التكنولوجية بين الدول، وتسعى لتحقيق العدالة في مجال التنمية الدولية. كما يجسد البرنامج سعي إيران للاستقلال التكنولوجي كأحد الركائز الأساسية لسياسة الاستقلال الوطني التي نادت بها الثورة الإسلامية، معتبرةً الحق في التطور النووي السلمي جزءاً لا يتجزأ من سيادة الدولة.

ب.إلى أي مدى يكتسي برنامج إيران النووي الطابع الإقليمي؟.

رغم أن معاهدة عدم الانتشار النووي الموقعة منذ أربعة عقود أسست إطاراً قانونياً للأمن النووي العالمي، إلا أن التهديد النووي لا يزال يقوض السلم الدولي، خاصة في المناطق الهشة كالشرق الأوسط حيث تتفاقم المعضلة الأمنية بسبب الصراعات المزمنة وسباق التسلح. وفي هذا السياق، يطرح البرنامج النووي الإيراني إشكالية جوهرية حول إمكانية اعتباره أداة ردع ظرفية في بيئة إقليمية متقلبة، حيث تتداخل حسابات الردع النووي مع تعقيدات التوازنات الإقليمية وتعدد الفاعلين، مما يزيد من تحديات الاستقرار في منطقة تتسم بأعلى درجات الحساسية الأمنية.

تشهد منطقة الخليج تصاعدًا في التحديات والتهديدات الأمنية في ظل صراعات إقليمية متعددة تُغذّي حالة عدم الاستقرار، لا سيما مع استمرار الأزمات في سوريا والعراق واليمن. وقد كشفت هذه التطورات عن تداعيات خطيرة على مصداقية الردع النووي في المنطقة، حيث ارتبط الخطاب النووي الإيراني خلال فترة حكومة الرئيس السابق محمود أحمدي نجاد بمسألة الأمن الإقليمي، مع تأكيد طهران على العلاقة الوثيقة بين أمن منشآتها النووية واستقرار المنطقة. كما حذّرت إيران دول الجوار والأطراف الدولية من أن أي تعاون مع قوى أجنبية لغزوها أو استهداف منشآتها النووية سيواجه برد عدواني، مما يعكس تصاعد التوترات ويفتح بابًا لسباق التسلح المحفوف بالمخاطر.[1] في إطار تحليله لتأثير الانتشار النووي على الاستقرار الإقليمي، يرى "كينيث والتز" أن حصول إيران على أسلحة نووية قد يؤدي إلى نتائج إيجابية على استقرار منطقة الشرق الأوسط. ويستند في حجته إلى أن امتلاك إيران للردع النووي قد يعيد التوازن

[1] Somayeh Sadat Moosavian, Zohreh Ghadbeigy, Maryam Jafari," **The Impact of the Nuclear Program on Iran-Saudi Arabia Relations"**, Research Journal of Humanities and Social Sciences, V-01|Issue-01,(2022), p13.

الاستراتيجي في المنطقة، خاصةً في مواجهة القدرات النووية الإسرائيلية. فبحسب والتز، بمجرد تجاوز إيران "العتبة النووية"، فإنها ستتحول إلى قوة رادعة قادرة على تحقيق الاستقرار، حتى لو كانت ترسانتها النووية محدودة نسبيًا. كما يجادل بأن وجود قوة نووية إيرانية قد يحد من دوافع الدول الأخرى للسعي نحو امتلاك أسلحة نووية، مما قد يسهم في خفض حدة التنافس الاستراتيجي ويؤدي إلى منطقة أكثر استقرارًا.[1]

هذا الطرح يتوافق جزئيًا مع الرؤية الإيرانية التي تقدم نفسها كفاعل أساسي في صناعة الأمن الإقليمي، وليس كمصدر لزعزعة الاستقرار. فطهران تؤكد باستمرار سعيها لتعاون إقليمي يضمن أمنًا مشتركًا، وتدعو إلى خلق بيئة مستقرة وآمنة بالتعاون مع جيرانها. ومع ذلك، يبقى هذا التحليل محل جدل في الأوساط الأكاديمية والسياسية، حيث يرى منتقدوه أن الانتشار النووي قد يزيد من حدة التوترات ويؤدي إلى سباق تسلح خطير، خاصة في ظل الصراعات القائمة والانقسامات الجيوسياسية العميقة في المنطقة.[2]

يشكل التباين في السياسة الإيرانية، مصدرًا للغموض حول نوايا طهران فيما يتعلق ببرنامجها النووي وطموحاتها الإقليمية، مما يخلق تهديدًا استراتيجيًا للاستقرار في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط. فعدم وضوح السلوك الإيراني المحتمل في حال تحولها إلى دولة نووية يفتح الباب أمام سيناريوهات متعددة، سواء بالنسبة لإيران نفسها أو لدول الجوار.

يؤدي هذا الغموض إلى تحديات في تقييم التهديد، حيث قد ينتج عن سوء تقدير النوايا أو التصورات العدائية تصعيد غير محسوب، مما يدفع بالعلاقات الإيرانية مع جيرانها نحو مسار تصادمي بدلًا من التعاوني، وبالتالي، فإن عدم اليقين والغموض المحيط بالسياسات الإيرانية لا يزيد من حدة التوترات الإقليمية فحسب، بل يرفع أيضا من مخاطر المواجهة، خاصة في ظل غياب آليات ثقة واضحة أو أطر حوارية فعّالة لاحتواء هذه التهديدات.

2. القراءة السعودية للبرنامج النووي الإيراني: هل تسعى السعودية لإمتلاك ردع نووي؟

تتأسس القراءة السعودية للبرنامج النووي الإيراني على أساس السياسة الخارجية للمملكة تجاه هذا الملف، حيث تتبنى الرياض موقفا متعدد الأبعاد. فمن ناحية، لا تستبعد الطبيعة السلمية للأنشطة النووية الإيرانية شريطة زوال المخاوف الأمنية المرتبطة بها. إلا أن المملكة تُطور في المقابل تصورا عسكريا

[1] Kenneth N. Waltz ,**Why Iran Should Get the Bomb Nuclear Balancing Would Mean Stability**, Foreign Affairs (July/August 2012) (browsed on 25,08 ,2024) on : https://www.infosperber.ch/wp-content/uploads/2012/07/Why-Iran-Should-Get-the-Bomb.pdf

[2] Umair Jamal," **The Iranian Nuclear programme: Impact on Regional Stability and Security"** , (browsed on 12,08,2024) available on: https://www.e-ir.info/pdf/51883

لهذا البرنامج، مستندة إلى قناعة راسخة بأن طهران تسعى إلى تعزيز نفوذها الاستراتيجي والإقليمي، مما سيعمق الفجوة العسكرية بين القطبين الإقليميين الرئيسيين في الخليج.[1] بالإضافة إلى ذلك، يترسخ الاعتقاد السعودي بأن امتلاك إيران للقدرات النووية سيمكنها من فرض شروطها على القضايا الإقليمية والدولية، بل وقد يدفع – وفق التصور السعودي – إلى تحريض المجتمعات الشيعية في الأنظمة الملكية السنية على التمرد عبر وسائل عنيفة، مما يهدد الاستقرار الداخلي لدول المنطقة .

ويتمحور التخوف الجوهري للمملكة حول تداعيات تحول إيران إلى قوة نووية على التوازن الاستراتيجي الهش أصلاً في المنطقة، حيث يُتوقع أن يميل ميزان القوى بشكل حاد لصالح طهران، مما قد يُطلق سباق تسلح نووي إقليمي يصعب احتواؤه. وقد عبّر ولي العهد الأمير محمد بن سلمان عن هذه المخاوف في تصريحات سابقة، مؤكداً أن التطور النووي الإيراني يشكل تهديداً مباشراً للأمن الإقليمي، وداعياً إلى وضع ضوابط تحول دون تحوله إلى أزمة إستراتيجية دائمة ،يظهر هذا في تصريح لولي العهد الأمير محمد بن سلمان:

" إن السعودية ستضطر إلى الحصول على أسلحة نووية إذا فعلت إيران منافستها الإقليمية ذلك. وفي مقابلة مع قناة فوكس نيوز، قال إن بلاده قلقة بشأن أي أسلحة نووية أخرى، مضيفًا: "إنه جهد غير مجد... لأنك لا تستطيع استخدامه إذا كنت تستخدمه، يجب أن تخوض معركة كبيرة مع بقية العالم." [2].

يتضح من ذلك أن الموقف السعودي يستند إلى رؤية دفاعية استباقية، تنطلق من مخاوف أمنية ملموسة وقلق من تحولات جيوسياسية قد تعيد تشكيل موازين القوى الإقليمية. وقد دفع هذا الرياض إلى السعي لبناء آليات ردع متعددة المستويات، تجمع بين المسار الدبلوماسي وتعزيز التحالفات الإستراتيجية.

[1] Robina Khan . Muhammad Muzaffar . Nazim Rahim**, "iranian Nuclear Program: Impacts on Saudi-Iran Relations"**, Pakistan Social Sciences Review ,(June 2019), Vol. 3, No. 2, p56.

[2] Guardian News , **If they get one, we have to': Saudi Arabia will seek nuclear weapon if Iran does,** (21 sep 2023) (browsed on 12,08,2024), available on: https://www.youtube.com/watch?v=Pri6MKB4M8s

في مقابلة مع صحيفة الغارديان في سبتمبر 2023، كشف ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان عن توجهات المملكة العربية السعودية لتعزيز أمنها الاستراتيجي في ظل التطورات النووية الإيرانية، حيث أشار إلى اعتماد الرياض على خيارين رئيسيين:[1]

- السعي نحو امتلاك قدرة نووية ردعي: يُشكل البرنامج النووي الإيراني، من المنظور السعودي، مبررًا عقلانيًا لتبني المملكة طموحًا نوويًا كأداة لتعزيز قوتها النسبية. ويهدف هذا التوجه إلى الانتقال من سياسة الحفاظ على الوضع الراهن إلى تغييره، سعيًا لاستعادة توازن التهديد والتوازن الإقليمي، مع تقليل الاعتماد على التحالفات الدولية والاتجاه نحو ضمان الأمن الإقليمي عبر القدرات الذاتية.
- إقامة تحالف مع قوة نووية كضمانة أمنية: في حال تعرض المملكة لأي عدوان، فإنها قد تلجأ إلى عقد شراكة إستراتيجية مع دولة نووية لتأمين حماية خارجية، كبديل أو مكمل للخيار النووي الذاتي.

في إطار التفاعلات السعودية–الإيرانية، برزت المملكة العربية السعودية كالفاعل الرئيسي في تقييم التهديد النووي الإيراني. وقد عززت هذه المخاوف تبني السعودية لمنظور واقعي في سياساتها الخارجية، حيث سادت شكوك حول نوايا الطرف الآخر ومخاطر تحقيق مكاسب نسبية على حساب الأمن السعودي. بناءً على ذلك، سعت السياسة الخارجية السعودية إلى تعديل الوضع الراهن في الخليج والشرق الأوسط، من خلال العمل على تحقيق توازن التهديد وتشكيل تحالفات عسكرية تهدف إلى استعادة التوازن الإقليمي. ويعكس هذا التوجه حرص الرياض على تعويض الفجوة الإستراتيجية المحتملة الناتجة عن التطور النووي الإيراني.

[1] Ibid.

المبحث الثالث: رؤية تحليلية للمعضلة الأمنية السعودية– الإيرانية: فرص وحدود التعاون

يشكّل تحليل الأمن في منطقة الخليج تحدياً معقداً، نظراً لكونه جزءاً من إقليم أوسع – الشرق الأوسط – الذي يعاني من صراعات وتوترات أمنية مزمنة. إن حالة القلق الناجمة عن هذه التوترات، وسيادة التوقعات باحتمال الحرب بدلاً من التعاون في بيئة تتسم بانعدام الثقة والشك المتبادل، تؤدي إلى نشوء معضلة أمنية حقيقية بين القوتين الإقليميتين الرئيسيتين: السعودية وإيران.

في هذا السياق، يبرز سؤال جوهري: هل يمكن تحقيق تعاون سعودي–إيراني في ظل هذه الظروف، أم أن ثنائية التوتر والصراع ستظل السمة الغالبة في المشهد الخليجي؟.

المطلب الأول: الإنشقاق السعودي ـ الإيراني في قضايا الإقليم (العراق، سوريا، اليمن)

تؤكد النظرية الواقعية أنه في ظل الفوضوية السائدة في النظام الدولي، تسعى الدول جاهدة لضمان بقائها. ومع ذلك، فإن الواقعية البنيوية لا تنكر وجود هذه الفوضى، بل تؤكد أن الدول نفسها هي من تساهم في إنتاجها وتكريسها. حيث تعتقد كل دولة أن تعزيز قوتها النسبية سيضمن أمنها، إلا أن هذا النهج يدفع الدول الأخرى إلى اتخاذ إجراءات مضادة لتعزيز أمنها الخاص. وتؤدي هذه الديناميكية إلى مفارقة تتمثل في أن سعي الدول لتحقيق الأمن يجعلها في الواقع أقل أمانا.[1]

تتميز منطقة الخليج والشرق الأوسط بكونها إحدى أهم بؤر الاضطراب الدولي، حيث تتسم البيئة الأمنية الخليجية بخصائص المعضلة الأمنية الكلاسيكية المتمثلة في: عدم اليقين، الشك المتبادل، الخوف من النوايا، وسوء تقدير المواقف. وقد تفاقمت هذه العوامل بشكل ملحوظ على المستوى الإقليمي في أعقاب الفراغ الأمني الذي نتج عن الانسحاب الأمريكي من العراق.

في هذا الإطار، يسعى كل من السعودية وإيران لتعزيز نفوذهما الإقليمي عبر آليتين رئيسيتين: الأولى تتمثل في تقديم الدعم للأنظمة الحليفة في مناطق النزاع الرئيسية (العراق، اليمن، لبنان، البحرين)، والثانية تتجلى في السعي لتعزيز القدرات العسكرية من خلال برامج التسلح المكثفة. يعكس هذا التنافس طبيعة البيئة الإقليمية الهشة التي تفتقر إلى الثقة المتبادلة وتسيطر عليها حسابات القوة والنفوذ.

[1] Junaid Jahandad, Ali Mustafa, "**SAUDI-IRAN RIVALRY: A SECTARIAN DIVIDE OR SECURITY DILEMMA?",** Journal of Contemporary Studies, Vol. XI, No. 2(Winter 2022).

يشهد التصور السعودي تجاه إيران تحولاً جوهرياً، من اعتبارها شريكا محتملا في الحفاظ على الاستقرار الإقليمي، إلى النظر إليها كمنافس أيديولوجي وجيوسياسي يسعى لإعادة تشكيل الوضع القائم. ويُعزى هذا التحول إلى التطور المتصاعد للقدرات العسكرية الإيرانية، مما يثير قلقا متزايدا لدى الرياض. [1] من جهة أخرى، تُظهر المملكة موقفاً عدائياً واضحاً تجاه طهران، وهو ما يدفع الأخيرة إلى حالة من التوجس والترقب إزاء الجهود السعودية الرامية لاحتواء النفوذ الإيراني. هذه الديناميكية المتبادلة تسهم في تفاقم المعضلة الأمنية بين الطرفين، حيث يؤدي كل منهما سياسات تزيد من مخاوف الآخر، في حلقة مفرغة من الشك والاستعدادات العسكرية.

أولا:القضايا الإقليمية: بين التنافس السعودي ـ الإيراني.

يقدم روبرت جيرفيس إطارا تحليليا لفهم الوضع السعودي–الإيراني من خلال عدسة المعضلة الأمنية، حيث يبرز أن نوايا القادة السياسيين تتسم بعدم الاستقرار بسبب سعيهم الدائم لحماية مصالحهم المتنامية. ويتجلى هذا في اتجاهين رئيسيين: الأول يتمثل في التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، والثاني في تعزيز القدرات العسكرية الوطنية. وكلما توسع نطاق المصالح التي تُعتبر بحاجة للحماية، ازدادت احتمالية تعارضها مع مصالح الأطراف الأخرى.[2] في السياق السعودي–الإيراني، تتبدى هذه الديناميكية بشكل واضح عبر التنافس الأيديولوجي غير القابل للتوفيق، حيث تقدم السعودية نفسها كزعيمة للعالم السني بينما تطرح إيران نفسها حامية للمصالح الشيعية. هذا الانقسام العميق يولد حالة دائمة من انعدام الثقة المتبادلة بين القيادتين، مما يؤدي إلى تقويض الأمن المشترك وخلق تهديدات وجودية متصورة. تتجسد هذه المعضلة الأمنية في المنافسة الجيوسياسية بين الدولتين عبر مختلف الساحات الإقليمية في الشرق الأوسط والخليج العربي، حيث تأخذ طابعاً صفرياً لا يسمح بتحقيق مكاسب مشتركة، بل يعزز دائرة الشك والاستعدادات العسكرية التي تزيد من حدة التوتر الإقليمي.

[1] Simon Mabon, **Saudi Arabia and Iran, Soft Power Rivalry in the Middle East** (London: I. B. Tauris, 2013),p 3.
[2] Mohamed Bin Huwaidin , **The Security Dilemma in Saudi-Iranian Relations**,ibid p77.

1. العراق: ساحة منافسة سعودية ـ إيرانية.

يُشكّل العراق الساحة الأبرز للتنافس السعودي–الإيراني في المنطقة، حيث يتخذ الصراع بين الطرفين شكل حروب بالوكالة عبر أدوات متعددة تشمل التدخلات الأمنية والعسكرية، والضغوط الاقتصادية، والمنافسة الأيديولوجية والثقافية، في محاولة من كل طرف لتعزيز نفوذه وتقليص تأثير خصمه في هذا البلد الاستراتيجي.

هذه الديناميكية المعقدة تجعل من العراق مسرحاً لصراع إقليمي متعدد الأبعاد، تتداخل فيه العوامل السياسية والطائفية والاقتصادية، مما يعمق الأزمة الداخلية ويُعقّد آفاق تحقيق الاستقرار في الدولة.

أ. المقاربة الإيرانية في العراق.

شهدت العلاقات السعودية–العراقية توتراً مستمراً منذ عام 1990 إثر الغزو العراقي للكويت، ثم ازدادت حدّةً بعد الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 وما تلاه من تفكك للدولة العراقية ودخولها في فراغ جيوسياسي. في خضم هذا التحوّل، برز التنافس السعودي–الإيراني ببعديه الإيديولوجي (السني–الشيعي) والإقليمي، حيث نجحت إيران في تعزيز نفوذها بالعراق عبر عدة عوامل رئيسية: [1]

- ضعف البنية الهيكلية للدولة العراقية الناشئة بعد 2003، والتي ظهرت كنظام سياسي سهل الاختراق، خاصةً مع صعود الأحزاب الإسلامية الشيعية ذات الروابط التاريخية الوثيقة مع طهران.
- وجود العديد من قادة العراق الجديد ممن قضوا فترات طويلة في المنفى الإيراني، مما عزّز ارتباطهم بإيران.
- امتلاك إيران لحلفاء أكراد أقوياء يشكلون القوة السياسية الثانية المؤثرة في عملية إعادة بناء العراق.

شهدت الفترة بين 2005–2009 ذروة النفوذ الإيراني في العراق مع صعود نخبة شيعية–كردية ذات روابط تاريخية وثيقة مع طهران. وقد استغلت إيران انهيار النظام البعثي والفوضى الأمنية التي أعقبت الغزو الأمريكي لتعزيز مصالحها عبر إستراتيجية أمنية–عسكرية متعددة الأوجه: [2]

[1] Renad Mansour, **The Sunni Predicament in Iraq (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace,** March 2016), (browsed on 19,05,2024) available on: https://carnegieendowment.org/files/CMEC_59_Mansour_Sunni_Final.pdf.

[2] Babak Rahimi," **Iran's Declining Influence in Iraq"**, THE WASHINGTON QUARTERLY j (WINTER, 2012), p28.

- تعزيز التعاون العسكري من خلال توقيع اتفاقيات ثنائية مع العراق
- .تهريب الأسلحة عبر الحدود المشتركة
- توظيف القدرات الاستخباراتية
- بناء شبكات ولاء مع فواعل غير حكومية
- تمويل الجهات المسلحة خارج إطار الدولة

اتبعت إيران في العراق إستراتيجية متعددة المستويات تشمل الأبعاد السياسية والاقتصادية والعسكرية، حيث تحولت تدريجيا من الاعتماد على القوة الصلبة إلى اعتماد منهج أكثر تنوعاً يجمع بين القوة الناعمة والصلبة. فعلى الصعيد السياسي، عملت على دعم الأحزاب والكيانات الشيعية الحليفة، بينما على المستوى الاقتصادي ركزت على الاستثمار في المشاريع التنموية والبنى التحتية، أما عسكريا، فقد حافظت على دعمها للأجهزة الأمنية والفواعل غير الحكومية المتحالفة معها. تمثلت هذه الإستراتيجية في ممارسة نفوذ ناعم عبر السيطرة التدريجية على القطاع الاقتصادي من خلال تمويل المشاريع التنموية والسياسية، إلى جانب الحفاظ على أدوات الضغط الصلبة. هذا المزج بين الأدوات الصلبة والناعمة مكن إيران من تعزيز وجودها وتأثيرها في العراق بشكل متوازن ومتعدد الأوجه.

ب.المقاربة السعودية للتعامل مع العراق: دراسة في الأدوات والتكتيكات

تسعى الإستراتيجية السعودية في العراق إلى مواجهة النفوذ الإيراني المتعاظم منذ عام 2003، معتبرة العراق ساحة مثالية لتحقيق توازن استراتيجي ضد طهران في محيطها المباشر. وتعتمد الرياض في تحقيق هذا الهدف على أدوات متعددة:[1]

- أدوات سياسية تهدف لبناء جسور الثقة مع حكومة بغداد، مع العمل على استغلال الانقسامات داخل المعسكر الشيعي لتقليل نفوذ الكيانات الموالية لإيران.
- على الصعيد الاقتصادي، تعمل السعودية على تعميق الروابط التجارية والاستثمارية مع العراق، ساعيةً لاختراق السوق العراقية التي تسيطر عليها إيران وتركيا، مع السعي المتوازي لتعزيز التكامل الاقتصادي الثنائي.

[1] Renad Mansour, **Saudi Arabia's New Approach in Iraq**, Analysis Paper, CENTER FOR STRATEGIC & INTERNATIONAL STUDIES,(2018), p2.

- تنطلق الرؤية الأمنية السعودية من اعتبارات جيواستراتيجية حاسمة، حيث يشكل العراق جاراً برياً طويلاً ومصدراً محتملاً للتهديدات.[1] كما تتفاقم المخاوف السعودية جراء صعود الحكومات الشيعية في المنطقة، مما يزيد من حساسية الملف الأمني العراقي وينعكس على حسابات الرياض الإستراتيجية.[2]

ترافق صعود النفوذ الإيراني في العراق مع تراجع للموقف السعودي، الذي ارتبط بتراجع دور السنة العراقيين في هياكل السلطة، ويعزى ذلك لعاملين رئيسيين:[3]

- العزوف السياسي: فشل الحلفاء السنة في تحقيق حضور مؤثر في المؤسسات الحكومية خلال المرحلة التأسيسية الحاسمة (2003–2005)، حيث قاطعوا العملية السياسية بشكل كبير.
- الانقسام الداخلي: عجز الرياض عن توحيد الصف السني العراقي الذي ظل ممزقاً بين تيارات مختلفة.

هذه العوامل ساهمت مجتمعة في إضعاف الموقف السعودي وتقويض نفوذ السنة في الهيكل السياسي العراقي الناشئ.

شهدت العلاقات السعودية–العراقية تدهورا ملحوظا نتيجة فشل المحاولات المتكررة لتوحيد الصف السني العراقي، مما أدى إلى تراجع النفوذ السعودي في العراق وتصاعد المخاوف الأمنية. وقد تجلى هذا التدهور في إغلاق الحدود جزئياً وقطع العلاقات الدبلوماسية خلال فترة حكم المالكي (2006–2014)، حيث عانت العلاقات الثنائية من غياب الثقة المتبادلة وتصاعد الشكوك الإستراتيجية، خاصة في ظل تنامي النفوذ الإيراني وصعوبة إيجاد قواسم مشتركة للتعاون الأمني أو السياسي الفعال بين الدولتين.

من المنظور السعودي، ارتبط رئيس الوزراء العراقي الأسبق نوري المالكي بعلاقات وثيقة مع إيران، واتُهم بتبني سياسات طائفية أضرت بالمكون السني العراقي وأثرت سلباً على الاستقرار الإقليمي. وقد تجاوبت السعودية مع تدهور الأوضاع في العراق بإجراءات احترازية، حيث شرعت في أكتوبر

[1] F. Gregory Gause III, **"The International Politics of the Gulf," in International Relations of the Middle East**, ed. Louise Fawcett ,Oxford: Oxford University Press, (2005),p 265

[2] Toby Matthiesen, **The Other Saudis: Shiism, Dissent and Sectarianism** (Cambridge: Cambridge University Press,(2014).

[3] Renad Mansour, **Saudi Arabia's New Approach in Iraq** ,ibid.p3.

2006 بخطط لإنشاء سياج حدودي عالي التقنية[1]، انطلاقا من مخاوف مبررة إزاء سياسات المالكي التي رأت أنها تقوض المكاسب الأمنية التي حققتها القوات الأمريكية في مواجهة تنظيم القاعدة عام 2007.[2] ومع تجديد ولاية المالكي للفترة (2010–2014)، تخليت الرياض عمليا عن أي جهود فعلية للتأثير في المسار السياسي الداخلي للعراق.[3]

شهدت العلاقات السعودية–العراقية تحولاً ملحوظاً بعد عام 2014، حيث بدأت المملكة بإعادة بناء حضورها الدبلوماسي عبر تعيين ثامر السبهان سفيراً مقيماً في بغداد – الأول منذ 25 عاماً – ليقابله تعيين سفير عراقي في الرياض. كما عززت الرياض علاقاتها مع حكومة إقليم كردستان بافتتاح قنصلية عام 2016، ورغم التوترات القائمة، توجد دوافع متبادلة لتعزيز العلاقات:[4]

- استغلال السعودية للانقسامات داخل القيادة الشيعية الموالية لإيران لاستعادة النفوذ في العراق.
- رغبة السياسيين الشيعة في توسيع قاعدة دعمهم عبر التواصل مع الأطراف السنية.
- سعي العراق لتحقيق توازن في علاقاته الإقليمية عبر تقليص الاعتماد على إيران دون عودة الهيمنة السنية.

ت. القراءة العراقية للصراع السعودي ـ الإيراني:

برز الأداء السياسي الخارجي للعراق بعد 2014 من خلال سعيه لترسيخ موقعه في معادلة التوازن الإقليمي والدولي، حيث اتخذ من تنويع علاقاته بين إيران والسعودية أداة تكتيكية لتعزيز موقعه الجيوسياسي في الخليج. يستند هذا المنهج إلى إعادة اكتشاف العراق لمكامن قوته وتطويرها[5]، ، حيث وفّرت العلاقات مع السعودية فرصة للخروج من دائرة الهيمنة الإيرانية الأحادية، عبر اعتماد سياسة الموازنة بين القوى الإقليمية المتنافسة. كما مكّنت هذه الإستراتيجية العراق من تحقيق مكاسب متبادلة مع

[1] Robin Wright, **"Saudi King Declines to Receive Iraqi Leader,"** The Washington Post, (April 29, 2007), (browsed on 20,05,2024) available on: https://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2007/04/28/AR2007042801163.html

[2] Simon Steven, **"The Price of the Surge,"** Foreign Affairs, (June 2, 2008) (browsed on 05,05,2024) available on :.https://archive.nytimes.com/www.nytimes.com/cfr/world/20080503faessay_v87n3_simon.html?pagewanted=5

[3] Hussein Ibish**," The Power of Positive Diplomacy: Saudi Outreach in Iraq since 2014"**, The Arab Gulf States Institute, Washington,(april 2018).

[4] Hussein Ibish ,The Power of Positive Diplomacy: Saudi Outreach in Iraq since 2014,p11-12.

[5] Ali Bashar AGWAN**," Iraqi Foreign Policy Between Theory and Practice: Studying the State of Iraqi-Saudi Relations Until 2014 And Future Prospects"**, ANKASAM | Bölgesel Araştırmalar Dergisi, (ays2017) •v 1 (1) • p44.

الطرفين، مع الحفاظ على مساحة من المناورة السياسية تتيح له تعزيز مصالحه الوطنية دون الارتهان الكامل لأي من المحاور الإقليمية.

2.سوريا واليمن: ساحات للتوتر السعودي–الإيراني ورهانات الأمن الإقليمي.

شكّلت الأزمة السورية والحرب اليمنية أحد أبرز تداعيات ثورات الربيع العربي، حيث تحوّلت الاحتجاجات الشعبية السلمية في كلا الدولتين إلى صراعات معقدة. وقد اتسمت هاتان الأزمتان بتدخلات إقليمية ودولية متعددة المستويات، تحوّلت بموجبها سوريا واليمن إلى ساحتين رئيسيتين للتنافس الجيوسياسي بين القوى الإقليمية، لاسيما السعودية وإيران، حيث تجلت في هاتين الحالتين أبعاد المعضلة الأمنية الإقليمية بكل تعقيداتها.

اليمن ومحور التنافس الإقليمي: السعودية وإيران في صراع الهيمنة: يشكل اليمن ساحة أخرى للتنافس السعودي–الإيراني، حيث أدى تمرد الحوثيين المدعوم إيرانيًا ضد النظام اليمني إلى إدراك السعودية لخطورة التهديد الحوثي لمصالحها وأمنها الإقليمي. وفي خضم الفوضى وانعدام الثقة السائد في اليمن، يبرز تساؤل جوهري: من المستفيد الحقيقي من هذا الصراع؟ ويطرح هذا الوضع الأمني عدة تساؤلات:

- مدى تأثير الدعم الإيراني للحوثيين على الأمن السعودي؟
- قدرة الرياض على مواجهة هذا التحدي الأمني؟
- إمكانية تحديد الرابح النهائي من هذه المعادلة المعقدة؟

تمثل الأزمة اليمنية في العلاقات السعودية–الإيرانية تطبيقاً عملياً للبعد الثالث من "نظرية توازن التهديد" لستيفن والت، والمتعلق بمسألة النوايا. حيث يُعَد غياب الثقة شبه التام بين الرياض وطهران عاملاً رئيسياً في تعقيد عملية تحديد النوايا السياسية المتبادلة تجاه اليمن، خاصةً وأن هذه النوايا ذات طبيعة ديناميكية قابلة للتغير.[1] وعلى الرغم من المظاهر التي تُصوِّر اليمن كدولة ضعيفة تفتقر إلى الموارد الطبيعية الإستراتيجية وتأثيرها المحدود في الجغرافيا السياسية الإقليمية، إلا أن موقعها الجغرافي الاستثنائي عند مدخل خليج عدن ومضيق باب المندب – الذي يشهد عبور أكثر من 3 ملايين برميل نفط يومياً من

[1] عبد القادر فايز، **صراعات النفوذ بين إيران والسعودية: تداعيات المواجهة وإمكانيات المصالحة**، (افريل 2013)، مركز الجزيرة للدراسات، (تم التصفح يوم 12.08.2024)متوفر على الرابط:
https://studies.aljazeera.net/ar/article/5602

الخليج إلى الأسواق العالمية – يكشف عن الأهمية الجيواستراتيجية الحقيقية لليمن، مما يفسر الاهتمام السعودي–الإيراني المتزايد بهذه الساحة.[1]

- **جيواستراتيجية السياسة السعودية في اليمن:**

تمارس المملكة العربية السعودية نفوذاً كبيراً في الشؤون اليمنية، الذي تعتبره امتداداً طبيعياً لأمنها القومي وحديقتها الخلفية. وتنظر الرياض إلى التدخل الإيراني في اليمن على أنه محاولة للتوسع والهيمنة، مما يهدد المصالح السعودية مباشرة.

وترى السعودية اليمن كأضعف حلقات الأمن في شبه الجزيرة العربية وأكثرها عرضة للاختراق الإيراني، مما يفسر قيادتها للحملة العسكرية "عاصفة الحزم" في مارس 2015. حيث قامت بنشر قواتها العسكرية بشكل مكثف وقادت عمليات هجومية واسعة النطاق، انطلاقاً من هذا التصور الأمني.[2]

– **المقاربة السعودية تجاه اليمن: من الدبلوماسية إلى التدخل العسكري**

سبق التدخل العسكري السعودي في اليمن عام 2015 مساعٍ دبلوماسية سعت من خلالها الرياض إلى التأثير في المسار السياسي اليمني، تمثلت في دعمها لعملية انتقال السلطة من الرئيس السابق علي عبد الله صالح إلى نائبه عبد ربه منصور هادي عام 2011 بدعم خليجي مشترك.[3]

شهدت الأزمة اليمنية منعطفاً حاسماً مع تصاعد التمدد الحوثي المدعوم إيرانياً، الذي تجلى في سقوط العاصمة صنعاء عام 2014 والتهديد المباشر لعدن مقر الحكومة الشرعية عام 2015، مما دفع السعودية إلى التدخل العسكري تحت مظلة "عاصفة الحزم" بدوافع ثلاثية: حماية الشرعية اليمنية المتمثلة بالرئيس هادي، ومواجهة التوسع الإيراني، والدفاع عن المصالح الأمنية السعودية. وعلى الرغم من شن حملات جوية مكثفة وتقديم دعم مالي وعسكري للمقاومة المحلية وتشكيل تحالف إقليمي، إلا أن هذه الجهود لم تحقق أهدافها الإستراتيجية، حيث تمكن الحوثيون من توسيع نطاق سيطرتهم، فيما تعزز النفوذ الإيراني غير المباشر، واستمر تفاقم الأزمة الإنسانية[4]. ويُفسر هذا التدخل في سياق أوسع يتضمن جهود

[1] Tim Lister, **Why we should care about Yemen**, CNN, (November 23, 2011.)
[2] May Darwich, **The Saudi Intervention in Yemen: Struggling for Status**, (browsed on 12,08,2024) chek on: https://durham-repository.worktribe.com/preview/1334388/24514.pdf
[3] Maria-Louise Clausen, **Saudi Arabian military activism in Yemen: Interactions between the domestic and the systemic level**, Danish Institute for International Studies(browsed on 18,05,2024) : https://www.activearabvoices.org/uploads/8/0/8/4/80849840/pomeps_studies_34_web.pdf#page=77
[4] Popp, Roland, "**War in Yemen: Revolution and Saudi Intervention**" , CSS Analyses in Security Policy175. Journal,(2015-06).

السعودية للحفاظ على الوضع الراهن، وإعادة توازن القوى لصالح التحالف الخليجي، ومواجهة التهديدات الأمنية على حدودها الجنوبية، والحد من التمدد الإقليمي الإيراني، مما يجعل منه نموذجاً صارخاً للتنافس الجيوسياسي السعودي–الإيراني في المنطقة.

– **التغلغل الإيراني في اليمن: بين الدعم السياسي والعسكري:** أسفرت الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979 عن تداعيات واضحة في اليمن، حيث ألهم طابعها الأيديولوجي الشيعي انتفاضة الزيديين هناك. وقد تطور هذا التأثير تدريجياً ليتجسد في تعاظم الولاء الإيراني لدى الطائفة الزيدية وحركة الحوثيين بشكل خاص. وشكّل عام 2004 منعطفا حاسما بتحول الحوثيين من حركة سياسية إلى ميليشيا مسلحة منظمة، أقامت كياناً موازياً لحكومة الرئيس منصور هادي. وقد مثل هذا التحول نقطة فارقة في المسار السياسي اليمني، حيث برزت قوة شبه عسكرية مستقلة عن السلطة المركزية، تبنت خطابا معارضا صريحا للحكومة اليمنية، في سياق متأثر بالتحولات الإقليمية والعقائدية التي أعقبت الثورة الإيرانية، مما عمق من تعقيدات المشهد السياسي والأمني في اليمن.

صرح جيرالد فيرستين بدوره في عام 2012، كسفير للولايات المتحدة في اليمن:

«لتوسيع نفوذها (إيران) في اليمن، تدعم إيران المتمردين الشيعة في الدولة والقوى الأخرى المهتمة بدولة الانفصال »[1].

في تحليلٍ لإستراتيجية إيران في اليمن، أشار جيرالد فيرستين، السفير الأمريكي السابق لدى اليمن عام 2012، إلى أن طهران تسعى لتعزيز نفوذها عبر دعم أطراف محلية متنوعة تشمل المتمردين الحوثيين من الشيعة الزيدية وقوى انفصالية أخرى. يأتي هذا الدعم في إطار التنافس الإقليمي بين إيران والسعودية، حيث تعمل طهران على إضعاف الحكومة المركزية اليمنية وخلق بؤر نفوذ متعددة، وذلك من خلال توفير الدعم العسكري واللوجستي والإعلامي لهذه الجماعات. يُفسر هذا التحرك في سياق أوسع لسياسة إيران الرامية إلى مواجهة النفوذ السعودي في المنطقة وتعطيل الاستقرار الإقليمي، مما يجعل من اليمن ساحة رئيسية للصراع بالوكالة بين القوتين الإقليميتين.

. تعمل إيران على تعزيز شراكتها مع الحوثيين عبر تقديم دعم مالي وعسكري متواصل، لا بهدف تحقيق مكاسب آنية فحسب، بل لبناء جسور ثقة وفتح قنوات اتصال تتيح تطوير العلاقات على المدى البعيد. إلا أن هناك معوقات أساسية تحد من قدرة طهران على تعزيز حضورها في اليمن، مما يفسر بقاء دعمها

[1] Michael Segall**, "Iran Targets Yemen"**, Jerusalem Center for Public Affairs, Vol. 12, No. 9 (April 22, 2012)

للحوثيين عند مستويات متواضعة نسبياً، رغم تصاعده تدريجياً خلال العقد الماضي وخاصة منذ منتصف 2014. وتتمثل هذه المعوقات في:[1]

- طبيعة البيئة اليمنية المضطربة التي تتطلب استثماراً إيرانياً كبيراً لضمان ولاء حليف فعال.
- الموقع الثانوي لليمن في سلم أولويات السياسة الخارجية الإيرانية مقارنة ببؤر أخرى مثل العراق وسوريا ولبنان.
- المخاطرة بتحميل السياسة الخارجية الإيرانية أعباء إضافية في ظل انشغالها بملفات إقليمية أخرى.
- حساسية التصادم مع المصالح السعودية التي تعتبر اليمن منطقة نفوذ حيوية، مما يدفع طهران لتفادي استفزاز الرياض.

رغم أن التكاليف المحتملة للتدخل الإيراني في اليمن قد تفوق المكاسب المرجوة، إلا أن طهران تعتبر دعمها المحدود للحوثيين استثمارا استراتيجيا، يمكنها من التأثير على الوضع الراهن في المناطق الحدودية مع السعودية، خاصة تلك المتاخمة لأهم الحقول النفطية السعودية حيث تتركز تجمعات شيعية مهمة. كما يوفر لها نفوذا غير مباشرا بأقل التكاليف، مع القدرة على ممارسة ضغوط على الأمن القومي السعودي.[2]

ومع ذلك، تحرص إيران على الحفاظ على هذا الدعم ضمن حدود معينة، تجنبا لتصعيد مكلف مع الرياض، مما يعكس توازنا دقيقا في سياستها بين الرغبة في تحقيق مكاسب إستراتيجية وتفادي مخاطر المواجهة المباشرة. هذه الإستراتيجية تعبر عن رؤية إيرانية تزن بدقة بين التهديدات والفرص، حيث تستثمر في اليمن بما يكفي لخلق ورقة ضغط ضد السعودية، دون الدخول في صراع مفتوح قد يكون مكلفا على عدة مستويات. وتكمن براعة الموقف الإيراني في قدرته على استغلال المكون الشيعي في المناطق الحدودية السعودية، مع الحفاظ على مسافة أمنية تمنع تصعيداً غير محسوب.

[1] THOMAS JUNEAU, "**Iran's policy towards the Houthis in Yemen: a limited return on a modest investment" ,** International Affairs v92,n0 3, (2016) ,p659.
[2] Ibid,p665.

أ. أبعاد التنافس السعودي ـ الإيراني في سوريا.

يتطلب فهم دوافع إنخراط المملكة العربية السعودية وإيران في الصراع السوري في تفسيران متباينان: الأكثر شيوعا هو الطائفية، حيث يتعامل مع الإنقسام السني الشيعي كعامل أساسي يقود حرب الوكالة بين طهران وحلفائها والرياض وحلفائها في سوريا، التفسير الثاني يتبنى منظورا واقعيا، مفاده أن الصراع السوري هو حرب بالوكالة، يلعب فيها التنافس السعودي الإيراني دورًا حاسمًا للصراع على النفوذ والقوة.

من المنظور الواقعي، تنطلق السياسات الخارجية للدول من سعيها الدائم لتحقيق الأمن والبقاء، حيث تتخذ قراراتها المتعلقة باستخدام القوة المسلحة بناءً على تحليل عقلاني لمعادلة التكاليف والمنافع.[1] وفي هذا الإطار، يُمثل الصراع السعودي–الإيراني في سوريا نموذجاً بارزاً للحرب بالوكالة، حيث تُعتبر سوريا ساحة محورية لهذا التنافس الإقليمي.

وتنظر المملكة العربية السعودية إلى التحالف السوري–الإيراني–الحزب اللهي على أنه يشكل تهديداً أساسياً للاستقرار الإقليمي. كما ترى في التغيير السياسي في سوريا فرصة استراتيجية لإضعاف النفوذ الإيراني في المنطقة، وذلك انطلاقاً من الاعتبارات التالية: [2]

- الموقع الجيواستراتيجي لسوريا كجسر جغرافي يربط إيران بالعمق العربي
- الأهمية الرمزية لنظام الأسد كحليف إقليمي رئيسي لإيران
- التداعيات الإقليمية المحتملة لسقوط النظام السوري على المشروع الإيراني

وبالتالي، فإن أي تغيير في النظام السياسي السوري من شأنه أن يؤثر بشكل جوهري على ميزان القوى الإقليمي، ويُضعف بشكل كبير من قدرة إيران على نشر نفوذها في المنطقة العربية.

[1] JamesD. Fearon ," **Rationalist explanations for war"**, internationalOrganization,v49,no 3,(Summer1995), p 379–414

[2] Berti, Benedetta, and Jonathan Paris. "**Beyond Sectarianism: Geopolitics, Fragmentation, and the Syrian Civil War.**" World security network,(February 12, 2014) (browsed on 20,08,2024) available on: http://www.worldsecuritynetwork.com/Syria/deleted-users/Beyond-Sectarianism-Geopolitics-Fragmentation-and-the-Syrian-Civil-War

التغييرات في القيادة السعودية عام 2015، صاحبها تغييرات كبيرة في سياسات الدفاع والأمن السعودية، ومع ذلك لم تتخلى الرياض عن فكرة الإطاحة بنظام بشار الأسد، لكن تراجع الشأن السوري في الأولويات السعودية الإقليمية مع إطلاق التحالف العملية العسكرية في اليمن، أصبح كسب الحرب هناك الأولوية الرئيسية في الإستراتيجية السعودية.[1] بالمقابل حافظت إيران على علاقات قوية مع نظام بشار الأسد، أين تعتبر المصالح الإيرانية في سوريا الدافع الرئيسي لدعمها المادي، الاقتصادي والعسكري لنظام الأسد، الدعم الإيراني ساعد في الحفاظ على الاقتصاد السوري خلال الحرب.[2]

المطلب الثاني: دوافع التعاون السعودي– الإيراني ضمن المنظمات الدولية

يتمحور هذا العنصر في إمكانات التعاون السعودي ـ الإيراني المتعددة القطاعات (الأمنية، الاقتصادية، الدبلوماسية)، البحث عن التعاون يمثل أحد الحلول المقترحة التي من شأنها تلطيف والتخفيف من حدة المعضلة الأمنية وتحقيق الإستقرار، كما يعتبر التعاون أداة منطقية وعقلانية لفتح قنوات للحوار وعلاقات دبلوماسية سلمية إستراتيجية.

أولا: دوافع التعاون السعودي ـ الإيراني.

تحقيق الإستقرار في المنطقة يرتبط بتغير الظروف الإقليمية والدولية، في مقدمتها تغير نمط العلاقات السعودية ـ الإيرانية، من الصراع إلى التعاون تدفع به مجموعة من الدوافع لأنه خيار استراتيجي عقلاني لكلا الطرفين:

1. المصالح المشتركة أحد أهم العوامل التي يمكن أن تدفع المملكة العربية السعودية وإيران إلى التقارب، يمكن أن تكون المصلح المشتركة على هيئة اتفاقيات دولية ثنائية أقليمية بشأن إنتاج النفط وتحديد أسعاره والسيطرة على الأسواق العالمية.[3]

[1] Quilliam, Neil. **"Saudi Arabia's Syria Policy." In The Syrian Imbroglio International and Regional Strategies,** ed by Ioannis Galariotis and Kostas Ifantis, 20–26. The European University Institute, (2017).
[2] Edward Wastnidge," **Iran and Syria: An Enduring Axis"**, Middle East Policy, Vol. XXIV, No. 2,(Summer 2017),p 154.
[3] Reza, Ekhtiari, Amiri., Ku, Hasnita, Ku, Samsu,"**Role of Political Elites in Iran-Saudi Economic Cooperation"**, International Journal of Humanities and Social Scienc Vol. 1 No. 12;(September 2011)

2. تواجه السعودية وإيران تحديات مشتركة على المستويين المحلي والإقليمي، أبرزها التمدد الأجنبي في المنطقة والنزاعات الإقليمية المستمرة. وقد يسهم التقارب بين الدولتين في التخفيف من حدة هذه التحديات عبر تعاون مشترك.[1]
3. يشكل التغلب على العقبات الطائفية تحدياً رئيسياً لأي تقارب سعودي–إيراني، حيث تتفاعل عوامل الاختلاف السياسي والتباين المذهبي والتنوع العرقي لتشكل عائقاً أمام التعاون، ويتطلب تحقيق أي تقدم في هذا المسار معالجة جذرية لظاهرة توظيف الدين كأداة في الصراع السياسي، التي أسهمت تاريخياً في تعميق الانقسامات الطائفية وتقويض جهود الاستقرار الإقليمي. ويتمثل الحل الأمثل في اعتماد مقاربة متعددة المستويات تشمل مراجعة الخطاب الديني السائد لاستعادة القيم الإسلامية الجامعة، وترسيخ ثقافة التسامح عبر حوار مذهبي جاد، وإعادة تعريف دور الدين في السياسة الخارجية لكلا الدولتين ليكون عاملاً للتقارب بدلاً من التصادم[2]، هذه الإجراءات مجتمعة يمكن أن تشكل مدخلاً فعالاً لتخفيف حدة التوترات الطائفية، وبناء أرضية مشتركة للتعاون الإقليمي، وتحقيق استقرار دائم في منطقة الخليج، شريطة الالتزام بمبادئ الاعتدال والاحترام المتبادل وتجنب استغلال الانتماءات الدينية في الصراعات الجيوسياسية.[3]
4. يمثل الحوار الثنائي السعودي–الإيراني آلية فعالة لتخفيف التوترات السياسية وبناء جسور التفاهم بين الدولتين. وتشير تقارير صحفية، منها تقرير نشرته صحيفة "الجارديان"، إلى مؤشرات تقارب بين الطرفين خلال السنوات الأخيرة، مما يعزز احتمالات انطلاق حوار مباشر.[4]
5. تُمثِّل المصالح المشتركة أحد العوامل الرئيسية الدافعة نحو تعزيز التقارب السعودي–الإيراني، حيث يمكن أن تتجسد هذه المصالح من خلال إبرام اتفاقيات ثنائية وإقليمية في مجال الطاقة، تهدف إلى تنظيم إنتاج النفط وتحديد أسعاره والتحكم في تدفقاته إلى الأسواق العالمية. ويُعد التعاون في هذا

[1] HAZIM JERRI MNEKHIR," **THE STRATEGY OF RAPPROCHEMENT BETWEEN IRAN AND SAUDI ARABIA IS AN IMPORTANT STEP TOWARDS PEACE AND STABILITY IN THE REGION"**, RUSSIAN LAW JOURNAL Vol XI (2023) ,p108.
[2] Amour, Philipp O. **The regional order in the Gulf Region and the Middle East.** Springer International Publishing, 2020.
[3] Ardovini, Lucia. **"Competing Islams: Religious legitimacy and the foreign policies of Saudi Arabia and Iran." In Saudi Arabia and Iran,** Manchester University Press, 2022.
[4] HAZIM JERRI MNEKHIR," **THE STRATEGY OF RAPPROCHEMENT BETWEEN IRAN AND SAUDI ARABIA IS AN IMPORTANT STEP TOWARDS PEACE AND STABILITY IN THE REGION"**, ibid,p109

المجال حيويًا لكلا الدولتين، نظرًا لامتلاكهما احتياطيات نفطية كبيرة وتأثيرهما البارز في أسواق الطاقة العالمية، مما يجعلهما شريكين استراتيجيين محتملين في صياغة السياسات النفطية الدولية.[1]

6. يُمثل تجاوز العقبات الطائفية شرطاً أساسياً لأي تقارب سعودي–إيراني، في ظل تشابك العوامل السياسية والدينية والعرقية التي تؤجج التوترات الإقليمية، ويتطلب ذلك معالجة جذرية لظاهرة توظيف الدين في الصراع السياسي التي أسهمت في تعميق الانقسامات الطائفية. يمكن تحقيق ذلك عبر إعادة صياغة الخطاب الديني لتعزيز قيمه الجامعة، واعتماد آليات حوار مذهبي فعّالة، وإدماج مبادئ التسامح في الممارسات السياسية[2]. تهدف هذه المقاربة إلى تحييد الدور السلبي للعامل الطائفي، وتعزيز الاستقرار من خلال توظيف القيم الإسلامية المشتركة كأداة للتقارب بدلاً من الصراع.[3]

ثانيا المنظمات الدولية: مراجعة للعلاقات الثنائية السعودية ـ الإيرانية

تهدف إنشاء منظمة تعاونية إقليمية إلى تخفيف حدة النزاعات والمنافسات في المنطقة، حيث يمكن أن تلعب هذه المنظمة أدواراً رئيسية تشمل:[4]

- إعادة هيكلة النظام الإقليمي عبر معالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن
- معالجة طبيعة التحالفات الإقليمية والحد من المعضلة الأمنية
- العمل على إقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الخليج

---

[1] Reza, Ekhtiari, Amiri., Ku, Hasnita, Ku, Samsu,"**Role of Political Elites in Iran-Saudi Economic Cooperation"**, International Journal of Humanities and Social Scienc Vol. 1 No. 12;(September 2011)

[2] Amour, Philipp O. **The regional order in the Gulf Region and the Middle East.** Springer International Publishing, 2020.

[3] Ardovini, Lucia. **"Competing Islams: Religious legitimacy and the foreign policies of Saudi Arabia and Iran." In Saudi Arabia and Iran,** Manchester University Press, 2022.

[4] روبرت مايسون، **نحو إرساء السالم في العالقات السعودية الإيرانية؟**، (تم التصفح يوم 25.05,2024)متوفر على الرابط :
.https://www.sepad.org.uk/files/documents/Saudi%20Arabia%20Iran%20and%20DeEscalation%20in%20the%20Gulf%20-%20Formatted%20Arabic.pdf

* منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)هي منظمة دولية تم تأسيسها من قبل السعودية وإيران والعراق والكويت وفنزويلا أثناء مؤتمر بغداد في 10– 14 سبتمبر .1960 ويمثل هدفها الأساسي في تنسيق وتوحيد السياسات البترولية للدول الأعضاء، وضمان استقرار أسواق النفط من أجل تأمين إمدادات فعالة واقتصادية ومنتظمة من النفط للمستهلكين، وتحقيق دخل ثابت للمنتجين وعادل بالنسبة إلى العائد على رأس المال لأولئك الذين يستثمرون في صناعة البترول".من : Brief History, OPEC, https://www.opec.org/opec_web/en/about_us/24.htm

- دعم جهود مكافحة الإرهاب
- معالجة القضايا الأمنية المرتبطة بالخلافات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية
- توفير ضمانات أمنية من قبل الدول الإقليمية والدولية
- المساهمة في حل النزاعات وإعادة الإعمار في دول مثل اليمن والعراق

من خلال هذه الآليات، تسعى المنظمة إلى معالجة التحديات الأمنية والإقليمية بشكل شامل.

1.التعاون ضمن منظمة الدول المصدرة للنفط "الأوبك":

تُمثِّل منظمة الأوبك – التي تضم كلًا من السعودية وإيران ضمن أعضائها – نموذجًا ناجحًا للتعاون الاقتصادي الإقليمي، حيث تمكنت من الحفاظ على طابعها الفني المتخصص بعيدًا عن الصراعات السياسية.

تعمل المنظمة كمنصة للخبراء الاقتصاديين بدلاً من كونها تحالفا سياسيا، مما مكنها من اتخاذ قراراتها بناءً على تحليل موضوعي لأسواق النفط العالمية دون التأثر بالخلافات الثنائية بين الأعضاء. وقد نجحت الأوبك في تحقيق هذا التوازن الدقيق عبر التركيز حصريا على الجوانب الاقتصادية وتجنب أي توظيف سياسي، مما جعلها تحافظ على فعاليتها كمنظمة متخصصة رغم المنافسات السياسية بين بعض أعضائها.[1]

تكشف تجربة منظمة الأوبك عن قدرتها على تخفيف التوترات السعودية–الإيرانية من خلال عدة مؤشرات رئيسية:

- حيث نجحت الرياض خلال فترات رئاستها للمنظمة في فرض نهج عمل مؤسسي التزم به جميع الأعضاء بما فيهم إيران، وفق الأطر التنظيمية والأعراف التقليدية للمنظمة. وقد أثبت هذا النموذج فعاليته في تحييد الخلافات السياسية لصالح المصالح الاقتصادية المشتركة، حيث مثلت المنافع المادية الكبيرة الناتجة عن الحفاظ على الانضباط الداخلي للمنظمة عاملاً حاسماً في

[1] Hamid Elyassi," **Survival of OPEC and Saudi–Iran Relations—A Historical Overview"**, Contemporary Review of the Middle East,v 5,no2,(2018).

الحفاظ على التعاون بين البلدين ضمن هذا الإطار المؤسسي، رغم التوترات السياسية القائمة بينهما على المستوى الثنائي. [1]

- باعتبارهما عضوين رئيسيين في أوبك ويمتلكان موارد نفطية ضخمة، تحتاج كل من إيران والسعودية إلى بيئة إقليمية مستقرة لضمان استمرارية الإنتاج والتسعير النفطي. وتلعب إيران دوراً محورياً في تأمين مضيق هرمز الذي ينقل 40% من إمدادات النفط والغاز العالمية. كما يشكل أمن مرافق الطاقة وبنيتها التحتية أولوية مشتركة للبلدين، إذ أن أي اضطراب في تدفق الطاقة سيؤثر سلباً على مصالحهما الحيوية.[2]
- على الرغم من المعايير الدولية والمحلية التي تعيق جهود "أوبك" لتعزيز التعاون السعودي الإيراني، إلى أن أوبك توفر مساحة لكلا الطرفين من خلال حصولهما على المعطيات الضرورية حول خيارات الأطراف الأخرى والتفاوض على مصالحهم المتباينة، هذا يخلق فرصة لكل من الدولتين لتخفيف التوترات بينهم عبر الحوار ضمن المنظمة.[3]

تمثل منظمة الأوبك نموذجاً فريداً للتعاون السعودي–الإيراني رغم التوترات السياسية القائمة، حيث توفر إطاراً مؤسسياً لإدارة المصالح الاقتصادية المشتركة في مجال الطاقة. فمن خلال تنسيق سياسات الإنتاج والتسعير، نجح البلدان في الحفاظ على تعاون وظيفي يحقق استقرار الأسواق العالمية ويعظم المكاسب المالية لكليهما. كما تتيح الاجتماعات الدورية للمنظمة قناة اتصال وحوار غير مباشرة تسمح بتبادل المعلومات حول السياسات النفطية وتسهيل التفاهمات الضمنية. إلا أن هذا التعاون يبقى محصورا في الجانب التقني، غير قادر على تجاوز الخلافات السياسية والإيديولوجية الأعمق بين الطرفين. ورغم هذه الحدود، تثبت تجربة الأوبك أن المصالح الاقتصادية الحيوية يمكن أن تشكل عاملاً مثبّتاً للعلاقات

---

[1] Andrey N. Surkovıand Alexander G. Simonovn, **Changing the Modality of Saudi-Iranian Relations as a Factor in the GlobalOil Market ,** *Advances in Research on Russian Business and Management*, *2024*(1),(browsed on 12,05,2024) available on: http://researcherconnectseries.com/Advances-in-Research-on-Russian-Business-and-Management/index.php/books/article/view/44/33

[2] Simon Mabon, Samira Nasirzadeh & Eyad Alrefai," **De-securitisation and Pragmatism in the Persian Gulf: The Future of Saudi-Iranian Relations",** THE INTERNATIONAL SPECTATOR, VOL. 56, NO. 4,(2021), p78.

[3] سوكرو جيلدر ، **منظمة الأوبك، هل يمكن لها أن تعلب دورا في نزع فتيل التوتر في المنطقة؟** ،(تم التصفح يوم 1.06.2024)، متوفر على :

https://www.sepad.org.uk/files/documents/Saudi%20Arabia%20Iran%20and%20DeEscalation%20in%20the%20Gulf%20-%20Formatted%20Arabic.pdf

الثنائية، وإن في نطاق ضيق، كما تبرز إمكانية تحييد بعض مجالات التعاون عن الصراعات السياسية عندما تتقاطع المصالح الوطنية للدول.

2. منظمة شنغهاي: دور الصيني في التقارب السعودي الإيراني.

تجمع منظمة شنغهاي للتعاون بين علاقات ثنائية ومتعددة الأطراف معا، أصبحت إيران عضوًا كاملاً في منظمة شنغهاي للتعاون عام 2022، والمملكة العربية السعودية شريك حوار في هذا بقيادة الصين مع احتمال العضوية الكاملة لها. عقب زيارات الرئيس الصيني شي جين بينغ لكل من ظهران والرياض، أظهر فيها نية الحسنة للصين في تحقيق الاستقرار والتعاون في منطقة الخليج، القيادة الصينية الرسمية تعهدت بتطوير علاقات حسن الجوار والصداقة بين المملكة العربية السعودية وإيران.[1]

ساهمت الصين عبر منظمة شنغهاي في تحسين التقارب السعودي ـ الإيراني على النحو التالي:

- إستعادة العلاقات الدبلوماسية وإعادة فتح السفارات.
- التشديد على إحترام سيادة جميع الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى .
- البحث عن سبل تعزيز العلاقات الثنائية عبر إتفاقيات تمس جميع القطاعات مثل اتفاق التعاون الأمني الموقع في 17 نيسان/أبريل 2001 والاتفاق العام الموقع في28ماي1998 في ميادين الاقتصاد والتجارة والاستثمار والتكنولوجيا والعلم والثقافة والرياضة والشباب.

3. مجموعة بريكس.

تمثل منظمة شنغهاي للتعاون حيزا يجمع بين العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف، حيث انضمت إيران كعضو كامل عام 2022، بينما تحظى المملكة العربية السعودية بصفة شريك حوار مع إمكانية الترقية إلى العضوية الكاملة. وجاءت هذه التطورات في أعقاب الزيارات الرسمية للرئيس الصيني شي جين بينغ إلى كل من طهران والرياض، حيث أكدت القيادة الصينية خلالها على التزامها بدور فاعل في تعزيز الاستقرار والتعاون الإقليمي في الخليج، كما أعربت الصين عن عزمها العمل على تطوير علاقات حسن الجوار والتفاهم المتبادل بين السعودية وإيران، في إطار رؤيتها للتعاون الإقليمي الشامل.[2]

[1] Ding Weihang , **"THE PRACTICE OF THE "THREE INITIATIVES": SAUDI-IRANIAN RECONCILIATION AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT OF THE SCO",** Pak. Journal of Int'L Affairs, Vol 6, (2023), p21.

[2] Eldar Mamedov, **Is BRICS big enough for the Saudi-Iran rivalry?**,(2023 Aug 28), (browsed on 12,06,2024) available on: https://responsiblestatecraft.org/2023/08/28/can-brics-be-a-new-venue-for-saudi-iran-normalization/

وفي هذا السياق، ينسجم الانضمام السعودي إلى مجموعة البريكس مع سياستها الهادفة لتنويع التحالفات الدولية، ولا سيما تعزيز شراكتها الإستراتيجية مع الصين، حيث تمثل هذه الخطوة جزءاً من رؤية شاملة لتحقيق توازن في العلاقات الخارجية وبناء شبكة تحالفات متنوعة.

تُشكِّل مجموعة بريكس إطاراً مؤسسياً واعداً لتعزيز التعاون السعودي–الإيراني، حيث تتيح آلية العمل الجماعي متعدد الأطراف فرصاً لتحويل التنافس الثنائي إلى شراكة في مجالات محددة. فمن خلال منصات الحوار المشتركة والمشاريع الاقتصادية التي تتبناها المجموعة – مثل مبادرات الربط الاقتصادي وبرامج بنك التنمية الجديد – يمكن للبلدين استكشاف سبل التعاون في قطاعات الطاقة المستدامة والأمن الغذائي، بعيداً عن إشكاليات الخلافات السياسية. ومع ذلك، تبقى فعالية هذا الدور مرهونة بقدرة الطرفين على تجاوز معوقات التنافس الجيوسياسي والاختلافات الهيكلية في نظمهما الاقتصادية، حيث تشكل بريكس منصة محايدة قد تسهم في بناء الثقة تدريجياً عبر التركيز على المصالح الاقتصادية المشتركة، دون أن تحل جذرياً بالخلافات الإستراتيجية العميقة بين الدولتين.[1]

تمثل المنظمات الدولية إطاراً مؤسسياً واعداً لتعزيز التعاون السعودي–الإيراني، حيث أبدى الطرفان مؤخراً نية واضحة للتقارب عبر هذه المنصات الدولية سعياً لتحقيق الاستقرار الإقليمي. غير أن هذا المسار يواجه تحديات جمة أبرزها الخلافات العميقة حول الملفات الإقليمية الحساسة، وتأثير العامل الطائفي في تشكيل السياسات الخارجية لكلا الدولتين، فضلاً عن تداعيات الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة، ورغم هذه المعوقات، تظل المنظمات الدولية قناة مهمة للحوار غير المباشر، وتمثل منصة محايدة يمكن من خلالها بناء جسور الثقة تدريجياً، والبحث عن أرضية مشتركة للتعاون في المجالات التي تخدم المصالح المتبادلة بعيداً عن نقاط الخلاف الإستراتيجية.

[1] Oliver Stuenkel', **The BRICS and the Future of Global Order'** (Lanham: Lexington Books, 2023),pp 45-48.

المطلب الثالث: معضلة السجين: تحليل التعاون والانشقاق في اللعبة السعودية الإيرانية

تُقدّم نظرية الألعاب فهما دقيقا لديناميكيات العلاقة السعودية–الإيرانية، حيث تتيح تقييم احتمالات التعاون والمنافسة بين الطرفين وتحديد الخيارات الإستراتيجية الأمثل، فمن خلال تحليل موازين القوى والمصالح، تُظهر النظرية أن التعاون المنسق يمكن أن يحقق منافع متبادلة تتجاوز تكاليف الصراع، سواء عبر تجميع الموارد لمواجهة التهديدات الأمنية المشتركة أو بناء رصيد من الثقة المتبادلة. كما تبرز النظرية كيف أن الحسابات العقلانية للربح والخسارة، عند إدارتها بفعالية، يمكن أن تحوّل المنافسة إلى تعاون في المجالات التي تخدم المصالح الحيوية للطرفين، رغم استمرار الخلافات الإستراتيجية في ملفات أخرى.

يُمثّل الانشقاق عن التعاون تحدياً جوهرياً في التفاعلات السعودية–الإيرانية، حيث يُعرّض المساعي المشتركة للاستقرار الإقليمي للخطر. فعندما يتبنى أحد الطرفين سياسات فردية وينكص عن مبدأ حسن الجوار، فإن ذلك يقوّض جهود التعاون، ويُفاقم حالة انعدام الأمن في المنطقة. ويتطلب تجنب هذا السيناريو التزاماً راسخاً من كلا الطرفين بآليات الدفاع الجماعي وترسيخ ثقافة التعاون المشترك. فمن خلال إعطاء الأولوية للأهداف الإستراتيجية المشتركة على المصالح الضيقة، يمكن للطرفين بناء جبهة موحدة أكثر قوة لمواجهة التهديدات الإقليمية، مما يعزز الأمن المتبادل ويحد من التنافس غير البناء الذي يستنزف الموارد ويُضعف الموقف الإقليمي لكلا الدولتين.

توفر معضلة السجين إحتمالين أمام العلاقات السعودية ـ الإيرانية:

1. الاحتمال الأول التعاون: يتمتع الطرفان بحوافز قوية لتعزيز التعاون الأمني والاقتصادي، وذلك للانتقال من ديناميكيات الشك السائدة إلى بناء الثقة المتبادلة وضمان استقرار إقليمي. في حال تبني سياسة تعاونية متبادلة، سيحقق البلدان مكاسب مشتركة عبر تجنب التكاليف الباهظة للصراع، خاصة في ظل التفاوت النسبي في ميزان القوى لصالح إيران بسبب برنامجها النووي، مما يجعل التعاون:

- خياراً استراتيجياً للسعودية لتفادي مواجهة غير متكافئة
- فرصة لإيران لتحسين علاقاتها الدبلوماسية مع الرياض

في هذا السياق، يشكل التعاون آلية عملية لتحقيق:

- استقرار إقليمي مشترك
- تقليل التكاليف الاستراتيجية
- إدارة التفاوت في موازين القوى

2.في ظل البيئة الأمنية المعقدة في الخليج، يظل الانشقاق عن التعاون احتمالاً قائماً في العلاقات السعودية–الإيرانية. يتجلى هذا السيناريو من خلال تنامي التنافس العسكري، حيث تستثمر إيران في برنامجها النووي بينما ترفع السعودية من نفقاتها العسكرية وتعمق تحالفاتها الخارجية، كما يظهر الصراع في المجال السياسي عبر استخدام القوة الناعمة، حيث تدعم إيران الجماعات الشيعية في المنطقة بينما تعزز السعودية علاقاتها مع السنة والأكراد. هذه الديناميكيات التنافسية تخلق حلقة مفرغة من التوتر، حيث يسعى كل طرف لتحقيق مكاسب إستراتيجية على حساب الآخر، مما يقوض فرص التعاون ويغذي عدم الاستقرار الإقليمي. ومع ذلك، تبقى تكلفة هذا الانشقاق باهظة لكلا الطرفين، إذ يؤدي إلى استنزاف الموارد وزيادة المخاطر الأمنية للجانبين.

جدول رقم 03: مصفوفة معضلة السجين للعلاقات السعودية ـ الإيرانية

	ايران تتعاونCooperation	ايران تنشق عن التعاون defection
السعودية تتعاونcooperations	رابح ــ رابح	رابح ــ خاسر
السعودية تنشق عن التعاون defection	خاسر ــ رابح	خاسر ـــ خاسر

المعطيات الموضحة خلال تطبيق مصفوفة معضلة السجين لإمكانية التعاون السعودي الإيراني، تقدم مجموعة خيارات أمام السعودية و إيران: التعاون المتبادل أو الانشقاق عن التعاون المتبادل.

إذن:

- عند انشقاق إيران وتعاون السعودية، نحن أمام لعبة محصلتها صفر لكل لاعب، حيث المكاسب التي تحققها إيران تقابلها الخسائر التي تتكبدها السعودية.
- التعاون المتبادل السعودي ـ الإيراني يحقق لعبة غير صفرية، فيها كل أطراف رابحة.
- الانشقاق المتبادل يحقق اللاعبين لعبة غير صفرية لكن هذه المرة الخسائر مشتركة لكلا اللاعبين.

- السعودية تنشق وإيران تفضل التعاون في هذه الحالة تحقق الرياض مكاسب و أرباح في مقابل خسائر لإيران لاستغلالها الموقف التعاوني لإيران، يعتبر روبرت جيرفس الخيار الرابع الأسوأ في تحليله للتعاون في ظل المعضلة الأمنية.

هل تحقق توازن ناش في العلاقات السعودية الإيرانية؟

توازن ناش هو معيار توازني للإستراتيجية مختلطة للألعاب غير التعاونية تعتمد على الحسابات العقلانية الصرفة، بغض النظر عن أي ربح يعود للاعب الآخر. أوضح ناش أن هناك نقطة توازن للعبة إستراتيجية المختلطة عندما لاستطيع أي من اللاعبين ان يستفيد شيئا بتغيير استراتيجيه التي يلعب بها منفردا في حين يبقي بقية اللاعبين على استراتجياتهم و هذا يعرف بتوازن ناش.[1]

توازن ناش يضع السعودية وإيران أمام إلزامية الحفاظ على استراتجياتهما قائمة دون وجود أي دافع لتغيير استراتجياتهما والابتعاد عن الغش في العلاقات التعاونية، إذن تلتقي نقطة التوازن في هذه الحالة عند:

- حالة التعاون تكون العوائد والمكاسب لكل من السعودية وإيران متساوية.
- حالة الانشقاق المتبادل عن التعاون تخلق منافسة سعودية إيرانية في المنطقة.

وفقا لما سبق يظهر أن الخيار الذي تعتمده سواء إيران أو السعودية يحدد نوع الإستراتيجية ضد اللاعب الآخر وهذا ظاهر في علاقتهما، إذ أن إمكانية التعاون في ظل المعضلة الأمنية ممكنة بشرط أن تكون خيارا عقلانيا بعيدا عن الذاتية يستفيد فيه كل الأطراف من مكاسب متساوية

[1] المبروك عبد الله المسعود، خالد العجيلي المحجوبي، **منهجية نظرية الألعاب و استخداناتها في دراسة العلاقات الاقتصادية الدولية في ظل جائحة كورنا الصراع الاقتصادي بين الولايات المتحدة و دولة الصين الشعبية كمثال تطبيقي**، مجلة العلوم البحثة و التطبيقية JOPAS Vol.19 No. 6 2020 ص62.

استنتاجات:

توصلنا إلى مجموعة من الإستنتاجات هي كاالآتي :

- العلاقات السعودية ـ الإيرانية، علاقات متأرجحة بين تقارب وتباعد، الحوار والقطيعة.
- لكل دولة سياسية خارجية خاصة بها تتناسب مع مصالحها القومية، كما يظهر أن لصانع القرار السعودي و الإيراني دور كبير في توجيه السياسة الخارجية، من جانب آخر يتضح أن القدرات المادية لكلا الفاعلين كبيرة خاصة من حيث الموارد الطبيعية، لكن السؤال الذي يطرح: هل القدرات المادية عنصر فعال في صنع سياسة خارجية قوية؟ إجابة لهذا التساؤل لا يعني امتلاك عناصر مادية ضخمة بالضرورة وجود سياسة خارجية قوية، هنا يبرز الدور الفعال لصانع القرار.
- صانع القرار السعودي والمتمثل في ولي العهد محمد بن سلمان، عرفت السياسة الخارجية السعودية في فترة حكمه توجه براغماتي، يبحث عن تحقيق اكبر قدر من المكاسب السعودية، يقابله صانع القرار في الجانب الإيراني الولي الفقيه الموجه الأول للسياسة الخارجية الإيرانية، تظهر قوة صانع القرار في قوة سياسة خارجية دولته، كما أن القناعات الشخصية لصانع القرار تلعب دورا في تحديد نوع العلاقات مع الأطراف الأخرى.
- التعاون المتبادل بين طهران والرياض يواجه العديد من العوائق، أهمها الفوضى الحاصلة في المنطقة التي تشهد العديد من التوترات والصراعات، ما يبعث الكثير من الشك وعدم الثقة، بالإضافة إلى سباق التسلح النووي الذي تشهده المنطقة، بداية من البرنامج النووي الإيراني، والطموح السعودي لامتلاك القدرة النووية لموازنة القوة الإيرانية.
- في مقابل العوائق البنيوية للتعاون الدولي المتبادل بين طهران والرياض، توجد فرصة لتخفيف حدة المعضلة الأمنية، عبر التعاون من خلال مجموعة من الاستراتيجيات أهمها دور المنظمات الدولية في تحقيق هذا الهدف.
- تعتبر نظرية اللعبة أداة مهمة في فهم وتحليل التعاون الدولي في ظل المعضلة الأمنية، معضلة السجين أهم النماذج في اللعبة، يقدم النموذج مجموعة من الخيارات أمام اللاعبين والأفضلية هنا تكون للخيار العقلاني الذي يحقق إمكانية التعاون والخروج بمكاسب لكلا الطرفين بغض النظر عن أرباح الطرف المتعاون (مكاسب مطلقة).

الخاتمة

الخاتمة:

توصلت الدراسة إلى أن تحقيق التعاون والاستقرار في العلاقات السعودية–الإيرانية يبقى ممكناً رغم استمرار المعضلة الأمنية بينهما، وذلك وفق شروط محددة. يتطلب ذلك بالدرجة الأولى وجود إطار مؤسسي داعم عبر المنظمات الإقليمية والدولية، إلى جانب آليات عملية لبناء الثقة وضمانات أمنية متبادلة. كما يشترط توافق إرادات صناع القرار في كلا البلدين، وقدرتهم على تجاوز حسابات المكاسب النسبية لصالح التركيز على المصالح الإستراتيجية المشتركة. إضافة إلى ذلك، يلزم تخفيف حدة الفوضى الإقليمية، وتقليل التدخلات الخارجية، ومعالجة بؤر التوتر الرئيسية التي تغذي حالة انعدام الثقة. وبالتالي، فإن هذه النتيجة تؤكد أن التعاون ليس مستحيلاً في ظل المعضلة الأمنية القائمة، لكنه يحتاج إلى إدارة إستراتيجية واعية تأخذ في الاعتبار هذه الشروط والعوامل المحيطة المعقدة.

أولا: تقدم الواقعية الدفاعية (Defensive Realism) تحليلاً دقيقاً لديناميكيات الأمن الدولي، حيث تؤكد أن سعي الدول لتعزيز أمنها في ظل النظام الفوضوي (Anarchic System) قد يؤدي – دون قصد – إلى تقويض أمن الدول الأخرى. تعزو هذه المدرسة هذه الظاهرة إلى غياب السلطة المركزية في النظام الدولي، مما يدفع الدول إلى تبني منطق "المساعدة الذاتية" (Self–help). في هذا الإطار، تبرز الواقعية الدفاعية أهمية التعاون الدولي كآلية لـ:

- مواجهة التهديدات المشتركة
- تحقيق الاستقرار الإقليمي والدولي
- التخفيف من حدة المعضلة الأمنية
- مع التركيز على:
- تجاوز حسابات المكاسب النسبية (Relative Gains)
- تعظيم المصالح المطلقة (Absolute Gains)

ثانيا: تتفق الواقعية الهجومية والدفاعية في اعتبارهما المعضلة الأمنية عنصراً أساسياً في تحليل العلاقات الدولية، غير أن الواقعية الهجومية تقدم رؤية أكثر تشاؤماً وتطرفاً. فبينما تقر الواقعية الدفاعية بإمكانية التعاون أحياناً، تؤكد الواقعية الهجومية على حتمية التنافس الأمني في ظل النظام الدولي الفوضوي الذي يتسم بانعدام اليقين والشك المتبادل. وفقاً لهذا المنظور، تتبنى الدول سياسات عدوانية تهدف إلى تعظيم القوة والقدرات العسكرية، ليس فقط لمواجهة التهديدات المتصورة، بل لتحقيق الهيمنة الإقليمية. وتستند هذه الرؤية إلى ثلاثة اعتبارات رئيسية: مخاوف الغش من الأطراف الأخرى، وتركيزها على المكاسب النسبية

بدلاً عن المطلقة، وتأثير العوامل الداخلية في صنع القرار. وبالتالي، تنظر الواقعية الهجومية إلى التعاون الدولي باعتباره إمكانية نادرة التحقق، إن لم تكن مستحيلة، في ظل هذه البيئة التنافسية العدائية.

ثالثا: يُعد مفهوم المعضلة الأمنية – كما صاغه جون هرتز وهربرت باترفيلد – حجر الزاوية في التحليل الواقعي للعلاقات الدولية. ينطلق هذا المفهوم من فرضية أساسية مفادها أن سعي الدول لتعزيز أمنها في بيئة دولية فوضوية، حيث تغيب السلطة المركزية، يؤدي بشكل متناقض إلى تقويض أمن الدول الأخرى. تنتج هذه المعضلة عن ثلاثية مترابطة من العوامل: الشك المتبادل في النوايا، وانعدام الثقة بين الأطراف، والخوف الدائم من التهديدات المحتملة. ففي سعيهم لتحقيق الأمن عبر تعزيز القدرات العسكرية والتحالفات الاستراتيجية، تخلق الدول دون قصد حلقة مفرغة من التنافس الأمني، حيث يُنظر إلى أي تحرك لتعزيز الأمن الوطني من قبل طرف على أنه تهديد وجودي من قبل الأطراف الأخرى، مما يدفعها بدورها إلى تعزيز ترساناتها العسكرية، وهكذا تدور الحلقة. يقدم هذا المفهوم إطاراً تحليلياً غنياً لفهم دوام الصراعات والتوترات في النظام الدولي، خاصة في المناطق ذات الحساسيات الجيوسياسية العالية مثل الشرق الأوسط.

رابعا: تقدم هذه الدراسة مقاربة تحليلية جديدة لمفهوم القوة الإقليمية، حيث تنتقل من التركيز الحصري على المقاييس المادية التقليدية (كالقدرات العسكرية والاقتصادية) إلى اعتبار الكفاءة الاستراتيجية لصانع القرار كعامل حاسم في تحويل هذه المقومات المادية إلى نفوذ إقليمي فعال.

تكتسب منطقة الخليج أهمية جيواستراتيجية فائقة تنبع من:

- موقعها الجغرافي الحيوي الذي يتحكم في مضيق هرمز، الشريان الرئيسي لتدفق الطاقة العالمية
- ثرواتها الهيدروكربونية الهائلة، حيث تحتضن السعودية وإيران لوحدهما ما يزيد عن 40% من احتياطيات النفط العالمية

شهد المشهد الأمني في الخليج تحولات جذرية منذ مطلع القرن الحالي، يمكن رصدها عبر ثلاث محطات رئيسية:

- الغزو الأمريكي للعراق 2003 وما أعقبه من تفكك للبنى الأمنية الإقليمية
- ثورات الربيع العربي 2011 التي أعادت تشكيل التحالفات السياسية
- الانسحاب الأمريكي من العراق 2015 الذي خلق فراغاً أمنياً

هذه التحولات أتاحت لقوى دولية (كالولايات المتحدة والصين وروسيا) تعزيز حضورها في المنطقة، كلٌ بدوافع مختلفة:

- السعي لموازنة النفوذ الإيراني المتنامي
- ضمان تدفق إمدادات الطاقة
- تعزيز المصالح الجيوسياسية والاقتصادية

في هذا السياق المعقد، تبرز أهمية الكفاءة القيادية في إدارة هذه المعطيات الجيواستراتيجية وتحويلها إلى نفوذ إقليمي فعال.

خامسا: أدّى التواجد الدولي المكثف في المنطقة إلى تقويض آفاق التعاون الإقليمي والأمن الجماعي، حيث أسهم في تعطيل المساعي الرامية لتعزيز الثقة المتبادلة بين الفاعلين الإقليميين. وتكشف التحليلات الإستراتيجية عن تناقض واضح في السياسات الدولية تجاه المنطقة:

1. السياسة الأمريكية: تنظر إلى أي تقارب سعودي–إيراني كتهديد لمصالحها الجيوسياسية، وتعمل على إدامة المعضلة الأمنية عبر:

- تأجيج التوترات الأمنية
- تعميق هواجس الشك والخوف المتبادل
- الحفاظ على الوضع القائم لصالح هيمنتها الإقليمية

2. السياسة الصينية، تتبنى مقاربة مختلفة تركز على:

- تفعيل آليات الحوار عبر منصات متعددة الأطراف (بريكس، منظمة شنغهاي)
- تسهيل عودة العلاقات الدبلوماسية السعودية–الإيرانية
- تعزيز الاستقرار الإقليمي بما يخدم مصالحها الاقتصادية

يبرز هذا التباين في الرؤى الدولية كيف أصبحت المنطقة ساحة لتنافس القوى الكبرى، حيث تحولت المعضلة الأمنية الإقليمية إلى أداة في الصراع الجيوسياسي العالمي. وفي هذا السياق، تظهر أهمية القراءة النقدية للتدخلات الخارجية وفهم دوافعها الحقيقية في تشكيل ديناميكيات الأمن والتعاون في الخليج.

سادسا: تؤكد الدراسة أن السياسة الخارجية للدول، رغم تأثرها بعناصر القوة المادية كالقدرات الاقتصادية والعسكرية والجغرافية، تظل خاضعة بشكل كبير لرؤية وتوجهات صانع القرار. ففي الحالة السعودية، أحدث صعود ولي العهد الأمير محمد بن سلمان تحولاً جوهرياً في النهج السياسي، حيث باتت السياسة

الخارجية أكثر براغماتية وفاعلية، مع تأثير واضح على توجهات دول مجلس التعاون الخليجي. أما في الجانب الإيراني، فيظل الولي الفقيه المحور الرئيسي في صنع القرار الخارجي، وفق رؤية تستند إلى إستراتيجية تصدير الثورة.

وتكشف الدراسة عن تناقض جوهري في التصورات المتبادلة بين صناعي القرار؛ فبينما يرى الجانب السعودي في التحركات الإيرانية تهديداً لأمنه القومي ومصالحه الإقليمية، يعتبر الجانب الإيراني السياسات السعودية امتداداً للنفوذ الغربي وتهديداً لمصالحه. هذا التباين في الرؤى، إلى جانب العوامل الهيكلية والجيوسياسية، يخلق ديناميكية معقدة من التوتر والتنافس، تجعل من عملية بناء الثقة المتبادلة تحدياً كبيراً، رغم إمكانية تحقيق تعاون محدود في بعض الملفات ذات المصلحة المشتركة.

سابعا: تكتسب المعضلة الأمنية السعودية–الإيرانية أبعاداً متعددة المستويات، تتراوح بين المحلي والإقليمي والدولي، مما يعمق هوة الشك ويفاقم أزمة الثقة بين الرياض وطهران. ويبرز هذا التعقيد من خلال:

1. التدخلات الدولية المتنافسة:
   - تحويل المنطقة إلى ساحة لصراع النفوذ الجيوسياسي
   - استغلال الخلافات الثنائية لتحقيق مكاسب إستراتيجية
2. الملفات الإقليمية العالقة:
   - الأزمة اليمنية وتداعياتها الأمنية
   - الوضع العراقي ومستقبل التوازنات الطائفية
   - البرنامج النووي الإيراني كعامل تفجير رئيسي للتوتر
3. متطلبات بناء الثقة:
   - ضرورة تقديم ضمانات أمنية واضحة
   - إرساء آليات للشفافية المتبادلة
   - وضع أطر مؤسسية للحد من التصعيد

تؤكد هذه المعطيات أن تحقيق الاستقرار الإقليمي يتطلب:

- تجاوز منطق الصفرية في العلاقات الثنائية
- الفصل بين الملف النووي والمصالح الإقليمية المشتركة
- تطوير آليات للحد من تدخلات القوى الدولية
- بناء مسارات متوازية للحوار الأمني والسياسي

في هذا السياق، يظل البرنامج النووي الإيراني العقبة الرئيسية التي تستدعي معالجة شاملة، عبر:

- تعزيز نظم المراقبة والتحقق الدولية
- تطوير اتفاقات أمنية إقليمية شاملة
- إرساء مبادئ الشفافية والثقة المتبادلة

ثامنا: تتباين الاستراتيجيات الأمنية السعودية والإيرانية بشكل جوهري في التعامل مع تصورات التهديد المتبادل. فبينما تعتمد إيران إستراتيجية "المنطقة الرمادية" عبر توظيف وكلاء إقليميين مثل حزب الله في لبنان والحوثيين في اليمن، ودعم أنظمة موالية كما في العراق وسوريا، تسلك السعودية مساراً مختلفاً يرتكز على تعزيز التحالفات الدولية مع الولايات المتحدة، والتطبيع الاستراتيجي مع إسرائيل، وتحديث قدراتها العسكرية التقليدية.

هذه المقاربات المتباينة تسهم في تعميق الانقسامات الإقليمية وتفاقم سباق التسلح، مما يغذي ديناميكيات انعدام الثقة ويؤجج المعضلة الأمنية القائمة. ويُفسر هذا الانشقاق الاستراتيجي باختلاف الرؤى الأمنية والتنافس على النفوذ الإقليمي، حيث يسيطر منطق "المكاسب النسبية" على حسابات الطرفين.

تشير هذه المعطيات إلى صعوبة تحقيق تعاون أمني فعّال في المدى المنظور، رغم إدراك كلا الطرفين لحتمية إيجاد صيغة للتعايش الإقليمي. وفي هذا السياق، تبرز أهمية تطوير آليات لبناء الثقة والبدء بفصل الملفات الخلافية عن مجالات المصالح المشتركة، كخطوة أولى نحو تخفيف حدة التوترات الإقليمية.

تاسعا: يقدم نموذج معضلة السجين إطاراً تحليلياً دقيقاً لفهم تعقيدات العلاقة السعودية–الإيرانية، حيث يكشف عن المفارقة الأساسية التي تتمثل في عدم تعاون طرفين عقلانيين رغم أن التعاون يخدم مصلحتهما المشتركة. ويرتبط هذا النموذج ارتباطاً وثيقاً بمفهوم المعضلة الأمنية، إذ يسلط الضوء على التحديات الجوهرية التي تعيق التعاون في بيئة تنافسية تتسم بالشك وعدم اليقين.

في السياق السعودي–الإيراني، تتجلى هذه المعضلة في الغموض المحيط بنوايا وردود أفعال كل طرف، مما يدفع كليهما إلى تبني استراتيجيات تقوم على:

- تقييم دقيق للمخاطر والفرص
- حساب دقيق للمكاسب النسبية
- اختيار الخيارات التي تعظم المكاسب وتقلل الخسائر

ويؤكد هذا النموذج أن كلا البلدين، رغم إدراكهما لمنافع التعاون المحتملة، يفضلان اتباع سياسات انفرادية تحقق مكاسب فورية، مما يؤدي إلى استمرار حلقة الصراع وعدم الاستقرار. وتكمن قيمة هذا النموذج التحليلي في قدرته على تفسير استمرار التوترات رغم وجود مصلحة مشتركة في الاستقرار الإقليمي.

تخلص الدراسة إلى أن التعاون السعودي–الإيراني يشكل خياراً استراتيجياً يحقق مصالح الطرفين معاً، بل ويعود بالنفع على الاستقرار الإقليمي برمته. ويتطلب إنجاح هذا المسار:

1. إعادة هندسة العلاقات الثنائية وفق الأسس التالية:
   - التركيز على الحوار البناء
   - تعزيز آليات بناء الثقة
   - تحقيق التوازن بين المصالح المشتركة
2. التزام الطرفين بمعايير أساسية:
   - تجاوز منطق الصراع الصفري
   - الفصل بين الملفات الخلافية والمصالح المشتركة
   - اعتماد مقاربة تدرجية في حل النزاعات
3. فوائد التعاون المتوقعة:
   - تحقيق الأمن والاستقرار الإقليمي
   - تعظيم المكاسب الاقتصادية المشتركة
   - الحد من التدخلات الخارجية
   - بناء نظام أمني إقليمي متوازن

تؤكد هذه الرؤية أن نجاح أي تقارب سعودي–إيراني مرهون بقدرة الطرفين على:

- تطوير رؤية استراتيجية مشتركة
- تجاوز الإرث التاريخي للصراع
- إدارة الخلافات بطرق سلمية
- التركيز على المستقبل بدلاً من الماضي

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

الكتب:

1. معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، **التسلح و نزع السلاح و الأمن الدولي** ، الكتاب السنوي 2020

المجلات :

1. المبروك عبد الله المسعود، خالد العجيلي المحجوبي، **منهجية نظرية الألعاب و استخداناتها في دراسة العلاقات الاقتصادية الدولية في ظل جائحة كورنا الصراع الاقتصادي بين الولايات المتحدة و دولة الصين الشعبية كمثال تطبيقي**، مجلة العلوم البحثة و التطبيقية المجلد 19 ، ع6، 2020.
2. المرهون عبد الجليل زيد ،" **اتجاهات الردع في الخليج**"، سياسات عربية،ع22، 2016، ص36.
3. احمد عارف ارحيل الكفارنة، **"الخيارات الإستراتيجية لتركيا إقليميا و دوليا"**، مجلة دراسات العلوم الإنسانية و الاجتماعية، المجلد 45، ع4، 2018.
4. احمد داوود أوغلو، **والاستراتيجية التركية الجديدة**، شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية، بيروت،ع 116،(2004).
5. أنتوني كوردسمان ،" **الأنماط الجديدة للعلاقات الأميركية الخليجية وأزمات الشرق– الأوسط في ظل إدارة ترامب**"، سياسات عربية،ع 40،(2019سبتمبر).
6. إسماعيل زروقة، **الاتفاق النووي الإيراني في الإستراتيجية التركية**، دفاتر السياسة و القانون، ع 19 ،(جوان 2018).
7. حارث حسين،" **السياسة الأميركية تجاه تنظيم داعش**"، سياسات عربية، ع 16، سبتمبر، 2015.

8. حكمات العبد الرحمن، **إستراتيجية الصين الشرق أوسطية:من سور الصين العظيم إلى الانفتاح الاقتصادي، سياسات عربية**، ع 34،(سبتمبر 2018).

9. حمد محمد أبوزيد،" **الواقعية الجديدة ومستقبل دول مجلس التعاون الخليجي بعد ثورات الربيع العربي**"، سياسات عربية، العدد، 17، 2015.

10. خضير ابراهيم سلمان، عبد الغني محمد عبدالعزيز، **تطور منظومة الامن الخليجي للمدة بين2012-1981**، مجلة السياسة الدولية، المجلة الدولية والسياسية ، المجلد، العدد 35-36،2017.

11.روس هاريسون،" **قصور سياسة الولايات المتحدة الأميركية الخارجية تجاه منطقة الشرق الأوسط**"، سياسات عربية، ع40، سبتمبر 2019.

12.زغوني رابح ، "**بين الثروة و القوة: الاقتصاد السياسي لسياسة الطاقة الأمريكية في منطقة الخليج العربي**"، سياسات عربية، ع40 ، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، (ايلول 2019).

13.سعد حقي توفيق، **السياسة الإقليمية التركية تجاه الخليج العربي 2002-2008**، مجلة العلوم السياسية، العدادان 38،39، العراق سليم كاطع علي،" **أثر النفط في التوجه الأمريكي تجاه منطقة الخليج العربي بعد الحرب الباردة**"، دراسات الدولية، ع57.

14.شيخاوي سليم ،" **الإستراتيجية الأمريكية تجاه أمن الخليج العربي بعد 1991** "، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، ع01، المجلد 13، (2021).

15.عبد الخالق شامل محمد، " **السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط: التحولات الجديدة في ظل إدارتي بوش الإبن و باراك أوباما**"، مجلة تركيت للعلوم السياسية، مجلد، 1ع، عقيل

سعيد محفوض، **السياسة الخارجية التركية: الاستمرارية ـ التغير**، المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات قطر،2012.

16. عماد قدورة، "**الأهمية الجيوبولتيكية للخليج في استراتيجية الهند**"، سياسات دولية ، ع 44، 2020.

17.غراف عبد الرزاق ، "**المذهب البراغماتي في السياسة الخارجية الأمريكية "الجذور، المنطلقات الفلسفية، الأهداف**"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، مجلد 6، ع1، 2021.

18.فريدريك ويري وريتشارد سوكولسكي، **تصوُّر نظام أمني جديد في الخليج الفارسي** ، مركز كارينغي للشرق الأوسط، 2015،

19.قبلان مروان ، "**صعود تنظيم الدولة الإسلامية وتحوّلات النظام الإقليمي في المشرق العربي**"، سياسات عربية، ع16، جانفي 2015.

20. قشي عشور ، "**الأمن الإقليمي: إطار نظري**"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية مجلد 11، ع2، جويلية 2022.

21. كاظم هاشم نعمة، "**المحور الجيوبوليتيكي العربي – الإسلامي وعملية هيكلة النظام الدولي: نحو مقاربة جديدة**"، سياسات عربية، ع43

22. محمود محارب، "**سياسة إسرائيل تجاه المشروع النووي الإيراني في بداية حكم الرئيس إبراهيم رئيسي**"، سياسات عربية، ع 59، المجلد 10، (نوفمبر2022)

23. نسرين أرجيلوس،" **الأسس النظرية لتحولات السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية**"، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية ع9،(ديسمبر2017)، ص231.هيكل برنارد ،" **السعودية وقطر في زمن ثورة**"، تر: سميرة ابراهيم عبد الرحمان، مجلة الدراسات الدولية، ع55، ص 185- 188

المواقع الالكترونية:

1. البنك الدولي، ايران نظرة عامة ، متوفر على :

https://www.albankaldawli.org/ar/country/iran/overview

2. اشرف كشك، **مراجعات تكتيكية،أبعاد السياسة الأمريكية تجاه أمن الخليج**، متوفرعلى الرابط:

https://platform.almanhal.com/Reader/2/58356

3. **الآثار الاقتصادية لانعدام الأمن في الخليج**، متوفر على

https://carnegieendowment.org/sada/79828

4. حسين علي فليح، **اثر السياسة الأمريكية في الحرب العراقية-الايرانية1980-1988 (دراسة تأريخية)**، متاح على الرابط:

https://www.iasj.net/iasj/download/0ae3c41a54a80db3

5. روبرت مايسون، **نحو إرساء السالم في العالقات السعودية الإيرانية؟**،متوفر على :

.https://www.sepad.org.uk/files/documents/Saudi%20Arabia%20Iran%20and%20De-Escalation%20in%20the%20Gulf%20-%20Formatted%20Arabic.pdf

6. سعيد الحاج، التقارب التركي-الخليجي: الدوافع وفرص النجاح والاستمرار، مركز الجزيرة للدراسات 2022، متوفر على:

https://studies.aljazeera.net/ar/article/5303

7. سوكرو جيلدر، **منظمة الأوبك، هل يمكن لها أن تعلب دورا في نزع فتيل التوتر في المنطقة؟** ، متوفر على :

https://www.sepad.org.uk/files/documents/Saudi%20Arabia%20Iran%20and%20DeEscalation%20in%20the%20Gulf%20-%20Formatted%20Arabic.pdf

8. عبد القادر فايز، **صراعات النفوذ بين إيران والسعودية: تداعيات المواجهة وإمكانيات المصالحة**، (افريل 2013)، مركز الجزيرة للدراسات، **متوفر على الرابط:** **https://studies.aljazeera.net/ar/article/5602**

9. على حسين باكير، **محددات الموقف التركي من الاتفاق النووي الايراني و انعكاساته**، مركز الجزيرة للدراسات، 2015، متوفر على :

https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/04/201542010548115601.html

10. فرج العلكوك ، **السياسة السعودية تجاه ثورات الربيع العربي**، متوفر على الرابط

https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/07/201172371850917103.html

11. محمد رحمن بور، **حينما وصل السكين إلى العظم.. عقوبات أميركية جديدة على إيران**، 24/9/2020:

https://n9.cl/w2ay4k

12. محمود جرابعة، **علاقات إسرائيل مع الدول العربية: نحو معادلة إقليمية جديدة**، مركز الجزيرة للدراسات، نوفمبر 2022، متوفر على الرابط:

https://studies.aljazeera.net/ar/article/5497

13. محمد علموش، عن ركائز السياسة الخارجية الجديدة للسعودية، متوفر على الرابط:

https://n9.cl/oqj21q

14. محجوب الزويري،" **موقف إيران من الثورات العربية.. الطموحات والمخاوف**"، متوفر على الرابط: https://studies.aljazeera.net/en/node/3221

15. محمد عباس ناجي، "**ايران و الربيع العربي: اعتبارات متداخلة و استحقاقات مؤجلة**"، متوفر على الرابط: https://acpss.ahram.org.eg/News/5284.aspx

16. وزير الخارجية الايراني علي أكبر صالحي يتحدث في جنيف يوم 28 فبراير شباط 2011 متوفر على الرابط:

https://www.reuters.com/article/oegtp-bahrain-iran-mm7-idARACAE73E0HN20110415

17. وداد اوشقر، لماذا تسعى الصين لإطلاق منطقة تجارة حرة مع دول الخليج؟، **متاح على الرابط:**

https://n9.cl/23f8iy

18. وكالة الانباء السعودية، سمو وزير الخارجية : من أهم أهداف السياسة الخارجية للمملكة المساهمة في الحفاظ على الأمن والاستقرار و الازدهار إقليمياً وعالمياً، كلمة وزير الخارجية السعودي مؤتمر بغداد للتعاون والشراكة، اغسطس 2021. متوفر على الرابط:

https://www.spa.gov.sa/2278819

19. وائل محمد اسماعيل،" **الانسحاب الأمريكي من العراق: بين المصداقية و استمرار الشركات الأمنية**"، مجلة السياسة الدولية، ص 184، متاح على الرابط:

https://www.iasj.net/iasj/download/8a062cec1913a8d7

تقارير:

1. المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربيةGCC–STAT،2022م، التقرير السنوي، **ملامح و آفاق الأداء الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لعام2021م**، مسقط.

Books:

1. Shahram chubin and charles tripp, **Iran-Saudi Arabia Relations and Regional Order,** Published by Routledge (2014)
2. Eilts, H.F**. "Saudi Arabia's Foreign Policy". In Diplomacy in the Middle East: he International Relationsof Regional and Outside Powers**, edited by L.C. Brown: 219–44. London: I.B.Tauris, (2004).
3. Barry Buzan, Charles Jones, Richard Little, **The Logic of Anarchy:Neorealism to Structural Realism**, (, New York : Columbia University Press, 1993)
4. Christain Scheinpflug, (Bristol, England: E-International Relations publishing, 2017).
5. Chapter 4 in the book entitled "International Interests in the Gulf Region,") published by the Emirates Center for Strategic Studies and Research (2004)
6. F. Gregory Gause III, **"The International Politics of the Gulf," in International Relations of the Middle East**, ed. Louise Fawcett ,Oxford: Oxford University Press, (2005).
7. Francisco José B. S. Leandro · Carlos Branco,Flavius Caba-Maria ,**The Geopolitics of Iran** ,Shahram Akbarzadeh, Alfred Deakin Institute for Citizenship & Globalisation, Deakin University, Burwood, VIC, Australia.
8. Keohane, Robert O. After hegemony: Cooperation and discord in the world political economy. (Princeton university press, 2005).

9. Ken Booth and Nicholas J. Wheeler ,"**Uncertainty", Security Studies: An Introduction**, Ed by Paul D. Williams and Matt McDonald 3rd editionç,2018).
10. Kozhanov, N. **Russia's Relations with the GCC and Iran",** Gulf Studies Center Qatar University Doha, Qatar (2021**)**
11. Kenneth Waltz," **Theory Of International Politics",** Addison-Wesley Publishing Company,(1979).
12. Karan ruth Adams, "**Structral Realism: The Imperialism O Great Power"**, , 2 nd ed, CO: Lynne Rienner Publishers.
13. Sandrina Antunes, Isabel Camisão, **"REALISM": International Relations Theory"**, ed. Stephan Mcglinchey, ROSIE WALTERS.
14. Saud Mousaed Al Tamamy, **Saudi Arabia and the Arab Spring: Opportunities and Challenges of Security**, Regional Powers in the Middle East New Constellations after the Arab Revolts ,Edited by Henner Fürtig,Dietrich Jung of the Center for Contemporary Middle East Studies, University of Southern Denmark, (2014)
15. Simon Mabon, **Saudi Arabia and Iran, Soft Power Rivalry in the Middle East** London: I. B. Tauris, (2013).
16. Thomas Juneau and Sam Razavi**," Iranian Foreign Policy since 2001 :Alone in the world"** , (published by Routledge, USA and Canada, 2013).

Periodicals:

1. Alaa Al-Din Arafat ,"**Regional and International Powers in the Gulf Security",** published Springer Nature ,Switzerland AG, (2020).
2. Alexseev, M. A. (n.d.). :"**The Immigration Security Dilemma: Anarchy, Offensiveness, and "Groupness." Immigration Phobia and the Security Dilemma**," Published online by Cambridge University Press: (22 August 2009).

3. Amir Sajedi, "**GEOPOLITICS OF THE PERSIAN GULF SECURITY: IRANAND THE UNITED STATES",** IPRI Journal IX, no.2 (Summer 2009),
4. ANAR ALIYEV , DR.KM ASHIFA," **Internal and External Factors Determining Foreign Policy of Iran: Prospects and Perspective"**, Journal of Contemporary Issues in Business and Government Vol. 27, No. 3,(2021).
5. Anthony.H.Cordesman, "**The New Patterns Of US – Gulf Relations and The Crises In The Middle Meast Under Trump Administrations"**, Syasat Arabya vol.40 , (2019).
6. Ali Rahigh-Aghsan and Peter Viggo Jakobsen**, "The Rise of Iran: How Durable, How Dangerous?"**, MIDDLE EAST JOURNAL M ,VOL64, NO. 4, (AUTUMN 2010)
7. Ali Bashar AGWAN**," Iraqi Foreign Policy Between Theory and Practice: Studying the State of Iraqi-Saudi Relations Until 2014 And Future Prospects"**, ANKASAM | Bölgesel Araştırmalar Dergisi, vol .1 ,N.01) (ays2017).
8. Ali bakir, **Turkeys security role in the gulf region exploring the case of a newcomer**, Turkish studies , march, (2023).
9. Ardovini, Lucia. **"Competing Islams: Religious legitimacy and the foreign policies of Saudi Arabia and Iran." In Saudi Arabia and Iran,** Manchester University Press, (2022).
10. Barry R. Posen ,"**The security dilemma and ethnic conflict",** Survival: Global Politics and Strategy, , vol. 35, no. 1, (Spring 1993).
11. Babak Rahimi," **Iran's Declining Influence in Iraq"**, THE WASHINGTON QUARTERLY j (WINTER, 2012).
12. Benjamin Frankel, **"Restating the realist case: An introduction"**, Security Studies vol.31.(1996).

13..Brandon K. Yoder1 and Kyle Haynes ,"**Signaling under the Security Dilemma: An Experimental Analysis",** Journal of Conflict Resolution.

14.B. Clark, **"iranian foreign Policy towards tajikistan and afghanistan during the ahmadinejad Presidency: the rising salience of Persian national identity"**, Journal of Central Asian and Caucasian Studies, vol.7, N.13, (2012).

15.Brzezinski.S, Scowcroft.B, Murphy.R, "**Differntiated Contaiment"**, Foreign Affairs, vol.76, N03, (1997).

16.CHARLES L. GLASER," **Security Dilemma Revisited"**, World Politics, vol 50, (1997).

17.Charles L. Glaser ,"**Realists as optimists Cooperation as self-help"**, From: International Security 19 (Winter 1994/95).

18.Christoph Bluth," **The security dilemma revisited: a paradigm for international security in the twenty-first century?" ,** The International Journal of Human Rights Vol. 15, No. 8,(December 2011).

19.Christopher J. Bolan, Jerad I. Harper & Joel R. Hillison, **"Diverging Interests: US Strategy in the Middle East**," Parameters 50, no. 4 (2020)

20.Chubin, S. "**Is Iran a Military Threat? Survival"**,. vol. 56 no. 2 (April–May 2014).

21.Collins, A." **State-Induced Security Dilemma. Cooperation and Conflict"**, Journal of the Nordic International Studies Association Vol. 39, N01, (2004).

22.Christoph Bluth , "**The security dilemma revisited: a paradigm for international security in the twenty-first century?"**, The International Journal of Human Rights Vol. 15, No. 8, December 2011,.

23.Dehghani Firoozabadi, S. J. **The Arab Approach to Iran's Nuclear Program"**, Middle East Studies Quarterly, vol.14, N (2,3) ,(2007).

24. Dina Esfandiary & Ariane Tabatabai," **Yemen: an Opportunity for Iran–Saudi Dialogue?"** , T HE W ASHINGTON QUARTERLY ▪ (SUMMER 2016) . Michael Segall**, "Iran Targets Yemen"**, Jerusalem Center for Public Affairs, Vol. 12, No. 9 (April 22, 2012)
25. Duncan Snidal, " **International Cooperation among Relative Gains Maximizers"**, International Studies Quarterly, Vol. 35, No. 4 (Dec., 1991).
26. Edward Wastnidge," **Iran and Syria: An Enduring Axis"**, Middle East Policy, Vol. XXIV, No. 2,(Summer 2017).
27. Evan Braden Montgomery," **Breaking out of the security dilemma Realism, reassurance, and the problem of uncertainty"** , International Security ,vol.31, no. 2 (Fall 2006).
28. Farhad Darvishim, Ameneh Jalilvand," **Impacts of U.S. Military Presence in the Arabic Countries of Persian Gulf Security Shield or Reduce of Legitimacyn",** Geopolitics Quarterly, Vol6, No 4, (Winter 2010).
29. Frederic Wehrey, Theodore W. Karasik, Alireza Nader, Jeremy Ghez,Lydia Hansell and Robert A. Guffey, **"Saudi-Iranian Relations Since the Fall of Saddam ",** Published by: RAND Corporation.
30. Glenn H. Snyder," **The Security Dilemma in Alliance Politics"**, World Politics, Vol. 36, No. 4 Published Cambridge University Press,(1984) .
31. ghaei, D., & Ahmadian, H. "**Relations between the Islamic Republic of Iran and Saudi Arabia; Fundamental Challenges and Facing Facilities"**. Politics Quarterly, vol.40, N03 ,(2010).
32. Glenn H. Snyder**, "Mearsheimer's World— Offensive Realism and the Struggle for Security** ", International Security, Vol. 27, No. 1 (Summer 2002).

33. Hussein Ibish**," The Power of Positive Diplomacy: Saudi Outreach in Iraq since 2014"**, The Arab Gulf States Institute, Washington,(april 2018).

34. Hamid Elyassi," **Survival of OPEC and Saudi–Iran Relations—A Historical Overview"**, Contemporary Review of the Middle East, vol 5,N.2,(2018).

35. Hani Ahmed Al-Shboul, Mohammad Salim Al-Rawashdeh," **Iran's Foreign Policy and the Balance of Power in the Region"**, Journal of Politics and Law; Vol. 6, No. 4,(2013).

36. Hassan hamdan alakim," **U.S. President Joe Biden's Foreign Policy towards the Gulf"**, Open Journal of Political Science Vol.11 No.3, (July 2021)

37. Houman A. Sadri, "**Iran and the Caucasus States in the 21st Century: A Study of Foreign Policy Goals and Means"**, Journal of Balkan and Near Eastern Studies Vol. 14, No. 3, (September 2012).

38. Judith S. Yaphe," **Challenges to Persian Gulf Security: How Should the United States Respond?"** , Strategic Forum, Institute for National Strategic Studies National Defense University, No. 237,(November 2008).

39. JamesD. Fearon ," **Rationalist explanations for war"**, internationalOrganization,v49,no 3,(Summer1995).

40. Jeffrey W. Taliaferro **,"Security Seeking under Anarchy Defensive Realism Revisited"**, International Security, Vol. 25, No. 3 (Winter 2000/01).

41. Joseph M. Parent and Sebastian **Rosato ,Balancing in Neorealism**, International Security, Vol. 40, No. 2 (Fall 2015).

42. John H. Herz, **"Idealist Internationalism and the Security Dilemma",** World Politics vol. 2 (January 1950).

43. John J. Mearsheimer , "**The False Promise of International Institutions"** , International Security , Vol. 19, No. 3 Published by: The MIT Press. (Winter, 1994-1995).

44. John J. Mearsheimer , "**The False Promise of International Institutions"** , International Security , Vol. 19, No. 3 Published by: The MIT Press. (Winter, 1994-1995).

45. Joseph M. Grieco," **Anarchy and the limits of cooperation: a realist critique of the newest liberal institutionalism",** International Organization vol42, N. 3, ,by the World Peace Foundation and the Massachusetts Institute of Technology (Summer 1988).

46. Jhon.j.Mearsheimer **, "Reckless States and Realism"**, International Relation, vol.23,(2009).

47. Jeremy Garlick and Radka Havlova´ **China's "Belt and Road" Economic Diplomacy in the Persian Gulf: Strategic Hedging amidst Saudi– Iranian Regional Rivalry**, Journal of Current Chinese Affairs, Vol. 49(1)(2020).

48. Joseph M. Grieco, "**Realist Theory and the Problem of International Cooperation: Analysis with an Amended Prisoner's Dilemma Model"** ,The Journal of Politics, Vol. 50, No. 3 (Aug., 1988).

49. Junaid Jahandad, Ali Mustafa, "**SAUDI-IRAN RIVALRY: A SECTARIAN DIVIDE OR SECURITY DILEMMA?",** Journal of Contemporary Studies, Vol. XI, No. 2(Winter 2022).

50. Kenneth oye, "**Explaining Cooperation under Anarchy: Hypotheses and Strategies",** World Politics, Vol. 38, No. 1 (Oct., 1985).

51. Katerina Oskarsson , Steve.A. Yetiv," **Russia and The persian gulf trade energy and interdependence",** middle east journal, v63, n3 ,(2013).

52. Khan, Amir Ullah, and Zafar Nawaz Jaspal. **"The Philosophical Foundation of the Realist Security Paradigm."** Dialogue (Pakistan)vol. 8, N. 4 (2013).

53. LINA KHATIB, "**Qatar's foreign policy:the limits of pragmatism"**, nternational Affairs, vol 89, no 2 (2013).

54. Michael Eisenstadt, **"The Role of Missiles in Iran's Military Strategy,"** Policy Analysis, Research Note 39, Washington Institute for Near East Policy, Washington, DC,(November 10, 2016).

55. Mehmet Akif KOÇ, "**NTERPRETATION OF THE RISE OF THE CROWN PRINCE MUHAMMAD BIN SALMAN AND SAUDI FOREIGN POLICY ACCORDING TO THE BARAKAH CIRCLE THEORY",** Journal of Islamicjerusalem Studies, , v19(no2), (2019).

56. Muhammad Rizwan, Muhammad Arshid, Muhammad Waqar and Saira Iram**, "From Rivalry to Nowhere: A Story of Iran-Saudi Ties",** IOSR Journal of Humanities and Social Science Vol. 19, No. 9 (2014)

57. Masoud Kazemzadeh, **"Hassan Rouhani's Election and its Consequences for American Foreign Policy,"** American Foreign Policy Interests, vol. 36 (2014).

58. Masoud Kazemzadeh Foreign" **policy decision making in Iran and the nuclear program"**, Comparative Strategy, vol.36,N.03,(2017).

59. Mearsheimer and Stephen Walt, "**The Israel LobbyJohn",** London Review of BooksVol. 28 No. 6 · (23 March 2006)

60. Meqbel Aliedan**, "The Geopolitics of International Trade in Saudi Arabia: Saudi Vision 2030"**, Cuadernos de Economía,Vol. 45, Issue 127, (2022).

61. Mohammed Nuruzzaman, "**Qatar and the Arab Spring: Down the Foreign Policy Slope"**, Contemporary Arab Affairs, Vo. 8, No. 2, (2015).

62. Mohammed Nuruzzaman," **President Obama's Middle East Policy"**, 2009-2013, nsightTurkey ,Vol. 17 / No. 1 (2015).
63. Mohammad Salman,Moritz Pieper ,Gustaaf Geeraerts, "**Hedging in the Middle East and China-U.S. Competition"** , Asian Politics & Polic, V7, N 4,Policy Studies Organization. Published by Wiley Periodicals (2015).
64. Mohammad Javad Zarif, "**What Iran Really Wants: Iranian Foreign Policy in the Rouhani Era"**, Foreign Affairs, Vol. 93, No. 3 (MAY/JUNE 2014).
65. Mohammad Soltaninejad," **The Security of the Persian Gulf after the Arab Revolutions"**, Iranian Review of Foreign Affairs, Vol. 3, No. 2, (Summer 2012).
66. Mohammad Reza**: Economic sanctions and military expenditure in Iran: A brief survey**, EconPol Forum, Munich, Vol. 24, (2023).
67. Mohamed Bin Huwaidin ," **The Security Dilemma in Saudi-Iranian Relations"**, Review of History and Political Science, Vol. 3,N.2, (December 2015).
68. Muhammad Ijaz Latif, Muhammad Jahanzeb Akmal, "**Structural Realism: A Constitutive Analysis",** Pakistan Journal of Social Sciences (PJSS) Vol. 39, N.4 (2019).
69. Neha Kohli**," Saudi Arabia and the Region"**, WEST ASIA IN TRANSITION, Vol.11, (2018).
70. Nicholas J. Wheeler, "**To put oneself into the other fellow's place"**, . International Relations, vol.22, n.o4.
71. Nok Ella Chen, "**A Description of Game Theory"**, Journal of Education, Humanities and Social Sciences EEIM 2022 Volume 2 (2022
72. Paul Roe**, "The Intrastate Security Dilemma: Ethnic Conflict as a `Tragedy'?"** , Journal of Peace Research,v 36(n2) (1999). P183

73. Popp, Roland, "**War in Yemen: Revolution and Saudi Intervention**" , CSS Analyses in Security Policy175. Journal,(2015-06).

74. Quilliam, Neil. **"Saudi Arabia's Syria Policy." In The Syrian Imbroglio International and Regional Strategies,** ed by Ioannis Galariotis and Kostas Ifantis, 20–26. The European University Institute, (2017).

75. Renad Mansour, **Saudi Arabia's New Approach in Iraq**, Analysis Paper, CENTER FOR STRATEGIC & INTERNATIONAL STUDIES,(2018).

76. Rina Plotkin, "**Prolonging the conflict: America in the Iran-Iraq war"**, historian, vol.57, (spring 2016) .

77. Robina Khan . Ahmad Ejaz . Unsa Jamshed, "**Security Dynamics in Saudi-Iran Relations: An Analysis (1997-2013)"**, Pakistan Social Sciences Review, Vol. 3, No.2. ,(December 2019).

78. Robina Khan . Muhammad Muzaffar . Nazim Rahim**, "iranian Nuclear Program: Impacts on Saudi-Iran Relations"**, Pakistan Social Sciences Review, Vol. 3, No. 2. ,(June 2019)

79. Robert Axelrod and Robert O. Keohane ,"**Achieving Cooperation under Anarchy: Strategies and Institutions"** ,World Politics, Vol. 38, No. 1 Published by: Cambridge University Press , (Oct., 1985.)

80. Ronald O'Rourke**, The Tanker War**, Us.Navel.Institute, , Vol.114, n.5/1, (May1988).

81. Rory Miller, "**Security Relation Between The United States and The Gulf States: The Evolution Of Regional Prespectives in an Age of Uncertainty"**, syasat arabya, Vol.40, (2019).

82. Raymond Hinnebusch ,"**THE AMERICAN INVASION OF IRAQ: CAUSES AND CONSEQUENCES ",** PERCEPTIONS Spring 2007.

83. Renner Fürtig, "**Conflict and Cooperation in the Persian Gulf: The Interregional Order and US Policy"**, MIDDLE EAST JOURNAL, VOLUME 61, NO. 4, FALL 2007.

84. Reza Ekhtiari Amiri, Ku Hasnita Ku Samsu, "**Security Cooperation of Iran and Saudi Arabia"**, International Journal of Business and Social Science Vol. 2 No. 16,(September 2011).

85. Robert Jervis ,"**Realism, Game Theory, and Cooperation"** ,World Politics, Vol. 40, No. 3 Published by: Cambridge University Press ,(Apr., 1988)

86. Shahram Akbarzadeh and James Barry," **State Identity in Iranian Foreign Policy"**, BRITISH JOURNAL Of MIDDLE EASTERN STUDIES,voL.43, N.4, (2016).

87. Somayeh Sadat Moosavian, Zohreh Ghadbeigy, Maryam Jafari, **Factors Influencing Iran and Saudi Arabia Foreign Policies towards Each Other**, Research Journal of Humanities and Social Sciences, vol.1,N.1 ,(2022).

88. Syrus Ahmadi Nohadan, "T**he Geopolitics of Iran According to the Theory of Geographical Buffer Spaces"**, Austral: Brazilian Journal of Strategy & International Relations v.9, n.17, (Jan./Jun. 2020).

89. Steven Forde, **Varieties of Realism: Thucydides and Machiavelli**, The Journal of Politics, Vol. 54, No. 2, Cambridge University Press o (May, 1992).

90. SEAN M. LYNN-JONES, **OFFENSE-DEFENSE THEORY AND ITS CRITICS** , SECURITY STUDIES 4, no. Published by Frank Cass, London (summer1995).

91. Schweller, R. L." **Neorealism's status-quo bias: What security dilemma?** Security Studies vol.05,n.3, (1996).

92. SHIPING TANG **"The Security Dilemma: A Conceptual Analysis"**,‹Security Studies, vol.18,(2009).

93. Shiping Tang, "**Fear in International Politics: Two Positions"**, International Studies Review vol10. (2008).

94. Somayeh Sadat Moosavian, Zohreh Ghadbeigy, Maryam Jafari, "**The Impact of the Nuclear Program on Iran-Saudi Arabia Relations"**, Research Journal of Humanities and Social Sciences, V-01,Issue-01(2022).

95. Simon Mabon, Samira Nasirzadeh & Eyad Alrefai," **De-securitisation and Pragmatism in the Persian Gulf: The Future of Saudi-Iranian Relations",** THE INTERNATIONAL SPECTATOR, VOL. 56, NO. 4,(2021).

96. Silvia Colombo,." **The GCC and the Arab Spring: A Tale of Double Standards"**, The International Spectator, Istituto Affari Internazionali,, Vol. 47, No. 4, (December 2012)

97. Sunik, A." **Regional Leadership in Authoritarian Contexts - Saudi Arabia's New Military Interventionism as Part of Its Leadership Bid in the Middle East"**. Rising –Powers Quarterly,vol. 3, no.1, (2018).

98. THOMAS JUNEAU, "**Iran's policy towards the Houthis in Yemen: a limited return on a modest investment" ,** International Affairs vol.92,n.0 3, (2016).

99. Toby Matthiesen, **The Other Saudis: Shiism, Dissent and Sectarianism** (Cambridge: Cambridge University Press,(2014).

100. Umer Karim," **The Evolution of Saudi Foreign Policy and the Roleof Decision-making Processes and Actors"**, The International Spectator Vol. 52, no. 2,(2017).

101. Uskowi, Nader, **"The Evolving Iranian Strategy in Syria: A Looming Conflict with Israel,"** Issue Brief, Atlantic Council, Washington,(September 2018),

102. Wheeler, N.. To" **put oneself into the other fellow's place"**, Journal of International Relations, vol.22, N.4, (2008).Wheeler.N ,**To put oneself into the other fellow's place'**, International Relations, vol. 22, no. 4 . (2008).

103. Yoel Guzansky," **tacit-Allies :Isreal and the arab gulf states"**, isreal journal of foreign affairs, VoL.1 ,(2011).

104. Zhiyu Jiang, "**Biden's Middle East Policy: Inheritance and Changes to Trump's Middle East Policy"**, Advances in Social Science, Education and Humanities Research, vol586,(2021).

Thesis:

1. Ashraf Ashrafpour," **Geostrategic Importance of Persian Gulf",** A Thesis , Degree of Doctor of Philosophy, Department of Defence and Strategic Studies University of Pune-India ,(April 2010.)
2. Erik Melander, "**Anarchy Within The Security Dilemma: Between Ethnic Groups In Emerging Anarchy"**, Dissertation for The degree Of Doctor Of Philosophy In Peace and Conflict research, Department Of Peace and conflict research, Uppsala University Sweden, 1999,P26.
3. Jerry L. Mraz and John P. McCallen, E **DUAL CONTAINMENT IN THE PERSIAN GULF: STRATEGIC CONSIDERATIONS AND POLICY OPTIONS,** Master's Thesis, Naval Postgraduate School Monterey, (June 1996), p 31
4. SUNDYS, D. A., **IRAN AND SAUDI ARABIA: POTENTIAL FOR CONFLICT OR UNEASY PEACE?,** MASTER OF MILITARY ART AND SCIENCE General Studies, Morehead State University, Morehead, Kentucky, (1997) .

5. thanh phan, "**REALISM AND INTERNATIONAL COOPERATION IN COMPETITION LAW "**,phd thesis, University of Victoria, the Law Faculty, (2017).

Reports:

1. Borujerdi, A.H. **Development of Arab-Iranian relations. Tehran** , Publishing house of Ministry of Foreign Affairs. (2016).
2. Eugene Rumer," **Russia in the Persian Gulf"**, Carnegie Endowment for International Peace, Report, (2019).
3. Ian black, isreal," **the arab gulf states and the limits of cooperation"**, LES Midlle East Centre Report, march 2019.p11

Sites:

1. Anoushiravan Ehteshami, **Saudi Arabia as a Resurgent Regional Power**, available at: https://durham-repository.worktribe.com/preview/1325802/25573.pdf
2. Ahmadreza Pourdastan, **"Saudis should know Iran's patience has a limit"** [in Farsi], Mashregh News,(November 19, 2022) Available on: http://bit.ly/3GC1yME.
3. Andrey N. Surkov1and Alexander G. Simonovn, **Changing the Modality of Saudi-Iranian Relations as a Factor in the GlobalOil Market ,** *Advances in Research on Russian Business and Management*, *2024*(1), available on: http://researcherconnectseries.com/Advances-in-Research-on-Russian-BusinessandManagement/index.php/books/article/view/44/33
4. Anthony H. Cordesman and Grace Hwang, "**Iran and the Changing Military Balance in the Gulf",** Center for Strategic and International Studies (CSIS) (2019), available at : : http://www.jstor.com/stable/resrep24240.2
5. Anthony H. Cordesman, **Military Spending: The Other Side of Saudi Security**, center of strategic and international studies, Available on

http://www.dehai.org/dehai/assets/dehai/2020/246720Military%20SpendingThe%20Other%20Side%20of%20Saudi%20Security.pdf

6. Berti, Benedetta, and Jonathan Paris. "**Beyond Sectarianism: Geopolitics, Fragmentation, and the Syrian Civil War.**" worldsecuritynetwork,(February 12, 2014) available on: http://www.worldsecuritynetwork.com/Syria/deleted-users/Beyond-Sectarianism-Geopolitics-Fragmentation-and-the-Syrian-Civil-War
7. Bijan Aref, Ejazi Ehsan, Lakzi Mehd**, THE IMPACT OF IRAN'S FOREIGN POLICY ON ITS ECONOMIC DEVELOPMENT: A COMPARATIVE STUDY OF KHATAMI, AHMADINEJAD, AND ROUHANI'S ADMINISTRATIONS**, Conference Paper June 2020, chek on: https://www.researchgate.net/publication/352710863
8. Carnegie endowment for international peace ,**policy Diver**, available on: https://carnegieendowment.org/files/032516_Trenin_Middle_East_Moscow_clean.pdf
9. Dexter Filkins, **'A Saudi Prince's Quest to Remake the Middle East'**, available on: https://www.newyorker.com/magazine/2018/04/09/a-saudi-princes-quest-to-remake-the-middle-east
10. Eldar Mamedov, **Is BRICS big enough for the Saudi-Iran rivalry?**,(2023 Aug 28), available on: https://responsiblestatecraft.org/2023/08/28/can-brics-be-a-new-venue-for-saudi-iran-normalization/
11. Guardian News , **If they get one, we have to': Saudi Arabia will seek, available on: https://www.youtube.com/watch?v=Pri6MKB4M8s**
12. Helene Cooper, **"Saudis' Role in Iraq Frustrates U.S. Officials,"** The New York Times,(July 27, 2007), available on : . https://www.nytimes.com/2007/07/27/world/middleeast/27saudi.html?mtr

ref=undefined&gwh=FC760DBA5A461534791D4192391AA9CE&gwt=pay.

13. Henner Fürtig , "**Iran and the Arab Spring:Between Expectations and Disillusion"**, GIGA Research Programme:Violence and Security, (November2013), available at: https://www.econstor.eu/bitstream/10419/87741/1/772038554.pdf

Hussein Bastani, "**Afsaneh va Vaghiyat Dar Mored 'Mard Posht Pardeh' Dowlat Ahmadinejad" (Myth and Reality on the 'Man Behind the Scenes' of Ahmadinejad's Government**), BBC, September 16, 2012, available On :http://www.bbc.co.uk/persian/iran/2012/09/120916_l39_analysis_khamenei_mashaei_ahmadinejad.shtml

14. Ilan Goldenberg, Nicholas A. Heras, Kaleigh Thomas, and Jennie Matuschak," **Countering Iran in the Gray Zone: What the United States Should Learn from Israel's Operations in Syria"**, America Competes(2020), available on: https://s3.us-east-1.amazonaws.com/files.cnas.org/backgrounds/documents/CNAS-Report-Gray-Zone-FinalD-web.pdf

15. J. MATTHEW MCINNIS**, Iranian Deterrence Strategy and Use of Proxies ,**The American Enterprise Institute, ,(November 29, 2016), available on:https://www.foreign.senate.gov/imo/media/doc/112916_McInnis_Testimony.pdf

16. **John M. Cotter," Cultural Security Dilemmas and Ethnic Conflict in Georgia**", Vol. XIX No. 1, Spring (1999), available on : https://journals.lib.unb.ca/index.php/jcs/article/view/4381/5061

17. JOHN J. MEARSHEIMER,**" Structural Realism", p 73,** available on: https://www.commackschools.org/Downloads/8_mearsheimer-_structural_realism.pdf

18. Jonathan Fulton, **China in the Persian Gulf hedging under the us umbrella** p493, available at: https://www.researchgate.net/profile/Jonathan-Fulton3/publication/343205782_China_and_the_Persian_Gulf_Hedging_Under_the_US_Umbrella/links/637f19122f4bca7fd088712a/China-and-the-Persian-Gulf-Hedging-Under-the-US-Umbrella.pdf

19. Kenneth N. Waltz ,**Why Iran Should Get the Bomb Nuclear Balancing Would Mean Stability**, Foreign Affairs (July/August 2012) Available on on : https://www.infosperber.ch/wp-content/uploads/2012/07/Why-Iran-Should-Get-the-Bomb.pdf

20. Maria-Louise Clausen, **Saudi Arabian military activism in Yemen: Interactions between the domestic and the systemic level**, Danish Institute for International Studies Available on: https://www.activearabvoices.org/uploads/8/0/8/4/80849840/pomeps_studies_34_web.pdf#page=77

21. May Darwich, **The Saudi Intervention in Yemen: Struggling for Status**, Available on: https://durhamrepository.worktribe.com/preview/1334388/24514.pdf

22. Martin Indyk US Policy Priorities in the Gulf: Challenges and Choices, available on: https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/06/20041231.pdf.

23. Mehran Kamrava," **The Arab Spring and the Saudi-Led Counterrevolution" ,** Published by Elsevier Limited on behalf of Foreign Policy Research Institute, 2011,p 97 available on :https://www.fpri.org/docs/media/TheArabSpring.pdf

24. Michael J. Mazarr,**" Mastering the Gray Zone: Understanding a Changing Era of Conflict"** (Carlisle, PA: Army War College Strategic Studies Institute, December 2015), available on: https://press.armywarcollege.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1427&context=monographs

25. Michael Eisenstadt,"**Iran's Gray Zone Strategy Cornerstone of its Asymmetric Way of War"**, Policy Analysis, PRISM 9, NO. 2 , Washington Institute for Near East Policy, Washington, DC ,available on: https://www.washingtoninstitute.org/media/4505

26. Nonnemann, Gerd **Determinants and Patterns of Saudi Foreign Policy: "Omnibalancing" and "Relative Autonomy" in Multiple Environments**: available on: https://n9.cl/ytqop

27. **nuclear weapon if Iran does,** (21 sep 2023), available on: https://www.youtube.com/watch?v=Pri6MKB4M8s

28. Parsi, Rouzbeh. **"Iran's hybrid warfare capabilities." Hybrid Warfare**: **Security and Asymmetric Conflict in International Relations**, Bloomsbury Collections. (Web. 16 Jul. 2021), Available on: www.bloomsburycollections.com

29. Renad Mansour**, The Sunni Predicament in Iraq (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace,** March 2016), available on:https://carnegieendowment.org/files/CMEC_59_Mansour_Sunni_Final.pdf.

30. Robert mogielnicki, Growing China-Gulf Economic Relations Have Limits, 2022, available on: https://agsiw.org/growing-china-gulf-economic-relations-have-limits/

31. Robin Wright, **"Saudi King Declines to Receive Iraqi Leader,"** The Washington Post, (April 29, 2007), Available

on:https://www.washingtonpost.com/wpdyn/content/article/2007/04/28/AR2007042801163.html

32. Salameh, M. G. **Saudi Arabia's Vision 2030: A Reality or Mirage.** (2016**).** Doi, Available on : https://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2808611
33. Shahram Chubin," **Iran and the Arab Spring: Ascendancy Frustrated"**, Gulf Research Center 2012. Available on: https://carnegieendowment.org/posts/2012/09/iran-and-the-arab-spring-ascendancy-frustrated?lang=en
34. Simon Steven, **"The Price of the Surge,"** Foreign Affairs, (June 2, 2008) available on :https://archive.nytimes.com/www.nytimes.com/cfr/world/20080503faessay_v87n3_simon.html?pagewanted=5
35. Takeyh, Hidden Iran, **"Qassam Suleimani: Iran's Near Invisible Quds Force Commander**," Agence France Presse, July 2, (2014).
36. Tamás Dudlák, **After the Sanctions: Policy Challenges in Transition to a New Political Economy of the Iranian Oil and Gas Sectors**, available on: https://unipub.lib.uni-corvinus.hu/3870/1/REVISEDMANUSCRIPT-Dudlak.pdf
37. THREAT PERCEPTION AND ITS IMPACT ON INTERNATIONAL RELATIONS, 21 NOVEMBER 2021, AVIALBAL ON : HTTPS://WWW.NDC.AC.AE/EN/THREAT-PERCEPTION-AND-ITS-IMPACT-ON-INTERNATIONAL-RELATIONS
38. Tisdall, Simon. "**Mohammed bin Salman al-Saud: the hothead who would beking"**. Guardian. June 25, 2017.. Available on : https://www.theguardian.com/world/2017/jun/25/mohammed-bin-salman-saudi-heir-young-hothead-with-ambitions
39. Tim Lister, **Why we should care about Yemen**, CNN, (November 23, 2011.)

40. Umair Jamal," **The Iranian Nuclear programme: Impact on Regional Stability and Security"** , available on: https://www.e-ir.info/pdf/51883
41. Yara Halabi, **Saudi Arabia: A Crossroad Between Alliances,** November 2023 available on :https://laur.lau.edu.lb:8443/xmlui/bitstream/handle/10725/15334/POL499_Yara%20_Halabi_Fall2023.pdf?sequence=1

Official sources:

Constitution of the Islamic Republic of Iran, (2001)

الملاحق

البيان المشترك الثلاثي السعودية ـ ايران ـ الصين لعودة العلاقات الثنائية.

نشرت وكالة أنباء السعودية بيانا ثلاثيا مشتركا لكل من المملكة العربية السعودية وإيران والصين، أعلن عودة العلاقات الدبلوماسية بين الرياض وطهران.

وذكر البيان أن الجانبين اتفقا على احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وتفعيل اتفاقية التعاون الأمني الموقعة بينهما عام 2001.

وجاء في نص البيان:

استجابةً لمبادرة كريمة من فخامة الرئيس شي جين بينغ رئيس جمهورية الصين الشعبية بدعم الصين لتطوير علاقات حسن الجوار بين المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية، وبناءً على الاتفاق بين فخامة الرئيس شي جين بينغ وكل من قيادتي المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية، بأن تقوم جمهورية الصين الشعبية باستضافة ورعاية المباحثات بين المملكة العربية السعودية، والجمهورية الإسلامية الإيرانية، ورغبة منهما في حل الخلافات بينهما من خلال الحوار والدبلوماسية في إطار الروابط الأخوية التي تجمع بينهما، والتزاماً منهما بمبادئ ومقاصد ميثاقي الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي، والمواثيق والأعراف الدولية، فقد جرت في الفترة من 6 – 10 مارس 2023م في بكين، مباحثات بين وفدي المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية برئاسة معالي الدكتور مساعد بن محمد العيبان وزير الدولة عضو مجلس الوزراء مستشار الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية، ومعالي الأدميرال علي شمخاني أمين المجلس الأعلى للأمن القومي في الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

وقد أعرب الجانبان السعودي والإيراني عن تقديرهما وشكرهما لجمهورية العراق وسلطنة عمان لاستضافتهما جولات الحوار التي جرت بين الجانبين خلال عامي 2021م–2022م، كما أعرب الجانبان عن تقديرهما وشكرهما لقيادة وحكومة جمهورية الصين الشعبية على استضافة المباحثات ورعايتها وجهود إنجاحها

وتعلن الدول الثلاث أنه تم توصل المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى اتفاق يتضمن:

- الموافقة على استئناف العلاقات الدبلوماسية بينهما وإعادة فتح سفارتيهما وممثلياتهما خلال مدة أقصاها شهران.
- ويتضمن تأكيدهما على احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.
- واتفقا أن يعقد وزيرا الخارجية في البلدين اجتماعاً لتفعيل ذلك وترتيب تبادل السفراء ومناقشة سبل تعزيز العلاقات بينهما

- واتفقا على تفعيل اتفاقية التعاون الأمني بينهما، الموقعة في 1422/1/22هـ، الموافق 2001/4/17م والاتفاقية العامة للتعاون في مجال الاقتصاد والتجارة والاستثمار والتقنية والعلوم والثقافة والرياضة والشباب، الموقعة بتاريخ 1419/2/2هـ الموافق 1998/5/27 م.

- أعربت كل من الدول الثلاث عن حرصها على بذل كافة الجهود لتعزيز السلم والأمن الإقليمي والدولي.

صدر في بكين بتاريخ10 مارس 2023.

عن الجمهورية الإسلامية الإيرانية

علي شمخاني

أمين المجلس الأعلى للأمـن القومي عن المملكة العربية السعودية

مساعد بن محمد العيبان

وزير الدولة عضو مجلس

الوزراء مستشار الأمن الوطني عن جمهورية الصين الشعبية وانغ يي

)وزير الخارجية الصيني) عضو المكتب السياسي للجنة المركزية ومدير المكتب للجنة الشؤون الخارجية التابعة للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصين

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

مقدمة.....12

الفصل الأول: البناء النظري للدراسة: التحليل الواقعي البنيوي للمعضلة الأمنية. 24

المبحث الأول: الأساس المعرفي للنظرية الواقعية البنيوية: التحول في مفهوم الأمن. 25

المطلب الأول: الافتراضات، عناصر التحليل الأساسية في الفكر الواقعي البنيوي. 25

أولا: افتراضات الواقعية البنيوية. 26

ثانيا: الهيكل (البنية): عنصر التحليل الواقعي البنيوي. 28

المطلب الثاني: كيف يتحقق الأمن؟ النماذج الأمنية ضمن الواقعية البنيوية.....30

أولا: النماذج الأمنية داخل الواقعية البنيوية......31

النموذج الأمن الهجومي 31

النموذج الأمني الدفاعي 31

التوازن بين الهجوم/ الدفاع: 31

المطلب الثالث: النقاش الدفاعي–الهجومي حول الأمن: لماذا تحتاج الدول القوة وبأي مقدار؟ 30

أولا: لمادا تريد الدول أن تزيد قوتها؟.....33

ثانيا: ما مقدار القوة التي تريدها الدول؟.....35

المبحث الثاني: المعضلة الأمنية: جوهر التحليل الواقعي البنيوي. 37

المطلب الأول:الجذور الفكرية للمعضلة الأمنية.....37

أولا: ثيوسيديس 37

ثانيا: ميكيافيلي.....38

ثالثا: توماس هوبز 38

رابعا: جون هيرز، باترفيلد، روبرت جيرفس 39

المطلب الثاني: المعضلة الأمنية في التحليل الواقعي: ما هي وكيف تتأسس؟. 40

أولا: تعريف المعضلة الأمنية. 40

ثانيا المعضلة الامنية: تغير في المضمون بعد الحرب الباردة.....45

المطلب الثالث: الفوضى كمتغير سببي في للمعضلة الأمنية. 46

المبحث الثالث: التعاون الدولي في ظل المعضلة الأمنية 51

المطلب الأول: فرص التعاون في ظل المعضلة الأمنية 52

المطلب الثاني:العوامل المعيقة للتعاون في المعضلة الأمنية. 55

أولا: اعتبارات المكاسب النسبية. 55

ثانيا: اعتبارات الغش 56

ثالثا العوائق النفسية أمام التعاون 56

المطلب الثالث: نموذج معضلة السجين في قراءة التعاون في ظل المعضلة الأمنية. 57

أولا: نظرية اللعب. 58

ثانيا: نموذج معضلة السجين. 58

استنتاجات 61

الفصل الثاني: الخليج العربي: بيئة أمنية متغيرة بعد 2003 60

المبحث الأول: هيكل أمني متغير:التحولات في البيئة الأمنية الخليجية. 62

المطلب الأول: الأهمية الإستراتيجية للخليج العربي. 62

المطلب الثاني: تحولات ميزان القوى في الخليج بعد الغزو الأمريكي للعراق في 2003. 73

ميزان القوى في منطقة الخليج قبل 2003 73

الغزو الأمريكي للعراق افريل 2003 74

بروز إيران كقوة إقليمية 75

المطلب الثالث: الثورات العربية ومعالم بيئة أمنية خليجية جديدة.....77

أولا: ردود فعل مجلس التعاون الخليجي 77

الموقف السعودي من ثورات الربيع العربي 79

الموقف القطري من الربيع العربي.....80

الموقف الإيراني..... 82

ثانيا: معالم البيئة الأمنية الجديدة 83

المبحث الثاني: التنافس الدولي والإقليمي في الخليج العربي. من يهيمن على المنطقة؟..... **85**

المطلب الأول: الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الخليج. 85

أولا: المصالح الأمريكي في الخليج 86

ثانيا:الإستراتيجية الأمريكية في الخليج 90

المطلب الثاني: المطلب الثاني: الإستراتيجية الصينية والروسية في منطقة الخليج 98

أولا: النفوذ الصيني في الخليج.....98

ثانيا: العودة الروسية 101

المطلب الثالث: الفواعل الإقليمية تركيا/ إسرائيل 104

أولا:الدور الإسرائيلي في منطقة الخليج..... 104

ثانيا: الصعود التركي..... 106

استنتاجات 111

الفصل الثالث: المعضلة الأمنية في التفاعل الإستراتيجي السعودي ـ الإيراني. 113

المبحث الأول: الإدراك المتبادل في السياستين الخارجية السعودية ـ الإيرانية.....114

المطلب الأول: مبادئ و محددات السياسة الخارجية السعودية. 115

أولا: الأهداف الكلية للسياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية..... 117

ثانيا: محددات صنع القرار السعودي: مركزية صنع القرار 117

ثالثا: محددات السياسية الخارجية السعودية 121

المطلب الثاني السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية. 123

أولا: الأهداف الكلية للسياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية. 123

ثانيا: محددات صنع القرار الإيراني: لمن يعود صنع القرار الإيراني؟.....125

ثالثا: محددات السياسة الخارجية الإيرانية 127

المطلب الثالث: علاقات متأرجحة: التباعد والتقارب السعودي- الإيراني منذ 1979 133

أولا مرحلة ما بعد الثورة الإيرانية 131

ثانيا: التقارب في العلاقات السعودية الإيرانية 136

ثالثا: العلاقات السعودية الإيرانية بعد سقوط العراق 138

المبحث الثاني: البحث عن التوازن في إستراتيجيتي الدفاع والأمن المتبادلة للسعودية وإيران. 139

المطلب الأول: إستراتيجية الدفاع والأمن السعودي. 135

أولا: تصورات التهديد السعودية 140

ثانيا: سياسات الأمن والدفاع السعودية: التحالف كخيار استراتيجي 142

الولايات المتحدة: الحليف التقليدي ..... 137.

التنوع في العلاقات الدبلوماسية: تنوع في الخيارات الإستراتيجية 143

المطلب الثاني: إستراتيجية الدفاع والأمن للجمهورية الإسلامية لإيران ..... 155...

أولا: ماهي التصورات الإيرانية للتهديدات الأمنية المحتملة؟ ..... 141 .

ثانيا: إستراتيجية المنطقة الرمادية لإيران: إستراتيجية إيران المزدوجة. ..... 160...

المطلب الثالث: تراكم القدرات السعودية ـ الإيرانية: خوف متبادل أو موازنة للقوة. 154

البرنامج النووي الإيراني ومسألة الثقة **147**

القراءة السعودية للبرنامج النووي الإيراني: هل تسعى السعودية لامتلاك ردع نووي؟ **157**

المبحث الثالث: رؤية تحليلية للمعضلة الأمنية السعودية- الإيرانية: فرص و حدود التعاون 160

المطلب الأول: الانشقاق السعودي ـ الإيراني في قضايا الإقليم (العراق، سوريا، اليمن) 150

القضايا الإقليمية: بين التنافس السعودي ـ الإيراني. 161

المطلب الثاني: دوافع التعاون السعودي- الإيراني ضمن المنظمات الدولية 171

أولا: دوافع التعاون السعودي ـ الإيراني. 159

ثانيا المنظمات الدولية: مراجعة للعلاقات الثنائية السعودية ـ الإيرانية 173

المطلب الثالث: معضلة السجين: تحليل التعاون والانشقاق في اللعبة السعودية الإيرانية 178

استنتاجات 188

خاتمة 183

قائمة المراجع 190

الملاحق 217

قائمة فهرس المحتويات. 199

فهرس الجداول والخرائط 204

فهرس الجداول و الخرائط:

خريطة رقم 01: تكوينات الدينية الطائفية في منطقة الخليج العربي 64

خريطة رقم 02: المجموعات العرقية في الخليج العربي..... 65

جدول رقم 01: حجم القوات العسكرية لدول الخليج العربي وقيمة ميزانيات الدفاع..... 66

شكل بياني رقم 01: القطاعات الاقتصادية في الخليج العربي..... 67

شكل رقم 02 : معدل نمو الناتج المحلي غير النفطي لمجلس التعاون بالاسعار الثابتة % 2013 ـ 2023م.. 68

خريطة رقم 03: رواسب النفط والغاز الأولية في بحر الخليج الفارسي وبحر قزوين 70

شكل رقم 03: اكبر احتياطات مثبتة من النفط في الخليج. 71

شكل رقم 04: اكبر احتياطات مثبتة من الغاز في الخليج 71

شكل رقم 05: وارادات الولايات المتحدة من النفط : الإجمالي، الخليج العربي، الأوبك، كندا 1960 ـ2021 89

جدول رقم 02: أهم السياسات الخارجية لمحمد بن سلمان خلال 2015ـ 2023..... 120

شكل رقم 08: النفقات العسكرية السعودية من 2010 إلى 2021. 124

شكل رقم 06: الصادرات الإيرانية من البترول حسب منظمة اوبك..... 128

شكل رقم 07: النفقات العسكرية الإيرانية بالدولار 130

الجدول رقم03: المزايا النسبية لاختيار التحالف 140